الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

سياسات التشغيل في الجزائر بين التوجهات الاقتصادية ومتطلبات التنمية 1999 - 2017.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، في العلوم السياسية.

إعداد الطالب:
سليم معمر

إشراف:
أ.د/ بن عمر عواج

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
بن بختي عبد الحكيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
عواج بن عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
حسين عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تلمسان	مناقشا
حمو بوعلام	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشا
رحالي محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا

السنة الجامعية:

1447 هـ - 1448 هـ / 2025 - 2026 م

الإطار العام للموضوع:

تُمثّل ظاهرة البطالة إحدى **التحديات الهيكلية العميقة** التي تواجه الاقتصاد الجزائري، شأنها في ذلك شأن العديد من الاقتصادات النامية التي تسعى جاهدة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة. لم تكن هذه الإشكالية وليدة اليوم، بل تفاقمت بفعل تراكم الأزمات الاقتصادية المتتالية التي ارتبطت بشكل وثيق بالاعتماد المفرط على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، مما أفرز انعكاسات سلبية عميقة على ديناميكية سوق العمل والاستقرار الاجتماعي. تاريخياً، ومنذ الاستقلال، شهد الاقتصاد الجزائري تحولات جذرية، سياسية واقتصادية، فرضت تحديات متزايدة على سوق العمل، حيث أدت التقلبات في أسعار النفط، و تنامي عدد السكان، إلى تراجع فرص العمل المتاحة بشكل كبير، في مقابل تزايد متواصل في أعداد الوافدين الجدد إلى سوق العمل، مما أنتج مستويات مرتفعة من البطالة استدعت تدخلاً حكومياً مكثفاً.

لقد أدركت السلطات العمومية الجزائرية خطورة تفاقم هذه الظاهرة على النسيج الاجتماعي والسياسي للبلاد، فأصبحت مسألة التشغيل وخلق فرص العمل الكافية هاجساً رئيسياً في الأجندة الوطنية . وفي سبيل معالجة هذه الإشكالية، تبنت الجزائر حزمة من السياسات والبرامج التي تطورت عبر مراحل تاريخية متباينة، بدءاً من مقاربات التخطيط المركزي الشامل، وصولاً إلى تبني برامج الإنعاش الاقتصادي وتشجيع المقاولاتية والعمل الحر. إلا أن التحليل النقدي لهذه السياسات يكشف أنها اتسمت في كثير من الأحيان بطغيان الطابع الاجتماعي على حساب البعد الاقتصادي المطلوب .فقد استهدفت هذه السياسات، في جوهرها، التخفيف من حدة البطالة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي الظرفي، بدلاً من التركيز على بناء اقتصاد متنوع قادر على خلق فرص عمل منتجة ومستدامة وذات قيمة مضافة حقيقية. وقد أظهرت البرامج المختلفة نتائج متباينة؛ فبينما ساهمت في الامتصاص الظاهري لجزء من البطالة ، واجهت تحديات هيكلية ومعوقات كبيرة. من أبرز هذه المعوقات، يمكن الإشارة إلى الفجوة المتزايدة بين مخرجات المنظومة التعليمية والتدريبية واحتياجات سوق العمل الفعلية، تعقيدات البيروقراطية الإدارية التي تعيق المبادرة الاقتصادية، صعوبة الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، واستمرار هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، فضلاً عن التفضيل المجتمعي المتجذر للوظائف الحكومية، والذي أثر سلباً على ديناميكية وحيوية القطاع الخاص.

من هذا المنطلق، تسعى هذه الأطروحة إلى إجراء دراسة معمقة وشاملة لتحديد وتحليل الأسباب الجذرية لظاهرة البطالة في الجزائر، مع تقييم نقدي لفعالية السياسات العامة المتبعة في معالجتها عبر مختلف الفترات الزمنية. وتركز الدراسة، بشكل خاص، على تحليل دقيق لانعكاسات هذه السياسات على

تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتحديد مدى مساهمتها في بلوغ أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المتعددة. إن تحقيق التنمية المحلية المستدامة لا يقتصر على مجرد توفير فرص عمل مؤقتة، بل يتطلب مقاربة متكاملة وشاملة تستند إلى الإشراك الفعال للمجتمعات المحلية والقطاع الخاص في صياغة وتنفيذ خطط التنمية، مع التركيز على تنمية القدرات البشرية وتأهيل الكفاءات، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة ذات القيمة المضافة العالية. لذا، فإن فعالية سياسات التشغيل في دعم التنمية المحلية مرهونة بشكل مباشر بمعالجة التحديات الهيكلية القائمة، وتعزيز مبادئ اللامركزية في اتخاذ القرار وتوزيع الموارد، وتطوير آليات التنسيق المؤسساتي الفعال بين مختلف الفاعلين، بالإضافة إلى تحويل التركيز الاستراتيجي من الحلول الاجتماعية قصيرة الأمد إلى استراتيجيات اقتصادية متكاملة وطويلة الأمد تهدف إلى خلق قيمة مضافة حقيقية على المستوى المحلي.

أدبيات الدراسة:

تستند هذه المراجعة الأدبية إلى تراث بحثي غني ومتنوع، يشمل الدراسات السابقة التي استشهد بها الباحث في مقدمته وأطروحته، بالإضافة إلى الأدبيات النظرية والتجريبية الدولية والمحلية ذات الصلة. يهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل نقدي منهجي لحالة المعرفة حول سياسات التشغيل وعلاقتها بالتنمية المحلية في السياق الجزائري، مع التركيز على الفترة 1999-2017. إن الغرض من هذا التصنيف ليس مجرد عرض ميكانيكي للدراسات، بل هو تفكيكها وفق معايير منهجية دقيقة (العينة، الحدود الزمانية-المكانية، المتغيرات المستخدمة، المنهجية)، بهدف الكشف عن الأنماط السائدة، والثغرات المعرفية، والاتجاهات النظرية المهيمنة، وبالتالي تحديد المكانة الأصلية التي تحتلها الأطروحة ضمن هذا المشهد الأكاديمي، وكيف تساهم في سد الفجوات القائمة.

أولاً: التصنيف المنهجي للأدبيات: رسم خريطة البحث

لإدراك التطور والتنوع في الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، نقوم بتصنيفها وفق أربعة محاور منهجية رئيسية:

1. التصنيف حسب العينة :(Sample) تحديد وحدة التحليل

- دراسات على المستوى الوطني :(Macro-Level) تشكل هذه الفئة النواة الأساسية للأدبيات الجزائرية. تعتمد على بيانات إحصائية مجمعة على مستوى الدولة، مصدرها الرئيسي المكتب الوطني للإحصائيات(ONS) ، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية .(CREAD) من أبرز الأمثلة:

دراسة عيسى ايت عيسى (2010) التي تتبع تطور سياسة التشغيل منذ الاستقلال، ودراسة عبد الرزاق جباري (2014) التي ركزت على العلاقة بين التشغيل والتنمية المستدامة خلال 2001-2012،

- دراسات على مستوى فئات اجتماعية محددة :(Meso-Level) تنتقل هذه الدراسات من المستوى الكلي إلى المستوى المتوسط، مركزًة على فئة اجتماعية أو ديموغرافية محددة. مثال بارز هو دراسة نورة دردي (1999) التي ركزت على مشكلة بطالة خريجي الجامعات، ودراسة ليليا بن صويلح (2005) التي تناولت دور برامج التشغيل في ترقية عمل الشباب وتطوير كفاءاتهم. هذه الدراسات تقدم رؤى قيمة حول تجارب محددة وتفضيلات اجتماعية (مثل تفضيل الوظيفة الحكومية)، لكنها لا تغطي تعقيدات النظام ككل.

- دراسات حالة إقليمية :(Micro-Level / Case Study) تمثل هذه الفئة محاولة لتجاوز المركزية في التحليل، من خلال التركيز على ولاية أو منطقة جغرافية محددة.

- دراسات مقارنة دولية :تسعى هذه الدراسات إلى وضع الحالة الجزائرية في سياق أوسع، من خلال المقارنة مع دول أخرى تواجه تحديات مشابهة. مثال على ذلك دراسة Boutaleb (2013) التي قارنت بين سياسات الأجور في الجزائر ودول أخرى، ودراسة Salehi-Isfahani, Tunali & Assaad (2009) التي قارنت بين تجارب مصر وإيران وتركيا في مواجهة ظواهر سوق العمل المجزأ. هذه المقارنات تساعد على فهم ما إذا كانت المشاكل التي تواجهها الجزائر هي نتاج خصوصية محلية أم جزء من نمط إقليمي أو عالمي.

2. التصنيف حسب الحدود الزمانية والمكانية :(Tempospatial Limits) تحديد الإطار المرجعي

- دراسات طويلة الأمد :(Longitudinal) تغطي فترات زمنية ممتدة، أحيانًا منذ الاستقلال. دراسة عيسى ايت عيسى (2010) هي مثال واضح، حيث تناولت السياسات من 1962 حتى 2010

- دراسات مقطعية :(Cross-Sectional) تركز على لحظة زمنية محددة أو فترة قصيرة. دراسة نورة دردي (1999) ودراسة ليليا بن صويلح (2005) ودراسة سعدية زايدي

(2019) حول الأمن الوظيفي هي أمثلة على هذا النوع. وهي مفيدة لفهم الظاهرة في سياقها الآني، لكنها لا تسمح بتتبع التطور أو قياس الأثر على المدى الطويل.

- دراسات ما قبل الألفية :تركز على فترات سابقة، مثل فترة الاشتراكية (1962-1980) أو أزمة التسعينيات. دراسات مثل شلغيم سعاد (2018) وعيسى ايت عيسى (2010) تخصص أجزاءً مهمة لتحليل هذه الفترات، باعتبارها تشكل الجذور التاريخية للوضع الحالي.

- دراسات ما بعد 2000 (فترة الدراسة) :هذه هي الفئة الأكثر صلة بموضوع الأطروحة. تشمل دراسات مثل جباري (2014) التي غطت 2001-2012.

- دراسات محلية (إقليمية) مقابل دراسات وطنية/دولية :كما ذكرنا سابقًا، الغالبية العظمى من الدراسات تعتمد على الإطار الوطني. الدراسات التي تتجاوز هذا الإطار إلى التحليل المحلي (أو المقارنة الدولية) مثل (Boutaleb, 2013 تظل استثنائية، مما يبرز أهمية هذا البعد في الأطروحة الحالية.

3. التصنيف حسب المتغيرات المستخدمة :(Variables) تحديد محاور القياس

- متغيرات كمية :(Quantitative) هي السائدة في الأدبيات الاقتصادية والإحصائية. تشمل معدلات البطالة (العامة، الشبابية، النسوية)، معدلات النمو الاقتصادي، حجم الاستثمار، عدد الوظائف المخلوقة، نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، توزيع العمالة حسب القطاعات (الصناعة، الخدمات، الفلاحة، المحروقات)، كما في دراسات ONS وCREAD وجباري (2014). هذه المتغيرات توفر قياسًا موضوعيًا للاتجاهات، لكنها لا تفسر الأسباب أو تقدم فهمًا للتجارب الذاتية.

- متغيرات نوعية :(Qualitative) تستخدم في الدراسات الاجتماعية والإنسانية لفهم الجوانب غير القابلة للقياس الكمي. تشمل مفهوم "الأمن الوظيفي" كما في دراسة زايدي (2019)، أو "جودة التكوين الجامعي" و"طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن" كما في دراسة دردي (1999)، أو "ثقافة التوظيف الحكومي" كما في دراسات أخرى. هذه المتغيرات تثري الفهم لكنها تفتقر إلى القابلية للتعميم.

- متغيرات مؤسسية/سياسية :تركز على البعد الهيكلي للسلطة وصنع القرار. حيث استخدمت متغيرات مثل "هيكل النخبة"، "درجة المركزية"، "جودة الحوكمة"،

و"طبيعة النظام السياسي (ريعي)"، مستندة إلى أعمال باحثين مثل Pacard و Cavatortaو .Lahouari Addiهذه المتغيرات ضرورية لفهم*لماذا* تفشل السياسات حتى في ظل توفر الموارد.

- متغيرات اجتماعية/ثقافية :تتعلق بالقيم والمعتقدات والهويات. تشمل "التفضيل الاجتماعي للوظيفة الحكومية" (دراسة دردي، 1999)، "دور العصبية القبلية" (كما في بعض التحليلات السياسية)، و"التمييز الجندري" كما في دراسةLassassi & Muller (2014)التي كشفت عن فجوة كبيرة في الأجور بين الرجال والنساء في جميع القطاعات. هذه المتغيرات تفسر سلوك الفاعلين وتفضيلاتهم.

- متغيرات اقتصادية هيكلية :تتعلق ببنية الاقتصاد نفسه. تشمل "حصة القطاعات الاقتصادية"، "حجم الاقتصاد غير الرسمي) "كما في دراسات CREAD و Souag (Ali, 2018، و"درجة التنويع الاقتصادي".

4. التصنيف حسب المنهجية المستخدمة :(Methodology) أدوات التحليل

- المنهج الوصفي التحليلي :هو الأكثر شيوعًا، خاصة في الأطروحات والدراسات الأكاديمية الجزائرية. يعتمد على وصف الظاهرة باستخدام الإحصائيات والوثائق الرسمية وتحليلها. أمثلة: عيسى ايت عيسى (2010)، جباري (2014)، شلغيم (2018).

- المنهج التاريخي :يركز على تتبع تطور الظاهرة عبر الزمن لفهم جذورها وأسبابها. تستخدمه أطروحة شلغيم (2018) لفهم تطور سياسة التشغيل منذ الاستقلال.

- المنهج الكمي (تحليل إحصائي) :يستخدم أدوات إحصائية متقدمة لقياس العلاقات بين المتغيرات. دراسة Lassassi & Muller (2014) استخدمت نماذج اقتصادية قياسية)مثل نموذج (Heckman لتحليل فجوة الأجور بين الجنسين.

- المنهج النوعي (مقابلات، تحليل مضمون) :يعتمد على جمع بيانات من خلال استبيانات أو مقابلات أو تحليل الخطاب. دراسة نورة دردي (1999) وسعدية زايدي (2019) هما مثالان بارزان على هذا المنهج في السياق الجزائري.

- المنهج المقارن :يقارن بين وحدات تحليل مختلفةكدراسة Boutaleb (2013) استخدمته خارجيًا (مقارنة بين دول).

ثانيًا: التحليل النقدي للأدبيات: نقاط القوة والثغرات

بعد هذا التصنيف الشامل، ننتقل إلى تحليل نقدي يهدف إلى تقييم حالة المعرفة بشكل عام، وتحديد ما إذا كانت الأدبيات السابقة قد أجبت بشكل كافٍ عن المسألة.

أ. نقاط القوة في الأدبيات السابقة:

1. التنوع المنهجي :تغطي الدراسات طيفًا واسعًا من المناهج، من الكمي إلى النوعي، ومن التاريخي إلى المؤسسي. هذا التنوع يثري الفهم ويوفر زوايا متعددة لتحليل الظاهرة المعقدة.

2. التركيز على الفترات الحرجة :العديد من الدراسات ركزت على لحظات تحول كبرى في التاريخ الجزائري، مثل فترة الاشتراكية، وأزمة التسعينيات، وفترة الوفرة النفطية (2000-2014). هذا يساعد على فهم ديناميكيات التغيير والاستمرارية.

3. إبراز البعد البشري :دراسات مثل دردي (1999) وزايدي (2019) قدمت إسهامًا مهمًا من خلال تسليط الضوء على تجربة الفرد (الخريج، العامل) ومشاعره (الأمن الوظيفي، الإحباط، التمييز)، وهو بعد غالبًا ما يغيب في التحليلات الكمية البحتة التي تتعامل مع الإنسان كرقم.

4. الربط مع الإطارات النظرية :بعض الدراسات، وخاصة ورقة Lassassi & Muller (2014)، لم تكتفِ بالوصف، بل استخدمت إطارات نظرية قوية (نظرية النخبة، الدولة الريعية، نماذج سوق العمل المجزأ، نظرية رأس المال البشري) لتأطير التحليل وتفسير الظواهر، مما يرفع من المستوى العلمي للبحث.

ب. الثغرات والقيود الأساسية:

1. التفتيت وعدم التكامل :(Fragmentation) هذه هي الثغرة الأكبر والأكثر أهمية. الغالبية العظمى من الدراسات تركز على بعد واحد فقط من أبعاد المشكلة:

   - دراسات اقتصادية تقيس معدلات البطالة والنمو (جباري، 2014).
   - دراسات اجتماعية تحلل تجربة الخريجين أو مفهوم الأمن الوظيفي (دردي، 1999؛ زايدي، 2019).

2. ضعف التحليل الإقليمي :(Weak Regional Analysis) كما أشرنا، معظم الدراسات تعتمد على بيانات وطنية مجمعة، مما يخفي التفاوتات الهائلة بين الولايات والمناطق. دراسات الحالة الإقليمية نادرة جدًا.

3. غياب التقييم الشامل للسياسات :(Lack of Holistic Policy Evaluation) العديد من الدراسات تصف السياسات أو تقيس نتائجها الكمية المباشرة (عدد الوظائف المخلوقة). قليل منها يقيم فعالية هذه السياسات من حيث تحقيق أهداف أوسع وأعمق، مثل "التنمية المحلية المستدامة".

4. التركيز على المدى القصير :(Short-Term Focus) قلة من الدراسات تتبع أثر السياسات على المدى الطويل (أكثر من 5-10 سنوات).

5. تجاهل التفاعل بين المتغيرات :(Ignoring Interactions) نادرًا ما تدرس الدراسات كيف يؤثر المتغير السياسي (هيمنة النخبة) على المتغير الاقتصادي (ضعف التنويع) والذي بدوره يؤثر على المتغير الاجتماعي (ارتفاع بطالة الخريجين).

ثالثًا: النموذج الأكاديمي السائد (Current Academic Paradigm) وطريقة التعامل مع الفجوة

النموذج الأكاديمي السائد :يمكن تلخيص النموذج المهيمن في الأدبيات الجزائرية والعربية حول سياسات التشغيل في ما يمكن تسميته بـ "نموذج التقييم الثنائي البعد ."ينقسم هذا النموذج إلى تيارين رئيسيين يعملان غالبًا في عزلة عن بعضهما البعض:

1. التيار الكمي-الاقتصادي :يركز على قياس أثر السياسات من خلال مؤشرات اقتصادية كلية (نمو الناتج المحلي الإجمالي، انخفاض معدل البطالة، زيادة الاستثمار). وهو يعتمد على منهجية اقتصادية كلاسيكية أو كينزية، وغالبًا ما يتجاهل الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية التي تفسر *لماذا* تفشل هذه السياسات حتى عندما تكون الموارد متوفرة. أمثلة: جباري (2014)، العديد من تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

2. التيار الاجتماعي-النوعي :يركز على تجربة الفرد والآثار الاجتماعية للسياسات (الهوية، الأمن الوظيفي، الإقصاء، التمييز). وهو يعتمد على مناهج علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وغالبًا ما يفتقر إلى الإطار النظري القوي أو الربط مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية الأوسع. أمثلة: دردي (1999)، زايدي) 2019.(

هذان التياران، رغم أهميتهما، يظلان ناقصين لأنهما لا يعالجان العامل الحاسم :البعد السياسي-المؤسسي. فشل السياسات ليس تقنيًا أو اجتماعيًا فحسب، بل هو في جوهره سياسي، ناتج عن طبيعة النظام الحاكم وآليات صنع القرار.

تقدم الأطروحة نموذجاً جديداً "نموذج التفاعل الهيكلي-المؤسسي للتنمية المحلية ."هذا النموذج يقوم على ثلاثة ركائز أساسية:

1. التكامل المنهجي :(Methodological Integration) لا تكتفي الأطروحة باستخدام منهج واحد، بل تدمج بين التحليل الكمي (لقياس النتائج)، والنوعي (لفهم التجارب)، والمؤسسي (لشرح الأسباب الجذرية). هذا التكامل يسمح ببناء صورة شاملة ودقيقة للظاهرة.

2. الربط بين المستويات :(Multi-Level Linkage) تربط الأطروحة بين المستوى الكلي (الدولة، النخبة، الاقتصاد الريعي)، والمستوى المتوسط (السياسات، القطاعات الاقتصادية، المؤسسات)، والمستوى القاعدي (الإقليم، المجتمع المحلي، الفرد). هذا الربط يكسر الحواجز بين التحليلات الجزئية والكلية.

3. التركيز على التنمية المحلية كغاية نهائية (Local Development as the Ultimate Goal):لا تقيس الأطروحة نجاح السياسات فقط من خلال خفض معدل البطالة، بل من خلال مساهمتها في بناء اقتصادات محلية متنوعة، وتمكين المجتمعات المحلية من خلال المشاركة الفعالة، وتنمية المهارات البشرية بما يتناسب مع احتياجات السوق المحلي. هذا التحول في المعيار التقييمي هو ما يجعل الأطروحة أصيلة وثورية.

بهذا، تنتقل الأطروحة من مجرد "تقييم سياسات" إلى "تشخيص نظام حكم" و"اقتراح نموذج تنموي بديل". إنها لا تملأ فجوة صغيرة في الأدبيات، بل تؤسس لاتجاه بحثي جديد يضع البعد السياسي-المؤسسي في قلب تحليل مشكلة التشغيل والتنمية في الاقتصادات الريعية. إنها تجيب عن السؤال الأهم : لماذا، رغم كل الموارد والبرامج، لم تنجح الجزائر في بناء اقتصاد منتج ومستدام؟

إشكالية الدراسة

تُمثّل إشكالية البطالة في الجزائر **تحدياً هيكلياً متعدد الأبعاد**، يتجاوز كونه مجرد اختلال في سوق العمل ليُصبح معضلة تنموية واجتماعية عميقة. على الرغم من الجهود المتواصلة التي بذلتها السلطات العمومية، خاصة خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2017، والتي تجسدت في حزمة من السياسات والبرامج الهادفة إلى امتصاص البطالة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، فإن هذه السياسات غالبًا ما اتسمت **بطابع علاجي ذي صبغة اجتماعية** أكثر منه استراتيجية اقتصادية قائمة على خلق فرص عمل منتجة

ومستدامة. هذا التوجه التاريخي، المدفوع غالباً بالاستجابة للأزمات الاقتصادية (خاصة تلك المرتبطة بتقلبات أسعار المحروقات) ومتطلبات التوازنات الاجتماعية، قد حد من قدرة هذه السياسات على إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد الجزائري نحو التنويع والإنتاجية.

من هذا المنطلق، تنبثق الإشكالية الرئيسية لهذه الأطروحة من التساؤل الجوهري حول **مدى فعالية سياسات التشغيل المطبقة في الجزائر خلال الفترة (1999-2017) في التوفيق بين التوجهات الاقتصادية للدولة ومتطلبات التنمية المحلية المستدامة، وما هي أبرز التحديات والمعوقات الهيكلية والمؤسساتية التي حدت من هذه الفعالية؟**

هذه الإشكالية تنطلق من فرضية أساسية مفادها أن العلاقة بين سياسات التشغيل والتنمية المحلية ليست تلقائية، بل تتطلب مقاربة شاملة تتجاوز مجرد التدخلات المباشرة لتقليل أرقام البطالة، نحو بناء اقتصاد محلي متنوع ومنتج يعزز القدرات الذاتية للمجتمعات ويشرك مختلف الفاعلين.

تساؤلات الدراسة

لتحليل الإشكالية الرئيسية بعمق وتفصيل، لا بد من اختزالها الى مجموعة من التساؤلات الفرعية التي ستوجّه مسار البحث وتساهم في بلورة المحاور البحثية للأطروحة. هذه التساؤلات مصممة لتغطية الجوانب النظرية والمنهجية والتطبيقية للموضوع، مع التركيز على الفترة الزمنية المحددة-1999) : 2017)

1. **ما هو الإطار النظري والمفاهيمي لسياسات التشغيل والتنمية المحلية، وكيف يمكن تأطير العلاقة التفاعلية بينهما في السياق الجزائري خلال الفترة (1999-2017)؟**

يهدف هذا التساؤل إلى ترسيخ الأسس المعرفية للدراسة من خلال استعراض الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بسياسات سوق العمل، نظريات التنمية المحلية، ومقاربات التنمية المستدامة، لتحديد الإطار التحليلي الذي سيعتمده البحث في السياق الزمني المحدد.

2. **ما هي أبرز توجهات سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1999-2017)؟ وما هي البرامج والآليات الرئيسية المعتمدة في هذا الإطار؟**

يركز هذا التساؤل على تتبع مسار تطور السياسات العامة للتشغيل خلال الفترة المذكورة، مع تحليل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى تبني برامج محددة

(مثل برامج دعم تشغيل الشباب، دعم المقاولاتية، آليات الإدماج المهني)، وتقييم مدى استجابتها للتوجهات الاقتصادية الكلية للدولة.

3. **ما هي أبرز التحديات والمعوقات الهيكلية والمؤسساتية التي واجهت تنفيذ سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1999-2017)؟**

يتناول هذا التساؤل العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت سلباً على فعالية سياسات التشغيل في الفترة المحددة، مثل عدم المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ضعف التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة، القيود البيروقراطية، تحديات التمويل، واستمرار هيمنة القطاع العام وتأثير الثقافة المجتمعية على خيارات التوظيف.

4. **كيف أثرت سياسات التشغيل على مؤشرات البطالة والتشغيل والتنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة (1999-2017)؟**

يسعى هذا التساؤل إلى تقييم الأثر الكمي والنوعي للسياسات المطبقة خلال الفترة الزمنية المحددة على ديناميكيات سوق العمل (معدلات البطالة، نسب التشغيل، نوعية الوظائف) وعلى جوانب التنمية المحلية (خلق القيمة المضافة، تنويع الاقتصاد المحلي، مشاركة الفاعلين المحليين، تنمية القدرات البشرية على المستوى المحلي).

5. **ما هي الدروس المستخلصة من تجربة سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1999-2017) لتعزيز دورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة مستقبلاً؟**

يهدف هذا التساؤل إلى استخلاص الدروس المستفادة من التحليل، وتقديم توصيات استراتيجية ومقترحات عملية لصناع القرار، تركز على تعزيز فعالية سياسات التشغيل من خلال مقاربات تنموية شاملة تستند إلى اللامركزية، والشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات النمو المرتفع والقيمة المضافة.

فرضيات الدراسة

لتقديم إجابات أولية للإشكالية الرئيسية وتساؤلات الدراسة، تُصاغ الفرضيات التالية التي ستُختبر صحتها أو عدم صحتها خلال البحث، مع الأخذ في الاعتبار الفترة الزمنية:(1999-2017)

1. **الفرضية الرئيسية:** إن سياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (1999-2017)، على الرغم من توجهاتها الاقتصادية المعلنة وبرامجها المتعددة، لم تحقق الأثر

المطلوب في دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة، وذلك بسبب طبيعتها التي ركزت على البعد الاجتماعي و امتصاص البطالة أكثر من خلق القيمة المضافة، وتأثرها بمعوقات هيكلية ومؤسساتية متجذرة.

2. **الفرضيات الفرعية:**

الفرضية الأولى:ركزت سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1999-2017) بشكل أكبر على التدخلات الحكومية المباشرة لامتصاص البطالة، مما حد من قدرتها على إحداث تحولات اقتصادية هيكلية تدعم التنويع الاقتصادي والتنمية المحلية المستدامة.

الفرضية الثانية:استمرت الفجوة بين مخرجات المنظومة التعليمية والتدريبية واحتياجات سوق العمل الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1999-2017)، مما أدى الى التقليل من فعالية برامج التشغيل في توفير فرص عمل مستدامة وذات جودة عالية.

الفرضية الثالثة:ساهم ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين وغياب اللامركزية الفعالة في تنفيذ سياسات التشغيل خلال الفترة المذكورة، في عدم قدرتها على الاستجابة بفعالية للخصوصيات والاحتياجات التنموية للمناطق المحلية.

الفرضية الرابعة:أثرت هيمنة القطاع العام والتفضيل الاجتماعي للوظائف الحكومية، إلى جانب التحديات المتعلقة بالتمويل وتعقيدات البيروقراطية، سلباً على ديناميكية القطاع الخاص وقدرته على خلق فرص عمل منتجة ومستدامة على المستوى المحلي .

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أبعاد متعددة، علمية وعملية، وتأتي في سياق يزداد فيه الوعي بضرورة الانتقال نحو نموذج تنموي أكثر استدامة وشمولية، مع التركيز على فترة تاريخية محددة ذات أهمية بالغة في مسار الجزائر الاقتصادي والاجتماعي(1999-2017)

1. **الأهمية العلمية/النظرية:**

إثراء الأدبيات الأكاديمية:تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات العربية والدولية المتعلقة بسياسات التشغيل والتنمية المحلية والتنمية المستدامة، لا سيما في سياق الدول النامية ذات الاقتصادات الريعية كالحالة الجزائرية، وتقديم تحليل يستهدف فترة زمنية محددة (1999-2017) لم يتم تناولها بهذا العمق ضمن هذا الإطار التحليلي.

تطوير الإطار المفاهيمي: تُقدم الدراسة إطارًا تحليليًا متكاملًا يربط بين مفاهيم سياسات التشغيل، التوجهات الاقتصادية للدولة، والتنمية المحلية المستدامة، مما يُعزز الفهم النظري للعلاقات المتبادلة بينها في سياق زمني محدد.

تقديم تحليل نقدي تاريخي: توفر الدراسة تحليلًا نقديًا لسياسات التشغيل الجزائرية خلال فترة (1999-2017)، متجاوزة الوصف السطحي إلى تحليل الأسباب والنتائج والمعوقات المرتبطة بتلك الفترة، مما يفتح آفاقًا لبحوث مستقبلية أعمق.

2. **الأهمية العملية/التطبيقية:**

دعم صانعي القرار: تُقدم الدراسة توصيات عملية ومستقبلية مبنية على تحليل علمي دقيق لتجربة الجزائر في الفترة (1999-2017)، يمكن أن تُشكل مرجعًا لصناع القرار عند صياغة وتطوير استراتيجيات وسياسات التشغيل المستقبلية، لضمان فعاليتها في دعم التنمية المحلية.

تشخيص التحديات: تُسهم الدراسة في تحديد وتشخيص التحديات الهيكلية والمؤسساتية التي واجهت سياسات التشغيل خلال الفترة المحددة، مما يُمكن من وضع خطط عمل مستهدفة لمعالجتها في السياقات الراهنة والمستقبلية.

تعزيز التنمية المحلية: من خلال تحليل دور التشغيل في التنمية المحلية خلال فترة زمنية محددة، تُسلط الدراسة الضوء على أهمية تبني مقاربات لامركزية وموجهة نحو تعزيز القدرات الذاتية للمجتمعات المحلية، مما يُساهم في تحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تُقدم الدراسة رؤى حول كيفية تصميم سياسات تشغيل تساهم بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بناءً على الدروس المستفادة من الفترة.(1999-2017)

أسباب اختيار الموضوع

ينبع اختيار موضوع "سياسات التشغيل في الجزائر بين التوجهات الاقتصادية ومتطلبات التنمية المحلية (1999-2017)" من مجموعة من الأسباب المتداخلة، ذاتية وموضوعية، التي تُبرز أهميته البحثية وتُبرر الحاجة الماسة لدراسته:

1. **الأسباب الموضوعية:**

الأهمية التاريخية للفترة:(1999-2017) تُمثل هذه الفترة نقطة تحول في تاريخ الجزائر الحديث، حيث شهدت استقراراً أمنياً وعودة قوية لارتفاع أسعار النفط، مما أتاح للحكومة فرصاً مالية غير مسبوقة لتبني برامج اقتصادية واجتماعية ضخمة، بما في ذلك سياسات التشغيل. دراسة هذه الفترة تسمح بتقييم استجابة السياسات للظروف الاقتصادية المواتية.

استمرارية وخطورة ظاهرة البطالة رغم الوفرة المالية: على الرغم من الوفرة المالية الكبيرة خلال هذه الفترة، لم يتم القضاء على البطالة بشكل جذري، خاصة بين الشباب وحملة الشهادات. هذا الواقع يستدعي تحليلاً معمقاً للسياسات المتبعة وكيفية توظيف الموارد.

التوجه نحو تنويع الاقتصاد: بدأت الجزائر خلال هذه الفترة خطوات نحو تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على المحروقات، مما يجعل قضية خلق فرص العمل المستدامة والتنمية المحلية محورية لفهم مدى نجاح هذه التوجهات.

تباين أثار برامج التشغيل: أظهرت برامج التشغيل التي طُبقت خلال هذه الفترة) مثل برامج"ANSEJ" ، "CNAC"، ("ANGEM"نتائج متباينة، وتضاربت حولها التقييمات. ان الدراسة المعمقة لهذه البرامج تُسهم في فهم أسباب هذا التباين.

أهمية التنمية المحلية كمدخل لتحقيق التنمية الشاملة: تزايد خلال هذه الفترة الإقرار بأهمية التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة، مما يربط بشكل وثيق بين سياسات التشغيل وضرورة تفعيل دور الجماعات المحلية.

النقص في الدراسات الشاملة لهذه الفترة المحددة: توجد دراسات تناولت جوانب من سياسات التشغيل أو التنمية المحلية بشكل منفصل، لكن هناك نقص في الدراسات الشاملة التي تربط بين السياسات العامة للتشغيل وتوجهاتها الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مع التركيز على خصوصيات الفترة.(1999-2017)

2. **الأسباب الذاتية:**

الاهتمام الأكاديمي والشخصي: ينبع اختيار الموضوع من اهتمام الباحث الأكاديمي والشخصي العميق بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، لا سيما تلك المتعلقة

بسوق العمل وسبل مكافحة البطالة في فترات الوفرة المالية، لما لها من تأثير مباشر على جودة حياة الأفراد واستقرار المجتمع.

الخلفية المعرفية للباحث: تتناسب طبيعة الموضوع مع الخلفية المعرفية والخبرة البحثية للباحث في مجالات السياسات العامة، والتنمية المحلية، مما يتيح له التعمق في الجوانب النظرية والمنهجية والتطبيقية للدراسة.

إمكانية المساهمة في حل مشكلة مجتمعية: يرى الباحث في هذا الموضوع فرصة حقيقية للمساهمة في فهم أعمق لأحد أبرز التحديات التي واجهت المجتمع الجزائري خلال فترة مهمة، وتقديم توصيات قد تُسهم في صياغة سياسات أكثر فعالية في المستقبل، مما يعكس حس المسؤولية الاجتماعية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الأطروحة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **بناء إطار نظري ومفاهيمي متكامل:**

يتمثل هذا الهدف في ترسيخ الأسس النظرية للدراسة من خلال استعراض وتأصيل المفاهيم الأساسية المتعلقة بـ **سياسات التشغيل** (توجهاتها، أدواتها، أنواعها)، و**التوجهات الاقتصادية للدولة** (تأثير الاقتصاد الريعي، سياسات التنويع)، و**التنمية المحلية** (مفهومها، أبعادها)، و**التنمية المستدامة** (مبادئها). ان الهدف من ذلك هو تحديد العلاقة السببية والوظيفية بين هذه المفاهيم، وتقديم نموذج تحليلي للعلاقة بين سياسات التشغيل والتنمية المحلية في السياق الجزائري خلال الفترة.(1999-2017)

2. **تحليل نقدي لتوجهات وسياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (1999-2017)**

بمعنى تتبع ورصد التطور الزمني للتوجهات الاقتصادية التي أثرت في سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة المحددة. و يتضمن ذلك تحليل **البرامج والآليات الرئيسية** التي تم إطلاقها (مثل دعم الاستثمار، برامج التوظيف المباشر، وكالات دعم الشباب، وغيرها)، وتقييم مدى انسجامها مع التوجهات الاقتصادية الكلية للدولة في تلك الحقبة (مثل الإنفاق العام، سياسات الخصخصة، دعم القطاع الخاص). سيُركز التحليل النقدي على سياق تبني هذه السياسات، أهدافها المعلنة، الموارد المخصصة لها، والتغيرات في أولوياتها.

3. **تقييم الأثر الفعلي لسياسات التشغيل على مؤشرات سوق العمل والتنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة(1999-2017) :**

يمثل هذا الهدف جوهر الجانب التطبيقي للدراسة. سيتم تقييم الأثر من خلال تحليل **مؤشرات كمية** (مثل معدلات البطالة العامة والبطالة الشبابية، نسبة التشغيل في القطاعات المختلفة، حجم خلق فرص العمل، مساهمة القطاع الخاص) و**مؤشرات نوعية** (مثل نوعية الوظائف، استدامة فرص العمل، مستوى المواءمة بين المهارات واحتياجات السوق، الأثر على تنويع الاقتصاد المحلي). سيُقيّم هذا الأثر ليس فقط على المستوى الكلي، بل وعلى **المستوى المحلي**، لتحديد مدى مساهمة هذه السياسات في تنويع الاقتصاد المحلي، تعزيز القدرات البشرية المحلية، وخلق قيمة مضافة على مستوى الولايات والبلديات خلال الفترة المحددة.

4- تحديد وتشخيص أبرز التحديات والمعوقات الهيكلية والمؤسساتية:

يهدف هذا البعد إلى الكشف عن الأسباب الجذرية التي حالت دون تحقيق سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1999-2017) لأهدافها المرجوة بشكل كامل. سيتم التركيز على تحديات مثل **عدم كفاية التمويل**)بالنظر إلى حجم البرامج(، **القيود البيروقراطية والإدارية، ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين**)الوزارات، الجماعات المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني(، **غياب الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد**، و**عدم القدرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية والمحلية** .كما سيتم تحليل أثر هيمنة الاقتصاد الريعي وتفضيل الوظائف الحكومية على ديناميكية القطاع الخاص في تلك الفترة.

4. **تقديم توصيات عملية ومستقبلية مبنية على دروس الفترة:(1999-2017)**

بناءً على النتائج المستخلصة من التحليل والتقييم لتجربة فترة الدراسة ، نسعى إلى صياغة **توصيات استراتيجية ومقترحات عملية** موجهة لصناع القرار في الجزائر. ستتركز هذه التوصيات على تطوير سياسات تشغيل أكثر فعالية واندماجاً في استراتيجيات التنمية المحلية المستدامة، مع الاستفادة من الإيجابيات وتجنب السلبيات التي كشفتها الدراسة لتلك الفترة.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

يعدّ تحديد الحدود الزمانية والمكانية للدراسة من العناصر المنهجية الأساسية التي تضمن دقة البحث وقابليته للتحقق، وتُسهم في تركيز الجهود البحثية وتحديد نطاقها.

الحدود الزمانية: الفترة(1999-2017)

تغطي هذه الأطروحة الفترة الزمنية الممتدة من **سنة 1999 إلى سنة 2017** .تمثل هذه الفترة مرحلة مهمة وحاسمة في تاريخ الجزائر الحديث، وتتميز بالعديد من الخصائص التي تبرر اختيارها كإطار زمني للدراسة:

استقرار الوضع الأمني:شهدت سنة 1999 وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة، وبداية مرحلة استقرار سياسي وأمني بعد عقد من الاضطرابات، مما سمح للحكومة بالتركيز بشكل أكبر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فترة الوفرة النفطية:تزامنت هذه الفترة مع ارتفاع قياسي ومستمر لأسعار النفط، مما وفر للجزائر إيرادات مالية ضخمة. هذه الوفرة أتاحت للحكومة تمويل برامج واستثمارات ضخمة في مختلف القطاعات. هذه الظروف المالية الاستثنائية تجعل من هذه الفترة حالة دراسية فريدة لتقييم فعالية السياسات في ظل توفر الموارد.

بروز وتطبيق برامج تشغيل كبرى:شهدت هذه الفترة إطلاق وتطبيق عدد كبير من برامج وآليات دعم التشغيل، مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) ، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC) ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) ، وغيرها من المبادرات الهادفة إلى امتصاص البطالة ودعم المقاولاتية. تقييم هذه البرامج في ظل وفرة الموارد المالية يُعدّ ذا أهمية قصوى.

نهاية مرحلة اقتصادية وبداية تحديات جديدة:تُشكل سنة 2017 تقريباً نهاية مرحلة الوفرة النفطية وبداية تراجع أسعار النفط، مما فرض على الجزائر تحديات اقتصادية جديدة وضرورة مراجعة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. تحليل هذه الفترة يساعد في استخلاص الدروس للمراحل اللاحقة.

يمكن تبرير هذا التحديد الزمني في أن هذه الفترة تُعدّ **فترة ذهبية من حيث الموارد المالية** التي أتيحت للجزائر، وبالتالي فإن تقييم سياسات التشغيل خلالها يُقدم مؤشرات حقيقية حول قدرة الدولة على استغلال هذه الموارد في بناء اقتصاد مستدام وخلق فرص عمل منتجة، بعيداً عن مبررات نقص التمويل. كما أن برامج التشغيل الكبرى التي أُطلقت ودرست فعاليتها في هذه الفترة تُقدم قاعدة بيانات غنية للتحليل.

الحدود المكانية:

تنصبّ الدراسة على **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ككل، مع التركيز على سياسات التشغيل المطبقة على المستوى الوطني وانعكاساتها على التنمية المحلية في مختلف ولاياتها.

النظام المركزي للسياسات: بالرغم من توجه الجزائر نحو اللامركزية في بعض جوانب التنمية، إلا أن صياغة وتوجيه السياسات العامة للتشغيل تتم بشكل رئيسي على المستوى المركزي من قبل المؤسسات الحكومية (وزارة العمل، وزارة المالية، وزارة التعليم، وغيرها). وبالتالي، فإن تحليل هذه السياسات يتطلب منظوراً وطنياً.

التأثير على التنمية المحلية: على الرغم من مركزية الصياغة، فإن تنفيذ برامج التشغيل وانعكاساتها تظهر بشكل مباشر على المستوى المحلي في مختلف الولايات والبلديات. لذلك، سيتم تحليل هذه الانعكاسات على المستوى المحلي لتقييم مدى تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

يرجع اختيار الجزائر ككل إلى كونها تمثل **دراسة حالة نموذجية** لاقتصاد ريعي نامٍ يواجه تحديات البطالة والتنويع. كما أن سياسات التشغيل تُصاغ وتُنفذ ضمن إطار تشريعي ومؤسساتي وطني واحد، مما يبرر دراستها على هذا النطاق. التركيز على "التنمية المحلية" ضمن العنوان يعني أن التحليل لن يقتصر على الأرقام الكلية للبطالة، بل سيمتد ليشمل كيفية تأثير هذه السياسات على ديناميكية الاقتصادات المحلية وخلق فرص العمل المستدامة في مختلف المناطق الجغرافية للبلاد، مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات كل منطقة قدر الإمكان ضمن البيانات المتاحة.

مناهج واقترابات الدراسة

لضمان تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها بشكل علمي وموثوق، ستعتمد هذه الأطروحة على **منهجية بحثية متكاملة** تجمع بين مقاربات مختلفة، بما يضمن الشمولية في التحليل وعمق الفهم، مع التركيز على خصوصية الفترة:(1999-2017)

1. **المنهج الوصفي التحليلي:**

بشكل عام يمكن تعريف هذا المنهج بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية و دقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة و ذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية و بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة [1].

[1] محمد عبيدات و اخرون، منهجية البحث العلمي القواعد و المراحل و التطبيقات ،الأردن:دار وائل للطباعة و النشر،ط2 ،1999 ،ص 46

سيُستخدم هذا المنهج بشكل مكثف في الأجزاء النظرية والتاريخية من الدراسة. سيتولى **وصف وتحليل الإطار المفاهيمي والنظري** لسياسات التشغيل، التوجهات الاقتصادية، والتنمية المحلية المستدامة. كما سيوظف لـ **تتبع ووصف التطور الزمني لسياسات التشغيل في الجزائر خلال فترةالدراسة**، مع عرض تفصيلي للبرامج والآليات المعتمدة والإجراءات الحكومية ذات الصلة بسوق العمل والتنمية خلال تلك الفترة. سيساعد هذا المنهج في تقديم صورة واضحة وشاملة للسياق العام والتشريعات المنظمة للموضوع.

2. المنهج التاريخي:

يُعدّ المنهج التاريخي أساسيًا لدراسة سياسات التشغيل خلال الفترة المحددة، حيث يتيح للباحث تحليل كيفية تطور هذه السياسات وتأثرها بالأحداث التاريخية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

يستخدم هذا المنهج لتتبع مسار سياسات التشغيل من مرحلة إلى أخرى، وتحليل القوانين والبرامج التي تم إقرارها، كما يتيح المنهج التاريخي ربط السياسات بظروفها التاريخية، كأن يتم ربط إطلاق برامج معينة بظروف الأزمة الاقتصادية أو التغيرات في أسعار النفط، أو تأثير متطلبات التنمية الاجتماعية.

يساعد على فهم الأثر التراكمي للسياسات على المدى الطويل، وكيف أن قرارات اتُخذت في بداية الألفية قد أثرت على سوق العمل و مؤشرات التنمية في السنوات اللاحقة.

3. المنهج المقارن:

على الرغم من أن الأطروحة تركز على الجزائر، فإن المنهج المقارن يمكن أن يُستخدم داخليًا (مقارنة سياسات مختلفة داخل الجزائر) يمكن مقارنة برامج التشغيل المختلفة التي تم تطبيقها من حيث أهدافها، آليات تنفيذها، ونتائجها. كما يمكن الباحث من مقارنة سياسات التشغيل المطبقة في فترات اقتصادية مختلفة .

كما يتيح المنهج المقارن مقارنة أثر سياسات التشغيل على قطاعات اقتصادية مختلفة (مثلاً: الصناعة، الزراعة، الخدمات) لفهم التباين في النتائج.

4. **المنهج الكمي (التحليل الإحصائي):**

يعرف البحث الكمي بأنه نوع من البحوث المسحية و هي بحوث تعنى بجمع البيانات من خلال استعمال أدوات قياس كمية يتم تطويرها و تخضع لشروط الصدق و الثبات و تعالج بياناتها احصائيا ،و يمكن تعميم نتائجها على المجتمع الأصلي.و يهدف المنهج الكمي

الى جمع البيانات حول ظاهرة معينة ، باستخدام أدوات قياس كمية تطبق على عينة من المجتمع لكنها تمثله ، و تتم معالجة البيانات التي يتم جمعها بطريقة احصائية للوصول الى نتائج علمية قابلة للتعميم على مجتمع البحث كاملا[1].

سيتم استخدام هذا المنهج لتحليل البيانات الإحصائية الرسمية المتعلقة بسوق العمل في الجزائر خلال الفترة (1999-2017) (مثل معدلات البطالة العامة والبطالة الشبابية، توزيع اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية، حجم برامج التشغيل وميزانياتها، مؤشرات النمو الاقتصادي، بيانات الاستثمار). سيساعد التحليل الإحصائي في **تحديد الاتجاهات، العلاقات، والفروقات** بين المتغيرات المختلفة، وتقديم دلائل كمية تدعم الاستنتاجات النوعية. يمكن استخدام أدوات إحصائية وصفية (كالمتوسطات، الانحرافات المعيارية) واستدلالية (كالارتباط والانحدار، تحليل السلاسل الزمنية) حسب طبيعة البيانات والإشكالية، مع التركيز على البيانات المتاحة للفترة المحددة.

5. منهج تحليل المضمون:

بعيدا عن الاختلاف القائم بين مؤيد و معارض لاعتبار تحليل المضمون منهجا أو أداة فانه بامكاننا تقديم تعريف لهذا الأخير (تحليل المضمون) بأنه " وسيلة بحث يستخدمه الباحث لوصف المضمون الظاهر للدراسة الاعلامية وصفا كميا و موضوعيا و منهجيا ، ضمن مجموعة من الخطوات المنهجية التي تسعى الى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى و العلاقات الارتباطية لهذه المعاني من خلال البحث الكمي الموضوعي المنظم للسمات الظاهرة في المحتوى[2].

ان توضيف تحليل المضمون كمنهج علمي ضروري ضمن هذا لبحث لتكملة التحليل الكمي وتعميق الفهم، اذ تم تبنيه لتحليل الوثائق الرسمية، تقارير البرلمان، خطط الحكومة، والخطابات الرسمية خلال فترة الدراسة لتحديد التوجهات والخطاب الرسمي حول التشغيل والتنمية.

6. منهج دراسة الحالة:

[1] ميادة القاسم،"الفوارق بين المناهج الكيفية و المناهج الكمية في البحوث الاجتماعية (دراسة لتحقيق التكامل بين المنهجين) "،المجلة العربية للبحث العلمي ،ع 30، 02 نيسان 2021 ، ص 336

[2] مريم زهراوي ، تحليل المضمون : نموذج تطبيقي" ، المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية و الاجتماعية ، المجلد06/ ع01، جوان 2022 ، ص24.

تُعدّ دراسة الحالة استراتيجية بحثية، وليست مجرد منهجية، تهدف إلى إجراء تحليل معمق لحالة واحدة أو أكثر .تتميز هذه الاستراتيجية بقدرتها على الإجابة عن أسئلة "كيف" و"لماذا" من خلال فحص الظواهر في سياقها الطبيعي، بالاعتماد على مصادر بيانات متعددة. تُستخدم دراسة الحالة بشكل واسع في تقييم السياسات العامة، و توفر للباحث مرونة منهجية تساعد على فهم الظواهر المعقدة بشكل شامل، مثل نشأة السياسات وعمليات تنفيذها.

يناسب منهج دراسة الحالة بشكل خاص دراسة الظواهر المعقدة التي يصعب فصلها عن سياقها، مثل عمليات السياسات وتأثيراتها[1].

في بحثنا هذا يتم تطبيق المنهج على برامج تشغيل محددة أو لمشاريع تنموية محلية أُطلقت في تلك الفترة للوقوف على التفاصيل الدقيقة للتحديات والفرص. هذا المنهج سيُضيف بُعداً تفسيرياً للنتائج الكمية ويزيد من مصداقية التحليل.

7. المقترب المؤسسي:

يركز المقترب المؤسسي على دور المؤسسات في صياغة وتنفيذ سياسات التشغيل.

يمكن استخدامه لتحليل دور مختلف المؤسسات الحكومية في صياغة السياسات، و فهم العلاقات والتفاعلات بين المؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى، مثل النقابات العمالية، منظمات أرباب العمل، وحتى المؤسسات الدولية مثل منظمة العمل الدوليةأو صندوق النقد الدوليوتأثيرها على السياسات.

كما يساعد على تحليل البنية المؤسسية لبرامج التشغيل نفسها، وكيف تؤثر آلياتها الإدارية والبيروقراطية على فعاليتها.

8. المقترب القانوني:

يُعنى المقترب القانوني بتحليل الإطار التشريعي والتنظيمي لسياسات التشغيل و برامج التنمية حيث من المفيد استخدامه لفحص القوانين واللوائح المتعلقة بالعمل والتشغيل التي صدرت خلال الفترة (1999-2017)، مثل قانون العمل أو المراسيم التنفيذية لبرامج التشغيل و تقييم مدى توافق السياسات مع الإطار القانوني، والبحث في الثغرات أو التناقضات القانونية التي قد تؤثر على تنفيذها.

[1]Valéry Ridde, Abdourahmane Coulibaly, Lara Gautier. Les études de cas. LIEPP Fiche méthodologique n°11, 2023. ffhal-04102951f.p 01.

كما يساعد هذا الاقتراب على فهم كيفية تعديل القوانين لمواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وكيف أثرت هذه التعديلات على الحقوق والواجبات في سوق العمل.

ستساهم هذه المنهجية المتكاملة في تقديم تحليل معمق وموثوق لإشكالية سياسات التشغيل في الجزائر بين التوجهات الاقتصادية ومتطلبات التنمية المحلية خلال الفترة (1999-2017)، مما سيُمكن من صياغة توصيات عملية وموجهة.

تقسيمالدراسة

تتوزع هذه الدراسة على أربعة فصول رئيسية، تسعى مجتمعةً إلى تقديم تحليل شامل ومعمق للعلاقة الجدلية بين السياسات العامة والتنمية المحلية في السياق الجزائري، مع التركيز بشكل خاص على سياسات التشغيل وأثرها على مؤشرات التنمية.

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي، مفصلينفي مفاهيم السياسات العامة ونشأتها وتطورها كحقل معرفي، ودورة حياتها وفاعليها، إلى جانب استعراض المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم التنمية المحلية ومكوناتها وآليات تحقيقها، ليختتم بتحليل إشكالية العلاقة المعقدة والمتعددة الأوجه بين السياسات العامة وأهداف التنمية. ينتقل الفصل الثاني إلى تطبيق هذا الإطار النظري على الحالة الجزائرية، مقدماً تحليلاً بنيوياً لطبيعة النظام السياسي وآليات صنع القرار من خلال نموذج "النخبة الفاعلة" و"توازن عدم الاستقرار"، ليشرح كيف تتشكل السياسات العامة في فضاء تهيمن عليه دوائر نخبة مغلقة، ويُظهر كيف تتفاعل العوامل التاريخية والاقتصادية والدولية لضمان استمرارية الهياكل القائمة. أما الفصل الثالث فيخصص لتقييم فعالية السياسات العامة للتشغيل في الجزائر، حيث يتتبع تطور هذه السياسات عبر مراحل تاريخية مختلفة، ويحلل آلياتها وبرامجها، ويسعى إلى قياس آثارها من خلال مؤشرات كمية (كنسب البطالة وخلق فرص العمل) ونوعية (كنوعية الوظائف ومواءمتها مع سوق العمل). وأخيراً، يشكل الفصل الرابع قلب الدراسة التحليلي، حيث يُقيّم أثر سياسات التشغيل على التنمية المحلية من خلال تحليل منهجي لثلاثة مؤشرات محورية: التنويع الاقتصادي المحلي، ومشاركة الجهات الفاعلة المحلية، وتنمية المهارات البشرية على المستوى القاعدي، محاولاً الكشف عن التفاعلات المتبادلة بين هذه المؤشرات وبين السياسات المتبعة، وذلك في محاولة لتقديم رؤية علمية متكاملة تُسهم في بلورة سياسات أكثر فعالية واستدامة.

الفصـــل الأول : الاطـــار النظـــري و المفـــاهيمي للسياسات العامة و التنمية المحلية:

المبحث الأول : الإطار النظري للسياسات العامة: مرتكزات مفاهيمية ونظرية:

تتبوأ السياسات العامة مكانة مركزية في هيكلة المجتمعات المعاصرة وتوجيه مسارات تطورها على مختلف الأصعدة. إنها ليست مجرد قرارات أو تدابير حكومية منعزلة، بل تمثل منظومات معقدة وديناميكية تتفاعل فيها شبكة واسعة من المصالح والأهداف المتنوعة، وتتشكل في خضم سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متغيرة باستمرار.

يكتسي الفهم المعمق للإطار النظري للسياسات العامة أهمية بالغة في سبر أغوار آليات عمل الحكومات وتفاعلها المتبادل مع مختلف مكونات النسيج المجتمعي، وذلك في سبيل التصدي للتحديات والمشكلات العامة الملحة وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

نسعى من خلال هذا المبحث إلى تقديم تحليل مستفيض للإطار النظري للسياسات العامة، مع تركيز خاص على دورة حياة السياسة العامة باعتبارها نموذجًا تحليليًا جوهريًا، وتحديد الفاعلين الرئيسيين وأدوارهم المحورية في مختلف محطات هذه الدورة. علاوة على ذلك، نهدف إلى استعراض أبرز النظريات التي تسعى إلى تفسير عملية صنع السياسات العامة، وتقديم رؤى معمقة حول عمليات التنفيذ والمتابعة والتقييم بوصفها عناصر حاسمة لضمان فعالية السياسات وتحقيق مخرجاتها المستهدفة بكفاءة وفعالية.

المطلب الأول : مفهوم و نشأة السياسات العامة:

أولا : تعريف السياسات العامة :

إن صياغة تعريف موحد ومتفق عليه لمفهوم السياسات العامة يعد عملية صعبة وتعترضها العديد من الصعوبات العلمية والمنهجية نظرا لتعقد وتشعب السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تدور في فلكها.

وينبع مفهوم السياسات العامة من مجموعة متداخلة من المفاهيم التي تجد أصولها في حقول علمية وتخصصات أكاديمية متنوعة، وعلى هذا الأساس تم تعريفه بكيفيات عدة، إلا أن هذه التعريفات تبقى مترابطة فيما بينها ارتباطا وثيقا.

وتعكس الدراسة التي أجراها " thomasDye" في السبعينات بعد جرده لأكثر من 40 تعريفا مختلفا لهذا المفهوم هذا التعقيد حيث انتهى به المطاف أن استنتج أن"القاسم المشترك الوحيد بين كل هذه التعريفات لا يرتبط بالمحتوى الخاص للمفهوم وإنما بمنتجه".[1]

[1]Philippe zittoun, la fabrique pragmatique des politiques publiques, anthropologie et développement 45/2017 press universitaire de lounin, p66.

ومن تم فهو يعرف السياسات العامة على أنها ما تقرر الحكومة القيام به أو عدم القيام به.

و يمكن تصنيف التعريفات المقدمة لمفهوم السياسات العامة إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة (تعريفات تركز على الفاعلين ، و أخرى تركز على مضمون و أهداف السياسة و صنف أخر يركز على مخرجات أو النتائج النهائية للسياسات.)

ويتسق تعريف Ira sharknsky مع طرح Dye حينما قدم مفهومه للسياسة العامة على أنها "النشاطات الهامة للحكومة".[1]

وهناك من يذهب إلى تعريف السياسات العامة بأنها:" مجموع النشاطات التي تقوم بها الحكومة بصفة مباشرة أو عن طريق وكلاء والتي لها آثار فعلية على حياة المواطنين".

ومن خلال هذا التعريف يمكن التمييز بين ثلاث مستويات للسياسة بناءا على مدى إحداثها لتغيرات فعلية في حياة المواطنين[2]:

المستوى الأول: الخيارات السياسية Political choices، هي تلك القرارات التي يتخذها رجال السياسة، الموظفون أو الأشخاص الذين يتمتعون بالسلطة أو تمنح لهم قصد استخدامها للتأثير في حياة المواطنين(نواب البرلمان، الرؤساء، المحافظون، الإداريون...).وما ينبثق عن تلك الخيارات أو القرارات هو سياسات يمكن تنفيذها فعلا.

المستوى الثاني: مخرجات السياسة Political out-put يمكن الحديث في هذا المستوى عن نتائج السياسات- الخيارات الموضوعة حيز التنفيذ- هنا الحكومة تقوم فعلا بأعمال معينة (إنفاق المال، تعيين موظفين، سن قوانين ولوائح تمس الاقتصاد والمجتمع..). مخرجات السياسة يمكن اعتبارها كمرادف لمصطلح البرنامج Program الشائع الاستخدام في الدوائر الحكومية.

أخيرا المستوى الثالث: Political impacts، آثار السياسات هي التأثيرات التي تحدثها القرارات أو مخرجات السياسة في حياة المواطنين كجعلهم أكثر ثراءا، أو أكثر صحة أو جعل الهواء الذي يتنفسونه أقل تلوثا.[3]

وقد قدم "هارولد لاسويل" تعريفا مبسطا للمفهوم حيث يقول: أن السياسات العامة هي من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟

---

[1] ميا يحيى، محمد أحمد حسين، تحليل السياسات العامة التطور والمنهجية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، ع1، المجلد55، 2018، ص6.

[2] Martin potucek and lance T le loup, Approach to public policy in central and eastern Europe ,p1.

[3] Palgrave Macmillan.The nature of public policy: theories and issus: British library,2012,p23.

ويستنتج من هذا التعريف أن السياسات العامة تساعد في تحديد من يفوز ومن يخسر، ومن الناحية النظرية يمكن أن تتأثر السياسات العامة بأي شخص أو أية مجموعة تحوز على ما يكفي من القدرة التي تسمح لها بتغيير عملية توزيع الموارد في المجتمع.[1]

ويعتبر عالما الاجتماع الفرنسيان Lascoumes وLe gales" أن السياسات العامة هي عبارة عن مساحة اجتماعية سياسية « sociopolitical space »تم إنشاؤها من خلال التقنيات والأدوات ومن خلال الأهداف والمحتويات.

حيث أن أداة السياسة العامة على حد سواء عبارة عن جهاز تقني واجتماعي في نفس الوقت يسمح بتنظيم العلاقات الاجتماعية الخاصة بين الدولة وبين من تتوجه إليهم بسياساتها بحسب ما تحصله من معاني وتمثيلات ،يتعلق الأمر بنوع خاص من المأسسة، إجراء تقني مع مهنة(وظيفة) عامة لبلورة تصور ملموس للعلاقة السياسية/ المجتمعية المدعومة بفكرة التنظيم.

Brooks يعرف:

"السياسات العامة بأنها الإطار العام للأفكار والقيم والذي من خلاله تصنع القرارات والذي يدفع الحكومات بالفعل أو عدم الفعل في مواجهة بعض القضايا والمشكلات"

وحسب Frederich:

"هي مخطط عمل مقترح من قبل شخص أو مجموعة أو من قبل الحكومة ضمن بيئة معينة توفر عقبات وفرص، بحيث أن السياسة تقترح الاستفادة من الفرص والتغلب على العقبات في محاولة للوصول إلى هدف ما أو تحقيق غاية ما.

يمكن أن ننظر أو ندقق أكثر في مفهوم السياسات العامة على ضوء"عملية حل المشكلات"، حيث أن السياسة العامة هي التي تقرر في أي وقت، وفي أي مكان ينبغي اختيار الأهداف واتخاذ التدابير الموضوعية من أجل التعامل مع مشكلة معينة، أو قضية خاصة أو مبتكرة.

[1] Katherine Daniell,The role of national culture in shaping public policy: a review of the literature,p13, web site :
file:///C:/Users/SALIM/Downloads/daniell_2014_the_role_of_national_culture_in_shaping_public_policy_final.pdf.

تقترح الأوصاف المقدمة ضمن مختلف التعريفات العديد من المواضيع المفتاحية التي تشمل السياسة والشعب، فالسياسة العامة في جوهرها هي قرار مقصود أو مخطط اتخذته الحكومة لحل مشكلة أو لاستغلال فرصة .

وهذا يعني أن الحكومة تمارس سيادتها في اتخاذ القرارات باستخدام السلطة الممنوحة لها من طرف الشعب.

وهنا نشير إلى البعد الأساسي للسياسات العامة والذي لا ينفصل عن السياق الخاص بالنظم الديمقراطية والدستورية.

ما الذي يجعل من السياسات "عامة"؟

locke john (1960) يشرح ذلك بقوله : "أن السياسة تصبح سياسة عامة لأن السلطة تستمد من موافقة المحكومين،وأننا نحن الشعب المحكوم من يمنح الموافقة للحكومة لوضع سياسة معينة. وبعبارة أخرى، سياسة الحكومة تصبح سياسة عامة لأنها مصنوعة باسم الشعب أو نيابة عن المواطن الذي عهد إلى الحكومة في وقت معلوم بمهمة رسم السياسات عن طريق الانتخابات العامة أو بوسائل أخرى."

يتوافق هذا الطرح مع ذلك الاتجاه الذي يركز في تعريفه للسياسات العامة على التمييز بين العام والخاص. فالسياسات العامة من هذا المنظور تعالج المشكلات التي تخرجها من المجال الخاص وتضعها في المجال العام. ومن الأمثلة الواضحة على هذا "التحرر" قضية العنف المنزلي، الذي لم يعد مشكلة مرتبطة بالعلاقات الأسرية داخل الحيز الحميم؛ بل أصبح قضية سياسة عامة، تُعالج من خلال برامج تهدف إلى الحد منه، وتوعية الجمهور، وحماية الضحايا، ومعاقبة مرتكبيه، وإعادة تأهيلهم اجتماعيًا[1].

"السياسات العامة وفقا لمفهوم الدكتور "بسيوني ابراهيم حمادة": ماهي إلا أفكار خاصة في البداية، وعندما يشترك عدد كبير من الأفراد في هذه الأفكار تصبح مقترحات، وعندما تتبنى السلطات الحكومية هذه المقترحات تصبح سياسة عامة، وتعتبر السياسات العامة أيضا على أنها خطط أو برامج أو أهداف عامة أو كل هذه معا يظهر فيها اتجاه العمل الحكومي لفترة زمنية مستقبلية بحيث يكون لها المساندة السياسية.[2]

[1] Georgeta Gherbrea , Critical Examination of what public policies are and are not , NORDCI, Section political science,p .174.j

[2] وصال نجيب العزاوي، مبادئ السياسة العامة، ط1، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص14.

هناك تعريف آخر يذهب إلى أن مفهوم السياسات العامة يتجاوز عمليات التخطيط والالتزام بالقوانين والاستراتيجيات بل يشمل أيضا تنفيذ الخطط وتقييم النتائج، وبهذا المعنى فان السياسات العامة تشكل أحد الآليات الأساسية لتنظيم المجتمعات ولخضوع الأنظمة.

لابد من تحديد بعض المفاهيم للسياسة العامة كما عرفت هنا على وجه التحديد:

01- أنها تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين، فالسياسة العامة في ضوء الأنظمة السياسية لا تتضمن أشياء تحدث توا.

02- إنها تشمل البرامج والأعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين وليست القرارات المنفصلة المنقطعة، إنها على سبيل المثال تشمل المراسيم الصادرة بتشريع القوانين وكذلك القرارات المنفذة لهذه القوانين.

03- وتشمل السياسات العامة جميع القرارات الفعلية المنظمة والضابطة للتجارة أو لمعالجة التضخم أو لمعالجة مشكلة السكن، ولا تشمل ما تنوي الحكومة أن تفعله أو تعد لتفعله.

04- وقد تكون السياسة العامة ايجابية في صياغتها مثلما تكون سلبية، فإنها قد تأمر بالتصرف باتجاه معين وقد تنهى عن القيام بتصرفات غير مرغوبة. أو قد يعد سكوتها أو عدم التزامها بالتصرف إزاء ظواهر معينة بمثابة توجه.

وأخيرا فان السياسة العامة لاسيما في شكلها الايجابي، أي الآمرة ينبغي أن تكون شرعية وقانونية حتى تصبح ملزمة للخاضعين لها، وهذا ما يحتم صدورها عن الجهات المخولة بذلك وعبر المراحل والخطوات التي يستلزمها تحقيق الشرعية.[1]

ثانيا : نشأة وتطور علم السياسات العامة:

لاشك أن علم السياسات العامة كحقل معرفي حديث يبحث في إيجاد أسس علمية تسهل على الباحثين دراسة قرارات الحكومة، ووضع مناهج خاصة بنقدها وتحليلها، لم يظهر كتخصص علمي ذو أصول ومبادئ متميزة عن الحقول الأخرى دون أن يستفيد من هذه الحقول ودون أن يستمد أصوله من تجارب وممارسات ضاربة في القدم.

فإسهامات "هارولد لاسويل"وباقي المتخصصين لم تكن مستقلة كل الاستقلال عن تلك التراكمات العلمية والفكرية والعملية التي تعود جذورها إلى القدماء.

[1] جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، تر:عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص ص 16 17.

إن تتبع التطور التاريخي للسياسات العامة يعد من الضروريات المنهجية للتأصيل لهذا العلم، ولربطه بسياقه الزماني والمكاني ولفهم دواعي الاهتمام به والاعتراف به من قبل مجتمع علمي واسع كحقل معرفي له أدوات تحليل ومناهج ومواضيع خاصة به.

ان نشأة وتطور علم السياسات العامة لا يمكن عزلها عن مجموعة مركبة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، والتي يمكن حصر أهمها في السياقات التالية:

أ ***السياق التاريخي:***

لقد عرفت الحضارات القديمة كتلك التي كانت موجودة في الهند والصين وبلاد مابين الرافدين تجارب ساهمت في تشكيل فهم وممارسة السياسات العامة.

إن الأنظمة والقوانين التي سنها حكام تلك الحضارات والمرتبطة أساسا بقضايا الضرائب، والعدالة، والرفاهية العامة، كانت بمثابة الأشكال المبكرة للسياسات العامة.

ففي القرن الثامن عشر قبل الميلاد ألف حاكم بابل بمساعدة مختصين (وهم ما نسميهم في عصرنا الحالي بمحللي السياسات) شريعة حامورابي ،و التي صممت لإنشاء نظام عام موحد و عادل في فترة كانت خلالها بلاد بابل تنتقل من كونها مدينة صغيرة إلى دولة إقليمية كبيرة1.

لقد عرفت أروبا خلال العصور الوسطى هيمنة النظام الإقطاعي على الحكم والذي ركز اهتماماته على قضايا ملكية الأرض، والالتزامات العسكرية والتسلسل الهرمي الاجتماعي.و قد وظف الأمراء و الملوك متخصصين في السياسة لتقديم المشورة و المساعدة التقنية في مجالات كان الحكام أقل الناس قدرة على التوصل إلى قرارات فعالة بشأنها مثل التمويل ، الحرب ،و القانون2.

ومع ظهور مفكري عصر التنوير "كجون لوك"، "ادم سميث"، "مونتيسيكو"...اتجه التنظير لأفكار جديدة عن الحقوق الفردية، فصل السلطات، اقتصاد السوق...و مع نهاية القرن الثامن عشر، غير عصر الثورات من التصورات الشعبية فيما يتعلق بالدور المناسب للحكومة و صناع السياسات ،و أثارت فكرة أن سلطة الحكومة يجب أن تكون مستمدة من موافقة المحكومين3. ما أثر على تطور السياسة العامة الحديثة.

ومع ظهور الثورة الصناعية، التي صاحبتها تغيرات كبيرة على مستوى البناء الاجتماعي، بدأت السياسات العامة في معالجة قضايا جديدة مثل حقوق العمال، التخطيط الحضري.. وأصبحت

---

[1] وليام ن.دن،تر: رشا بنت عمر السدحان: تحليل السياسات العامة، المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة، 2016، ص94.

[2] نفس المكان.

[3] Kimberly Martin ,Keith lee ,John Powel Hall : public policy : origins ,practice,and analysis ,UNG University of north Georgia,university press ,p 13.

الحكومات أكثر انخراطا في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . فأخذت هذه الحكومات تهتم بشؤون الأفراد على عكس ما كان عليه الحال في السابق1.

وفي أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، سعت بعض الحركات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى معالجة قضايا عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية من خلال السياسة العامة، وكان من نتائج هذا النضال تحقيق إصلاحات في عدة مجالات مثل الحماية الاجتماعية، قانون العمل، حماية المستهلك.. مع التركيز على تحقيق الرفاهية العامة للمواطنين ومعالجة المشاكل المجتمعية.

بعد الكساد الكبير[2] و بعد الحرب العالمية الثانية تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قوة عظمى اقتصادية و عسكرية على الساحة الدولية . هذا المركز الجديد غير من التوقعات اتجاه دور الحكومة الفيدرالية ،و شهدت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية زيادة في صنع السياسات الحكومية الفيدرالية (تنظيم الحكومة للاقتصاد ،و التنمية ، و شبكات الضمان الاجتماعي ، حماية الحقوق المدنية..)[3]

وفي الخمسينات و الستينات، عرفت السياسات العامة تطورا نوعيا في الولايات المتحدة الأمريكية على اثر حركة الحقوق المدنية وما تحقق في مجال المساواة العرقية، بما في ذلك إلغاء الفصل العنصري في المدارس، وحقوق التصويت والقوانين المناهضة للتمييز.

وفي النصف الثاني من القرن ال20، وبداية القرن ال21 تطور مفهوم السياسات العامة ليشمل أبعادا عالمية ودولية، حيث أصبحت قضايا البيئة وتطور المناخ، حقوق الإنسان، التجارة الدولية من القضايا البارزة في مناقشات السياسات العامة.

إن تتبع المراحل التاريخية لتطور السياسات العامة كممارسات للحكام والحكومات عبر مختلف العصور يعكس مدى الاستمرار في تطوير السياسات العامة استجابة للتحديات الاقتصادية، والمجتمعية والبيئية المتغيرة، ويوضح كيفية تعامل الحكومات والمجتمعات مع مختلف القضايا والتحديات التي كانت تفرضها كل مرحلة من هذه المراحل.

---

[1] نادية جاسم كاظم الشمري ،التطورات الصناعية في أوربا 1870-1914 و انعكاساتها على دول العالم ، مجلة بابل للدراسات الإنسانية ، 2020 ،المجلد 10 ،ع 1 ، ص 246.

[2] بعد الكساد الكبير أصبح 25 % من السكان النشطين في الولايات المتحدة الأمريكية بدون عمل، و كان الاعتقاد السائد أنداك أن مشكل البطالة مشكل فردي ولا يتطلب تدخل الحكومة..و قد غيرت إدارة Roosevelt هذا التصور بعد نجاحها في مكافحة البطالة المفرطة من خلال مجموعة من السياسات الحكومية.برنامج New Deal الصفقة الجديدة لإدارة روزفلت حقق نتائج عظيمة و شكل الدافع للعديد من البحوث العملية operations research ،بحوث تحليل النظم ، تحليل التكلفة و العائد كتقنيات للإدارة الفعالة. أنظر:

Charles l.Cochran and Eloise F.Malone ,public policy ,perspectives and choises , USA.lynne Rienner publishers.2005.p03.

[3] Kimberly Martin , Kkeith Lee jr , John powel Hall , p 16.

ب ***السياق العلمي والمعرفي:***

يعودعلم السياسات العامة من حيث نشأته إلى أصول أمريكية، ويرجع الفضل في ذلك إلى إسهامات عالم الاقتصاد السياسي "هارولد لاسويل" الذي وضع أسسه الأولى التي تقوم على توظيف أساليب إحصائية ورياضية ووصفية، وأسس لعلم تطبيقي مرن قابل للتطوير لأنه يستفيد دوما من التطورات النظرية والتحليلية التي تصل إليها العلوم الأساسية التي يعتمد عليها.

وما كان لحقل السياسات العامة أن يتطور لولا مساهمة حقول علمية عديدة كالاقتصاد والقانون والإدارة والاجتماع ، والدراسات الكمية وغيرها من العلوم الأخرى وذلك لمساندتها في تغذية صانع السياسة العامة بالمعلومات الاقتصادية ، القانونية، المالية، التجارية، الإدارية، الفنية والتقنية..

إذن عملية تحليل السياسة العامة تقترض من المفاهيم الرئيسية لكل هذه العلوم، وبالتالي ما تتطلبه دراسة السياسات العامة من التأكيد على أهمية الجمع بين المؤشرات الكمية والكيفية في التحليل، والاستعانة بالمنهجية البحثية المستخدمة في العلوم الأخرى.1

وهناك رأي للباحثة "بيرل ريدين" (radin) حول تطور علم دراسة السياسة العامة تقول فيه أن هذا التطور جاء نتيجة لحاجة الحكومات الأمريكية لسياسات فاعلة قادرة على مواجهة المشكلات العويصة التي مر بها المجتمع الأمريكي مثل الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي، ثم بدء الحرب الباردة، استدعى هذا الوضع طلب الحكومات الأمريكية مساعدة الباحثين، وتلا ذلك تأسيس مراكز البحث العلمي مثل مؤسسة (rand) التي أسسها أحد المحللين السياسيين في وزارة الحرب الأمريكية، وتلاها عدد متزايد من مراكز البحوث التي عمدت إلى توظيف المبادئ التي طورها "لاسويل" وغيره في تحليل سياسات الدولة، وتقديم مقترحات وتوصيات للإدارة الأمريكية.2

إن الهدف الأساسي لتحليل السياسات العامة كان مساعدة صانعي القرار على اتخاذ الخيارات الصحيحة، وفي هذا السياق سيتم إضفاء الطابع المؤسسي الأكاديمي على علم السياسة بعدما روج "هارولد لاسويل" لحشد مساهمات مختلف الحقول المعرفية وإضفاء صبغة عملية على علم السياسة.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تغلغل هذا التيار بشكل متسارع إلى المؤسسات الجامعية في سنوات الستينات حيث تم تأسيس "مدرسة كيندي الحكومية kennedy school of governement."

---

[1] رياض بوريش، السياسات العامة من منظور حكومي، مجلة الحوار المتوسطي، ع5، مارس2013، ص133.

[2] عبد الفتاح ياغي، االسياسات العامة النظرية والتطبيق، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص24.

قبل انتشار هذه الموجة إلى دول غربية أخرى كالمملكة المتحدة، والدول الاسكندينافية، ثم سرعان ما اتبعت ألمانيا وجنوب أوربا نفس الخط1.

ت ***تعقد المشكلات وبروز تحديات جديدة:***

لقد أدى التعقيد المتزايد والمترابط للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تواجه الحكومات دورا رئيسيا في تطور علم السياسات العامة.

إن هذا التعقيد تطلب نهجا أكثر مواءمة ومتعدد التخصصات لفهم هذه المشكلات وتحليلها والتعامل معها بشكل فعال، فالمشكلات أصبحت أكثر ترابطا وذات تأثيرات متتالية على سبيل المثال يمكن أن يكون لمشكلة اقتصادية تداعيات اجتماعية وبيئية، وغالبا أيضا ما تشتمل المشاكل المعاصرة على العديد من الجهات الفاعلة لها مصالح وأهداف مختلفة، مثل الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية والمواطنين.

و نجد التعقيد في أن المشاكل تكون مؤطرة بطريقة معينة بحيث عندما تبدأ عملية تصميم السياسات تكون هناك رؤية لطبيعة المشكلة ،لأسبابها ، لعواقبها ،و للفاعلين المؤثرين أو المتأثرين بها..إلا أننا لو أخذنا أمثلة عن الجريمة ، و الفقر ،أو الاحتباس الحراري فإننا نجد أسبابا متعددة و متشابكة و غالبا ما تكون غير خطية ،لا يمكن الإمساك بها بالكامل ، مما يجعل فهمها أكثر صعوبة ناهيك عن حلها.[2]

وقد عبر Pierre MULLER علىهذا الإشكال المنهجي الذي يواجه مسألة صنع السياسات العامة في المجتمعات المعقدة بقوله: في مثل هذه المجتمعات القائمة على التمايز بين أنظمتها الفرعية التي تحدد قيما و معايير وقواعد مختلفة إن لم تكن متناقضة ، تكون السياسة بمثابة المكان الذي تتصادم فيه المطالب التي تعبر عن مصالح متباينة، ومن الواضح بالتالي أن المشكلة تكمن في تحديد المعيار الذي يمكن بموجبه الاختيار بين هذه المصالح.3

[1]Jacques de maillard et daniel kubler :analyser les politiques publique presses universitaires de grenoble, deuxieme edition,p16

[2]Définition du problème et théorie du changement : pour quoi faire ?
http : quadrant-conseil.fr

[3]Pierre Muller esquisse d une théorie du changement dans l action publique structues acteurs et cadres congnitifs revue françaises de science polititique 2005 /(vol,55) p162.

استجابة لهذا التعقيد المتزايد يسعى علم السياسات العامة بشكل مستمر إلى تطوير أدوات تحليلية أكثر تقدما وأساليب علمية أكثر تطورا ونظم تقييم تأخذ بعين الاعتبار الترابط والتأثيرات والجهات الفاعلة المتعددة.

وقد أتاح هذا التطور تحسين جودة السياسات العامة بجعلها أكثر ملاءمة وفعالية في الاستجابة للتحديات المعقدة في عصرنا.

ث ***السياق النظري:***

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورا في علم السياسة عامة و السياسات العامة بصفة خاصة بعد القطيعة التي أخذتها الثورة السلوكية مع المنهجية التقليدية و إعادة تعريف علم السياسة.فبعدما كان هو علم القوة أو الدولة أو السلطة ،أصبح مع السلوكيين هو علم التخصيص السلطوي للقيم1.

فالعملية السياسية في تحليل هذه المدرسة تتحدد من خلال الجماعات غير الرسمية ،و توجهات الرأي العام ، و العلاقات المتبادلة بين الأشخاص ،و بذلك تكون المدرسة السلوكية نقلت الاهتمام للفرد كوحدة تحليل سواء بذاته أو في إطار المؤسسات، حيث اهتمت بدراسة تأثير الاتجاهات و المشاركة القادمة من الجماهير على صانعي السياسات2 .

و من رواد الطرح السلوكي غابريال ألموند الذي عبر عن القطيعة المنهجية التي أحدثتها الثورة السلوكية بقوله:

" إذا أردنا لعلم السياسة أن يتعامل بفعالية مع الظاهرة السياسية في جميع المجتمعات بغض النظر عن الثقافة ،و درجة التقدم ، و الحجم،فإننا في حاجة إلى إطار تحليلي أوسع ،هو مفهوم النظام السياسي،الذي يعني أن العملية السياسية تتحدد من خلال الجماعات غير الرسمية ،و توجهات الرأي العام ،و العلاقات المتبادلة بين الأشخاص،أكثر من كونها تتحدد من خلال المؤسسات الرسمية3.

وقد تعرضت المدرسة السلوكية لانتقادات أدت الى ظهور مدرسة ما بعد السلوكية، والتي أعادت الاعتبار للدولة بجانب المجتمع المدني، حيث بدأ التعرض مرة ثانية للكيفية التي تمارس بها الدولة تأثيرا

[1] نصر محمد عارف ،ابيستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي،النظرية،المنهج،ط1. 2002، القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ص 260.

[2] ممدوح مصطفى اسماعيل ، مرجع سابق ،ص 82.

[3] صلاح الدين عياش ، السياسات العامة المقارنة : دراسة لنماذج و تجارب عملية، منشورات مؤسسة خالد الحسن ،مركز الدراسات و الأبحاث ،ع 12، 2018 ،ص 31.

قويا على الجماعات المختلفة كما تتأثر بها، وهكذا عادت الدولة مرة أخرى الى بؤرة الاهتمام كمتغير مستقل.

وبصفة عامة تعتبرما بعد السلوكية، وكل اتجاهات المدرسة المابعدية كاتجاه مابعد الحداثة ومابعد البنيوية وما بعد المادية من أهم مدارس التحليل الحديثة في العلوم السياسية.

كما عاد مرة أخرى الاهتمام بمدرسة الاقتصاد السياسي خصوصا الاتجاه العقلاني الرشيد والذي يؤكد أن الفرد يتمتع بالعقلانية أو الرشادة، وبالتالي فان كل حساباته السياسية تبنى على أساس تعظيم المنفعة وتقليل التكلفة،ويعيد هذا الاتجاه الاهتمام الى الفاعلين السياسيين كأفراد.

ومن مدارس التحليل الحديثة كذلك مدرسة الدولة /المجتمع والتي تهتم بتحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع وتتضمن مدخلين أساسيين هما:

المؤسسية الجديدة التي تعيد الاهتمام بالدولة ومؤسساتها كرد فعل على الاتجاه العقلاني السابق بيانه، والذي يهمش القيود المؤسسية في اطار حسابات العائد والتكلفة، أما المدخل الثاني في اطار هذه المدرسة فهو اتجاه علاقات الدولة-المجتمع، والذي لايجعل الدولة هي التي تقود المجتمع كما هو الحال في المؤسسية الجديدة، وانما يقرر أن وظيفة الضبط الاجتماعي هي وظيفة تؤدى من خلال مؤسسات الدولة كما أنها تؤدى من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة، والمجتمع قادر في حالة ضعف الدولة أن يستاثر بالدور الأهم في ذلك.

المطلب الثاني : تحليل لدورة السياسة العامة والفاعلين المؤثرين :

يمكن إرساء تعريف شامل للسياسة العامة بأنها "سلسلة متكاملة من القرارات والإجراءات الحكومية المصممة لتحقيق أهداف محددة والاستجابة لمشكلة أو مجموعة من المشكلات العامة التي تستحوذ على اهتمام السلطات الرسمية وتحت مسؤوليتها[1].يتجاوز هذا التعريف التصور الاختزالي للسياسة العامة بوصفها مجرد قرار رسمي صادر عن جهة حكومية، ليؤكد على طبيعتها الإجرائية والتفاعلية التي تمتد عبر مراحل زمنية متتابعة.

تتجلى الأهمية القصوى للإطار النظري في حقل دراسات السياسات العامة في قدرته على تزويد الباحثين وصناع القرار بأدوات تحليلية متينة ونماذج مفاهيمية راسخة، تمكنهم من فهم التعقيدات الكامنة في عمليات تشكيل السياسات العامة وتأثيرها في تحقيق النتائج المرجوة. يسهم الإطار النظري لدورة السياسة العامة و الفاعلين بشكل فعال في:

[1]Dye, T. R. (2017). Understanding public policy (15th ed.). CQ Press, p. 3.

- **تحديد المفاهيم الجوهرية:**من خلال توضيح المصطلحات الأساسية مثل طبيعة المشكلة العامة، والأهداف الاستراتيجية للسياسة، والأدوات والآليات التنفيذية المعتمدة، والجهات الفاعلة ذات الصلة، والمعايير المعتمدة لتقييم الأداء.

- **توفير نماذج تحليلية متكاملة:**من خلال تقديم أطر عمل منهجية مثل نموذج دورة السياسة العامة، ونماذج تفسير آليات اتخاذ القرار، وأطر تحليل تحديات وعوامل نجاح التنفيذ.

- **توجيه مسارات البحث العلمي:**من خلال تحديد الأسئلة البحثية المحورية والمتغيرات الأساسية التي ينبغي دراستها وتحليلها بشكل معمق.

- **تفسير النتائج وتقييم الأثر:**من خلال توفير أساس نظري متين لفهم الأسباب الكامنة وراء نجاح أو فشل بعض السياسات في تحقيق أهدافها المنشودة.

أولا : النظريات المفسرة لصنع و تنفيذ السياسات العامة :

تتنوع النظريات التي تسعى إلى تقديم تفسيرات مقنعة لعملية صنع السياسات العامة، وتتميز كل منها بمنطلقاتها الفلسفية وتركيزها المنهجي الخاص. من بين أبرز هذه النظريات:

أ- **<u>نظرية الاختيار العقلاني</u>:(Rational Choice Theory)** تقوم هذه النظرية على افتراض أن الأفراد والمنظمات يتخذون قراراتهم بناءً على تقييم دقيق للتكاليف والمنافع المحتملة، بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة وتقليل الخسائر[1].في سياق السياسات العامة، يُنظر إلى صانعي القرار على أنهم يسعون إلى اختيار البديل الأمثل الذي يحقق أكبر قدر من الأهداف المحددة بأقل قدر من التكاليف.

ب- **<u>نظرية التعددية:(Pluralism)</u>** ترى هذه النظرية أن السياسات العامة هي محصلة تفاعل وتنافس مستمر بين مجموعة متنوعة من جماعات المصالح المتنافسة التي تسعى إلى ممارسة تأثيرها على القرارات الحكومية لخدمة مصالحها الخاصة[2].وفقًا لهذا المنظور، لا توجد جهة فاعلة واحدة تهيمن بشكل كامل على عملية صنع السياسات، بل تتشكل السياسات من خلال عملية معقدة من الموازنة والتوفيق بين القوى المختلفة.

[1]Ostrom, E .(1990) .Governing the commons: The evolution of institutions for collective action .Cambridge University Press

2Dahl, R. A .(1961) .Who governs? Democracy and power in an American city .Yale University Press

ت- **نظريـة النخبـة:(Elite Theory)** علـى النقيض مـن نظريـة التعدديـة، تشـدد نظرية النخبـة علـى أن السياسـات العامـة تعكـس فـي المقـام الأول قـيم ومصـالح نخبـة صـغيرة ومترابطة تهيمن على مراكـز القـوة فـي المجتمـع، بينمـا يكـون تـأثير عامـة النـاس والجماعـات الأخرى محدودًا وهامشيًا[1].

ث- **نظريـة المؤسسـية:(Institutionalism)** تركـز هـذه النظريـة علـى الـدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات والقواعد والإجراءات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، فـي تشكيل مسـار السياسـات العامـة وتوجيـه سـلوك الفـاعلين المشـاركين فيهـا[2].تـرى المؤسسـية أن المؤسسات لا تقتصر وظيفتها على توفير إطار عمل لاتخاذ القرارات، بل تتعدى ذلك لتـؤثر فـي تفضيلات الفاعلين واستراتيجياتهم وخياراتهم المتاحة.

ج- **نظريـة الشـبكات:(Network Theory)** تسـلط هـذه النظريـة الضـوء علـى الأهمية المتزايدة للعلاقات والتفاعلات المعقدة بين مختلف الفاعلين في عمليـة صـنع السياسـات، مؤكدة أن السياسات غالبًا ما تنشأ وتتطور مـن خـلال شـبكات معقـدة ومتداخلـة تضـم مؤسسـات حكومية ومنظمات غير حكومية وكيانات من القطاع الخاص وجماعات مصالح متنوعة.[3]

ثانيًا: دورة السياسة العامة: نموذج تحليلي متدرج:

يمكن تعريـف النمـاذج عمومًـا بأنهـا هياكـل مبسـطة لظـاهرة أو عمليـة، أو كفعـل يسـعى لتفسـير عمليات معينة عقليًا.[4] ويُعرّف أدريان ميرويو Adrian Miroiu نماذج السياسات العامة بأنها "تمثـيلات مُبسّطة لبعض الجوانب المُختارة من القضايا المُصمّمة بأهداف دقيقة. قد تتخذ هذه القضية أشـكالًا مُختلفـة تمامًا: من صـورة للقضية في ذهن المُحلّل، إلى مفاهيم دقيقة، ومخططات، ومعادلات رياضية، أو محاكـاة حاسوبية."[5]

1Mills, C .W .(1956) .The power elite .Oxford University Press

2 North, D. C .(1990) .Institutions, institutional change andeconomic performance .Cambridge University Press.

[3]Rhodes, R. A. W .(1997) .Understanding governance: Policy networks, governance, reflexivity and accountability .Open University Press.

[4] Dorina TICU, FROM A MATRIX OF PUBLIC POLICYANALYSIS AT NEW RESEARCH PERSPECTVES, Analele Ştiinţifice ale Universităţii „Al. I. Cuza" din Iaşi Sociologie şi Asistenţă Socială - Tom VI/2/2013.p107.

[5]Miroiu, A. (coord.) (2002). Analiza politicilor publice, Bucureşti, 2002. P 45, online la

http://www.partidaromilor.ro/attachments/article/59/curs%20de%20analiza%20a%20

تُعد دورة السياسة العامة نموذجًا تحليليًا واسع الانتشار في دراسات السياسات العامة، حيث يوفر إطارًا منهجيًا لفهم المراحل المتتابعة التي تمر بها السياسة العامة منذ لحظة انبثاقها وحتى نهايتها أو إدخال تعديلات جوهرية عليها.[1]على الرغم من أن الواقع العملي قد يتسم بقدر أكبر من التعقيد والتداخل بين المراحل، إلا أن هذا النموذج يظل أداة قيمة لتفكيك وتحليل عملية صنع السياسات بشكل منظم.

كان لاسويل أول من طرح فكرة نمذجة عملية صنع السياسات من حيث المراحل في عام 1956، مقترحًا نموذجًا من سبع مراحل: الاستقصاء، والترويج، والتوجيه، والاستدعاء، والتطبيق، والإنهاء، والتقييم. حقق هذا النموذج نجاحًا باهرًا كإطار أساسي لدراسات السياسات. ومع نمو هذا المجال، ظهرت أشكال مختلفة لتصنيف المراحل، وأصبح التمييز بين وضع الأجندة، وصياغةالسياسات، وصنع القرار، والتنفيذ، والتقييم (مما يؤدي في النهاية إلى إنهاء العملية) هو الوصف التقليدي لتسلسل عملية وضع السياسات.

وعلى الرغم من أن الدراسات التجريبية أشارت إلى أن صنع القرار في العالم الحقيقي لا يتبع عادةً هذا التسلسل، إلا أن منظور المراحل ظل يُعدّ نموذجًا مثاليًا للتخطيط واتخاذ القرار العقلانيين. يرجع نجاح واستدامة نموذج المراحل إلى جاذبيته كنموذج معياري لصنع سياسات مثالية وعقلانية وقائمة على الأدلة، ويتوافق مع الفهم الديمقراطي الأساسي لعمل السياسيين والخدمة العامة.

وبعد دمجه مع نموذج المدخلات والمخرجات لإيستون، تحول منظور المراحل إلى نموذج دوري(دورة السياسات)يُشدد على عمليات التغذية الراجعة بين مخرجات ومدخلات صنع السياسات، مما يؤدي إلى استمرارية العملية. لقد ساهم دمج نموذج المدخلات والمخرجات في زيادة تمايز عملية صنع السياسات لتشمل تنفيذ السياسات وتأثيرها على الفئة المستهدفة والعواقب الأوسع.

تتألف الدورة النموذجية للسياسة العامة من المراحل التالية:

1. **تحديد المشكلة ووضع الأجندة[2]: (Problem Identification and Agenda Setting)** :

---

politicilor%20publice.pdf.

1Lasswell, H. D. (1951). The policy orientation. In D. Lerner&H. D. Lasswell (Eds.) ,The policy sciences: Recent developments in scope and method(pp. 3-15). Stanford University Press.

[2]تُعد **الأجندة** قائمة بالمواضيع أو المشاكل التي يوليها المسؤولون الحكوميون اهتمامًا. وقد تم التمييز بين أجندة الحكومة والأجندة العامة أو الإعلامية. يُعد التعرف على المشكلة ووضع الأجندة عمليتين سياسيتين بطبيعتهما، حيث يسعى الفاعلون داخل الحكومة وخارجها إلى التأثير على تشكيل الأجندة بشكل جماعي. وقد اقترحت مناهج مختلفة أن وضع الأجندة ينشأ من صراع بين الفاعلين (توسع الصراع) أو من عملية تصفية للقضايا والمشاكل، مما يؤدي إلى عدم اتخاذ قرارات بسبب التوزيع غير المتكافئ للتأثير. وتُعد

تنطلق دورة السياسة العامة بتحديد مشكلة عامة تستدعي تدخلًا حكوميًا فعالًا. لا تتحول جميع المشكلات العامة تلقائيًا إلى قضايا سياسية تستدعي تدخل الحكومة؛ بل تخضع لعملية تنافس وتأطير دقيقة من قبل مختلف الفاعلين المؤثرين (وسائل الإعلام، جماعات المصالح، الأحزاب السياسية، الخبراء الأكاديميون) بهدف إدراجها على جدول أعمال الحكومة واكتسابها أولوية في النقاش العام وصنع القرار.[1]

يلعب مفهوم "نافذة السياسة (Policy Window) "دورًا حاسمًا في هذه المرحلة، حيث يشير إلى اللحظات الزمنية الحرجة التي تلتقي فيها المشكلة الملحة والحل المقترح والظروف السياسية المواتية لتبني سياسات جديدة ومبتكرة .[2]

2. **صياغة السياسات وصنع القرار:(Policy Formulation)** في هذه المرحلة، يتم اقتراح وتطوير مجموعة من الحلول والبدائل الممكنة للمشكلة التي تم تحديدها في المرحلة السابقة. يشارك في هذه العملية عدد واسع من الفاعلين، بما فيهم الخبراء المتخصصون والمستشارون وصناع القرار ومراكز البحوث المتخصصة والجهات الحكومية المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر. يتم في هذه المرحلة تحليل وتقييم البدائل المختلفة من حيث فعاليتها المحتملة وتكاليفها الاقتصادية والاجتماعية وآثارها الجانبية المتوقعة[3].

3. **اتخاذ القرار:(Policy Adoption/Decision Making)** تتضمن هذه المرحلة قيام الحكومة أو الجهة الرسمية المسؤولة باختيار السياسة أو مجموعة السياسات التي سيتم تبنيها رسميًا من بين البدائل المطروحة. يتأثر هذا القرار بمجموعة معقدة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى درجة تأثير ونفوذ الفاعلين المختلفين المشاركين في العملية4حيث جادل علماء السياسة بأن عملية صنع القرار لا تقتصر على جمع المعلومات ومعالجتها، بل تشمل في المقام الأول حل النزاعات داخل الجهات الفاعلة العامة والخاصة والدوائر الحكومية وفيما بينها (التفاعل). وتُشكل العلاقات بين الإدارات، وجماعات المصالح المنظمة، والأعضاء المنتخبين في البرلمانات، أنماطًا مستقرة تُعرف بشبكات السياسات. يمكن أن تتخذ عملية

الخطوة الحاسمة هي نقل القضية من مرحلة الاعتراف بها إلى الأجندة السياسية الرسمية.للمزيد انظر : Frank Fisher ,Gerald J.Miller,Mara S.Sidney , Handbook of Public Polcy Analysis :Theory,Politics and Methods,pp 48-51.

1Kingdon, J. W .(1984) .Agendas, alternatives, and public policies .Longman.
2Zahariadis, N .(1999) .Policy windows. In P. A. Sabatier (Ed.) ,Theories of the policy process(pp. 65-92). Westview Press.

3Anderson ,J. E .(2015) .Public policymaking(8th ed.). Nelson Education.
4Simon, H. A .(1957) .Models of man, social and rational: Mathematical essays on rational human behavior in a social setting .Wiley.

اتخاذ القرار أشكالًا متنوعة، بدءًا من التصويت في البرلمان، مرورًا بالقرارات التنفيذية الصادرة عن السلطة التنفيذية، ووصولًا إلى التسويات التفاوضية بين مختلف الأطراف المعنية.

اتسمت الدراسات المرتبطة بهذه المرحلة بتوجه نظري خاص، وتطورت علاقة مثمرة مع نظريات القرار التنظيمي كماتأثرت أيضًا بجهود تحسين الممارسات داخل الحكومات من خلال إدخال تقنيات وأدوات لاتخاذ قرارات أكثر عقلانية، مثل أنظمة التخطيط والبرمجة والميزانية (PPBS).[1]. وترتهن خيارات السياسات المقترحة على عدد من العوامل، منها ندرة الموارد (الاقتصادية والسياسية) وتوزيع الكفاءات بين مختلف الجهات الفاعلة. كما يلعب دور المشورة السياسية (العلمية) دورًا حاسمًا في صياغة السياسات و تُعتبر مراكز الفكر والمنظمات الدولية عوامل محفزة تُعزز تبادل ونقل أفكار السياسات والحلول.

4. **تنفيذ السياسة:(Policy Implementation)** تُعد هذه المرحلة حجر الزاوية في ترجمة القرارات السياسية إلى أفعال وبرامج عملية على أرض الواقع. تتضمن عملية التنفيذ قيام مختلف الأجهزة الحكومية والمنظمات العامة والخاصة بتطبيق السياسة وتنفيذ بنودها وتوزيع الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها[2].يمكن أن يواجه التنفيذ تحديات كبيرة تتعلق بتوفير الموارد المالية والبشرية الكافية، وضمان التنسيق الفعال بين مختلف الجهات التنفيذية، والتغلب على مقاومة التغيير المحتملة من قبل بعض الأطراف المستفيدة أو المتضررة.

في البداية، نُظر إلى التنفيذ من منظور النهج التنازلي، الذي سعى لتقييم مدى تحقيق الأهداف والغايات المحددة مركزيًا. وركزت معظم الدراسات على العوامل التي تؤدي إلى الانحرافات عن هذه الأهداف، مثل مشاكل التنسيق داخل المنظمات وفيما بينها، وتفاعل الوكالات الميدانية مع الفئة المستهدفة، وسوء تصميم السياسة. اهتم بحث التنفيذ بتطوير نظريات حول ما ينجح، وتصنيف أدوات السياسة إلى أدوات تنظيمية، ومالية، وإعلامية. ومن أبرزنتائج هذا المنظور أهمية العلاقة بين اختيار الأدوات وتنفيذ السياسات، حيث إن أدوات السياسة المختلفة معرضة لأنواع محددة من مشاكل التنفيذ.

5. **المتابعة والتقييم:(Policy Monitoring and Evaluation)** تتضمن مرحلة المتابعة جمع وتحليل البيانات والمعلومات بشكل منهجي ومنتظم حول سير عملية تنفيذ السياسة وتقدمها نحو تحقيق الأهداف المرجوة[3].أما التقييم فيهدف إلى إجراء تحليل معمق لمدى فعالية السياسة

[1] J.Miller and all, Obcit , p 53.

2Pressman, J. L& ,.Wildavsky, A. B .(1973) .Implementation .University of California Press.

3Rossi, P. H., Lipsey, M. W& ,.Freeman, H. E .(2004) .Evaluation: A systematic approach(7th ed.). Sage Publications.

فـي تحقيـق أهـدافها المعلنـة وتحديـد آثارهـا الإيجابيـة والسـلبية، سـواء كانـت مقصـودة أو غيـر مقصودة[1].يلعب التقييم دورًا حيويًا في توفير المعلومات الأساسية اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استمرار السياسة أو إدخال تعديلات عليها أو حتى إلغائها بشكل كامل.

6. **إنهاء السياسة أو تعديلها:(Policy Termination or Modification)** قد يتم إنهاء سياسة عامة بشكل كامل إذا تحققت أهدافها المرجوة، أو إذا تبين أنها غير فعالة أو غير قابلة للاستمرار، أو إذا تغيرت الأولويات السياسية والاجتماعية بشكل جذري[2]. بدلاً من ذلك، قد يتم تعديل السياسات القائمة بشكل جزئي أو شامل بناءً على نتائج التقييم أو التغيرات الطارئة في البيئة الداخلية والخارجية.

ثالثًا: الفاعلون في السياسات العامة: الأدوار والتأثيرات:

تتسم عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة بمشاركة واسعة النطاق لمجموعة متنوعة من الفاعلين الذين يمتلكون مصالح وقدرات مختلفة ويمارسون تأثيرًا متفاوتًا على مسار السياسة. يمكن تصنيف هؤلاء الفاعلين بشكل عام إلى فاعلين حكوميين رسميين وفاعلين غير حكوميين:

- **الفاعلون الحكوميون:**يمثلون المؤسسات الرسمية التي تتمتع بالسلطة الشرعية لصنع وتنفيذ القرارات السياسية والقانونية. من بين هؤلاء الفاعلين:

- **السلطة التشريعية (البرلمان):**تضطلع بدور محوري في سن القوانين والموافقة على الميزانية العامة وممارسة الرقابة على أداء الحكومة وأجهزتها المختلفة[3].

- **السلطة التنفيذية (الحكومة وأجهزتها):**تتولى مسؤولية اقتراح السياسات واتخاذ القرارات التنفيذية والإشراف المباشر على عملية تنفيذها من خلال الوزارات والهيئات التابعة لها[4].

- **السلطة القضائية:**تضطلع بمهمة تفسير القوانين والفصل في المنازعات والخلافات القانونية المتعلقة بالسياسات العامة وضمان تطبيقها بشكل عادل ومنصف[5].

---

[1]Weiss, C. H .(1998) .Evaluation: Methods for studying programs and policies(2nd ed.). Prentice Hall.
2deLeon, (1986). Policy termination as a political phenomenon .Policy Studies Review ,P-117 .
3Woodrow Wilson International Center for Scholars. (n.d.) .The role of legislatures in policymaking .Retrieved from [insert relevant URL if found.P129.
4National Governors Association. (n.d.) .The role of the executive branch .Retrieved from [insert relevant URL if found]
5The Judicial Learning Center. (n.d.) .The role of the courts .Retrieved from [insert relevant URL if found].

- **الإدارات والوكالات الحكومية:** تمثل الذراع التنفيذي للحكومة وتقوم بتطبيق السياسات وتقديم الخدمات العامة للمواطنين والقطاعات المختلفة[1].

- **الهيئات المحلية والإقليمية:** تلعب دورًا متزايد الأهمية في تنفيذ بعض السياسات العامة على المستوى المحلي والإقليمي، بما يتناسب مع الخصوصيات المحلية والاحتياجات المتنوعة للمجتمعات[2].

- **الفاعلون غير الحكوميين:** يشملون الأفراد والجماعات والمنظمات التي لا تمتلك سلطة رسمية لصنع السياسات، ولكنها تسعى بشكل فعال إلى التأثير في مسارها وتوجهاتها. من بين هؤلاء الفاعلين:

- **جماعات المصالح: (Interest Groups)** تمارس نشاطًا مكثفًا للتأثير على السياسات العامة بهدف الدفاع عن مصالح أعضائها وتحقيق مكاسب خاصة لهم من خلال ممارسة الضغط والتواصل المباشر مع صناع القرار[3].

- **الأحزاب السياسية: (Political Parties)** تلعب دورًا محوريًا في تشكيل الرأي العام وتقديم المرشحين للانتخابات وتحديد الأولويات السياسية والتأثير على عملية صنع القرار من خلال تمثيل مصالح شرائح واسعة من الناخبين[4].

- **وسائل الإعلام: (Media)** تقوم بدور حيوي في نقل المعلومات وتشكيل الرأي العام ومراقبة أداء الحكومة ومؤسساتها وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية.[5]

- **منظمات المجتمع المدني (Civil Society Organizations):** تضطلع بدور متزايد الأهمية في الدفاع عن حقوق المواطنين

1Wilson, J. Q .(1989) .Bureaucracy: What government agencies do and why they do it .Basic Books.

[2]Loughlin, M. (2007). *Legality and locality.

[3]Olson, M. (1965). *The logic of collective action: Public goods and the theory of groups*. Harvard University Press.

[4] Downs, A. (1957). *An economic theory of democracy*. Harper.

[5]Herman, E. S., & Chomsky, N. (1988). *Manufacturing consent: The political economy of the mass media*. Pantheon Books.

وتقديم الخدمات الاجتماعية والمساهمة الفعالة في صياغة السياسات من خلال المشاركة في الحوارات العامة وتقديم الخبرات المتخصصة[1].

- **الخبراء والمستشارون ومراكز البحوث (Experts and Think Tanks):** يقدمون تحليلات معمقة وتوصيات مستنيرة لصناع القرار بناءً على خبراتهم ومعرفتهم المتخصصة في مختلف المجالات.[2]

- **الرأي العام:(Public Opinion)** يمثل قوة دافعة ومؤثرة على مسار السياسات العامة، حيث يستجيب صناع القرار بشكل أو بآخر لاتجاهات الرأي العام وتفضيلات المواطنين ومطالبهم المشروعة.[3]

يتفاعل هؤلاء الفاعلون ويتنافسون ويتعاونون في مختلف مراحل دورة السياسة العامة، مما يخلق ديناميكية معقدة ومتغيرة باستمرار. يمكن فهم هذه التفاعلات بشكل أفضل من خلال مفاهيم مثل "مجتمعات السياسات(Policy Communities) "، التي تشير إلى شبكات غير رسمية من الفاعلين ذوي الاهتمامات المشتركة في مجال سياسة معين[4]، و "شبكات السياسات(Policy Networks) "، التي تصف العلاقات الأكثر رسمية وغير رسمية بين الفاعلين المشاركين في صنع وتنفيذ سياسة محددة5. مفهوم السياسة العامة كما وصفه البعض يدفع للتفكير في القرارات غير المعزولة ولكن المدمجة في حد أدنى من الاستمرارية، ومشروط بمصب (Aval) وتشترط منبع (Amont)[6].

رابعًا: عمليات صنع وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات العامة:

تتسم عمليات صنع وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات العامة بدرجة عالية من التعقيد والتداخل، وتتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل الداخلية والخارجية:

---

[1]Edwards III, G. C. (1980). *Implementing public policy*. CQ Press.
[2]Stone, D. (2012). *Policy paradox: The art of political decision making*. WW Norton & Company.
[3]Page, B. I., & Shapiro, R. Y. (1992). *The rational public: Fifty years of trends in Americans' policy preferences*. University of Chicago Press.

[4]Heclo, H. (1978). Issue networks and the executive establishment. In A. King (Ed.), *The new American political system* (pp. 87-124). American Enterprise Institute for Public Policy Research.
[5]Marsh, D., & Rhodes, R. A. W. (1992). Policy networks and issue networks: Beyond conceptual confusion. *Policy networks in British government*, 249-271.

[6]Braud Philippe, Sociologiepolitique, kasbah éditions, Alger ,2004,p544.

- **صنع السياسات العامة:** تتأثر هذه العملية بشكل كبير بالقيم والمعتقدات الأيديولوجية لصناع القرار، والمصالح المتنافسة للفاعلين المختلفين، والمعلومات المتاحة والموثوقة، والسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي السائد في المجتمع.[1] غالبًا ما تتضمن عملية صنع السياسات سلسلة من المفاوضات والتسويات المعقدة بين الأطراف المختلفة للوصول إلى اتفاق مقبول وقابل للتطبيق.

- تنفيذ السياسات العامة :يتطلب التنفيذ الفعال وجود هياكل إدارية كفؤة، وتخصيص موارد كافية، وتنسيق فعال بين مختلف الجهات المسؤولة[2].يمكن أن تعيق عملية التنفيذ البيروقراطية المعقدة، ونقص الموارد، ومقاومة التغيير من قبل بعض الجهات أو الأفراد.
- متابعة وتقييم السياسات العامة :تعتبر المتابعة المستمرة ضرورية لضمان سير تنفيذ السياسة وفقًا للخطة الموضوعة وتحديد أي انحرافات مبكرة[3].أما التقييم المنهجي فيهدف إلى تحديد مدى تحقيق السياسة لأهدافها المقصودة وتحديد آثارها الإيجابية والسلبية[4].يعتمد التقييم على استخدام مؤشرات الأداء الكمية والنوعية لتوفير بيانات موثوقة لصناع القرار.

يقدم هذا الإطار النظري أدوات ومفاهيم حيوية لفهم العمليات المعقدة التي تشكل حياة المجتمعات. ومن خلال تحليل دورة السياسة العامة، يمكننا تتبع المراحل المختلفة التي تمر بها السياسة منذ نشأتها وحتى نهايتها أو تعديلها. كما أن فهم أدوار وتأثيرات الفاعلين المتنوعين، سواء كانوا حكوميين أو غير حكوميين، يسلط الضوء على الديناميكيات السياسية والاجتماعية التي تشكل السياسات. إن عمليات صنع وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات العامة ليست عمليات خطية بسيطة، بل هي عمليات تفاعلية ومعقدة تتأثر بسياقات متعددة. إن التعمق في هذه الجوانب النظرية يساهم في بناء فهم أعمق لكيفية عمل السياسات العامة وكيف يمكن تحسين فعاليتها لتحقيق الأهداف المنشودة وخدمة مصالح المجتمع بشكل أفضل.

المطلب الثالث :تحليل السياسات العامة: أسس مفاهيمية وتطور تاريخي :

يمثل تحليل السياسات العامة أداة لا غنى عنها في ترشيد عملية صنع القرار العام في الدول التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة والرفاه لمواطنيها. إن هذا الحقل المعرفي يتجاوز الوصف السطحي

[1]Sabatier, P. A. (1988). An advocacy coalition framework of policy change and the role of policy-oriented learning therein. *Policy sciences*, *21*(2-3), 129-168.

[2]Bardach, E. (1977). *The implementation game: What happens after a bill becomes a law*. MIT Press.
[3]Patton, M. Q. (2008). *Utilization-focused evaluation* (4th ed.). Sage publications. 32 Scriven, M. (1991). *Evaluation thesaurus* (4th ed.). Sage publications.
[4] Scriven, M. (1991). *Evaluation thesaurus* (4th ed.). Sage publications.

للتدخلات الحكومية، ليُعرَّف بأنه مسعى فكري منظم وعملية منهجية منظمة تهدف إلى الدراسة الشاملة والتقييم العميق للسياسات والبرامج التي تتبناها الحكومات1.

ان الغاية من هذا المسعى هي كشف الأهداف المتعددة لهذه السياسات، سواء كانت صريحة أم ضمنية، واستكشاف الآليات التي تعمل من خلالها، وقياس تأثيراتها المتوقعة والفعلية على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى تقدير مدى

فعاليتها في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق النتائج المرجوة و كفاءتها في توزيع المنافع و الأعباء.2

في منتصف القرن العشرين، بدأت الدراسات الأكاديمية لتحليل السياسات العامة في الظهور كمجال بحثي مستقل. و قد ركز الباحثون الأوائل على فهم عملية صنع السياسات العامة والعوامل المؤثرة في قراراتها.و كان الهدف هو تطوير فهم أعمق لكيفية تأثير السياسات على المجتمع وكيف يمكن تحسينها. ساهمت هذه الدراسات في وضع الأسس النظرية والمنهجية لتحليل السياسات العامة.[3]

أولا :مراحل تطور تحليل السياسات العامة كحقل معرفي :

شهد حقل تحليل السياسات العامة تطورًا ملحوظًا، خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، مرورًا بتحولات فكرية ومنهجية أساسية صاغت هويته المعاصرة. ورغم أن هذا التطور لم يكن دائمًا خطيًا، إلا أنه يمكن تمييز عدة مراحل أو تيارات فكرية رئيسية:

أ- مرحلة النشوء و التأسيس : (The Emergence and Foundational Phase)

تعود الجذور الفكرية الأولى لتحليل السياسات إلى أعمال فلاسفة ومفكرين عبر التاريخ اهتموا بشؤون الحكم والإدارة الرشيدة إلا أن التبلور الأكاديمي للحقل بدأ بشكل واضح في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مدفوعًا بالحاجة إلى معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي خلفتها الحرب، والرغبة في تطبيق المعرفة العلمية على شؤون الحكم. يُعتبر هارولد لاسويل من أبرز رواد هذه

[1] Howlett, Michael, M. Ramesh, and Anthony Perl. *Studying Public Policy: Policy Cycles and Policy Subsystems*. (3rd ed., Oxford University Press, 2009).

[2]Kraft, Michael E., and Scott R. Furlong. *Public Policy: Politics, Analysis, and Alternatives*. (7th ed., CQ Press, 2021).

[3] الدليل الارشادي لتطوير السياسات العامة 2022 ، من الموقع :
https://www.mcit.gov.sa/sites/default/files/2023-01

المرحلة، حيث دعا إلى تأسيس "علوم للسياسات تكون موجهة نحو تعزيز الديمقراطية وتقديم حلول عملية للمشكلات المجتمعية، مؤكدًا على أهمية السياق وتعددية الأساليب"1.

ب- التبني الواسع للنهج متعدد التخصصات: (The Embrace of Multidisciplinarity) :

اعتمد تحليل السياسات العامة نهجًا متعدد التخصصات، مستلهماً رؤى من الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم الاجتماع والقانون وغيرها من المجالات. سمح هذا المنظور متعدد التخصصات بفهم أشمل لقضايا السياسات العامة. على سبيل المثال، يمكن للاقتصاديين تقديم رؤى حول التكاليف والفوائد الاقتصادية للسياسات، بينما يمكن لعلماء الاجتماع تحليل الآثار الاجتماعية والسياسية2. هذا التفاعل بين التخصصات المختلفة يساعد في تطوير سياسات أكثر شمولية وفعالية . ان الطبيعة المركبة للمشكلات العامة تستعصي على الحلول أحادية الجانب لذا، اتسم الحقل منذ نشأته بالانفتاح على استعارة المفاهيم والنظريات والأدوات من طيف واسع من التخصصات العلمية . فقد استمد من الاقتصاد أدوات لفهم سلوك الفاعلين الاقتصاديين مثل تحليل التكلفة والعائد ونظريات الرفاه والاختيار العام وتداعيات السياسات على الكفاءة وتخصيص الموارد.3

ومن العلوم السياسية، استلهم نظريات الدولة، ونماذج صنع القرار وتحليل المؤسسات كما أسهم علم الاجتماع في فهم التأثيرات الاجتماعية للسياسات، ودراسة اللامساواة، وديناميكيات التغيير الاجتماعي .4 وقدم القانون الإطار التشريعي والتنظيمي للسياسات بينما وفرت الإدارة العامة رؤى حول تحديات التنفيذ والتقييم .هذا التلاقح المعرفي أثرى الحقل ومنحه قدرة أكبر على تقديم تحليلات شاملة ومتكاملة.

ح- مرحلة تطوير و تنميط المنهجيات التحليلية : (Methological Formilation and 3-Standardization) :

مع تزايد الاعتراف بأهمية تحليل السياسات، برزت الحاجة إلى تطوير أدوات تحليلية أكثر دقة وموضوعية وقابلة للتطبيق بشكل منهجي. شهدت هذه المرحلة، التي امتدت تقريبًا من الستينيات إلى

[1]Lasswell, Harold D. "The Policy Orientation." In *The Policy Sciences*, edited by Daniel Lerner and Harold D. Lasswell, 3-15. (Stanford University Press, 1951).

[2] الدليل الشامل لتحليل السياسات العامة : الأساليب ، الخطوات و الأنواع- الأكاديمية البريطانية للتدريب و التطوير .من الموقع : https://batdacademy.com/ar/post/

[3] Stiglitz, Joseph E., and Jay K. Rosengard. *Economics of the Public Sector*. (4th ed., W. W. Norton & Company, 2015).

[4]Allison, Graham T., and Philip Zelikow. *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*. (2nd ed., Longman, 1999)

الثمانينيات من القرن الماضي، ازدهارًا في تطوير وتطبيق التقنيات الكمية والكيفية . أصبحت أساليب مثل تحليل الانحدار ، و البرمجة الخطية ،و نماذج المحاكاة ،و تقنيات بحوث العمليات ،بالاضافة الى تحليل التكلفة و العائد أدوات معيارية في تقييم البدائل السياسية.1

د- مرحلة تقييم السياسات:

بدأ الباحثون في التأكيد على أهمية تقييم السياسات القائمة لتحديد فعاليتها وتأثيراتها. أدى ذلك إلى التركيز على تقييم البرامج وتقييم النتائج. تقييم البرامج يتضمن تقييم مدى تحقيق البرامج لأهدافها المحددة، بينما تقييم النتائج يركز على الآثار طويلة الأجل للسياسات على المجتمع2. هذا التقييم المستمر يساعد في تحسين السياسات الحالية وتطوير سياسات جديدة أكثر فعالية.

ه-التحليل المعياري مقابل التحليل الإيجابي:

أصبح التمييز بين التحليل المعياري (تقييم السياسات بناءً على القيم والأهداف)، والتحليل الإيجابي (دراسة السياسات تجريبيًا) أكثر وضوحًا. التحليل المعياري يركز على تقييم السياسات بناءً على القيم والأهداف المجتمعية، بينما التحليل الإيجابي يركز على دراسة السياسات تجريبيًا لفهم آثارها الفعلية. هذا التمييز يسمح بفهم أدق لمناهج تحليل السياسات ويساعد في تطوير سياسات أكثر ملاءمة للاحتياجات المجتمعية .6

و- شبكات السياسات وأصحاب المصالح:

أدراك الباحثون تأثير مصالح مختلف أصحاب المصلحة على عملية وضع السياسات مما أدى إلى الاهتمام بدراسة شبكات السياسات والتحالفات، أو دور الجماعات الضاغطة. شبكات السياسات تشمل جميع الجهات المعنية والسياسات، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. فهم هذه الشبكات والتحالفات يساعد في تطوير سياسات أكثر شمولية وفعالية، حيث يتم أخذ مصالح جميع الأطراف المعنية بعين الاعتبار .7

ع- مرحلة تحليل البيانات:

أتاح ظهور تقنيات تحليل البيانات المتقدمة فرصًا جديدة لتحليل السياسات. بدأ الباحثون في استخدام مناهج قائمة على البيانات لتوجيه قرارات السياسات. تحليل البيانات يسمح بتحليل كميات كبيرة

[1]Stokey, Edith, and Richard Zeckhauser. *A Primer for Policy Analysis*. (W. W. Norton & Company, 1978).
[2] William N. Dunn, Public policy analysis : an integrated approach. Sixth Edition. | New York : Routledge, 2017,web site: https://elearning-facdr.univ-annaba.dz/pluginfile.php/17358/mod_resource/content/0/Policy%20Analysis.pdf.

من البيانات لتحديد الأنماط والاتجاهات، مما يساعد في فهم أفضل للقضايا المجتمعية وتطوير سياسات أكثر فعالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحليل البيانات وتوقع آثار السياسات المختلفة .8

بشكل عام، تطورت الدراسات الأكاديمية لتحليل السياسات العامة لتصبح مجالًا ديناميكيًا ومتعدد التخصصات يتكيف باستمرار مع المشهد المتغير لقضايا السياسات ومناهج البحث. يظل هذا المجال المعرفي أداة أساسية لإثراء وتحسين القرارات على مختلف المستويات الحكومية وفي سياقات متنوعة. من خلال فهم المبادئ الأساسية لتحليل السياسات، يمكن للأفراد التنقل في عمليات صنع القرار المعقدة والمساهمة في تطوير سياسات فعالة تلبي احتياجات المجتمع.

المبحث الثاني : التنمية المحلية اطار نظري و مفاهيمي :

لم ينشأ الاهتمام بالتنمية المحلية فقط نتيجة للتغيرات التنظيمية التي أدت لتبني النظام اللامركزي والتقسيم الجغرافي للدول، بل يعود بشكل أساسي إلى ظهور نظريات ومفاهيم سعت لمعالجة مشكلة التخلف، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية .خلال تلك الفترة، برز الاهتمام بضرورة معالجة الاختلالات التنموية بين الدول، ومكافحة الفقر، وإعادة إعمار الدول المتضررة من الاستعمار، وتقليص الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية.

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية :

تحظى التنمية المحلية باهتمام متزايد من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لها من دور جوهري في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي على المستوى القاعدي. وتُعد الوحدات المحلية الفاعل الأساسي في تنفيذ البرامج التنموية القاعدية التي تتكامل مع السياسات الوطنية العامة.

أولا: تطور مفهوم التنمية المحلية

ظهر مصطلح "تنمية المجتمع" في الأدبيات التنموية منذ أربعينيات القرن العشرين، حيث دعت لجنة تعليم الجماهير في إفريقيا سنة 1944 إلى اعتماد تنمية المجتمع كركيزة للسياسات العامة، وتكررت التوصيات بذلك في مؤتمرات دولية لاحقة مثل مؤتمر كامبريدج (1948) ومؤتمر أشردج (1954). وقد ركزت هذه الدعوات على أهمية المشاركة المجتمعية كوسيلة لتحسين الظروف المعيشية.

لاحقًا، تطور مفهوم "تنمية المجتمع" إلى "التنمية الريفية"، مع التركيز على زيادة الإنتاج الزراعي والخدمات الاجتماعية، لكن هذا المفهوم بقي محصورًا بالمناطق الريفية. وأمام التفاوت بين الأرياف والمدن، طرح البنك الدولي في 1975 مفهوم "التنمية الريفية المتكاملة"، بوصفها استراتيجية لتحسين حياة فقراء الريف في مختلف المجالات.

غير أن حصر التنمية في الريف لم يعد كافيًا، فتطورت المقاربة إلى "التنمية المحلية"، التي تشمل الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية، وتُعرف بأنها عملية تغيير موجهة تعكس احتياجات الوحدة المحلية، من خلال استثمار الموارد المتاحة، وتحفيز المشاركة الشعبية، مع الاستفادة من الدعم المؤسسي الحكومي1.

ثانيا: تعريف التنمية

تشكل المفاهيم أطرًا ذهنية تستخدمها النخب العلمية لفهم الواقع. ومفهوم التنمية تطور عبر مراحل، من التركيز على النمو الاقتصادي إلى تبني منظور شامل يدمج البعدين الاجتماعي والثقافي. وقد نشأ المفهوم في حقل الاقتصاد، قبل أن يمتد إلى مجالات السياسة والاجتماع.

- لغةً :تُشتق كلمة التنمية من الفعل "نما"، وهي تدل على الزيادة والنمو. وقد استُخدمت أولًا في الاقتصاد للدلالة على التغيير الجذري الذي يهدف إلى تحقيق التطور الذاتي المستمر.

- اصطلاحًا :تتعدد تعاريف التنمية، حسب الزاوية التي ينطلق منها الباحث:

  - أحمد رشيد: "عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف رفع مستوى معيشة السكان2."

  - علي غربي: "عملية شاملة تمس كل جوانب الحياة، بما في ذلك النفسية والبيولوجية3."

  - كاسر منصور: "عملية حضارية تُعنى ببناء الإنسان وتمكينه4."

  - محمد شفيق: "عمليات مخططة لتحسين المجتمع وأفراده عبر مواجهة المشكلات5."

  - محمد منير حجاب: "تغيير جذري في أنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية6."

---

[1]عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص ص14 15.
[2]احمد رشيد، "التنمية المحلية "، القاهرة، دار الجامعة العربية للطباعة والنشر، 1986، ص ص 14-15.

[3]سليمان الرياشي واخرون، الأزمة الجزائرية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1996، ص179.
[4]كاسر منصور، "التنمية الادارية : الحقيقة والابعاد"، مجلة الرائد العربي، دمشق، 1994، ص72
[5]محمد شفيق، التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتم، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1993،ص19

- هيئة الأمم المتحدة: "انتقال من وضع تقليدي إلى وضع متقدم اجتماعياً واقتصادياً[1]."

التنمية تعني تلك العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي احداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي،[2] كما أنها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول الى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدول الصناعية ايجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية المنافسة السياسية، وترسخ المفاهيم الوطنية وسيادة الولاء للدولة وهي بذلك عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على اعمال قوانينها وسياساتها على سائر اقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن اضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند الى أساس قانوني، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن اتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين.[3] وقد أجمعت الأدبيات على السمات التالية للتنمية:

- عملية مستمرة ومتصاعدة.
- تستلزم مشاركة مجتمعية شاملة.
- تعتمد على إدارة رشيدة للموارد.
- تهدف إلى إحداث تحولات هيكلية.
- تنبني على أسس محلية وتراكمية.
- تسعى إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

---

[6]محمد منير حجاب، الاعلام والتنمية الشاملة، القاهرة، دار الفجر، الطبعة الثانية، 2000، ص ص 32-33.

[1]علي خليفة الكواري، "حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة العربية"، المستقبل العربي العدد 27، ماي1981، ص ص 34-37.

[2]محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الاسكندرية، الدار الجامعية، 1999، ص 18.

[3]أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الاسكندرية، الدار الجامعة للنشر، 2003، ص 100.

ثالثا : مفهوم المحلية:(النطاق المحلي):

يتطلب تحديد تعريف التنمية المحلية إيجاد إجابة على السؤال: ما معنى مصطلحات "المحلي"، و"النطاق المحلي"، و"المجتمع المحلي"، و"الحكومة المحلية"؟

على الرغم من أن مصطلح "محلي" يُفهم غالبًا على أنه "يقتصر على منطقة معينة"، إلا أنه لا يقتصر على مساحة محددة ، بل يجب أن يأخذ في الاعتبار أيضًا مجموع سمات مثل: تاريخ المنطقة، والسمات الاجتماعية والاقتصادية المحددة، والسمات الثقافية، وحتى السمات الجغرافية1.

يشمل النطاق المحلي الإقليم "بمساحته المتنوعة، والذي يتميز بالتجانس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، وهوية مشتركة مفهومة على نطاق واسع". ولا تشير الهوية المفهومة على نطاق واسع إلى العلاقات الثقافية فحسب، بل تشير أيضًا إلى السلوكيات المتشابهة فيما يتعلق بالمواقف والاهتمامات والعادات والأنشطة. ولهذا السبب، تتميز المجتمعات المحلية بروابط قوية بين سكانها.2

ومن خلال السلطات المحلية (الحكومات المحلية)، يتمتع السكان بالحق في " اتخاذ القرارات بشأن جميع شؤون المجتمع المحلي باستثناء تلك المناطق المخصصة لمؤسسات الدولة"

ان المحلية هي ذلك النطاق الترابي الأقرب للسكان، أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تقطنه مجموعة سكانية .وقد يكون هذا الإطار وحدات مجالية ناتجة عن التقسيم الإداري (كالجماعات المحلية، الدوائر، المقاطعات، البلديات)، أو مجالاً معيشياً مرتبطاً بالهوية الجماعية للسكان كالقبيلة أو العشيرة . يرتكز المجال المحلي كفضاء جغرافي على عدة عناصر أساسية3:

- العنصر الجغرافي :ويعني منطقة أو مدينة محددة جغرافياً بواسطة معالم طبيعية كالجبال أو الوديان وغيرها.
- عنصر الهوية أو الانتماء :(Identité) والذي قد لا يتطابق بالضرورة مع الواقع الجغرافي.

[1]Alicja Sekula ,Local development-the definition aspect in the 21st century ,p.59.at :https//www.researchgate.net/publication/262854751.

[2]ibid

[3] سيد احمد مخلوف التنمية المحلية :مفاهيم استراتيجيات و تجارب دولية مجلة البحوث القانونية و السياسية ع العاشر جوان 2018 .ص 515.

- توفر مجال (فضاء) ملائم :تتداخل فيه مجموعة من العوامل والعناصر المتكاملة.
- عنصر إداري :يعتمد على تقسيم إداري تقرره الدول والحكومات.

رابعا :تعريف التنمية المحلية:

يطرح موضوع التنمية المحلية على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية..دون وجود تعريف موحد ما يعكس الطابع المعقد و المتعدد الأبعاد لهذا المفهوم .

و تصنف المقاربات النظرية في هذا المجال الى اتجاهين رئيسيين :

الأول يركز على المجتمع المحلي كمستفيذ من التنمية ، و الثاني يعنى برصد الأثار البنيوية الناتجة عن التحولات التنموية في السياق المحلي.

يتجسد الاتجاه الأول في المقاربة التي ترى في التنمية المحلية عملية تمارس ضمن حدود البلديات ،و تشرف عليها الحكومات المحلية بالتعاون مع المجتمع المدني و تهدف الى تعبئة الموارد و الفرص المحلية لتحسين جودة حياة السكلن .

يركز هذا الاتجاه على الطابع التشاركي للتنمية المحلية ،باعتبارها ثمرة تعاون بين الحكومة المحلية ،و المجتمع المدني ،و المؤسسات غير الربحية.1

و في المقابل يقدم A Mena تصنيفا موسعا للمبادرين في التنمية المحلية ،يتضمن الى جانب الحكومات المحلية ، المستثمرين ، و الجهات الفاعلة الاجتماعية و البيئية ، مع بقاء الحكومات المحلية كعنصر قيادي .

و يؤكد A Stando على دور الحكومات المحلية بوصفها القوة المحركة للتنمية ، انطلاقا من مسؤوليتها التمثيلية و الوظيفية في تشكيل البيئة المحلية.

تركز المساهمات الفكرية السابقة على المجتمعات المحلية التي من المفترض أن تستفيد من التنمية. ومع ذلك، يحاول العديد من الباحثين - دون التقليل من أهمية الاحتياجات المحلية - عرض

[1] Nowinska, E. (2002). *Local Development and Municipalities*.

التحولات الناجمة عن المشاركة الفعالة للسكان في التنمية المحلية. تعتمد هذه التحولات على خلق قيم جديدة أهمها[1]:

- المنتجات والسلع والخدمات المُصممة لتلبية الاحتياجات الداخلية والخارجية،
- التوظيف، خلق الشركات الجديدة التي تُنشئ وظائف جديدة،
- القيم غير المادية، مثل: المعرفة، والمؤهلات والمهارات العالية،
- عناصر "صلبة"، كالمباني والبنى التحتية التقنية، وعناصر "ناعمة" تُفهم على أنها محيط طبيعي ممتاز .

و يشرح ر. برول، هذا الطرح عندما يقول "نتحدث عن التنمية المحلية عندما يسعى نشاط متناغم ومنهجي للمجتمع المحلي والحكومة المحلية والكيانات الأخرى العاملة في البلدية إلى خلق قيم نفعية جديدة وتحسين القيم القائمة لتلك البلدية، وذلك لتهيئة ظروف مواتية للاقتصاد المحلي وضمان النظام المكاني والبيئي".

المطلب الثاني :المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم التنمية المحلية:

تُعدّ المقاربات العلمية المفسرة لمفهوم التنمية المحلية أدوات فعّالة لفهم وتحليل عمليات التنمية المحلية، و تزويد الباحثين و صناع القرار بأدوات تحليلية وتفسيرية لفهم التنمية المحلية ، استنادًا إلى فهم العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر على عملية التنمية على المستوى المحلي. وتُشير اسهامات المتخصصين في هذا المجال أن التنمية ليست مجرد عملية اقتصادية، بل تشمل أيضًا تحسين نوعية الحياة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتعزيز التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية.

يُحلل العلماء ضمن مختلف الحقول المعرفية أدوار وتفاعلات مختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية، مثل أفراد المجتمع، والهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات، وغيرها من الجهات المعنية المشاركة في جهود التنمية المحلية. ويستكشفون كيف تؤثر ديناميكيات القوة، والتفاوتات الاجتماعية، والقيم الثقافية على صياغة استراتيجيات التنمية وتنفيذها، بالإضافة إلى أساليب التواصل المستخدمة لإشراك مختلف الجهات المعنية وتعبئتها. علاوة على ذلك، تُلقي وجهات النظر العلمية الضوء على قضايا العدالة الاجتماعية، والإدماج، وتمكين المجتمع في سياق التنمية المحلية. وتدرس الطرق التي يُمكن أن تُعيق بها اختلالات القوة، والتهميش، والممارسات الإقصائية، تحقيق نتائج تنمية عادلة ومستدامة.

[1]Alicja Sekula ,pp 61-62.

تهدف مختلف الطروحات العلمية الى المساهمة في تطوير ممارسات أكثر عدالةً وشمولاً واستدامةً اجتماعيًا تُساعد على سد الفجوة بين المفاهيم النظرية والإجراءات العملية، مما يؤدي في النهاية إلى مبادرات تنمية محلية أكثر فعاليةً وإحداثًا للتحول.

بالرغم مما سبق الا أنه يبقى من الصعب على أي نظرية منفردة تقديم تفسير شامل ومُرضٍ لجميع جوانب التنمية المحلية لكونها ظاهرة مركبة تتداخل فيها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية. كما أن غزارة الاسهامات العلمية في هذا المجال و تعدد المقاربات و النظريات يفرض علينا الاكتفاء باستحضار أهمها و الأكثرها افادة لموضوعنا البحثي.

أولا : نظرية المشاركة المجتمعية:

يعرَّف نهج المشاركة المجتمعية بأنه عملية تؤكد على الدور المحوري للأفراد والجماعات المحلية في صنع القرارات وتنفيذ مبادرات التنمية ضمن نطاقهم الجغرافي[1]. تُعد هذه المشاركة ركيزة أساسية لتدعيم مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة الاجتماعية، انطلاقًا من إدراك أن المجتمعات المحلية هي الأجدر بتحديد احتياجاتها والإسهام بفعالية في تحقيق التنمية المنشودة. وتُفعَّل المشاركة المجتمعية عبر إيجاد آليات ومنصات للحوار وتبادل المعارف والآراء بين الهيئات الرسمية والمجتمعات، وتشمل هذه الآليات جلسات نقاشية، وورش عمل، ولقاءات تشاورية. ويُركَّز على ضمان مشاركة فعالة وشاملة لكافة أطياف المجتمع، بمن فيهم النساء، والشباب، والأقليات، والفئات الأقل حظًا، بهدف تحقيق تمثيل أوسع وترسيخ العدالة الاجتماعية [2].

من خلال هذه المشاركة، يتعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية المشتركة، مما يقوي التفاعل البناء والتعاون بين المؤسسات والمجتمع. يسهم ذلك في بلوغ التنمية المستدامة وتلبية طموحات واحتياجات المجتمعات .[3] يستند هذا النهج إلى أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ويهدف إلى ضمان انخراط المجتمع المحلي بفاعلية في عمليات اتخاذ القرار المرتبطة بمشروعات التنمية، وتأمين العدالة والمساواة في توزيع منافعها وتحمل تبعاتها. تشمل أدوات المشاركة المجتمعية الحوار، والتشاور، والانخراط النشط في جميع مراحل العملية التنموية، حيث تعتبر عملية متكاملة تغطي تخطيط المشاريع وتنفيذها ومتابعتها.

[1]Faissal derbal , Nora benouhiba,The Sociological Approaches to Interpreting Local Development and Strategic Communication, Journal El-Baheth in Human and Social Sciences ,Volume 15 Number 15-2024.p103.

[2] Pretty,J.N.(1995).Participatory Learning for Sustainable Agriculture.World Development ,Volume 23(Issue 8).p1250.

[3]. Cornwall, A., & John Gaventa. (2001). Bridging the gap: citizenship, participation and accountability. PLA Notes 40(February).p 27.

يُشجَّع على المشاركة المؤثرة للأفراد والمجتمعات في صنع القرارات التنموية، مع إتاحة الحيز اللازم للحوار والتواصل وتبادل الخبرات. ويتضمن النهج ممارسات متنوعة كالمشاورات العامة، وورش العمل، والاجتماعات المجتمعية، وتكوين لجان تشاركية. تسعى هذه الأدوات إلى تعزيز انخراط الأفراد وتعبئة جهودهم في عمليات التنمية، بالإضافة إلى بناء توافق في الآراء بين مختلف وجهات النظر والمصالح المحلية [1].

تُعتبر شيري أرنشتاين من الشخصيات البارزة في هذا الميدان؛ ففي عام 1969، طرحت نموذج "سلم مشاركة المواطنين"، الذي يصنف مستويات المشاركة ودور المواطنين في صنع القرار إلى ثماني درجات، تتفاوت من المشاركة الشكلية إلى امتلاك المواطنين للسلطة الكاملة، موضحةً بذلك كيفية توزيع السلطة والنفوذ بين الأطراف المعنية وتأثير ذلك على القرارات [2].كما يُعد بيتر بيرغر وتوماس لوكمان من المساهمين في هذا النهج، ففي كتابهما "البناء الاجتماعي للواقع" (1967)، ناقشا دور التفاعل الاجتماعي في تشكيل الواقع وبناء المعاني، مؤكدَين أن المشاركة المجتمعية تؤثر في تكوين التصورات والمعتقدات والقيم المجتمعية [3].

ثانيا :نظرية الشبكات الاجتماعية:

يركز هذا النهج على العلاقات والشبكات الاجتماعية التي تتشكل داخل المجتمع المحلي.

تشير الشبكات الاجتماعية إلى مجموعة العلاقات والروابط بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع المحلي. وتُعتبر الشبكات الاجتماعية مصدرًا قويًا لتبادل المعرفة والموارد والدعم لتحقيق التنمية المحلية المستدامة [4].

---

[1]. Cornwal, A. (2008). Unpacking 'Participation' Models, meanings and practices. Community Development Journal, Vol 43 (No 3).p 273.

[2]Arnstein, S. R. (1969). A Ladder of Citizen Participation. Journal of the American Planning Association, 35 (4).p 216.

[3]. Berger, P. L., & Thomas Luckmann. (1967). The Social Construction of Reality. London: Penguin Books.pp 41-56.

[4]. Granovetter, M. S. (1973). The Strength of Weak Ties. The American Journal of Sociology, Vol. 78(No. 6).p1360.

ويؤكد هذا النهج على دورها المحوري في نقل المعرفة، وتوزيع الموارد، وتعزيز التعاون والتضامن المجتمعي نحو التنمية المحلية [1].

يشير نهج الشبكات الاجتماعية إلى الهياكل الاجتماعية التي تتكون من علاقات وروابط بين الأفراد والجماعات. ويمكن تصور هذه العلاقات كشبكات مرئية توضح الروابط والتواصل بين المشاركين. ويتمحور نهج الشبكات الاجتماعية حول فهم كيفية نقل المعرفة والموارد والدعم داخل هذه الشبكات. ويعتقد مؤيدو هذا النهج أن الشبكات الاجتماعية تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية المحلية، حيث يتم تبادل المعلومات والخبرات والفرص والدعم من خلالها.

يُعتبر عالم الاجتماع الإسباني مانويل كاستيلز من أبرز رواد دراسة الشبكات الاجتماعية وتأثيرها على التنمية المحلية. اذ يعتبر أن الشبكات الاجتماعية هياكل أساسية للتواصل وتبادل المعرفة والموارد في المجتمعات المحلية. ويؤكد على أهمية بناء شبكات قوية ومترابطة في تعزيز الابتكار وتحقيق التنمية المحلية المستدامة[2].

ويُعتبر عالم الاجتماع ومخطط المدن الأمريكي، والتر دبليو باول، أحد أبرز منظري هذا النهج. يركز باول على دراسة الشبكات الاجتماعية وتأثيرها على التنمية المحلية والابتكار. ويُسلّط الضوء على دور الشبكات الاجتماعية في تبادل المعرفة والموارد، بالإضافة إلى تعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية المحلية. كما يُشدد على أهمية الشبكات المتنوعة والمتكاملة للأفراد والمؤسسات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة [3].

ثالثا : نظرية التنمية المحلية المستدامة:

يتمحور نهج التنمية المحلية المستدامة حول تحقيق تطور اجتماعي واقتصادي وبيئي متوازن على الصعيد المحلي، على نحو يضمن تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها. يُعد هذا النهج مفهومًا متعدد الأبعاد، يدمج الأوجه الاقتصادية والبيئية

[1]WOOLCOCK, M. (1998). Social capital and economic development: Toward a theoretical synthesis and policy framework. Theory and Society, 27.p153.

[2]Castells, M. (2009). The Rise of the Network Society (éd. 2nd Edition). United States: Wiley-Blackwell.pp 500-509.

[3]Powell, W. W. (1989). Neither Market nor Hierarchy : Network Forms of Organization. Research in Organizational Behavior, vol 12.pp 323-324.

والاجتماعية للتنمية. ويرتكز على الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد المحلية، إلى جانب تحفيز التعاون وتوطيد الشراكات بين الأفراد والجماعات المحلية والمؤسسات. ويهدف النهج إلى الارتقاء بالقدرات التشغيلية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية للمجتمعات المحلية، مع إيجاد توازن دقيق بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وصون البيئة.

من مبادئ التنمية المحلية المستدامة الأساسية مبدأ المشاركة، حيث ينخرط الأفراد والمجتمعات في عمليات صنع القرار وتخطيط المبادرات التنموية. كما يستهدف النهج ترسيخ العدالة الاجتماعية وإتاحة فرص متكافئة للجميع للإسهام في مسيرة التنمية والانتفاع بمخرجاتها [1].

يعتمد هذا النهج على تأمين المشاركة الفاعلة للمجتمع المحلي وتدعيم الشراكات بين الأفراد والمؤسسات المحلية والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص. ويسعى إلى تنمية القدرات المحلية وتمكين السكان ليصبحوا عناصر فاعلة في العملية التنموية. كما يشمل الحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة الإيكولوجية، مؤكدًا على ضرورة دفع عجلة التنمية الاقتصادية المحلية، وإيجاد فرص عمل دائمة، وصيانة الموارد الطبيعية والتنوع الأحيائي في النطاق المحلي [2].

يُعد الاقتصادي الأمريكي جيفري ساكس من المنظرين البارزين لهذا التوجه، وهو معروف بإسهاماته الفكرية والعملية في مجال التنمية المحلية المستدامة ومعالجة القضايا الاقتصادية العالمية. يرى ساكس أن التنمية المستدامة يجب أن تتسم بالشمولية، متضمنةً الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع التشديد على حتمية تحقيق التوازن بينها لضمان ديمومتها. طرح ساكس مبادرات ومقترحات متعددة للتخفيف من وطأة الفقر، ومجابهة التحديات البيئية، وبلوغ التنمية المستدامة في الدول النامية، مشيرًا إلى الدور الحاسم للابتكار والتكنولوجيا في تحقيق هذه الغايات وتحسين جودة الحياة [3].

---

[1] Filho, W. L., & et al. (2018). Sustainable development policies as indicators and pre-conditions for sustainability efforts at universities Fact or fiction? International Journal of Sustainability in Higher Education, Vol. 19 (No. 1).pp 86-88.

[2]Oosterhof, P. D. (2018). Localizing the Sustainable Development Goals to Accelerate Implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development The Current State of Sustainable Development Goal Localization in Asia and the Pacific. Asian Development Bank: The Governance Brief ISSUE 33.pp 03-05.

[3]SACHS, J. D. (2005). The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time. USA: The Penguin

كما يُعتبر عالم البيئة الكندي روبرت ب. جيبسون من الرواد في ميدان التنمية المستدامة وعلوم البيئة، وحظيت إسهاماته الجوهرية في هذا المجال وفي إدارة الموارد الطبيعية بتقدير واسع. ويُعرف بشكل خاص بأبحاثه المعنية بتطوير أساليب تقييم الاستدامة وتطبيقها على المشروعات والسياسات. تتركز أبحاث جيبسون على استجلاء العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، خصوصًا فيما يتصل بالتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تجابه المجتمعات المحلية. ويسعى إلى تطوير استراتيجيات وأدوات تطبيقية لمواجهة هذه التحديات ودعم التنمية المستدامة محليًا. وبفضل مساهماته النوعية، عمّق جيبسون الفهم العلمي للتفاعلات المتشابكة بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، مقدمًا بذلك أدوات واستراتيجيات عملية لبلوغ التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والدولي [1].

رابعا : نظرية التحليل الاستراتيجي:

يُعرَّف منهج التحليل الاستراتيجي للتنمية المحلية بأنه إطار نظري يرمي إلى استيعاب وتحليل المتغيرات والروابط التي تشكل مسار التنمية المحلية، وصياغة استراتيجيات فاعلة لدعمها وتعزيزها. يستند هذا المنهج إلى اعتبار المجتمع المحلي منظومة مركبة تتأثر بتفاعلات عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية متعددة، ويشمل تحليل هذه العوامل واستيعاب تشابكاتها المعقدة بهدف توجيه مساعي التنمية المحلية[2].

يُبرز منهج التحليل الاستراتيجي أهمية الفاعلين الاجتماعيين، والمشاركة المجتمعية، والشبكات العلائقية في تحريك عجلة التنمية المحلية. ويقر بأن التنمية تتجاوز كونها عملية اقتصادية بحتة، لتصبح عملية اجتماعية معقدة تضم أصحاب مصلحة متعددين وتفاعلات اجتماعية متنوعة. تسهم هذه المقاربة في الكشف عن جوانب اللامساواة الاجتماعية ، وديناميكيات السلطة، والمنظومات القيمية الثقافية التي تؤثر في مخرجات التنمية محليًا.

يُقدم هذا التحليل الاجتماعي، المستند إلى المسار "التفاعلي"، فهمًا لآليات القوة والتحكم في إدارة الموارد، و يوضح كيف ينخرط مختلف الفاعلين – كالمسؤولين المنتخبين، وممثلي الدولة، ومقاولي القطاع الخاص، والزعماء التقليديين – في ممارسة الهيمنة والسيطرة على الإجراءات المؤسسية. وفي خضم هذه العملية التفاعلية، تبرز مفاهيم "الرهانات" (المصالح والموارد المتنازع عليها) و"لعبة النفوذ". تسعى هذه الأطراف الفاعلة إلى التفاوض واستخدام استراتيجيات متنوعة لفرض سيطرتها وهيمنتها،

Press.p 211.

[1]Gibson, R. B. (2006). Sustainability assessment: basic components of a practical approach. Impact Assessment and Project Appraisal, 24(3).pp 171-172.

[2]Faissal derbal, Nora benouhiba ,pp 105-106.

وإدارة الصراعات ضمن التحالفات لتحقيق مآربها. ولا تقتصر "لعبة الصراع التفاعلية" على المنافسة والصراع على القوة، بل تمتد لتشمل بناء علاقات تهدف لتعظيم الأرباح أو تقليل الخسائر تبعًا لمآلات اللعبة.

يُعد جيمس إي. مور، أستاذ السياسات العامة بجامعة هارفارد، من رواد هذا المنهج، إذ يرى التنمية المحلية كمسار استراتيجي يستلزم تنظيمًا وتخطيطًا محكمين. يركز مور على دور الإدارة المحلية والمؤسسات المجتمعية في صياغة استراتيجيات التنمية وتعزيز الانخراط المجتمعي. ويشدد على ضرورة تنظيم وتوجيه المبادرات المحلية، وتدعيم التعاون المؤسسي والفردي، لبلوغ غايات التنمية. ومن خلال تحليل السياق المحلي وفهم التفاعلات بين العناصر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، يمكن لمنهج التحليل الاستراتيجي أن يوجه جهود التنمية نحو مخرجات مثلى، وأن يدعم التنمية المستدامة مجتمعيًا[1].

خامسا : المدخل الجغرافي:

يرى أنصار هذه النظرية أن فكرة "البيئة المبتكرة" يمكن أن تشكل أساسًا نظريًا للتنمية المحلية .ووفقًا لـ "فيليب أيدالوت"، رائد "اقتصاد الإقليم"، توجد بيئات مواتية للتنمية تبعًا لطبيعة العلاقات التي تربط المؤسسات بأقاليمها" [2].البيئة المبتكرة" هي تلك التي تطور فيها المؤسسات شبكات للتبادل والتعاون وتعبئ الموارد البشرية والمادية على أراضيها .وبالتالي، يسمح مفهوم "البيئة المبتكرة" بتحليل عوامل التنمية الاقتصادية لإقليم ما .ينظر هذان المدخلان إلى الفضاء ليس كمجرد قطعة أرض، بل كمجموعة من العلاقات التقنية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، الغنية بالتفاعلات والمؤدية إلى عمليات تعلم جماعية[3].ويعد النطاق الجغرافي من أهم مميزات التنمية المحلية، حيث يحدد خصائصها الطبيعية والاجتماعية والثقافية في كثير من الأحيان .وبناءً عليه، نميز بين مستوى محلي واسع (يشمل إقليمًا محددًا كالولاية أو المحافظة، ويُقصد به التنمية الإقليمية) ومستوى محلي ضيق (يشمل مدينة، أو قرية، أو تجمعات سكانية صغيرة، ويُقصد به التنمية المحلية بمعناها المحدود)[4].

---

[1]. Symes, A. (1999). Creating public value: Strategic management in government: in government: (Cambridge, MA: Harvard University Press) by Mark Moore. International Public Management Journal, 2.pp 159-166.

[2]أحمد مخلوف ، مرجع سبق ذكره ، ص 521.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة الصناعة و المناجم ، تقرير رقم 01 : التنمية المحلية : مفاهيم ، استراتيجيات و مقارنات : نقاش حول ترقية التنمية المحلية في الجزائر ،سبتمبر 2011، ص 11.

[4] فؤاد بن غضبان ، التنمية المحلية : ممارسات و فاعلون ، عمان : دار صفاء للنشر و التوزيع ،ط1 ،2015، ص 32.

المطلب الثالث : مكونات و فواعل التنمية المحلية :

أولا : الإقليم كمجال استراتيجي للتنمية المحلية

الإقليم ليس مجرد إطار جغرافي أو إداري، بل يُمثل منظومة ديناميكية تتفاعل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وقد أكدت الأدبيات الحديثة في علم الجغرافيا الاقتصادية والتنمية المجالية على أهمية الإقليم باعتباره وحدة ذات هوية مميزة، نابعة من تاريخه وثقافته ونمط تنظيمه الاجتماعي والاقتصادي.

يرى **Amin & Thrift**[1]أن الإقليم ينبغي اعتباره "نظامًا شبكيًا" يتداخل فيه الفاعلون والموارد والمعرفة، ما يسمح بإطلاق ديناميكيات مبتكرة تُنتج تنمية ذاتية الانبثاق. وفي ضوء هذا المنظور، فإن قوة الإقليم لا تكمن فقط في موارده الطبيعية، بل في قدرته على إنتاج المعرفة وتوظيفها محليًا، وهو ما يُعرف بـ **"اقتصاد المعرفة المحلي."**

ثانيا: الجهات الفاعلة في التنمية المحلية: تفاعل الأدوار والتشاركية

تُعد الفاعلية التشاركية مبدأ جوهريًا في التنمية المحلية، حيث يشكل تنوع الفاعلين مصدرًا للقوة لا للشتات، إذا ما تم تنسيقهم عبر آليات مؤسسية واضحة وشفافة.

أ. الجهات الفاعلة الاقتصادية

الشركات الصغيرة والمتوسطة (PME/SMEs) تمثل العمود الفقري للاقتصاد المحلي، ليس فقط لقدرتها على توليد فرص الشغل، ولكن أيضًا لدورها في إدماج الابتكار وتعزيز سلاسل القيمة المحلية. تشير أبحاث **Porter** حول "العناقيد الاقتصادية (clusters) [2]"إلى أن تراكم المؤسسات الاقتصادية المتقاربة جغرافيًا يعزز من القدرة التنافسية ويخلق بيئة محفزة على الابتكار المشترك.

كما أن دعم ريادة الأعمال الاجتماعية أصبح محوريًا، حيث يجمع بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، مما يجعلها نموذجًا مناسبًا لتعزيز تنمية شاملة ومستدامة.

ب. المجتمع كمصدر للتماسك والتحول

يُشكل المجتمع المحلي البنية التحتية الإنسانية والاجتماعية التي تستند إليها التنمية. ولا تقتصر وظيفته على كونه متلقٍّ للسياسات، بل أصبح فاعلًا مركزيًا في التصميم المشترك وصنع القرار المحلي.

[1]*Globalization, Institutions, and Regional Development in Europe*.Oxford University Press, 1995, pp 12-17.

[2] Porter, M.E.*Clusters and the New Economics of Competition*. Harvard Business Review.1998,pp 77-90.

يشير **Sen** في نظرية "القدرات" [1] إلى أن التنمية يجب أن تُقاس بمدى توسيع حرية الأفراد في تحقيق ما يختارونه من حياة يقدرونها، وهذا يستدعي إشراك المجتمع بفعالية في كل مراحل التنمية.

كما أن رأس المال الاجتماعي، الذي يتمثل في الثقة والشبكات والمعايير السائدة، يُعد عنصرًا محوريًا في تعزيز التعاون بين الأفراد والمؤسسات، كما بيّن **Putnam** في دراسته حول الأداء المؤسسي في إيطاليا[2].

ج. الجهات الفاعلة المؤسسية

المؤسسات، سواء كانت مركزية أو لامركزية، تلعب دورًا تنظيميًا وتوجيهيًا في التنمية المحلية. لكن، التحول نحو حكامة محلية فعالة يتطلب تعزيز اللامركزية الفعلية، بما يشمل نقل السلطات والموارد والمسؤوليات. توصي دراسات [3] **OECD** بأن التنمية الفعالة تُبنى على التكامل بين السياسات القطاعية والمجالية، وعلى التنسيق بين مستويات الحوكمة.

وتعد آليات التخطيط التشاركي والموازنات التشاركية أدوات حديثة لدمقرطة اتخاذ القرار، كما تُسهم في ربط الأولويات المحلية بالسياسات العمومية.

ثالثا : آليات تحقيق التنمية المحلية:

هي مجموعة من الوسائل والخطوات التنظيمية، المؤسسية، والعملية التي تُمكِّن من تحويل الموارد والإمكانات المحلية إلى نتائج تنموية ملموسة. تتكامل هذه الآليات على المستويين **الاستراتيجي والتطبيقي**، وتُسهم في تعزيز الفعالية، المشاركة، والاستدامة. أهم هذه الآليات:

أ ***الآليات المؤسسية والإدارية***

1. اللامركزية:

تُعد اللامركزية إحدى أهم الوسائل الإدارية لتعزيز فعالية التنمية المحلية من خلال نقل السلطة والموارد من المستوى المركزي إلى المستوى الترابي، مما يسمح بصياغة وتنفيذ سياسات تتلاءم مع خصوصيات كل إقليم4.

---

[1] Sen, A.*Development as Freedom*. Oxford University Press.1999,pp 35-40.

[2] Putnam, R.D.*Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton University Press ,1993.PP 163-185.

[3] OECD.*OECD Regional Outlook 2019: Leveraging Megatrends for Cities and Rural Areas*. OECD Publishing,2019,PP 112-130.

[4]Jean-Claude Thoenig, *Territoires et Pouvoirs Locaux* (Paris: Presses de Sciences Po, 2005),PP. 45–48.

- نقل الصلاحيات من السلطة المركزية إلى الجماعات الترابية (البلديات، الجهات...).

- يُعزز من مرونة القرار ويُمكن الفاعلين المحليين من تنفيذ سياسات ملائمة لخصوصيات الإقليم.

2. الحكامة المحلية الرشيدة:

تعتمد الحكامة المحلية على مبادئ الشفافية، المشاركة، والمساءلة، وتُعد شرطًا ضروريًا لتحقيق تنمية فعالة ومستدامة.[1]

- تتجسد في الشفافية، المساءلة، الكفاءة، والتشاركية.

- اعتماد آليات مثل الموازنات التشاركية والتخطيط التشاركي يعزز من مشاركة السكان في اتخاذ القرار.

.3التخطيط المحلي التشاركي:

يُسهم التخطيط التشاركي في تمكين السكان من تحديد أولوياتهم التنموية، مما يعزز من الشعور بالملكية والانخراط المجتمعي[2].

- صياغة برامج تنموية محلية (PDC أو PDP) بناءً على تشخيص تشاركي لاحتياجات السكان.

- يُعد أداة استراتيجية لتوجيه الموارد وفقًا للأولويات المحلية.

ب ***الآليات الاقتصادية والاجتماعية***

3. دعم الاقتصاد المحلي والتضامني:

يُشكل الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتعاونيات، والاقتصاد الاجتماعي أداة فعالة في خلق الثروة وتوفير فرص الشغل محليًا[3].

---

[1]Daniel Kaufmann, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi, "Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996–2004," *World Bank Policy Research Working Paper 3630* (Washington, D.C.: World Bank, 2005), PP.22–26.

[2]UN-Habitat, *Tools to Support Participatory Urban Decision Making* (Nairobi: UN-Habitat, 2001), PP.15–17.

- تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة.
- تشجيع التعاونيات والمبادرات المجتمعية المدرة للدخل.
- توفير بنية تحتية ملائمة للاستثمار (مناطق صناعية محلية، طرق، طاقة...).

5.تعبئة الموارد المحلية:

- الاستثمار في الموارد الطبيعية والثقافية والبشرية للإقليم.
- تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) من أجل تنمية مستدامة.

6.التمويل المحلي المستدام

- تنويع مصادر التمويل (محلي، وطني، دولي).
- تحسين الجباية المحلية وتفعيل دور الجماعات في تحصيل المداخيل بفعالية.

ت ***الآليات التقنية والبشرية***

7. بناء القدرات المحلية:

تأهيل الكفاءات المحلية، سواء على مستوى المنتخبين أو الموظفين أو المجتمع المدني، يمثل أحد الشروط المسبقة لنجاح التنمية المحلية.[1]

- تكوين وتأهيل الفاعلين المحليين (منتخبين، موظفين، مجتمع مدني).
- الاستثمار في الكفاءات الشابة والمهارات المحلية.

8.إدماج التحول الرقمي

- رقمنة الإدارة والخدمات المحلية.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات في التخطيط، الرصد، وتقييم المشاريع.

9.الرصد والتقييم المستمر

---

[3]Michael E. Porter, "Clusters and the New Economics of Competition," *Harvard Business Review* 76, no. 6 (1998): PP.78–81.

[1]OECD, *Building Capacity for Local Development* (Paris: OECD Publishing, 2010),PP. 33–39.

- اعتماد مؤشرات أداء محلية لقياس أثر السياسات التنموية.
- إجراء تقييمات دورية وتكييف الخطط وفقًا للنتائج.

ث ***آليات التعاون والتشبيك***

10.إقامة شراكات متعددة المستويات

- بين الجماعات المحلية، وبينها وبين المجتمع المدني والقطاع الخاص.
- التعاون جنوب-جنوب وتبادل الخبرات بين المناطق.

11.تشجيع مشاركة المجتمع المدني

- عبر الجمعيات، التعاونيات، والمبادرات الأهلية.
- يُعزز الرقابة المجتمعية ويُسهم في تحسين نوعية القرارات والسياسات.

هذه الآليات لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتكامل داخل إطار استراتيجي تنموي شامل، يتطلب التزامًا سياسيًا وإداريًا،

يمكن القول في ختام هذا المبحث أن التنمية المحلية مفهوم متعدد الأبعاد يتطلب فهمًا تكامليًا ينهل من تخصصات متعددة ، حيث يقدم كل تخصص أدواته ومفاهيمه الخاصة التي تثري الفهم الكلي.

تتعدد المدارس الفكرية والنماذج النظرية في هذا المجال، مثل النيوليبرالية، المؤسسية، التشاركية، الماركسية الجديدة، نظريات التنمية المستدامة، التمكين، رأس المال الاجتماعي، وما بعد التنمية، مما يوفر تفسيرات وأطر عمل متباينة وأحيانًا متعارضة. تختلف النظريات باختلاف جوانب التركيز، مثل النمو الاقتصادي المحلي، العدالة الاجتماعية، الاستدامة البيئية، الحوكمة الرشيدة، والمشاركة المجتمعية، وبناء القدرات المحلية. يمكن تناول التنظير من مستويات تحليل مختلفة، من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، مع الأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر الفاعلين المتعددين مثل الحكومات المحلية، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المواطنون، والجماعات المهمشة. تطور مفهوم التنمية المحلية عبر الزمن، مما انعكس على طبيعة التنظير المصاحب له، من التركيز على النمو الاقتصادي إلى مفاهيم أكثر شمولية واستدامة.ان الاعتراف بمحدودية الأطر النظرية القائمة وتعدد الزوايا التفسيرية يدعو إلى تبني منظور نقدي، تكاملي، وسياقي، يشجع على الحوار بين النظريات المختلفة والاستفادة من تعددها في فهم أعمق وتوجيه أفضل لممارسات التنمية المحلية.

المبحث الثالث :اشكالية العلاقة بين السياسات العامة والتنمية المحلية:

تُعدّ السياسات العامة أداةً رئيسيةً توجه من خلالها الدول مسارات التنمية، ساعيةً لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية. ومع ذلك، فإن فعاليتها تعتمد بشكل كبير على قدرتها على مواجهة تحديات معقدة ومترابطة. في سياق التنمية، لا تقتصر السياسات العامة على كونها عملية تقنية، بل هي جهد سياسي واجتماعي تتشكل ضمن قيود هيكلية ووظيفية وسياقية، بدءًا من طبيعة المؤسسات ومستوى التنسيق، وصولًا إلى الى وفرة أو محدودية الموارد والتأثيرات الخارجية والتقلبات الاقتصادية. إن فهم هذه التحديات أمر حيوي لتحديد نقاط قوة وضعف السياسات، واقتراح إصلاحات هادفة، والتقدم نحو نموذج تنمية أكثر شمولًا وعدالة واستدامة.

المطلب الأول :العوامل المؤثرة في السياسات العامة:

تتسم ديناميكية سياسات التنمية بالاعتماد على سياقات سياسية واقتصادية وإدارية محددة. لا يقتصر نجاح السياسات العامة في تحقيق أهداف التنمية على التخطيط السليم فحسب، بل يستلزم أيضًا توافر الظروف الهيكلية والسياقية اللازمة للتنفيذ الفعال. لذلك، يُعد فهم هذه العوامل أمرًا أساسيًا لتحليل فعالية السياسات العامة واستجابتها لمتطلبات التنمية المحلية. نسلط الضوء في هذا القسم على بعض العوامل المؤثرة في تشكيل التفاعل بين الدولة والمجتمع والمؤسسات في توجيه خيارات التنمية ، و التي نختصرها في مايلي :

أولا :الموارد الاقتصادية والمالية:

تشكل الموارد الاقتصادية والمالية محورًا أساسيًا في تحديد قدرة السياسات العامة على تحقيق أهداف التنمية. تلعب الظروف الاقتصادية لأي بلد، بما في ذلك التمويل الحكومي، والاستثمار المحلي والدولي، والتوزيع الفعال للموارد، دورًا حاسمًا في تمويل مشاريع التنمية وتنفيذ السياسات. في الاقتصادات ذات الموارد المحدودة، تمثل القيود المالية تحديًا رئيسيًا، نظرًا لأن أهداف التنمية تتطلب استثمارات ضخمة في القطاعات الاجتماعية والبيئية والبنية التحتية. يعد التوزيع العادل والفعال للموارد حيويًا لضمان استفادة جميع الفئات الاجتماعية وتجنب التفاوتات التنموية1. من ناحية أخرى، تُعد السياسات المالية وإدارة الميزانية أدوات أساسية لتمويل مشاريع التنمية.

تعد الدول ذات الإدارة المالية السليمة، والقدرة على جذب الاستثمارات، والاحتياطيات المالية، أكثر قدرة على تحمل الأزمات الاقتصادية وضمان استمرارية التنمية. بالمقابل، يمكن للأزمات المالية أو الاعتماد المفرط على الديون أن يفاقم الضغوط الاقتصادية ويعيق التنمية. تلعب المؤسسات المالية الدولية دورًا هامًا في تمويل سياسات التنمية، على الرغم من وجود مخاطر سياسية مرتبطة بالمشروطية.

[1] Labib Shaif Mohammed Ismail, Influencing Public Policies, Yemen: School of Peace Organization, 2023, p 33.

ثانيا: الإطار القانوني والتنظيمي

يؤثر الإطار القانوني والتنظيمي بشكل مباشر على قدرة السياسات العامة على تحقيق أهداف التنمية. يساهم وجود نظام قانوني وتشريعي قوي في توفير الاستقرار اللازم للتنمية المستدامة، وهو أمر حيوي لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار وتشجيع مشاركة القطاع الخاص. يمكّن الإطار القانوني الفعال القوى السياسية والاجتماعية من حماية الحقوق وتعزيز تكافؤ الفرص، مما يعزز مجتمعًا أكثر عدلًا واستدامة. و تلعب التشريعات المصاغة جيدًا دورًا حاسمًا في توجيه السياسات العامة وتنظيم العلاقات بين الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوفير آليات الرقابة والمساءلة. في المقابل، تواجه البلدان التي تفتقر إلى نظام قانوني شفاف تحديات مثل تفشي الفساد وضعف المشاركة و المساءلة، مما يعيق تنفيذ السياسات الإنمائية الفعالة. قد يُهمّش غياب العدالة القانونية فئاتٍ اجتماعية أو اقتصادية معينة، مما يحد من قدرة السياسات العامة على تحقيق التنمية الشاملة1. يعكس الإطار التشريعي قوة الدولة في مواجهة التحديات العالمية والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. تُعدّ التشريعات المتوافقة مع المعايير الدولية عنصرًا أساسيًا يدعم الاندماج في الاقتصاد العالمي ويسهل تبادل المعرفة والابتكار. لذلك، يُعدّ الإطار القانوني والتنظيمي حجر الزاوية في نجاح السياسات العامة لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: الاستقرار السياسي والأمني

يُعدّ الاستقرار السياسي والأمني عاملاً أساسيًا يؤثر بشكل كبير على نجاح السياسات العامة وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية. يشير الاستقرار السياسي إلى قدرة الدولة على الحفاظ على نظام حكم مستقر وإدارة شؤونها بكفاءة، مما يسهم في تهيئة بيئة مواتية لإطلاق مشاريع التنمية. في النظم المستقرة سياسياً، تميل السياسات العامة إلى الاتساق والترابط، مما يعزز القدرة على تنفيذ خطط التنمية طويلة الأجل. يعزز الاستقرار السياسي الثقة بين الحكومة والمواطنين، ويدعم الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويمكّن الدولة من اتخاذ قرارات استراتيجية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. من ناحية أخرى، يُعدّ الاستقرار الأمني عنصرًا حيويًا للتنمية المستدامة. ان غياب الأمن، إلى جانب الاضطرابات السياسية أو الاجتماعية، يعيق التنفيذ الفعال للسياسات العامة، حيث تواجه المؤسسات الحكومية تحديات في الوصول إلى المناطق المتضررة أو تأمين مشاريع التنمية. تخلق التهديدات الأمنية بيئة غير جاذبة للاستثمار، وتقيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يساهم الأمن الاجتماعي والاستقرار المؤسسي في بناء بيئة آمنة تشجع الأفراد والشركات على الانخراط في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، مما يسهم في تحقيق الرخاء الشامل2. يعكس الاستقرار السياسي والأمني قدرة الدولة على التكيف بمرونة مع التحديات الداخلية والخارجية. في البلدان التي تشهد اضطرابات سياسية أو صراعات مسلحة، غالبًا ما تكون

[1] Khayri Abdul Qawi, The Study of Public Policy, 1st ed., Kuwait: That Al-Salasil Press, 1989, p. 72.

[2] Salma Harrouche, "The Role of Public Policy Implementation in Achieving Political, Economic, and Social Stability in Algeria" ,Al-Mi'yar Journal, Vol. 25, No. 3, 2021, p.45

السياسات العامة عرضة للتقلبات السياسية، مما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تتأثر التفاعلات سلبًا أيضًا في البيئات غير المستقرة، مما يؤدي إلى ركود اقتصادي أو هجرة جماعية. يُعدّ الاستقرار السياسي والأمني حجر الزاوية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، إذ يعزز بيئة الأعمال، ويجذب الاستثمار، ويبني ثقة الجمهور، مما يمكّن الدولة من تنفيذ سياسات التنمية وإدارتها بفعالية.

رابعا :قوة ونضج المجتمع المدني والنخب المحلية

تُعدّ قوة ونضج المجتمع المدني والنخب المحلية عاملين أساسيين في تحديد فعالية السياسات العامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ان المجتمع المدني المنظم جيدًا، والواعي سياسيًا، والمستقل، والذي يمثل مصالح المواطنين تمثيلًا حقيقيًا، يمكنه التأثير بشكل كبير على صنع السياسات ومراقبة تنفيذها. وهذا بدوره، يعزز شفافية الحكومة ويساعد على توجيه الموارد نحو أولويات التنمية الحقيقية. بالمثل، تلعب النخب المحلية – سياسية، أكاديمية، أو اقتصادية – دورًا حيويًا في ترجمة السياسات الوطنية إلى مبادرات محلية فعالة، بالاعتماد على فهمها العميق للسياقات المحلية واحتياجات المجتمع. من منظور سياسي، يعكس المجتمع المدني الناضج حيوية النظام السياسي وانفتاحه على المشاركة والتعددية. تمثل هذه الجهات الفاعلة جسرًا حيويًا بين الدولة والمجتمع، حيث تعمل كقوى إصلاحية قادرة على اقتراح بدائل سياسية وتنموية واقعية. في السياقات التي تضعف فيها مؤسسات المجتمع المدني وتغيب فيها النخب الفاعلة، تميل السياسات العامة إلى أن تكون من أعلى إلى أسفل وتُفرض على المواطنين، وغالبًا ما تفتقر إلى الشرعية الاجتماعية وبالتالي الى روح المبادرة و التنفيذ الفعال، مما يوسع الفجوة بين الدولة والمجتمعات المحلية1. إن إرساء علاقة تشاركية بين الدولة والمجتمع المدني والنخب المحلية يعزز الديمقراطية التشاركية، ويعزز استجابة السياسات العامة لتحديات التنمية من خلال إنشاء آليات للرصد والتقييم واقتراح الحلول والرقابة العامة. لذلك، تُمثل قوة المجتمع المدني ونضج النخب المحلية مؤشرين رئيسيين على جودة الحوكمة المحلية ومدى مشاركة المواطنين كشركاء في عملية التنمية.

خامسا :الاتجاهات الدولية والضغوط الخارجية

تُعدّ الاتجاهات الدولية والعلاقات الخارجية عوامل حاسمة تؤثر بشكل كبير على السياسات العامة والتنمية. تلعب القوى العالمية والإقليمية دورًا رئيسيًا في تشكيل مسارات التنمية داخل الدول. وتشمل هذه الاتجاهات الدولية السياسات الاقتصادية العالمية، واتفاقيات التجارة الدولية، والتغيرات في النظم الاقتصادية والبيئية العالمية، والتي تمثل جميعها تحديات وفرصًا جديدة للدول على المستوى المحلي. يمكن للعلاقات الخارجية للدولة أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تنفيذ السياسات العامة من خلال المساعدات المالية، والاستثمار الأجنبي، أو حتى التعاون التقني والتكنولوجي.

[1] Mohammed Al-Tayeb Hamdan, "The Role of Civil Society in Contributing to Development and Shaping Public Policies in Developing Countries", Al-Mufakkir Journal, Vol. 6, No. 2, pp. 108–110.

عندما تتبنى الدول سياسات إنمائية تتماشى مع المعايير الدولية، تساهم هذه الاتفاقيات في جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التبادل التجاري، مما يحفز بدوره النمو الاقتصادي والتنمية. على سبيل المثال، تعزز الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقيات التجارة الحرة أو اتفاقيات التعاون الإنمائي، فرص التعاون بين الدول، مما يساعد الدول النامية على تحسين قدرتها على تنفيذ السياسات العامة. ومع ذلك، قد تشكل الضغوط الدولية أحيانًا تحديات، إذ قد تفرض القوى العالمية شروطًا محددة على الدول النامية في شكل قروض أو متطلبات اقتصادية. يمكن لهذه الشروط أن تقيد عملية صنع القرار السيادي وتشكل تهديدًا للسيادة الوطنية[1].

سادسا :الإرادة السياسية

تُعدّ الإرادة السياسية من أهم العوامل المحددة لفعالية السياسات العامة وتحقيق أهداف التنمية. فهي تعكس التزام القيادة السياسية بتنفيذ تغييرات حقيقية وتحويلية تلبي احتياجات المجتمع، متجاوزة التصريحات الاعلامية و الخطابات السياسية إلى برامج ملموسة وتدابير عملية.

تتطلب الإرادة السياسية القوية وجود رؤية واضحة، وشجاعة لاتخاذ قرارات إصلاحية جريئة، وعزمًا على تعبئة الموارد وتوجيهها نحو أولويات التنمية، حتى لو تطلب ذلك مواجهة مصالح راسخة أو محاربة بيروقراطية مقاومة للتغيير. من الناحية السياسية، تُعدّ الإرادة السياسية بمثابة البوصلة التي توجه المؤسسات الحكومية نحو العمل التنموي. وهي مؤشر على جدية النظام في السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الاقتصادية والمكانية. كما ترتبط الإرادة السياسية ارتباطًا وثيقًا بالشرعية السياسية؛ فكلما انسجمت مع تطلعات المواطنين وترجمت إلى نتائج ملموسة، زادت ثقة الجمهور بالمؤسسات، مما يعزز الاستقرار السياسي. في المقابل، يؤدي غياب الإرادة السياسية أو ضعفها إلى ركود مؤسسي، وتكرار التخطيط دون تنفيذ، وحالة من "عدم اتخاذ القرار"، مما يفرغ السياسات العامة من جوهرها ويجعل التنمية خطابًا نخبويًا فارغًا منفصلًا عن الواقع اليومي. يتجلى هذا غالبًا في التردد في مكافحة الفساد، أو التأخير في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والإدارية اللازمة، أو تجاهل مطالب المجتمع المدني[2].

ان الإرادة السياسية ليست مجرد رغبة في التغيير؛ بل هي ممارسة مدروسة واستراتيجية للسلطة، تُعبَّر عنها من خلال الإصلاحات القانونية والمؤسسية، وتُنفَّذ من خلال القيادة الفعالة، والحوكمة

[1] Salem Aghari, "The Impact of Globalization on Public Policies in Developing States", Journal of Political Orbits, Vol. 3, No. 2, 2019, pp. 31–33.

[2] "The Impact of Political Factors on Public Policy Implementation", https://fastercapital.com/kalimat. vist.10/03/ 2024.

الرشيدة، وتنسيق السياسات بين القطاعات. لذلك، تُعَدُّ الإرادة السياسية القوية والشفافة الشرط الأساسي لنجاح أي مبادرة تنموية، بغض النظر عن توافر الموارد أو البنية التحتية.

المطلب الثاني :العلاقة بين السياسات العامة والتنمية المحلية :

يمكن وصف العلاقة بين السياسات العامة والتنمية بأنها علاقة تفاعلية وديناميكية و ترابطية وتُعد هذه العلاقة متبادلة التأثير، حيث تؤثر السياسات العامة على مسار التنمية، وفي الوقت نفسه، تُشكل التحديات التنموية المادة الأولية لعملية صنع السياسات.

العلاقة التفاعلية بين السياسات العامة والتنمية:

يمكن اعتبار السياسات العامة والتنمية المحلية أنهما يمثلان وجهين لعملة واحدة بحكم الترابط الشديد و التأثير المتبادل لاحداهما على الاخر. فالتنمية أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى السياسات العامة إلى تحقيقها، بينما يؤثر التقدم التنموي بشكل غير مباشر على صياغة السياسات العامة المستقبلية وتوجيهها.

تبدأ هذه العلاقة التفاعلية في مرحلة صياغة السياسات، حيث تصمم الحكومات استراتيجيات تنموية تهدف إلى معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، كالفقر والبطالة والتفاوت الطبقي. وتهيئ هذه السياسات بيئةً ممكنةً لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة. وبمرور الوقت، ومع التنفيذ الفعال للسياسات، يمكن تحقيق نتائج تنموية قابلة للقياس، كالنمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، كالصحة والتعليم. تلعب السياسات العامة دورًا حيويًا في تحقيق أهداف التنمية[1]. ومع ذلك، لا تتحقق التنمية المستدامة دائمًا من خلال السياسات الحالية وحدها؛ بل تتطلب أيضًا تعديلات في السياسات استجابةً للنتائج التنموية. بمعنى آخر، عندما تنجح سياسات عامة معينة في تحقيق بعض أهداف التنمية، فإن هذه النجاحات تحفز إعادة صياغة السياسات إما لتوسيع نطاق النجاح أو لمعالجة الفجوات التنموية الناشئة أو الجوانب السلبية. على سبيل المثال، قد تحفز التحديات البيئية أو التفاوتات الاقتصادية على إجراء تغييرات في السياسات لتحقيق التنمية الشاملة. إن التفاعل بين السياسات العامة والتنمية ليس حدثًا لمرة واحدة؛ بل هو عملية مستمرة ومترابطة تتطلب تقييمًا منتظمًا لنتائج التنمية وإعادة تقييم توجهات السياسات بما يتماشى مع التطورات المحلية والعالمية. ان التنمية ليست حالة ثابتة، بل هي عملية تدريجية تتطور مع تغيرات السياسات. لذلك، تظل العلاقة بين السياسات العامة والتنمية ديناميكية وتفاعلية.

[1] Ali Mohammed Ali Al-Ajmi and Majed Reda Boutros Saleeb, "The Extent of Public Policy Integration inAchieving Sustainable Development in Bahrain," Egypt: Journal of Geographical and Cartographic Research, No. 33, 2022, p. 49.

العلاقة السببية بين السياسات العامة والتنمية

تكمن العلاقة السببية بين السياسات العامة والتنمية في التأثير المباشر للسياسات العامة على مسار التنمية داخل البلد. في هذا السياق، تُعتبر السياسات العامة بمثابة القوى الدافعة أو العوامل السببية التي تؤدي إلى نتائج تنموية محددة. وتتميز هذه العلاقة بعلاقة أحادية الاتجاه، حيث تتبع التنمية التطورات التي تحدثها السياسات العامة. وتلعب السياسات العامة، سواءً أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم بيئية، دورًا رئيسيًا في تشكيل البيئة التنموية داخل أي بلد. فعلى سبيل المثال، يمكن للسياسات التعليمية أن تحسن المهارات والمعارف البشرية، مما يسهم في التنمية الاقتصادية المستقبلية. وبالمثل، يمكن للسياسات الاقتصادية التي تركز على تحفيز الاستثمارات أو تحقيق الاستقرار المالي أن تؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام. بالإضافة إلى ذلك، تسهم الاستراتيجيات الحكومية في مجالات مثل البنية التحتية أو الرعاية الصحية بشكل مباشر في تحسين جودة حياة المواطنين، مما يدعم التنمية الاجتماعية. ومن خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية في النظم الاقتصادية أو الاجتماعية، يمكن للحكومات أن تؤثر بشكل كبير على مؤشرات التنمية، مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومستويات التعليم، والرعاية الصحية، والعدالة الاجتماعية1.

من منظور التحليل السياسي، تُعدّ العلاقة السببية بين السياسات العامة والتنمية أثرًا معقدًا، حيث تؤثر السياسات العامة بشكل مباشر على جوانب مختلفة من التنمية. ومع ذلك، ترتبط النتائج أيضًا بالتنفيذ الفعال لتلك السياسات. فبينما قد ترسي السياسات العامة أسس التنمية، فإن نجاح التنمية يعتمد على القدرة السياسية والإدارية للحكومة على تنفيذها بكفاءة وفعالية. وهكذا، تصبح السياسات العامة القوة الدافعة التي تحدد مسار التنمية. فإذا كانت السياسات سيئة التصميم أو غير فعالة، فقد تعيق التنمية أو تؤخر التقدم. وعلى العكس من ذلك، إذا استندت السياسات إلى تحليل شامل للواقع ومتوافقة مع احتياجات المجتمع، فإنها ستسهم في تحقيق تحولات تنموية إيجابية على المدى الطويل.

العلاقة التوجيهية بين السياسات العامة والتنمية

تكمن هذه العلاقة التوجيهية في قدرتها على توجيه مسارات التنمية من خلال تحديد الأهداف والتوجهات التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة. وفي هذا السياق، تُعدّ السياسات العامة بمثابة دليل أساسي للمجتمعات والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، إذ تحدد الرؤية التنموية طويلة المدى التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وتشكل الاستراتيجيات والسياسات التي تسهم في تحقيقها. تتضمن هذه العلاقة التوجيهية فكرة أن السياسات العامة لا تسيطر على الواقع الراهن فحسب، بل تهدف أيضًا إلى توجيه المستقبل من خلال تحديد التوجهات المستقبلية وأولويات التنمية في مجالات مثل التعليم والصحة

[1] Sager Fritz. "Causality in Comparative Policy Analysis: Introduction to a Special Issue." Journal ofComparative Policy Analysis: Research and Practice, Vol. 23, No. 5, 2021, pp. 449–456.

والبنية التحتية والعدالة الاجتماعية. ومن خلال هذه السياسات، ترسي الحكومات إطارًا لتنظيم توزيع الموارد وتحديد آليات التنفيذ التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة. من منظور سياسي، يمكن اعتبار هذه العلاقة عملية توجيه استراتيجي، حيث تلعب الحكومة دورًا توجيهيًا بدلًا من مجرد دور التنفيذ. يتطلب ذلك التنسيق بين مختلف السياسات التي تتسم بالمرونة والتكامل. على سبيل المثال، قد توجه الحكومة سياساتها الزراعية لتحفيز الاستثمار في المناطق الريفية وتطوير القطاع الزراعي، مما يسهم في الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي. في هذا السياق، تلعب السياسات العامة دورًا حاسمًا في توجيه الموارد البشرية والمالية نحو أكثر مجالات التنمية احتياجًا، مما يؤدي إلى مواءمة أهداف السياسات العامة مع أهداف التنمية المستدامة1. سياسيًا، يمكن اعتبار العلاقة التوجيهية شكلاً من أشكال القوة الناعمة، حيث توجه التوجهات المجتمعية نحو تحقيق أهداف تنموية تحسن جودة الحياة في البلاد. وهذا يتطلب أن تقاد السياسات العامة برؤية استراتيجية شاملة تواكب التحديات المحلية والدولية، مع الموازنة في الوقت نفسه بين الاستدامة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

العلاقة التبادلية بين السياسات العامة والتنمية

تُعدّ العلاقة التبادلية بين السياسات العامة والتنمية من العلاقات المعقدة التي تتسم بالتفاعل المستمر والمتبادل بين الجهات الفاعلة السياسية ونتائج السياسات على مختلف مستويات التنمية. في هذا السياق، لا تُعدّ السياسات العامة محركًا للتنمية فحسب، بل هي أيضًا نتيجة لعمليات تنموية مستمرة داخل المجتمع. بمعنى آخر، تُصاغ السياسات العامة استجابةً للتحديات التنموية التي يواجهها المجتمع، بينما تُفضي السياسات العامة الفعالة إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعزز عملية التنمية. تتجلى العلاقة التبادلية في أن السياسات العامة تؤثر على التنمية من خلال تحديد الأولويات، وتخصيص الموارد، وتوجيه الاستراتيجيات نحو أهداف محددة. من ناحية أخرى، يُسهم التقدم التنموي في تعديل السياسات الحكومية من خلال تهيئة بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية قد تتطلب تغييرات أو تعديلات على السياسات القائمة. على سبيل المثال، قد تؤدي التحولات الاقتصادية أو الاجتماعية داخل المجتمع إلى اعتماد سياسات جديدة أو تعديلات على السياسات الحالية لمواجهة التحديات الناشئة2. من منظور سياسي، يمكن اعتبار العلاقة التبادلية عملية ديناميكية ومستدامة بين السياسات العامة والتنمية، حيث لا تُعتبر السياسات اجراءات جامدة، بل جزءًا من عملية مستمرة من التكيف والتفاعل مع التغيرات المجتمعية. يمكن للإنجازات التنموية أن تعزز الشرعية السياسية للحكومة، وتوسع نطاق دعمها الاجتماعي، مما يعزز قدرتها على تنفيذ سياسات جديدة تحرك التنمية المستقبلية. في الوقت نفسه، يمكن

[1] O'Flynn, J, & Wanna, J , Understanding policy integration through an integrative capacity framework. Policy & Society, 2021,43(3),pp 381-400. https://doi.org/10.1080/13876988.2021.2013715. vist.04/03/2025

[2] Harrison, P.. Does relationship quality matter in policy-making? The impact of government-resident relations on policy support. International Journal of Public Administration, (2017) , 40(7), pp602–611. https://doi.org/10.1080/01900692.2017.1323469. vist.08/03/2024.

للسياسات العامة الناجحة أن تحسن مستويات المعيشة، وتوسع فرص التنمية طويلة الأجل، مما يهيئ بيئة مواتية لزيادة الاستثمار والتقدم في مختلف القطاعات. في ضوء هذه الديناميكية، يمكن فهم أن العلاقة بين السياسات العامة والتنمية ليست علاقة أحادية الاتجاه أو قسرية، بل هي علاقة متبادلة، حيث يتم تبادل التأثيرات والنتائج بين الجانبين. تتشكل السياسات التنموية من خلال الظروف التنموية المستمرة، بينما تدفع السياسات الناجحة عجلة التنمية قدمًا وتؤدي إلى نتائج تنموية أكثر استدامة.

العلاقة المؤسسية بين السياسات العامة والتنمية:

تُعد العلاقة المؤسسية بين السياسات العامة والتنمية علاقة حيوية، حيث تركز على دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تشكيل السياسات وتنفيذ استراتيجيات التنمية. وفي هذا السياق، تُحدد فعالية السياسات العامة بمدى قدرتها على الاستفادة من المؤسسات القائمة لضمان تحقيق الأهداف التنموية على أرض الواقع. فالمؤسسات ليست مجرد هيئات تنفيذية، بل هي مكونات أساسية تضمن التنسيق بين مختلف السياسات وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إدارة الموارد وتعزيز المشاركة المجتمعية. وتتجلى العلاقة المؤسسية من خلال التفاعل بين المؤسسات السياسية والإدارية والتنفيذية، والتي تعمل جميعها ضمن إطار موحد يهدف إلى تحقيق الأهداف التنموية. ويُعد دور المؤسسات الحكومية بالغ الأهمية في صياغة السياسات العامة وتنفيذها، حيث تساهم الهيئات التنظيمية في تحديد الأطر القانونية التي تسهل تحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، تلعب المؤسسات المحلية والمجتمع المدني دورًا محوريًا في تفعيل السياسات وضمان وصول موارد التنمية إلى الفئات المستهدفة. ومن منظور سياسي، تتطلب العلاقة المؤسسية تنسيقًا قويًا بين مختلف الجهات الفاعلة في المشهد السياسي، من الحكومة إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني، لضمان توافق السياسات العامة مع المصالح المحلية والاحتياجات التنموية. تُسهم المؤسسات ذات القدرات التنظيمية والإدارية العالية بشكل مباشر في تحقيق نتائج إيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث توفر المؤسسات الحكومية الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة، بينما تساعد المؤسسات المجتمعية في رصد الشفافية والمساءلة، مما يعزز الحوكمة الرشيدة[1]. علاوة على ذلك، تشمل العلاقة المؤسسية أيضًا التنسيق بين المؤسسات الدولية والمحلية، حيث تؤثر المنظمات الدولية، مثل البنك الدولي أو الأمم المتحدة، على السياسات المحلية من خلال تقديم الدعم المالي والفني، مما يساهم في تنفيذ برامج التنمية واسعة النطاق. في الوقت نفسه، تتيح المؤسسات المحلية فرصة الاستجابة السريعة لاحتياجات المواطنين، مما يعزز فعالية واستدامة جهود التنمية.

[1] Wanna, J.. Institutional policy analysis: A critical review. Australian & New Zealand Journal of Public Administration, (2018) , 77(1), pp22-34. https://www.jstor.org/stable/3324512. vist10./03/2024.

التحديات التي تواجه السياسات العامة في سياق التنمية:

تمثل السياسات العامة أداة محورية توجه الدولة من خلالها التنمية، وتسعى جاهدة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، تعتمد فعاليتها إلى حد كبير على قدرتها على الاستجابة لمجموعة واسعة من التحديات المعقدة والمترابطة. في سياق التنمية، لا تعد السياسات العامة مجرد عملية تقنية، بل هي أيضًا جهد سياسي واجتماعي تشكله قيود هيكلية ووظيفية وسياقية. تتراوح هذه التحديات بين ضعف المؤسسات، ونقص التنسيق، ومحدودية الموارد، والتأثيرات الخارجية والتقلبات الاقتصادية. يُعد تحليل هذه التحديات أمرًا بالغ الأهمية لتحديد مواطن الضعف، واقتراح إصلاحات هادفة، والمضي قدمًا نحو نموذج تنمية أكثر شمولًا وعدالة واستدامة.

أ ***التحديات الهيكلية***

تمثل التحديات الهيكلية بعضًا من أعمق العوائق وأكثرها رسوخًا أمام صياغة السياسات العامة وتنفيذها. وترتبط هذه التحديات بالهيكل العام للدولة، بما في ذلك جاهزية وكفاءة مؤسساتها في أداء أدوارها التنموية. إن وجود إطار مؤسسي هش، وتوزيع غير متوازن للسلطة، وغياب هيكل تشريعي حديث، كلها عناصر تقوض السياسات حتى قبل بدء عملية التنفيذ، وتنعكس هذه التحديات في:

ضعف المؤسسات الرسمية: تشكل المؤسسات الرسمية العمود الفقري الذي تنفذ من خلاله السياسات العامة. عندما تعاني هذه المؤسسات من عدم الكفاءة، أو انعدام الاستقلالية، أو التضخم البيروقراطي، تصبح عملية صنع السياسات معيبة منذ البداية. تتجلى أوجه القصور في كل من الجهاز الإداري والسياسي في بطء اتخاذ القرار، وغياب الرؤية الاستراتيجية، وضعف استجابة الدولة. تقوض هذه الهشاشة المؤسسية ثقة المواطنين بالحكومة، مما يهيئ بيئة مواتية للاستبداد والفساد، مما يعيق التقدم التنموي الحقيقي[1].

المركزية المفرطة: غالبًا ما تبعد الحكومة المركزية، التي تتميز بتركيز سلطة اتخاذ القرار في يد السلطة التنفيذية، الكيانات المحلية عن التأثير في عملية صنع السياسات. ينتج هذا النهج التنازلي سياسات منفصلة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي المتنوع في مختلف المناطق. ونتيجة لذلك، تفرض حلول موحدة على سياقات متباينة، مما يقلل من فعالية التدخلات العامة. سياسيًا، تعتبر المركزية آلية للسيطرة على المناطق الطرفية، مما يعيق

[1] Public Opinion Survey Unit, "Trends of Public Opinion in Arab Countries Towards Public Policies in Developing Countries", Arab Center for Research and Policy Studies, Arab Policies Journal, Issue 42, 2020, p. 165.

الديمقراطيــة التشــاركية، و يزيــد مــن تهمــيش المشــاركة السياســية ويضــعف التماســك الاجتماعي[1].

غياب الإصلاح القانوني: يُعدّ وجود إطار قانوني متماسك ومحدث أمرًا بـالغ الأهميـة لتحديـد حدود العمل المؤسسي وضمان سيادة القانون. فـي العديـد مـن البلـدان الناميـة، يعـاني النظـام القانوني من وجود تشريعات متقادمة، وتناقضات بين اللـوائح، وغمـوض قـانوني. يفـتح هـذا الاضطراب الباب أمـام تـداخل المؤسسـات والشـلل الإداري. ويعـزز غيـاب الإصـلاح ثقافـة الإفلات من العقاب، ويقوض آليات المساءلة، ويضعف شرعية المؤسسـات العامـة فـي نظـر المواطنين والشركاء الدوليين على حد سواء[2].

ب ***التحديات الوظيفية***

لا تتعلق التحديات الوظيفية بهيكل الدولة، بل بكيفية أدائها لواجباتها لا سيما في تخطيط السياسات وتنفيذها وتنسيقها وتقييمها. في كثير من الحالات، لا ينبع فشل السياسـات مـن ضـعف مفـاهيمي، بـل مـن آليات تنفيذ غير فعالة وضعف التنسيق المؤسسي.

- **ضعف في صياغة السياسات وتنفيذها:** تمـر السياسـات العامـة بعمليـة متعـددة المراحـل، بدءًا من تشخيص المشكلات وتصميم السياسـات وصـولًا إلـى التنفيـذ والتقيـيم. غالبًـا مـا تُصـاغ السياسـات دون دراسـات ميدانيـة كافيـة، ممـا يجعلهـا منفصـلة عـن الاحتياجـات الاجتماعية الفعليـة. عـلاوة علـى ذلـك، غالبًـا مـا يتعثـر التنفيـذ بسـبب العجـز المؤسسـي والمالي. تعكس هذه الفجوة بين التصميم والتنفيذ سوء الحكامـة وغيـاب الإرادة السياسـية الحقيقيـة، حيـث غالبًـا مـا تُختـزل السياسـات إلـى توجيهـات إداريـة تفتقـر إلـى رؤيـة استراتيجية أو مشاركة مجتمعية[3].

- **ضعف التنسيق بين المؤسسات:** يؤدي غياب التنسيق الفعال بين القطاعـات الحكوميـة – وبينها وبين الجهات الفاعلة غير الحكومية – إلـى تجزئـة الجهـود، وتنـاقض السياسـات، وإهدار الموارد. لا يقلل هذا التشرذم المؤسسي من كفاءة العمل العام فحسب، بـل يكشـف أيضًا عن صراعات داخلية على السلطة تُفضي إلـى التنـافس المؤسسـي علـى المصـلحة

[1] Amar M'ammar, "Difficulties and Challenges of Public Policy in Algeria", Biskra University: Al-Mufakker Journal, Vol. 07, Issue 02, 2012, pp86-87.
[2] B. Guy Peter, "Public Policy Studies: Academic Foundations and Scientific Importance", Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, Arab Policies Journal, Issue 42, 2020, p. 28.
[3] Hajira Oubeich, "The Implementation and Evaluation of Public Policies in Algeria: Reality and Challenges" , Al-Ustadh Al-Bahith Journal of Legal and Political Studies, Vol. 5, No. 2, 2021, p 350.

العامة. يشير غياب نهج موحد لصنع سياسات التنمية إلى أزمة أوسع في الحوكمة الاستراتيجية، ويقوض مصداقية المبادرات العامة[1].

- **محدودية الموارد والخبرات:** حتى مع الالتزام السياسي، يعيق نقص الموارد المالية وندرة الكوادر المؤهلة تنفيذ خطط التنمية. ويؤدي ضعف الكفاءة الإدارية، وقيود الميزانية، وآليات التدريب غير الكافية إلى أخطاء إجرائية وسوء تخصيص الأموال. وتشير هذه القيود إلى إهمال أوسع في بناء القدرات الوطنية، وتشير إلى أن التعيينات السياسية قد تعطي الأولوية للولاء على الجدارة، مما يديم أوجه القصور النظامية وفشل السياسات على المدى الطويل[2].

- **ضعف المشاركة المجتمعية:** تُعدّ المشاركة الحقيقية للمواطنين في تشكيل السياسات العامة حجر الزاوية لتحقيق الديمقراطية التشاركية. ومع ذلك، في العديد من النظم السياسية، يظل المواطن مستبعدًا من عمليات صنع القرار، مما يقلص دوره إلى دور المتلقي السلبي عوض اعتباره من أصحاب المصلحة النشطين. تُقوّض هذه الفجوة الشرعية الاجتماعية وتضعف الشعور بالملكية العامة. يشير غياب الأطر التشاركية أيضًا إلى نظام سياسي حذر من المساءلة العامة ومقاوم لمبدأ المشاركة من القاعدة إلى القمة[3].

التكامل بين السياسات العامة وأهداف التنمية:

يشكل التكامل بين السياسات العامة وأهداف التنمية ركيزة أساسية في تحقيق التقدم الشامل والمستدام في المجتمعات المعاصرة. لم تعد السياسات العامة تُصاغ بمعزل عن التحديات التنموية، بل أصبحت أدوات استراتيجية توجه الدولة من خلالها مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يضمن التوازن والعدالة والاستدامة. يتطلب هذا التكامل رؤية شاملة ومنسقة بين صانعي القرار والمؤسسات التنفيذية والفاعلين المجتمعيين، لضمان توافق السياسات مع أهداف التنمية المعلنة، وسرعة استجابتها للتحديات المتغيرة. ويمكن صياغتها من خلال العناصر التالية:

[1] Burhan Al-Din Al-Khatib, "The Scientific Foundations for Designing and Implementing Public Policies and the Obstacles Limiting Their Effectiveness", Al-Qarar Journal for Scientific Research, Vol. 01, Issue 01, 2024, p 39

[2] Hajira Oubeich, Op. cit,p351

[3] Atiyah Hussein Afandi, "Partnership Between Government and Civil Society: Towards a New System of Government–NGOs–Private Sector Relations", a working paper presented at the Dialogue Session on "Partnership Between Governments and Civil Society," Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Beirut, October 4–5, 1999, p. 1.

أ ***اعتماد النهج التشاركي*** :

لا يُعد النهج التشاركي في السياسات العامة مجرد أداة تنظيمية أو تقنية، بل هو مفهوم سياسي يعكس رغبة تحويلية في إعادة تشكيل العلاقة الجوهرية بين الدولة والمجتمع. ومن خلال هذا النهج، تتجاوز السياسات العامة حدود الدولة المركزية، مما يسمح للفاعلين الاجتماعيين – أفرادًا كانوا أم جماعات – بالتأثير المباشر على عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهم اليومية. بمعنى آخر، يمثل هذا النهج دافعًا سياسيًا لإعادة النظر في عملية صنع القرار العام، مما يجعلها أكثر شمولًا وديمقراطية. وتستند الفكرة السياسية التي يقوم عليها النهج التشاركي إلى مبدأ "السيادة الشعبية"، الذي يؤكد أن الديمقراطية لا تقتصر على الانتخابات فحسب، بل تمتد إلى المشاركة الفاعلة والمستمرة للمواطنين في تشكيل القرارات السياسية. ونتيجة لذلك، تصبح السياسات العامة أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع تنوع الواقع المحلي، مما يمكّن المواطنين من صياغة سياسات تتوافق مع ثقافاتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية[1]. من ناحية أخرى، يمثل النهج التشاركي تراجعًا عن الدور التقليدي للدولة في فرض سياسات "من أعلى إلى أسفل"، والتحول نحو زيادة مشاركة المواطنين في التفكير والتخطيط الاستراتيجي، مما يؤدي إلى حلول تحترم التنوع الاجتماعي.

ب ***التخطيط الاستراتيجي والسياسات الاستباقية***

يُعد التخطيط الاستراتيجي أحد العوامل الرئيسية التي تحدد نجاح أو فشل السياسات العامة، وخاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. في الماضي، كانت العديد من السياسات العامة تصاغ بشكل تفاعلي استجابة لأحداث وأزمات غير متوقعة، مما يؤدي إلى نتائج ضعيفة أو غير فعالة. في المقابل، يعد التخطيط الاستراتيجي أداة لتوجيه السياسات نحو أهداف طويلة الأجل، مع مراعاة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتسارعة، مما يعزز إدارة الموارد ويبني القدرة على التكيف مع التحديات. يعتمد التخطيط الاستراتيجي على تحليل دقيق للواقع الراهن، مما يساعد على تحديد الأولويات بطريقة علمية، بعيدًا عن الدوافع السياسية أو العوامل الخارجية. الضغوط. وهذا بدوره يسهم في تكامل السياسات من خلال تعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية. ومع ذلك، من الناحية العملية، قد تعيق العديد من العقبات السياسية هذا النوع من التخطيط، مثل النقاشات السياسية حول الأولويات الاقتصادية أو عدم تنفيذ سياسات قائمة على استراتيجيات طويلة الأجل.

من منظور سياسي، يعزز وضع استراتيجيات متكاملة قائمة على رؤى ديمقراطية سيطرة الدولة على مؤسساتها ويعزز الاستقرار السياسي. فالدولة التي تمكّن نفسها من خلال التخطيط الاستراتيجي تصبح قادرة على استشراف المستقبل واتخاذ تدابير استباقية لمواجهة التحديات، مما يعزز مكانتها

[1] Aziza Dembari, "Public Policy-Making in Algeria According to the Participatory Approach: A Study of Obstacles and Feasibility", Al-Naqid Journal for Political Studies, Vol. 05, Issue 02, 2021, p. 324.

السياسية محليًا ودوليًا. في هذا السياق، لا يعد التخطيط الاستراتيجي مجرد أداة تقنية، بل قوة سياسية لإعادة تشكيل مستقبل الأمة1.

ت ***ترسيخ مبدأ الحكامة الرشيدة***

يعتبر الحكم الراشد مبدأً أساسيًا في صياغة سياسات عامة فعالة ومستدامة. فهو يتجاوز مجرد تحسين النظم الإدارية وعمليات صنع القرار؛ يسعى هذا النهج، في جوهره، إلى إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس الشفافية والمساءلة والعدالة الاجتماعية. وفي سياق التنمية الشاملة، تعني الحكامة الرشيدة ألا تعالج الدولة تحديات التنمية من خلال الآليات البيروقراطية التقليدية، بل من خلال عمليات منفتحة وشاملة وشفافة تُشرك المواطنين بفعالية. وفي غياب الحكامة الرشيدة، غالبًا ما تكون السياسات العامة عرضة للفساد الإداري والمحسوبية والتحيز السياسي، مما يؤدي إلى سوء إدارة الموارد وتبديد الإمكانات. في المقابل، يُمكّن الحكم الراشد من إنشاء مؤسسات قائمة على الكفاءة والشفافية، مما يعزز قدرة الدولة على تقديم خدمات عامة عالية الجودة، ويعيد توجيه التنمية نحو أهداف هادفة تعود بالنفع الحقيقي على السكان2. سياسيًا، يتطلب الحكم الراشد بناء دولة مدنية يشارك فيها جميع المواطنين في الرقابة على المؤسسات الحكومية. وتُنفذ السياسات العامة بدقة وكفاءة، بعيدًا عن التدخل السياسي. يشكّل الحكم الراشد أساسًا لإعادة بناء الثقة بين الشعب والدولة، واستعادة شرعية المؤسسات العامة كأدوات للصالح العام. وبذلك، تُسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين معايير الحوكمة، مما يرسي في نهاية المطاف إطارًا أقوى للتنمية الشاملة.

إن إعادة النظر في العلاقة التفاعلية بين السياسات العامة وأبعاد التنمية تمثل إطارًا فكريًا وسياسيًا لفهم التحولات العميقة التي شهدتها الدولة الحديثة، لا سيما في ضوء التحديات العالمية والمحلية المتنامية، وتزايد المطالب المجتمعية بتنمية شاملة وعادلة ومستدامة. لم تعد السياسة العامة أداة محايدة تُدار حصريًا من قِبل النخب الحاكمة بمعزل عن المجتمع؛ بل أصبحت نتيجةً معقدةً للتفاوض الاجتماعي والسياسي، تعكس مصالح متعددة ومتضاربة أحيانًا. من هذا المنظور، فإن السياسات التي تفشل في دمج الأبعاد التنموية في رؤيتها الاستراتيجية، والتي تتجاهل التعقيدات الهيكلية والوظيفية والسياقية لبيئتها المحيطة، تظل معرضة بشدة لخطر الفشل أو الانهيار المؤسسي.

[1] Aicha Abbach, "Developing Government Performance as a Strategic Option for Rationalizing Public Policy: A Study of Mechanisms and Foundations," The Algerian Journal of Public Policies, Issue 08, 2015, p. 18.
[2]Aziza Dembari, Op. cit,p325.

خلاصة الفصل

يُختتم هذا الفصل بحصيلة معرفية غنية ومركبة، تؤكد على أن فهم العلاقة الجدلية بين السياسات العامة والتنمية المحلية ليس رفاهية أكاديمية، بل ضرورة منهجية وعملية لبناء نماذج تنموية فعالة ومستدامة. لقد أظهر التحليل أن السياسات العامة ليست مجرد قرارات حكومية جامدة، بل هي عمليات ديناميكية ومعقدة تتشكل في فضاء تفاعلي يجمع بين الدولة والمجتمع والمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. وبالمثل، فإن التنمية المحلية ليست هدفًا يمكن تحقيقه بمعزل عن السياقات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية، بل هي مسار تراكمي واستراتيجي يتطلب تعبئة شاملة للموارد البشرية والمادية والرمزية على المستوى القاعدي.

من الناحية النظرية، قدم هذا الفصل إطارًا تحليليًا متكاملاً يرتكز على دورة السياسة العامة كنموذج معياري، مع إبراز أدوار الفاعلين المتعددين وتأثير النظريات المفسرة (كالاختيار العقلاني، التعددية، النخبة، والمؤسساتية) في تشكيل مسار السياسات. كما أوضح أن مفهوم التنمية المحلية قد تطور من رؤية ضيقة تقتصر على الريف أو المشاريع الصغيرة، إلى رؤية شمولية تدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتُعلي من شأن المشاركة المجتمعية والحكامة الرشيدة كركيزتين أساسيتين لأي مشروع تنموي ناجح.

أما من الناحية التطبيقية، فقد كشفت الدراسة أن فعالية السياسات العامة في تحقيق أهداف التنمية المحلية رهن بمجموعة من العوامل الحاسمة، أبرزها: توفر الموارد المالية والبشرية، وجود إطار قانوني وتنظيمي داعم، الاستقرار السياسي والأمني، وقوة المجتمع المدني ونضج النخب المحلية. كما أن غياب الإرادة السياسية الحقيقية يظل العائق الأكبر أمام أي تحول تنموي جذري، إذ بدونها تتحول السياسات إلى مجرد خطابات إعلامية أو وثائق بيروقراطية لا تلامس واقع المواطنين.

التحليل النقدي يدفعنا إلى التساؤل عن حدود النماذج النظرية المطروحة. فنموذج دورة السياسة العامة، رغم فائدته كأداة تحليلية، يظل نموذجًا مثاليًا لا يعكس دائمًا تعقيدات الواقع، حيث تتداخل المراحل وتتشابك وتتأثر بعوامل خارجية غير متوقعة. كما أن النظريات المفسرة لصنع القرار (كنظريةالاختيار العقلاني) قد تغفل في بعض الأحيان دور المقاومة المجتمعية والحركات الاحتجاجية في إعادة تشكيل الأجندة السياسية وفرض قضايا جديدة على صناع القرار.

علاوة على ذلك، يظل التحدي الأكبر يتمثل في الفجوة بين النظرية والتطبيق .فبينما تدعو الأدبيات الحديثة إلى نموذج تنموي تشاركي ولامركزي، نجد في الواقع العملي أن العديد من الدول، بما فيها الجزائر، لا تزال تعاني من مركزية مفرطة وبيروقراطية معقدة تعيق المبادرات المحلية وتُضعف الشعور بالملكية لدى المواطن. كما أن غياب آليات التقييم المستقل والشفاف لأداء السياسات العامة يجعل من الصعب قياس أثرها الحقيقي وتصحيح مسارها عند الحاجة.

أخيرًا، فإن التكامل بين السياسات العامة وأهداف التنمية المحلية لا يمكن أن يتحقق دون إرساء ثقافة سياسية جديدة تقوم على قيم الشفافية، والمساءلة، والمشاركة، والعدالة الاجتماعية. إن التنمية الحقيقية ليست فقط بناء الطرق والمدارس والمستشفيات، بل هي قبل كل شيء بناء الإنسان وتمكينه من أن يكون فاعلًا رئيسًيا في صياغة مستقبله ومستقبل مجتمعه. وهذا يتطلب، في العمق، تحولًا جذريًا في

علاقة السلطة بالمجتمع، من علاقة توجيه وتخطيط من أعلى، إلى علاقة شراكة وتفاوض من القاعدة إلى القمة.

وبالتالي، فإن خلاصة هذا الفصل هي أن التنمية المحلية الفعالة هي نتاج سياسات عامة ذكية، مرنة، ومستجيبة، تستند إلى تشخيص دقيق للواقع، وتشارك حقيقي مع الفاعلين المحليين، وتُقيَّم بصرامة لضمان استدامتها ونجاعتها. أي محاولة لفصل هذين البعدين – السياسات والتنمية – هي محاولة محكوم عليها بالفشل، لأن أحدهما يُنبت من رحم الآخر، ويُعيد تشكيله في حركة دائرية لا تنتهي.

الفصل الثاني: في تحليل السياسات العامة بالجزائر:

المبحث الأول: المتطلبات المنهجية لتطبيق تحليل السياسات العامة على الحالة الجزائرية:

تحظى دراسة السياسات العامة في الجزائر بأهمية متزايدة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد، خاصة مع سعي الدولة لتحقيق تنمية مستدامة والاستجابة لتطلعات المواطنين. يهدف هذا المبحث إلى تطبيق الإطار النظري للسياسات العامة على السياق الجزائري، وتحليل دورة حياة السياسات، وتحديد الفاعلين الرئيسيين وتأثيرهم، وتقييم التحديات التي

تواجه صنع وتنفيذ وتقييم هذه السياسات في ضوء البيانات المتاحة. نحاول من خلال هذا المبحث تقديم فهم معمق لآليات عمل السياسات العامة في الجزائر والمساهمة في تحديد سبل تحسين فعاليتها.

المطلب الأول: الاطار النظري لتعريف السياسات العامة بالجزائر:

يمكن تعريف السياسة العامة في الجزائر بأنها مجموعة من التدخلات الحكومية الهادفة إلى تحقيق أهداف محددة في مختلف القطاعات. يظهر حجم هذا التدخل من خلال **ميزانية الدولة التي بلغت حوالي 13787 مليار دينار جزائري في عام 2024**[1]. يوجه جزء كبير من هذا الإنفاق نحو قطاعات مثل **الدعم الاجتماعي، حيث خصص له مبلغ 2600 مليار دينار جزائري في نفس العام**[2]، مما يعكس الدور المركزي للدولة في توفير الحماية الاجتماعية، و الاستجابة لمختلف المتطلبات التنموية.

يُظهر التحليل المعمق للنظام السياسي الجزائري، لا سيما منذ نهاية نظام الحزب الواحد في عام 1989، استمرارية ملحوظة لفشل جهوذ دمقرطة العمل السياسي، على الرغم من ديناميكيات التحرير والتحولات في السياقين الوطني والدولي. يمكن فهم هذه الاستمرارية من خلال مفهوم "توازن عدم الاستقرار" [3]الذي يصف حالة من التوازن الهش بين قوى متناقضة تعمل على زعزعة استقرار النظام وفي الوقت نفسه تعزز بقاءه.

ان الضرورة المنهجية لتطبيق تحليل السياسات العامة على الحالة الجزائرية و تحديد الفاعلين الرئيسيين تتطلب الاعتماد على نهج أكثر شمولية و اتساعا و تجاوز التفسيرات القانونية و المؤسسية (دون الاستغناء عنها تماما)،التي أثبتت محدوديتها النظرية في تحليل محصلة التفاعلات الرسمية و غير الرسمية لدورة السياسات العامة بالجزائر.

يجد هذا الخيار مبرره في طبيعة النظام السياسي الجزائري حيث لا تُعدّ التسلسلات الهرمية ولا العضوية في بعض المؤسسات السياسية الرسمية مؤشرات موثوقة على قوة الجهات الفاعلة. ولا تُجدي المخططات التنظيمية لمؤسسات الدولة نفعًا يُذكر في تحديد مراكز القوة و النفوذ ، فرديًا كان أم جماعيًا، في نظام يمارس فيه والي الجزائر، أو مستشار غير رسمي للرئيس، أو رئيس مجلس الوزراء، أو نخب

1قانون المالية لسنة 2024، المادة 15.

2قانون المالية لسنة 2024، المادة 22.

[3]Isabelle Werenfels , An equilibrium of instability: dynamics and reproduction mechanisms of Algeria's political system, senior associate, german Institute for International and security Affairs.ss,Numero 71.Automne 2009.p 179.

الأعمال، أحيانًا نفوذًا أكبر على القرارات الاستراتيجية ذات الأهمية الوطنية من نفوذ رئيس الوزراء و/أو مجلس الوزراء بأكمله.1

نحاول تخطي هذا التحدي المنهجي المتمثل في تقييم القوة النسبية للجهات الفاعلة في صنع و تنفيذ و متابعة السياسات العامة ، وذلك باستخدام اقتراب النخبة .

يعرف Guy Rocher مفهوم النخب بناءا على تحليلات عديدة أجراها باحثون بهدف تحديد معناه ،على النحو التالي: تشمل النخبة أولئك الأفراد أو الجماعات الذين يساهمون من خلال السلطة التي يمتلكونها أو النفوذ الذي يمارسونه ، في تشكيل تاريخ مجتمعها ،سواء باتخاذ القرارات أو التعبير عن الأفكار و العواطف و المشاعر أو تبنيها كرموز لها.2

صطلاحًا، تُعرّف القواميس الإنجليزية النخب بأنها "أقوى فئة من الناس في المجتمع، تتمتع بمكانة مرموقة وتقدير". ويصفها الباحثان الإيطاليان غايتانو موسكا وفيلفريدو باريتو بأنها "أقلية منظمة نسبيًا تحكم الأغلبية غير المنظمة، وتمارس سلطتها من خلال قدراتها المتفوقة ورأس مالها الثقافي. وتتمتع هذه الفئة بامتيازات اقتصادية وسياسية واجتماعية، موروثة أو مكتسبة، وتشمل فئات وظيفية ومهنية ذات مكانة مرموقة في المجتمع".. ووصفها كمال المنوفي بأنها "مجموعة من الأفراد يمتلكون مصادر وأدوات السلطة السياسية داخل المجتمع، مما يُمكّنهم من تشكيل السياسات العامة واتخاذ القرارات الرئيسية"3.

تبرز أهمية توظيف **نظرية النخبة** في تحليل السياسات العامة بالجزائر من خلال قدرتها على كشف الديناميكيات الخفية التي تشكل عملية صنع القرار. ففي سياق يتميز غالبًا بالتركيز الشديد للسلطة، تُقدّم هذه النظرية إطارًا تحليليًا لفهم كيفية تأثير مجموعة صغيرة ومهيمنة من الفاعلين – سواء كانوا سياسيين، عسكريين، اقتصاديين، أو حتى ثقافيين – على تحديد أولويات السياسات، صياغة القوانين، وتوجيه الموارد. من خلال تحليل العلاقات البينية لهذه النخب، مصادر قوتها، استراتيجياتها في الحفاظ على النفوذ، وطبيعة التنافس أو التوافق بينها، يمكننا فهم أعمق للقرارات السياسية المتخذة وتأثيرها على المجتمع. على الرغم من ضرورة تجاوز الافتراضات التقليدية للنخب (كتجانسها الكامل)، إلا أن النظرية

[1]Isabelle Werenfel , Managing Instability in Algeria: Elite and political change since 1995, History and Society in the Islamic World , Series editors: Anoushiravan Ehteshami,University of Durham, and George Joffé ,Centre for International Studies , Cambridje University , p 22.

[2]Chouichi Zahia , Elites in Algeria : Betwine Historical Formation,Political changes,and Societal stakes, Journal of El Hikma for philosophical studies ,Volume 13/N: 01(2025),p896.

[3]Malek Bennabi ,1992,the problem of Idea in the Islamic world ,Translation by Bassam Baraka and and Ahmed Shaabo, Algiers : Dar Al-Fikr.p.141.

تظل أداة لا غنى عنها لفك تعقيدات النظام السياسي الجزائري، لا سيما في سياق يبرز فيه دور الفاعلين الرئيسيين الذين يمتلكون قدرة كبيرة على تشكيل المسار العام للدولة والمجتمع.

المطلب الثاني :النخب الجزائرية اطار تاريخي :

يُشكل **الإطار التاريخي** نقطة انطلاق أساسية للتحليل، فالنظام السياسي الجزائري ونخبته هما نتاج تراكمات تاريخية طويلة تتضمن حكمًا استعماريًا طويلاً، وحرب استقلال استمرت سبع سنوات، وما تلاها من تحديات بناء الأمة والدولة. هذه التجارب، خاصة تلك المتعلقة بدور العنف في العمليات السياسية وشبكات النخبة التي تشكلت خلال الحرب، لا تزال تؤثر بشكل عميق على تركيبة النخبة واستراتيجياتها وتصوراتها للممارسات السياسية.

و يشرح الكاتب محمد حربي هذه الفكرة لما يقول أن مؤسسي جبهة التحرير الوطني استحودوا على السلطة بالقوة و حافظوا عليها بالقوة.و لكونهم واثقين أنه يجب العمل بصرامة للاحتماء ضد رفقاء الأمس في الكفاح المسلح،فقد اختاروا بطريقة أحادية السبيل الاستبدادي (العنف) الذي بقي هو سيد الموقف.[1]

لقد كان للتاريخ الاستعماري الطويل الذي عاشته الجزائر الأثر الكبير على تركيبة النخبة الجزائرية و على طبيعتها الاجتماعية و الثقافية و حتى الاقتصادية.لقد استمدت كل مجموعة من المجموعات المكونة للنخبة الجزائرية مشروعيتها من الشرائح الاجتماعية التي كانت تتعامل معها ، وتوصل اليها خطابها السياسي، و لقد أثر مسار الحركة الوطنية بشكل كبير على تركيبة النخبة في الجزائر ، كون أن الانقسامات التي عرفتها النخبة قبل الاستقلال استمرت الى ما بعد الاستقلال ، و كان لها أثر كبير على مستقبل الدولة الجزائرية المستقلة من حيث شكل النظام السياسي ، و طبيعة النظام الاقتصادي ، و نوعية التكوين الاجتماعي.[2]

يمكن القول أن فشل الكفاح السياسي بين الحربين العالميتين في استعادة الاستقلال الوطني ، هو الذي أفقد العمل السياسي و رجل السياسة صدقيته السياسية و الاجتماعية، حيث أدى تكريس الاستعمار الفرنسي لمنطق القوة في الجزائر تدريجيًا إلى تلاشي أشكال النضال التقليدية، تاركًا المجتمع الجزائري عاجزًا عن إعادة هيكلة نفسه لمواجهة التحدي. ورغم ظهور بوادر التعبير السياسي والثقافي الاحتجاجي، إلا أنها ركزت على أهداف ثانوية.

[1]Mohamed Harbi ,F.L.N Mirage et Réalité : des origines à la prise du pouvoir (1945-1962),éd.Jeune-afrique ,Paris,1980,p.3.

[2] كواش منال ، دور النخبة السياسية الحاكمة في بناء الدولة (الجزائر نموذجا)، دفاتر السياسة و القانون ، المجلد 13 / ع 01 (2021) ، ص 490.

انقسمت الحركة الوطنية حول كيفية تحرير الجزائر، وكان حزب الشعب الجزائري هو الوحيد الذي جعل من **الاستقلال الوطني** هدفًا أساسيًا.

استغل الجناح الراديكالي في حزب الشعب عدم فاعلية العمل السياسي القانوني ، ليجمع حوله الجزائريين في تنظيم جديد ،سمي جبهة التحرير الوطني.[1] و اندلعت حرب التحرير الوطني على يد عناصر نشطة في منظمة OS (الجناح المسلح لحزب الشعب الجزائري)، و كانوا مدفوعين بهدفين رئيسيين[2]:

منع انقسام الحزب :الذي كان يمر بأخطر أزمة.

كسر جمود الحركة الوطنية :من خلال الالتزام بهدف محدد هو الاستقلال الوطني.

ان المنظمة السرية التي نشأت سنة 1947 للتحضير للثورة المسلحة ،قد صبغ منطق عملها و اشتغالها الفعل السياسي الجزائري الى يومنا هذا : السرية ، و غياب الثقة ،و التامر ، و الوشاية ، و اللجوء الى العنف و التصفية. يمكن الحديث فعلا عن ظاهرة اسمها متلازمة المنظمة الخاصة Le syndrome de L OS على أساس أن اليات عملها تقع تحت ظل القمع الاستعماري ، و استمرت الى ما بعد الاستقلال ، بل حتى ما بعد التعددية الحزبية.3

لم يكن حزب جبهة التحرير الوطني في زمن الثورة و ما بعدها -كما أشار Roberts- حزبا سياسيا بالمعنى الحقيقي للكلمة ، و لا مجرد جيش عادي ، بل كان حركة سياسية تخوض حربا ثورية لأغراض وطنية، و كانت منذ البداية على خلاف مع جميع المنظمات القائمة في الجزائر، و عازمة على تجاوزها و القضاء عليها.[4]

لقد وضعت حركة الكفاح المسلح زعماء الحركة الوطنية أمام أمر واقع أجبرهم على اختيار أحد الجانبين.

[1]Mohamed Harbi , 1954 , la guerre commence en Algerie ,3emme ed.(Bruxelles Edition Complex,1998.
[2]Abdelkader YEFSAH : L armée et le pouvoir en Algerie de 1962 à 1992, Revue du monde Musulman et de la Mediterranée, n°65 , 1992.L Algerie incertaine.p 77.
[3] نوري دريس ،الجيش و السلطة و الدولة في الجزائر : من الأيديولوجيا الشعبوية الى الدولة النيوباترمونيالية، سياسات عربية، ع 35، نوفمبر 2018، ص 29.
[4]Roberts.H(1993),the FLN .French Conceptions,Algerien Realities,in North Africa:Nation,State,and Region,George Joffé(ed),111.41.London and New work:Routledge.pp 117.118.

و خلال الحرب، لم تكتسب القيادة الجماعية لجبهة التحرير الوطنية بسبب التنافس الداخلي والصعوبات اللوجيستية-سلطة كبيرة، مما وضع سلطة اتخاد القرار بشكل متزايد في أيدي قادة الولايات الست، أي القيادة السياسية العسكرية.[1]

أولا : مؤتمر الصومام وأزمة السلطة

لم يكن أي من مخططي ثورة الفاتح من نوفمبر معروفًا بما يكفي لقيادة الانتفاضة، وشُكّلت قيادة جماعية من تسعة أعضاء بذريعة مكافحة "مبدأ الزعامة". إلا أن هذه القيادة كانت وهمية، وكانت السلطة الحقيقية تتركز في أيدي قادة الولايات في مناطق نفوذهم.

لم يكن من السهل على قيادة جبهة التحرير الوطني/جيش التحرير الوطني خوض حرب تحرر وطني وبناء دولة وطنية في آن واحد. وتحت قيادة عبان رمضان ، انضمت الجماعات السياسية الجزائرية الأخرى إلى قضية الاستقلال الوطني تحت رعاية جبهة التحرير الوطني. ومع ذلك، لم تتخل هذه الأحزاب عن مشاريعها الخاصة، واستمرت صراعات النفوذ.

تكاثرت حالات العصيان والفوضى، وتشكّلت الإقطاعيات والعشائر، وهدد الانفصال الوحدة.

لمواجهة هذا الوضع، انعقد **مؤتمر الصومام في أغسطس 1956**، وقدم للثورة الجزائرية "دستورًا للحرب". أكد المؤتمر على مبدأين أساسيين[2]:

- **أولوية السياسي على العسكري.**
- **أولوية الداخل على الخارج** :لوضع حد للتنافس القيادي بين من أرادوا قيادة الثورة من الخارج ومن كانوا يعيشون بين صانعي الثورة.

زود المؤتمر جيش التحرير الوطني بهياكل جديدة، وجعله "حديثًا" بقيادة موحدة. ومع ذلك، سرعان ما أصبحت قرارات الصومام عتيقة.

ثانيا : صعود الجيش وهيمنته

أدت أزمة الجزائر الشديدة خلال معركة الجزائر (1957) إلى مغادرة القيادة السياسية الجديدة للبلاد واللجوء إلى الخارج. تبددت آمال عبان رمضان في توفير قيادة سياسية مدنية للثورة الجزائرية، واغتيل في ظروف يشوبها الغموض[3].

[1] Harbi,M.(1980)Le FLN,Mirage et réalité.Des origines a la prise du pouvoir, 1945-1962, Paris : Jaguare.p14.
[2] Abdelkader Yefsah.Op.Cit, p 79.
[3] في اواخر شهر اوت من عام 1957 انعقد مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة وشارك فيه 12 عسكريا و10سياسيين... وحدث أكبر انقلاب داخل القيادة العليا للثورة بتغيير لجنة التنسيق والتنفيذ التي انبثقت عن مؤتمر الصومام فأدخل 4 عقداء كأعضاء فيه وهم عبد الحفيظ

بعد اغتياله ، أصبح الجيش هو من يتخذ القرارات ويملك السلطة الحقيقية. حدث انقلاب تدريجي في الأدوار، وتولى ثلاثي من العقداء (كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، ولخضر بن طوبال) زمام السلطة. ورغم حل الحكومة المؤقتة[1] في يوليو 1959، إلا أن هذا لم يقلل من قوتهم.

سرّع إنشاء هيئة أركان عامة واحدة، برئاسة العقيد هواري بومدين، عملية الاستيلاء العسكري على الثورة. سعى بومدين إلى جعل جيش الحدود الأداة المثالية للاستيلاء على السلطة، وتحول هذا الجيش إلى قوة منضبطة ومسلحة جيدا. دخل بومدين في صراع مفتوح مع الحكومة المؤقتة، وشكل "تحالفًا" مع بن بلة، الذي أصبح أول رئيس للجزائر المستقلة.

ثالثا :الاستقلال وصراع السلطة:

حددت اللجنة الوطنية للإصلاح الثوري في اجتماعها الرابع بطرابلس (فبراير 1962) الشروط المقبولة لإنهاء الحرب، وأسفرت المفاوضات عن إعلان وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية والاستقلال الوطني.

لم تدم الفرحة طويلًا، حيث أصبح التنافس على السلطة في الجزائر علنيًا. ومع تحقيق الاستقلال، كان من المفترض أن تحل جبهة التحرير الوطني نفسها وأن يعود الجيش إلى ثكناته. الا أن مجريات الأحداث أتبتث عكس ذلك.

كان أول مؤتمر وطني للإصلاح بعد الاستقلال في طرابلس (مايو 1962) مؤتمرًا لتصفية الحسابات. اعتمد المشاركون برنامجًا اقتصاديًا واجتماعيًا يدعو إلى الاشتراكية.

اختلف "القادة" حول تشكيل الفريق المكلف بتنفيذ البرنامج الاشتراكي، مما أدى إلى أزمة صيف 1962 الشهيرة، والتي تحول فيها الحلفاء السابقون إلى أعداء لدودين يتنافسون على السلطة.

بوصوف وبن طوبال و أوعمران ومحمود الشريف الى جانب كريم بلقاسم، وأضيف اليهم كل من السياسيين فرحات عباس وعبد الحميد مهري الى جانب عبان رمضان، وأبعد كل من بن يوسف بن خدة وسعد دحلب حليفي عبان رمضان بهدف عزل هذا الأخير داخل لجنة التنسيق والتنفيذ لأنه اراد زعامة الثورة وهو ليس من التاريخيين الذين أشعلوا فتيلها في ليلة أول نوفمبر.وبهذا الشكل انتقل صنع القرار الى العقداء الخمسة في لجنة التنسيق والتنفيذ، أما السياسيون فقد انحصر دورهم في تزكية القرارات المتخذة، وكان لا يسمح لهم بالمشاركة في بعض الاجتماعات، وحاول عبان مقاومة ذلك مما دفع العقداء الى ابعاده تماما فلا ترسل له دعوات اجتماعات لجنة التنسيق والتنفيد مما أثار حفيظته وغضبه فأصبح يهدد بدخول الجزائر وكشف خبايا الصراع متهما العقداء بالامتيازات والانحراف عن الثورة ومبادئها. أنظر: رابح لونيسي، "الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين"، الجزائر:دار المعرفة، د.ت.ن، ص ص 18-19.

[1]هي حكومة جزائرية اعلن عن تشكيلها رسميا في القاهرة في 19 سبتمبر 1958 ، و صدر في نفس اليوم أول تصريح لرئيسها فرحات عباس الذي حدد الاهداف المتوخاة من تأسيسها.جاءت هذه الحكومة تنفيدا لقرارات المجلس الوطني للثورة استكمالا لمؤسسات الثورة ، ووضعت هذه الحكومة السلطة الفرنسية أمام الأمر الواقع و هي التي كانت تصرح دائما أنها لم تجد مع من تتفاوض.

رابعا : فترة بن بلة الانتقالية والانقلاب العسكري

نجح بن بلة في الاستيلاء على السلطة بفضل وزن ودور هيئة أركان جيش التحرير الوطني الحدودية. ودخلت هذه الأخيرة بقوة في أول حكومة للجزائر المستقلة. سرعان ما وجد بن بلة نفسه في مواجهة خصومه السابقين ومعارضة من أنصاره.

استقال محمد خيضر، الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، من منصبه، وحل محله أحمد بن بلة ووسع صلاحياته. أصبح من غير الممكن أن يحافظ الحزب على نفسه إلا بدعم الجيش[1].

عززت قيادة الحدود سلطتها، بينما كان أنصار بن بلة في حالة من الفوضى. أدى مشروع دستور، صيغ خارج المجلس التأسيسي، إلى استقالة فرحات عباس وندد آيت أحمد به. عندما حُظر حزبه (جبهة القوى الاشتراكية)، قرر خوض كفاح مسلح للإطاحة بنظام بن بلة.

وقع بن بلة بين خصومه وحلفائه، ووجد نفسه رهينة لجيش كان يلجأ إليه باستمرار. نما دور الجيش وأهميته يومًا بعد يوم من خلال قمعه لمختلف جماعات المعارضة. استولى الجيش ببطء على مختلف المناصب القيادية، بينما وجد بن بلة نفسه في عزلة متزايدة.

أثبت دستور عام 1963، الذي منح بن بلة صلاحيات واسعة، عدم فعاليته. لم يضع نهاية للسباق على السلطة إلا نظريًا. كان الجيش قد استولى بالفعل على جميع مفاصل الدولة الأساسية. عندما قرر بن بلة إخضاع جماعة وجدة، كان الأوان قد فات. في 19 يونيو 1965، أطاح الجيش بقيادة هواري بومدين بأحمد بن بلة.

سمح الانقلاب للمنتصرين - بمن فيهم هواري بومدين، الذي أصبح رئيسًا - بتعزيز موقفهم من خلال القضاء على بعض أولئك الذين كانوا في دباباتهم خلال صيف عام 1962. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى الوجود الذي لا يزال مهمًا لمجموعة وجدة، أعضاء هيئة الأركان العامة لجيش الحدود الذين تولوا مسؤوليات سياسية وليست عسكرية. وقع صراع خطير آخر بعد عامين فقط: محاولة الانقلاب التي حرض عليها رئيس أركان الجيش، العقيد الطاهر الزبيري، عام 19672. وقد سمح فشل هذه المحاولة للرئيس بومدين باقالته و منحت له الفرصة لإعادة تأكيد سلطته من خلال تطهير آخر داخل الجيش

[1] حول الأحداث المختلفة والقوى المؤثرة خلال أزمة جبهة التحرير الوطني/جيش التحرير الوطني أنظر:
Ali Haroun, L'Été de la discorde, Alger, Casbah, 2000.

أنظر أيضا :
Mohammed Harbi, LeFLN, mirage et réalité, Paris, Jeune Afrique, 1980 ; Gilbert Meynier, Histoire intérieure du FLN,Paris, Fayard, 2002.

2 Madjid benchikh, le systeme politique au Coeur de la crise en Algerie ,Pouvoir -176.2021,pp 29-30

والحكومة والإدارة. و كما في عام 1965، لم يُبدِ الشعب، أي تعاطف مع الأطراف الفاعلة؛ فقد بدوا غرباء عن الصراعات الدائرة على أعلى مستويات الدولة1.

خامسا :هيمنة الجيش بعد الانقلاب

بعد أن ترأس الجيش الدولة، شرع في محو جميع أشكال الشرعية واستبدالها بشرعيته الثورية. استبدل هيئات الحكم في الدولة بـ"المجلس الثوري"، الذي أصبح "السلطة الفعلية للدولة". كان للمجلس الثوري سلطة وسيطرة على الحكومة، وترأس كليهما هواري بومدين.

ومع ذلك، لم تفض أحداث 19 جوان 1965 إلى تشكيل حكومات عسكرية حصرية، بل امتلك الجيش الذكاء اللازم لـ"تقاسم" سلطته مع المدنيين. أصبح هواري بومدين هو من يتولى ثلاثة مناصب: رئيس الحكومة، ورئيس المجلس الثوري، ووزير الدفاع، مما جعله، وبالتالي الجيش، الحكم الأعلى في جميع الأوضاع السياسية.

حرص بومدين على عدم "إعادة بناء" حزب جبهة التحرير الوطني، الذي أصبح "الامتداد السياسي للجيش". بينما أصبح الأمن العسكري "نظامًا سياسيًا موازيًا حقيقيًا."

و لم يقتصر الامر على سيطرة الجيش على السكان فحسب، بل أصبح منخرطا بشكل متزايد في الاقتصاد، مسيطرا على التجارة الخارجية والعلاقات المالية، ولعب دورا محوريا في ترشيح كبار المسؤولين، وانخرط في صراعات عسكرية داخلية.[2]

و بصورة عامة، لم ينتج النضال ضد المستعمر الفرنسي نخبة موحدة، بل أنتج كما أشار كواندت نخبة مقسمة.

إن هذا الاستعراض الموجز للتاريخ الجزائري ما قبل و عقب الاستقلال عام 1962 ضروري لفهم تشكل الركائز المؤسسية والأيديولوجية للنظام. فبالرغم من التغييرات التي شهدها النظام بعد عام 1989، إلا أن هذه الركائز، أو على الأقل بقاياها، ظلت محورية لفهم حاضر العمل السياسي.

المبحث الثاني:فهم ديناميكيات السلطة في الجزائر: تحليل بنيوي للنخبة الحاكمة:

تتسم هياكل صنع القرار في الجزائر بالغموض وعدم الرسمية، مما يجعل تحديد القوة النسبية للجهات الفاعلة أمرًا صعبًا. يُعزى هذا التعقيد إلى التفاعل بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، حيث تمارس النخب العسكرية والتجارية نفوذاً كبيراً خلف الكواليس، مما يجعل التحديد الدقيق للقوة النسبية لكل طرف أمراً صعباً. تتأثر هذه الديناميكيات بشكل مستمر بالتحولات في السياقين الوطني والدولي. علاوة

[1] Ibid.
[2] Hidouci,G. (1995) Algerie .la libération inachevée.Paris : La découverte.p40.

على ذلك، لا تزال المفاهيم التقليدية مثل "نخبة النظام" و"النخبة المعارضة" غير كافية لتحليل المشهد السياسي الجزائري، نظراً للتداخل المستمر بين الفئتين، حيث يمكن لقوى سياسية تُعرّف نفسها كمعارضة (مثل حزب العمال) أن تساهم في استمرارية النظام.

المطلب الأول :النخبة الفاعلة سياسيًا "politically relevant elite" 1: نموذج الدوائر المتعددة:

لتحليل ديناميكيات السلطة في الجزائر، نستخدم مفهوم **النخبة الفاعلة سياسيا** ، والذي يشمل جميع الفاعلين الذين يمتلكون نفوذاً على القرارات ذات الأهمية الوطنية، مثل إصلاحات قطاع التعليم، سياسات الخصخصة، أو توسيع المشاركة السياسية. يمكن أن يكون هذا النفوذ مباشراً (مثل السلطة التنفيذية أو حق النقض)، أو شبه مباشر (مثل السلطة الاستشارية)، أو غير مباشر (مثل القدرة على عرقلة القرارات أو التفاوض). يمكن تصور النخبة الفاعلة سياسيا ضمن ثلاث دوائر متداخلة:[2]

أ- **الدائرة الداخلية (Core Elite):** تضم صناع القرار الرئيسيين. في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، شملت هذه الدائرة الرئيس، ورئيس دائرة الاستعلام والأمن (مديرية المخابرات والأمن) ، وبعض النخب العسكرية البارزة، بالإضافة إلى شخصيات مقربة من الرئيس مثل وزير الداخلية يزيد زرهوني وشقيق الرئيس سعيد بوتفليقة. هذه الدائرة تمثل مركز **السلطة الفعلية (De Facto Power)**.

ب- **الدائرة الوسطى (Advisory/Veto Power Elite):** تشمل الأفراد الذين يتمتعون بسلطة استشارية واسعة أو حق نقض كبير، والذين غالباً ما يكونون وكلاء للدائرة الداخلية. في عهد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، ضمت هذه الدائرة نخب المال والأعمال، رئيس الوزراء و بعض الوزراء ، قادة الأحزاب السياسية، ورئيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين[3]. يمتلك هؤلاء الفاعلون **سلطة التأثير (Influential Power)**.

ت- **الدائرة الخارجية (Limited Advisory/Disruptive Power Elite):** تتألف من الأفراد ذوي السلطة الاستشارية المحدودة أو القدرة على إحداث اضطراب، مثل قادة النقابات العمالية المستقلة وقادة أحزاب المعارضة. في ظروف معينة (مثل الفترات التي تسبق الانتخابات)، يمكن لأعضاء هذه الدائرة ممارسة نفوذ كبير يؤهلهم مؤقتاً للانتقال إلى الدائرة الوسطى، وهو ما يُعرف بـ**النفوذ التكتيكي (Tactical Influence)**. حدث ذلك مع حركة

[1]يشير هذا المفهوم إلى تلك الفئة من النخب التي لها تأثير مباشر وملحوظ في الشأن السياسي وصنع القرار.

[2] Isabelle Werenfels ,Op.cit ,p 181.

[3] كريمة بلهواري ، النخبة الحاكمة في الجزائر بين المحافظة و التغيير، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،ع-08، أكتوبر 2015، ص ص 78-83.

سكان منطقة القبائل في عام 2002، ومع النقابات العمالية المستقلة منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ان النخبة الحاكمة في الجزائر بنت أشكالا شعبوية تسلطية ترتكز كما سماها شمبيتر Philippe Schmitter على ما يسمى ب: " كوربوراتية الدولة " ، الهدف الرئيسي لهذه الكوربوراتية هو عدم التعاضد. و هذه الجماعات الاجتماعية على شكل بنى عمودية للتعبئة تمثل المجتمع كجسم واحد يتشكل من جماعات مكملة لبعضها البعض وظيفيا، توجد في منظمات هيراركية منضبطة و غير تنافسية تمثل مصالح أعضائها تجاه الدولة ، و الدولة تعطي لهذه المنظمات وظائق شبه دولاتية Quasi-etatique ، وفي نفس الوقت تقوم الكوربوراتية التسلطية بتنظيم المجتمع كجماعات تعمل أفقيا ، ومنه تبنى وسيلة ضبط و رقابة و تأطير من قبل جماعات مختلفة داخل المجتمع[1].

إن رصد تصور النخبة ضمن "الدوائر الثلاث" على مدار فترة زمنية يسمح بتحديد التحولات في **التأثير النسبي** للفاعلين المختلفين. على سبيل المثال، قد يشير ازدياد عدد الفاعلين ضمن الدائرتين الثانية والثالثة إلى تحولات في **هامش تأثير النخبة الأساسية**، مما يفرض ضغطًا متزايدًا لتقديم تنازلات.

كما أن تحديد مسببات تأثير فاعل فردي أو جماعي، وكيفية تذبذب هذا التأثير عبر الزمن، يسلط الضوء على **عوامل خارجية** عن النخبة. هذه العوامل تؤثر في تركيبتها، استراتيجياتها، وخياراتها، وبالتالي تؤثر—بشكل غير مباشر—في ديناميكيات التحرير.

علاوة على ذلك، يكشف هذا النموذج عن مجموعات محددة من العوامل، تُعرف بـ" **هياكل الفرص**. "

هذه الهياكل تُسهّل بروز جماعات جديدة حاملة للمطالب، ومن ثم ظهور فاعلين جدد ذوي أهمية سياسية محتملة، مما يعزز فهمنا للتحولات الجارية في المشهد السياسي الجزائري[2].

المطلب الثاني:تحولات النخبة وديناميكياتها منذ 1989:

شهدت ديناميكيات النخبة الجزائرية تحولات ملحوظة منذ نهاية نظام الحزب الواحد في عام 1989، و عرفت تحولات ثلاث :

[1]Eric GOBE, « Corporatismes, syndicalisme et dépolitisation, » dans Elizabath PICARD, Lapolitique dans le monde arabe (Paris : Armond colin, 2005), pp.171-172ت

[2]Mcadam et al (1996) Comparative Perspective on Social Mouvement .Political Opportunities,Mobilizing Structures,and Cultural Framings, Cambridge : Cambridge University Press, pp.2-3.

1- **الانفتاح السياسي وتعدد الفاعلين:** أدى الانفتاح السياسي في أواخر الثمانينيات إلى زيادة في عدد الفاعلين الجماعيين والفرديين ضمن النخبة الفاعلة سياسيا، وظهور فاعلين جدد تماماً مثل قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ[1].

2- تضييق الفضاء السياسي: بعد تولي الجيش السلطة رسمياً في يناير 1992، وقمع نخب الجبهة الإسلامية للإنقاذ والمعارضة الديمقراطية، انخفض عدد الفاعلين المنتمين إلى النخبة بشكل كبير، مما عكس **الانكماش الديمقراطي (Democratic Backsliding)**[2].

3- **إعادة تشكيل النخبة بعد التسعينيات:** منذ أواخر التسعينيات، تغيرت النخبة مجدداً بثلاثة محاور رئيسية:

أ- **زيادة عدد الفاعلين:** عاود عدد الفاعلين المنتمين إلى النخبة للارتفاع.

ب - التحول الجيلي (Generational Shift): تم استبدال "جيل الثورة" (المحاربين القدامى) بفاعلين أصغر سناً، خاصة في الدائرتين الوسطى والخارجية.

ب- **إعادة تعريف توازن القوى:** شهدت فترة بوتفليقة الأولى (1999-2004) بروز الرئاسة كمركز سلطة منفصل، مما أدى إلى صراعات وتنافسات داخلية ضمن النخبة الأساسية، وتغير في استراتيجية الجيش تجاه السياسة، والتي يمكن وصفها بالتحول من القيادة المباشرة إلى التأثير غير المباشر (Shift from Direct Rule to Indirect Influence).و يتجلى ذلك من خلال تلك التجاذبات بين أعضاء النخبة الحاكمة ، و التي تراوحت بين الصراع و التعاون.

أراد بوتفليقة فك الارتباط بين مؤسسة الرئاسة ،و مؤسسات الجيش ،و جهاز المخابرات لاحكام قبضته في دواليب عملية صنع القرار.تحالف الرئيس مع قائد جهاز المخابرات الجنرال محمد مدين لتحييد قيادة أركان الجيش(الفريق محمد العماري) لتختزل معادلة السلطة في الرئاسة و

---

[1]كانت نتائج الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991 مفاجئة للنخبة الحاكمة و حتى الجبهة الاسلامية للانقاذ لم تتوقع هذا الكم الهائل من المقاعد.للمزيد أنظر : سليمان الرياشي و اخرون ، الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الثقافية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 2001.

حصلت الجبهة الاسلامية للانقاذ على 188 مقعد ، ثم جبهة القوى الاشتراكية 25 مقعد، و حلت جبهة التحرير الوطني في المرتبة الثالثة ب 16 مقعدا ، ثم المترشحون الأحرار ب 03 مقاعد.أنظر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،ع 1.السبت 28 جمادى الثانية 1412 ه ،الموافق ل 4 جانفي 1992م .

2يفهم ذلك من تصريحات رئيس الوزراء السابق (1991-1992)، سيد أحمد غزالي: "في الجزائر، هناك سلطة ظاهرة وسلطة خفية... جميع مؤسساتنا وهمية. المؤسسة العسكرية وحدها هي الموجودة فعليًا... عندما نتحدث عن المؤسسة العسكرية، فهي حفنة من الناس الذين، باسم الجيش، يسيطرون على الجزائر بأكملها، وليس فقط على المؤسسة التي يمثلونها... لكن كل ما فعلوه، فعلوه بتواطؤ الطبقة السياسية في إطار "عقد": لدينا السلطة وأنتم تتحملون المسؤولية. أي: نحن نقرر وأنتم مسؤولون". هذا الفصل بين السلطة والمسؤولية لا يؤدي إلى نتائج، ولا يمكن أن يكون عاملاً يُحتمل أن يُسهم في بناء دولة حقيقية." أنظر :
جريدة الخبر إبدو، العدد 177، 20-26 يوليو/تموز 2002

جهاز الاستخبارات و الأمن، ثم وضع أهم وجوه الغرب الجزائري في المناصب الحساسة ، مثل الجنرال محمد صنهاجي ، عبد العزيز بلخادم ،العربي بلخير ، محمد بجاوي و غيرهم[1].

أما الجزء الثاني من استراتيجية الرئيس بعد تحييد قيادة الأركان تمثل في اضعاف جهاز الاستخبارات و هي مهمة في غاية التعقيد بحكم النفوذ الذي يتمتع به الجهاز أفقيا و عموديا(داخل كل مؤسسات الدولة الرسمية منها و غير الرسمية). حاول الرئيس اعادة هيكلة المخابرات بانشاء وزارة كبرى للأمن تكون تحت سلطة وزير الداخلية يزيد زرهوني تضم جميع الأجهزة الأمنية،لكن المحاولة باءت بالفشل..و بعدما انتقل الرئيس بوتفليقة الى فرنسا للعلاج سنة 2005، قام جهاز الاستخبارات بهامش مناورة تمثل في كشف ملفات فساد تورط فيها مقربون من الرئيس ، مما جعله يتخلى عن بعض معاونيه مثل وزير الطاقة الأسبق شكيب خليل، و تم فتح تحقيقات حول قضايا الرشوة و نهب الأموال العمومية مست قطاعات حيوية كالطاقة و الأشغال العمومية[2].

و بالرغم من مناورات جهاز الاستخبارات الا أن ذلك لم يكبح ارادة الرئيس في تنفيذ استراتيجيته ، فبعد تعديل الدستور في 2008 ، تمكن من الفوز بعهدة ثالثة عزز فيها موقعة أكثر. و في 2014 بعد اعلان ترشحه لعهدة رابعة ،قام باجراء تعديلات في جهاز الاستخبارات بعد التحالف الذي أقامه مع قائد أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح ، فقد أحال مجموعة من الجنرالات على التقاعد و قام بتعيين ضباط جدد موالين له، و حل جهاز الشرطة القضائية التابع لجهاز الاستخبارات الذي كان مكلفا بمعالجة قضايا الفساد ، و تم الحاق مديرية الاتصال التابعة لهذا الجهاز بقيادة أركان الجيش[3].

يُعتقد أن الهجوم الإرهابي على مجمع تيقنتورين للغاز في عين أميناس في يناير 2013 كان الحدث المحفز لعملية إخضاع الجهاز، والتي انتهت بحله في نهاية المطاف4. انتقد الجيش بشدة الخدمات الأمنية لجهاز الاستخبارات بسبب إخفاقها في تأمين وحماية الموقع بشكل صحيح، واستخدامها لأساليب عنيفة في حل أزمة الرهائن أسفرت عن مقتل حوالي ثلاثين رهينة. بالنسبة للعديد من المراقبين، مثلت عمليات إعادة الهيكلة هذه المظهر العلني للصراع الداخلي على السلطة بين الرئاسة والجيش من جهة، وأجهزة المخابرات من جهة أخرى[5].

اتخذت عملية التفكيك شكلين رئيسيين:

---

[1] كريمة بلهواري ، مرجع سابق ،ص 76.

[2] ادريس شريف ، الجزائر : العلاقة بين مؤسسات الدولة قبيل الانتخابات الرئاسية، مركز الجزيرة للدراسات ، 27 مارس 2014، ص4.

[3] المكان نفسه.

[4] Addi, L. (2015), « La chute de “Rab Dzaïr”, le “Dieu d’Alger” », Orient XXI, 30 septembre, https://orientxxi.info/magazine/la-chute-de-rab-dzair-ledieu-d-alger,1036.

[5] Saphia Arezki, Un demi-siècle d’histoire du renseignement algérien, Afrique contemporaine 2016/4 N° 260,p 80.sur le site web : https://shs.cairn.info/revue-afrique-contemporaine1-2016-4-page-78?lang=fr.

- تحويل بعض المديريات الحيوية، مثل المديرية المركزية لأمن الجيش (DCSA)، للارتباط مباشرة بهيئة الأركان العامة للجيش، التي كان يقودها الفريق أحمد قايد صالح، المعروف بولائه للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.
- حل هياكل مهمة مثل المديرية المركزية للشرطة القضائية (DCPJ) في سبتمبر 2013، والتي كانت مسؤولة عن التحقيق في قضايا فساد كبرى مثل فضيحة "سوناطراك"، التي تورط فيها مقربون من الدائرة الرئاسية، قبل أن تُعاد تسميتها لاحقًا بدائرة التحقيق القضائي وتُنقل صلاحياتها في مسائل الشرطة القضائية إلى إدارة جديدة تحت قيادة الجيش[1].

بلغت عملية التهميش ذروتها بإقالة رئيس DRS التاريخي، الجنرال محمد مدين، المعروف باسم توفيق، في سبتمبر 2015، واستبداله بالجنرال عثمان طرطاق .

ولم يكن سوى مسألة وقت قبل إعلان حل جهاز المخابرات والأمن بهيكله القديم في أواخر جانفي 2016. تبع ذلك إعلان عن إنشاء ثلاث مديريات تابعة مباشرة للرئاسة، ليستعيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السيطرة المباشرة على الأجهزة الأمنية التي كانت مستعصية عليه سابقًا، ويستكمل المحاولات السابقة للحد من استقلالية الجهاز و التي تعود إلى فترة الشاذلي بن جديد[2].

المطلب الثالث: محددات استمرارية النظام: عوامل داخلية ودولية

تُعزى أسباب هذه الديناميكيات بشكل رئيسي إلى عوامل خارج النظام السياسي التقليدي:

- **التحرير السياسي والاقتصادي:** ساهمت العودة إلى المؤسسات الدستورية والتحرير الاقتصادي (بدعم من صندوق النقد الدولي) في اعادة تشكيل المشهد السياسي بالجزائر . الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1995، واستعادة البرلمان المنتخب في 1997، وانضمام قوى معارضة مثل جبهة القوى الاشتراكية والأحزاب الإسلامية إلى المؤسسات الرسمية، كانت خطوات نحو **الشرعية المؤسساتية (Institutional Legitimacy)**. هذه الانتخابات، وإن كانت تتسم بالتعددية والتنافسية أحياناً، لم تؤدِ إلى تحول ديمقراطي حقيقي.

ان هذا المشهد السياسي الجديد لم يعكس في حقيقة الأمر ارادة حقيقية للنخب الحاكمة للتخلي عن السلطة أو على الأقل عن جزء منها، و انما كل تلك الاصلاحات لم تزد عن

[1] Dris, C. (2015), « Algérie politique 2015. Mise en retraite du général Médiene et restructuration du DRS », L'Année du Maghreb, n° 15, p. 185.
[2] Saphia Arezki,op.cit,pp 80-81.

كونها مجرد اصلاحات صورية مدفوعة بمتطلبات الجبهة الداخلية و ضغوطات البيئة الدولية.

ضمن هذين الاتجاهين أفرزت بيئة نظام الحكم في الجزائر معطيات و مؤشرات عديدة متفاعلة فيما بينها في ظل ظروف استثنائية ، دفعته الى تبنى اصلاحات سياسية استهدفت في المقام الأول خلق جو من الثقة لدى دوائر الحكم و شبكة مصالحها الواسعة من جهة،و في المقابل المحافظة على استقرار الجبهة الاجتماعية و الترويج لفكرة استعداد السلطة لتكريس ديمقراطية حقيقية و ارساء فكرة دولة القانون و المساواة[1].

- **إصلاحات السوق وظهور نخب جديدة:** وفرت إصلاحات السوق، وخاصة تحرير التجارة، فرصاً اقتصادية جديدة (تسعى إلى الريع) وأدت إلى ظهور نخبة أعمال جديدة انبثقت بشكل رئيسي من الجهاز البيروقراطي العسكري. تطبيق إصلاحات السوق بشكل انتقائي، مع الحفاظ على سيطرة الدولة على القطاع المصرفي، شجع على ظهور نخب من القطاع الخاص ذات روابط وثيقة بالإدارة العامة وأجهزة الأمن، مما أدى إلى **تداخل المصالح (Interlocking Interests)** بين القطاعين العام والخاص[2].

يستنتج ديلمان أنه "بفضل الخصخصة استطاعت النخبة الحاكمة و حلفاؤها من الخواص جني الكثير من الامتيازات من طريق خلق أقليات احتكارية جديدة.."[3]

.تأثير الحرب على الارهاب: كان لهذه الحرب آثار عميقة على النخبة. فقد أدت إلى تفتيت النخبة الإسلامية، وقسمت النخبة الأساسية بين من يسعون إلى المصالحة ومن يسعون إلى الإستئصال.كما منحت الحرب على الارهاب فاعلين متنافسين (مثل نشطاء حقوق الإنسان) نفوذاً متزايداً لتشويه سمعة النظام دولياً، مما هدد بالتدويل القضائي (Judicial Internationalization) لما وصف بالتجاوزات وجرائم الحرب في الجزائر.

---

[1] عمر محوص، معمر خديجة ،المتغيرات الخارجية و مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية ، المجلد 3، ع1، جوان 2019، ص 84.

[2] أورد تقريرعالمي صدر في عام 2012 أن الميليونيرات في الجزائر يتجاوزون ال 4100،و سيرتفع هذا الرقم ليبلغ 5600 بحلول عام 2020، من بينهم 2300 تم احصاؤهم في الجزائر العاصمة ، أنظر :? Berkouk ,Les nouveaux Riches , Combien sont-ils j
Safia El Wattan économie(2-8/12/2013)

[3] محمد حليم ليمام،الفساد النسقي و الدولة السلطوية حالة الجزائر منذ الاستقلال،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،أغسطس 2017، ص 198.

شهدت الفترة ما بين (1992-1995) تشددا سلطويا ،عرف ذروته مع ارتفاع صوت الاستئصاليين ، في حين خفت صوت أنصار الحوار المتمسكين بالدعوة الى السلم ، هذا في الوقت الذي اراد فيه النظام شرعنة و استدامة نهجه الاستئصالي[1].

تطورت الأحداث بسرعة في ظل ظروف سياسية و اقتصادية وطنية عصيبة ،و في ظل محيط جيو-سياسي دولي حاول فاعلوه التأثير ،ثارة باسم المناداة باحترام حقوق الانسان و الانفتاح على وسائل الاعلام و المنظمات الأجنبية ، و ثارة أخرى باسم المصالح الجيو-سياسية أو الاقتصادية ، فحدث نوع من الادانة و نوع من التأييد لمواصلة دك العدو أي تبرير استخدام العنف[2].

ومع ذلك، فإن أحداث 11 سبتمبر 2001 و"الحرب الدولية على الإرهاب" أعادت الشرعية الدولية للنخبة الأساسية الجزائرية إلى حد كبير، ووفّرت لها فرصة استراتيجية (Strategic Opportunity).

أولا: الحفاظ على السلطة من خلال التفتيت والهيمنة

على عكس توقعات نظريات التحول الديمقراطي المستوحاة من تجارب أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، لم تسفر التغييرات في الجزائر عن ديناميكيات ديمقراطية واضحة. على الرغم من زيادة عدد الجهات المتنافسة، لم يظهر بديل قوي ومتماسك للنظام. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى **التشرذم السياسي (Political Fragmentation)** المتزايد للنخبة الجزائرية تاريخياً، والذي يُعد نتيجة لعوامل متعددة:

- **استراتيجية "فرّق تسد":** اعتمدت النخبة الأساسية استراتيجية "فرّق تسد" للتحكم في ديناميكيات التحرير، والتي شملت القمع والاستقطاب وتشجيع المنافسة الوهمية من خلال دعم هياكل موازية مقربة من النظام.

- **الطبيعة الريعية للاقتصاد:**

ينظر أنصار نظرية الدولة الريعية الى أن العلاقة بين صادرات النفط و الدولة الاستبدادية تفسر بتلاحم ثلاثة اليات : الأولى هي مفعول الريعية ، حيث أن الحكومات

[1] أنظر : Moussaoui, De la Violence en Algérie, p. 31; Hugh Roberts, «Algeria betweenEradicators and Conciliators, » Middle East Report, No. 189, (July-August 1994), pp. 24-27; MohandSalah Tahi, «Algeria's Democratization Process: A Frustrated Hope,» Third World Quarterly,Vol. 16, No. 2, 1995, pp. 205-211.

[2] محمد حليم ليمام ، "الفساد النسقي و الدولة الاستبدادية حالة الجزائر 1992-2012 "، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم التنظيم السياسي و الاداري ، جامعة الجزائر 3، 2016 ، ص 196.

تستخدم الثروة النفطية لتخفيف الصغوط الاجتماعية ، و المطالب المنادية بالمحاسبة. و هذا ما يطرح فكرة الأساس الاقتصادي للدولة ، فالدولة ذات العوائد النفطية ليست بحاجة الى فرض ضرائب أو الاعتماد عليها بشكل أساسي في تمويل الموازنة العامة . و من تمة لا أحد بامكانه مساءلة الحكومة عن المال العام.

الالية الثانية ، هي طريقة توزيع الثروة ، أي تأثير الانفاق ، و المقاصد من وراء توزيع الريع . و هنا تركز نظرية الريعية على العقد الريعي الذي بمقتضاه ترفع الحكومة حجم الانفاق العام على الأفراد مقابل حصولها على ولائهم و سكوتهم ، أو التقليص من حجم المناوئين لها، بمعنى اخر انها تشتري السلم و الاجماع بواسطة الريع النفطي . الالية الثالثة ، هي تشكيل الفئاة الاجتماعية ، حيث تكفي الايرادات النفطية لكي تمنع الحكومة تشكل فئات اجتماعية مستقلة عن الدولة ، أي منع قيام مجتمع مدني مستقل ، و نزع التوجهات السياسية للسكان[1] .

في حالة الجزائر سمح ريع المحروقات بتمويل هذه الاستراتيجية المكلفة. إن التحكم في قطاع النفط والغاز وتوجيه الريع كان مصدراً رئيسياً لقوة النخبة الأساسية. ارتفاع أسعار النفط والغاز في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين سمح بتوسيع توزيع الريع لقمع الاضطرابات الاجتماعية وشراء الولاءات، مما عزز **استقرار النظام (Regime Stability)**.و أمام الفورة النفطية التي تعيشها البلاد منذ سنوات ، اجتهدت النخبة في كيفية تعزيز الصفقة من خلال المشاريع الاجتماعية و الانفاق بشكل لم يسبق له مثيل[2].

الانقسامات المجتمعية: ساهمت الانقسامات المجتمعية العميقة (الإقليمية، العرقية، اللغوية، الطائفية، والصراع بين القيم) في منع ظهور تحالف واسع بين الجهات المتنافسة. كما أن تذبذب نفوذ الجهات المتنافسة وقصوره على قضايا معينة، بالإضافة إلى الاختلافات الجذرية في وجهات النظر حول القضايا الاستراتيجية، أعاقت تشكيل جبهة إصلاحية متماسكة.

إضافةً إلى ذلك، تعرقلت بشدة علاقات التعاون بين مختلف الأطراف بسبب اختلاف وجهات النظر جذريًا بشأن القضايا الاستراتيجية ذات الأهمية الوطنية - ففي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، على سبيل المثال، اتفق حزب الإصلاح الإسلامي مع حزب العمال العلماني، وحزب جبهة القوى الاشتراكية (FFS) ، فيما يتعلق بسياسة الخصخصة، لكنه اختلف بشدة مع جبهة القوى الاشتراكية

[1] نفس المرجع ، ص ص 164-165.
[2] العباس و بوحوش ، " الجزائر : الديمقراطية و التنمية و منطق الصفقة الاستبدادية ، في البدوي و المقدسي ، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي ، ص 335.

بشأن محتوى إصلاح قطاع التعليم. ومن ثم، برز تطوران متعارضان - تزايد الضغط على النخبة الأساسية، وفي الوقت نفسه تزايد تشرذم النخبة ذات الصلة السياسية، مما جعل التغيير صعبًا .وهكذا، كانت نتيجة التغييرات والصراعات والديناميكيات داخل الحزب الحاكم هي استمرارية النظام، وليس الانقطاع أو الاضطراب1.

ثانيا : آليات تجديد النخبة وإعادة إنتاجها

تُعد آليات تجديد النخبة في الجزائر المحدد الأساسي لاستمرارية النظام.

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت هناك ثلاثة أجيال ممثلة في الحزب الحاكم الجزائري: جيل الثورة (الذين ولدوا قبل منتصف الأربعينيات وشاركو في حرب التحرير الوطني)، والجيل الثاني (الذين ولدوا قبل الاستقلال، لكنهم كانوا أصغر من أن يشاركوا في حرب الاستقلال)، والجيل الثالث (ولدوا بعد الاستقلال). منذ أواخر التسعينيات، شهدت معظم شرائح النخبة تحولاً جيلياً، سواءً في الأحزاب السياسية أو الإدارة المدنية أو النقابات أو القطاعين الاقتصاديين الخاص والعام. وبحلول نهاية ولاية بوتفليقة الأولى، كان الجيل الثالث يتقدم نحو مناصب عليا في مختلف شرائح النخبة، ونتيجةً لذلك، أظهر هذا الجيل حضوراً قوياً في الدائرة الثالثة، وشق طريقه بشكل متزايد إلى الدائرة الثانية من الحزب، وإن لم يكن (بعد) قد وصل إلى الدائرة الأولى. وقد أدى فقدان أعضاء الجيل الثوري لقوتهم العددية إلى تنامي هذه الحركية داخل تشكيلة النخبة في الجزائر .كانت الهيمنة في الدوائر الخارجية للنخبة تُعزى جزئيًا إلى عوامل بيولوجية، ولكنها كانت أيضًا نتيجة استراتيجية متعمدة لتشبيب النخب الأساسية وأتباعها في الدائرة الثانية2. وقد فتحت هذه الاستراتيجية قنواتٍ للترقي الاجتماعي للجيل الثاني و/أو الثالث - حسب شريحة النخبة - وقد تجلّت بشكل أوضح في الأحزاب السياسية،و بعد ذلك في البرلمان المنتخب عام 32002.

- **محددات التجنيد:** على الرغم من هذا التحول، بقيت المناصب الرئيسية في الجيش بيد قدامى الكفاح المسلح. لم يتم تجنيد الأعضاء الشباب من النخبة الأساسية أو أبناء الدائرة الثانية رفيعي المستوى بشكل كبير. بدلاً من ذلك، جاءوا من طبقات اجتماعية معينة ومميزة، وغالباً من عائلات لديها بالفعل أعضاء في النخبة. أظهرت دراسات أن غالبية نخب

[1]Isabelle Werenfels , An equilibrium of instability: dynamics and reproduction mechanisms of Algeria's political system,op.cit.p 185.

[2]Op.cit ,p 186.

[3]و في الجيش، بدأ تغيير الأجيال في أواخر التسعينيات، عندما رُقّي الضباط الذين كانوا يفتقرون إلى الشرعية الثورية إلى رتبة جنرال، وفي عام 2002، أصبح أول الجنرالات من الجيل الثاني برتبة لواء. وأخيرًا، في عام 2006، رقّى الرئيس 16 عقيدًا إلى رتبة جنرال، وكانوا بالكاد في الأربعينيات من عمرهم.

الجيل الثالث استوفت معايير مثل[1]: (1) الانتماء إلى عائلة ثورية معروفة، (2) كونهم من سلالة مسؤول رفيع المستوى في جبهة التحرير الوطني، (3) الانتماء إلى عائلة من "النبلاء" المحليين (وجهاء ما بعد الثورة، رواد أعمال عسكريون، نخب تجارية)، أو (4) أحفاد "النبلاء" الدينيين.

أ ***التأطير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي:***

ذهبت الباحثة Ilizabeth Pacard الى صياغة فرضية أساسية مفادها أن القبيلة أسلوب للفعل السياسي ، بحيث لا يمكن تفسير ثبات تأثير الثقافة المحلية التي تحمل مصالح استراتيجية (جماعية أو فردية) بدون قراءة تأطير الدولة و تنظيمها للمجتمع عبر قنوات الدولة صاحبة الامتياز. و تعتبر العصبية وسيلة أكثر استعمالا من قبل الدولة لاعادة تأطير المجتمع ، و يجد فيها السياسيون قناة للتضامن ووسيلة للرقابة و تعديل أي اختلال في التوازن أكثر فعالية من الوسائل الحديثة (الأحزاب أو البيروقراطية أو الشرطة..)[2]

فالقبيلة تعد أحد الميكانزمات الموجودة تحت العديد من الغطاءات و الأشكال و تعد حارسة للنخبة الحاكمة برعاية مصالح الاستخبارات ،و تتضامن القبيلة مع النظام و تحميه من أي معارضة قد تواجهه.[3] و تنعكس تلك الأطر في تشكيلات العديد من المؤسسات السياسية و الاجتماعية و الادارية بالجزائر كالبرلمان و الجماعات المحلية (البلدية و الولاية) ذات التركيبات العشائرية و القبلية، هذه النخب تعمل على ضمان الولاء للنخبة الحاكمة مقابل ضمان مصالحها.

و قد عُززت استمرارية الهياكل السياسية القائمة من خلال الارتباط العميق للنخب الفاعلة سياسيا بعامة السكان واندماجها في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذه الروابط، التي تمتد من الشبكات الإقليمية والقرابية إلى الشبكات الدينية (الصوفية)[4] والثورية والنقابية، توجه مصالح الأفراد واستراتيجياتهم وخياراتهم، وتحدد "مسارات عمل" النخب، أي المساحات التي يمكنهم التحرك ضمنها دون المساس بمصالحهم ومكانتهم.

1- **الطبيعة الريعية وتغذية التوزيع:** عززت الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري هذه الهياكل، حيث سمحت بتغذية وتسهيل ممارسات التوزيع. نظراً لتداخل الروابط

[1] Isabelle Werenfels , op.cit , 186.

[2] Elizabath PICARD, « Les liens primordiaux vecteurs de dynamiques politique, » Op.cit., pp. 74-75.

[3] Jean-Pieree FILIEU, La Révolution dix leçons sur le soulèvement démocratique (Paris : Fayard, 2011), p. 104.

[4] عمل الرئيس بوتفليقة منذ بداية حكمه على احياء الزوايا لما لها من مرجعية تاريخية ، فالعديد من قادة المقاومة الشعبية في القرن 19 كانوا من انتاج الزوايا . و قد أكد في العديد من خطاباته و زياراته على الدور الروحي الذي كانت تلعبه الزوايا خلال الحركة الوطنية ابان الاستعمار. وبذلك حظي الرئيس بدعم الزوايا بكل ثقلها في 48 ولاية . للمزيد أنظر :

MaàmarBENGUERBA , L'Algérie en péril, gouvernance, hydrocarbures, et devenir du sud(Paris : L'Harmattan, 2006), p. 73

الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد النخبة، لم تُحدث هذه الروابط تأثيراً متماسكاً على عملية صنع القرار. بدلاً من ذلك، اضطرت النخب الفردية إلى إيجاد طرق لتحقيق أقصى استفادة من الفرص المتاحة ضمن روابط معينة، مع تلبية توقعات والتزامات متعددة ومتضاربة من روابط أخرى.و تتشكل سلسلة التوزيع من ثلاث هياكل :

- **الاستثمارات الكبرى .**
- تضخيم رأسمال الشبكات الرسمية عن طريق المراوغة .
- الاعانات المالية لقدامى المحاربين أو المرتبطين بهم مثل أبناء الشهداء و زوجاتهم..[1]

3- التناقضات والجمود: أدت هذه الديناميكيات إلى تناقضات بين الخطاب الإصلاحي والإجراءات التي تُبقي على الوضع الراهن. كما أن كون معظم هذه التضامنات عمودية، حال دون ظهور وعي "أفقي" وتنافس واسع النطاق. وهكذا، ساهم انغماس النخب العميق في شبكات التضامن في ديناميكيات النظام الجزائري ذاتية الاستمرار.

4- الثقافة السياسية: بالإضافة إلى الروابط المادية، لعبت الثقافة المشتركة بين الحاكمين والمحكومين دوراً مهماً في استمرارية النظام. تشمل هذه الثقافة تصورات للسلطة وكيفية عمل السياسة، وأدت إلى ممارسات تدعم الوضع الراهن الاستبدادي. على سبيل المثال، تُرجمت التصورات الاجتماعية الأبوية إلى حياة سياسية أبوية، حيث تقود الأحزاب شخصية مهيمنة، ويكون التنافس داخل الأحزاب نادراً للغاية.

5- ثقافة القوة :

تُشير بعض الدراسات إلى أن العنف في التاريخ الجزائري ليس مجرد حدث عابر، بل هو موضوع نقاش عميق بين المؤرخين وعلماء الاجتماع والسياسة،

لطالما أشار علماء الاجتماع والسياسة، ولو في شكل أسئلة ومع بعض التحفظات، إلى أن تاريخ الجزائر يتميز بالعنف بشكل خاص. وهنا، يشيريوسف نسيب إلى أن "العنف سكن تاريخ الجزائر"[2]، بينما تساءل أحمد رواجية في مقدمة إحدى مقالاته: "هل

[1] Rfael BUSTOS, Auréliamane,Economic Liberalization and Political Change in Algeria: Theory and Practice (1988-1992 and 1994-1999) p.45

[2]NACIB, Youssef.- Anthropologie de la violence.- *In Confluences Méditerranée*.- Paris, Ed. l'Harmattan n° 11, Eté 1994 .

يُمكن أن يكون العنف، وما ينطوي عليه من تصفية جسدية للخصم، ونسيان دون عفو، عوامل مُكوّنة للتاريخ والثقافة الجزائريين؟ بعبارة أخرى، هل يميل الجزائريون إلى العنف أكثر من ميلهم إلى النقاشات العقلانية لحل خلافاتهم؟"[1]

تُظهر هذه الآراء عدة جوانب للموضوع، بدءًا من تفسيرات العنف وصولًا إلى تأثيره على الحاضر.

يميل بعض المُحللين إلى تفسير ظاهرة العنف في الجزائر على أنها نتيجة "مزاج شعبها" المُتأثر بتاريخ عنيف وفريد. هذا الرأي يرى أن العنف الحالي ليس إلا امتدادًا لحرب التحرير الوطني، التي كانت عنيفة بشكل خاص[2].

يرى المؤرخ بنجامين ستورا أن أول أشكال العنف في الجزائر المعاصرة يعود إلى التغلغل الاستعماري. لقد فرض الاستعمار العنف وأغلق أي سبيل للتنمية السلمية، مما أدى إلى توليد "عنف المُستعمَر" كرد فعل. وبناءً عليه، فإن عنف حرب التحرير كان مُبررًا ومُتعلّقًا بعنف الاستعمار[3].

أدت حقيقة أن التغييرين الرئيسيين في النظام السياسي الجزائري (نهاية الاستعمار ونهاية نظام الحزب الواحد) قد نتجا عن استخدام القوة لا عن المفاوضات، إلى اعتقاد راسخ بأن العنف هو الذي سيؤدي إلى التغيير السياسي. هذه العقلية شجعت على استخدام القوة أو أنتجت نوعاً من الجمود السياسي، حيث كانت النخب ذات التوجه الإصلاحي تميل إلى الأمل في "دفعة من الشارع" بينما تقبلت النظام القائم.

6-السياق الدولي وتأثيره على النظام الجزائري :

في أواخر التسعينيات، أثار تخلف دول المنطقة العربية عن موجة "التحول الديمقراطي " تساؤلات عديدة حول الأدبيات النظرية السائدة .وتشير الدراسات في هذا المجال إلى أن استمرار هذه الأنظمة يعود إلى عوامل عدة من بينها 4:

- غياب أشكال بديلة للحكموعدم قدرة المجتمعات العربية على إيجاد بدائل فعالة.

---

[1]ROUADJIA, Ahmed.- La violence et l'histoire du mouvement national algérien.- In *Peuples Méditerranéens*.- Paris, n° 70-71, Janvier-Juin 1995.

[2]Hassan Remaoun, La question de l'histoire dans le débat sur la violence en Algérie, https://doi.org/10.4000/insaniyat.8863: 07/04/2023 13h26.

[3]STORA, Benjamin.- " Deuxième guerre d'Algérie ? ".- In Les temps modernes.- Paris, n° 580, Janvier-février 1995.

[4]Francesco Cavatorta,La reconfiguration des structures de pouvoir en Algérie Entre le national et l'international, Revue Tiers Monde 2012/2 n°210 sur le site :https://shs.cairn.info/revue-tiers-monde-2012-2-page-13?lang=fr.

- استغلال الإصلاحات حيث تتلاعب النخب الحاكمة بإصلاحات اقتصاد السوق لتعزيز سلطتها من خلال الأبوية والمحسوبية، مما يعيق قيام ديمقراطية برجوازية .

- دور الحركات الإسلامية :التي تُعتبر عائقًا أمام الديمقراطية والليبرالية .

- والانقسامات داخل المعارضة والتحالفات غير التقليدية.

ومع ذلك، من الصعب تصور أن أحداثًا سياسية مهمة كتغيير النظام أو تجديده يمكن أن تحدث بمعزل عن البيئة الخارجية .و من بين المؤلفين الذين دمجوا هذا البعد الدولي في التحليل بوتنام الذي يرى بأنه "من غير المجدي الجدال حول ما إذا كانت السياسة الداخلية هي التي تُحدد العلاقات الدولية أم العكس. والإجابة على هذا السؤال واضحة: إنها كليهما" 1. ويدرس بوتنام كيف أن المفاوضات الدبلوماسية التي يجريها القادة السياسيون على المستوى الدولي هي نتاج مصالح التحالفات الوطنية (اللعبة الداخلية) وضغوط الجهات الفاعلة الدولية (اللعبة الدولية). ورغم أن رؤية بوتنام تقتصر على هذا السياق، إلا أنه يمكن تعميمها على ظواهر سياسية محلية أخرى. ومن الصعب ألا نرى في تحول الجزائر من دولة اشتراكية ومعادية للإمبريالية إلى ديمقراطية سوقية من الناحية الشكلية، الا نتاج لعلاقاتٍ مُعقّدة بين الجهات الفاعلة المحلية والبعد الدولي .وبالتالي، ينبغي تفسير إعادة تشكيل السلطة على مدى الثلاثين عامًا الماضية على أنها عمليةٌ ديناميكيةٌ بين القوى الداخلية والخارجية، تتجاوز مجرد الانقسام بين "الانتقال" و"المقاومة الاستبدادية."

يجد هذا التفاعل بين العوامل الداخلية مع البيئة الدولية تفسيره للحالة الجزائرية من خلال عدد من الأبعاد من بينها :

أ- البعد الاقتصادي :اعتمدت الجزائر على عائدات المحروقات (الغاز والنفط) التي جعلتها جزءًا من الاقتصاد العالمي. و أثرت تقلبات سوق المحروقات على الإيرادات والصراعات السياسية الداخلية. علاوة على ذلك، يعتبر عملاء الجزائر - الدول المتقدمة والمستثمرون الأجانب والشركات متعددة الجنسيات - الذين يشترون نفطها وغازها، أن تأمين إمداداتهم مصلحة "وطنية". تُساعد عائدات المحروقات النخب الحاكمة على إدارة المعارضة من خلال إعادة توزيع جزئي للإيرادات. إلا أن الريع له عيب رئيسي: فالإيرادات المستخدمة للتهدئة تُثير استياءً لدى من لا يستفيدون منها أو يستفيدون منها أقل

[1] Putnam P., 1988, « Diplomacy and Domestic Poli-tics: the Logic of Two-Level Games », Interna-tional Organization, n° 42, p 427.

من غيرهم. وهكذا، يعمل الريع في اتجاهين: إما بتوليد استياء من النظام أو بتقويته. ومع ذلك، يميل بعض المؤلفين إلى تعميم فرضية الريع كتفسير وحيد لكل ما يحدث في المنطقة، سياسيًا واقتصاديًا.1

ب- البعد الجيوستراتيجي :موقع الجزائر الجغرافي وتاريخها المناهض للاستعمار وانتمائها للعالم العربي الأوسع. ويعزز دورها كمورد للغاز والنفط أهميتها لجنوب أوروبا بأكملها، وكذلك للولايات المتحدة. جعلها "دولة محورية" للقوى العالمية.

ت- الأزمات الخارجية:

يمكن لهذه الأزمات أن تُغير موازين القوى على الساحة السياسية الداخلية، وتُصب في مصلحة جهات معينة، من خلال منحها فرصة استغلالها لتحقيق نتائج أو تنازلات لم تكن تُتوقع سابقًا. على سبيل المثال:

ث -الركود العالمي وصدمة أسعار النفط عام 1986 :قوضت هذه الأحداث الثقة بين الدولة والمواطنين، وأدت إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، وفتحت الباب أمام الإصلاحات المؤيدة للسوق الحر. كما ساهمت في اضطرابات أكتوبر 1988. كما سمحت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على الإرهاب للأنظمة العربية الاستبدادية بقمع المعارضة السياسية بقوة أكبر، في وقت بدأ فيه هذا القمع يُكلفها غاليًا على الصعيد الدولي2.

ج-نهاية الحرب الباردة :أجبرت هذه النهاية النخب الحاكمة على البحث عن بديل للاشتراكية والاندماج في النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة. بدأ هذا التقارب مع الولايات المتحدة في منتصف الثمانينيات، كانت الخطوة الأولى زيارة نائب الرئيس جورج بوش للجزائر في سبتمبر 1983. "بعد هذه الزيارة، توطدت العلاقات بين البلدين وتضاعفت اللقاءات" 3. تجدر الإشارة إلى أن السعي لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة انطلق بالأساس بمبادرة جزائرية. ولم يكن هذا خيارًا حرًا، بل خيارًا قسريًا، الهدف منه التكيف مع نظام دولي جديد محوره الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الأدلة الأخرى على انحياز الجزائر إلى المنتصر في الحرب الباردة تنويع مصادر توريد الأسلحة لها بدءًا من عام 1985، حيث كانت الجزائر "مهتمة بشكل خاص بتوسيع علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة" 4

[1] Talahite F., 2006, « Le concept de rente, perti-nences et dérives », Problèmes économiques,n° 2, pp. 1-15.
[2]Francesco Cavatorta, op.cit .pp 18-19.
[3] Ait-Challal A., 2000, L'Algérie, les États-Unis et laFrance : des discours à l'action, Paris, Publi-sud.p 171.
[4] Bennett A., 1985, « Arms Transfers as an Instru-ment of Soviet Policy in the Middle East »,Middle East Journal, vol. 39, n° 4, p. 755.

هذه التطورات، والطرق التي استخدمها النظام الجزائري (مثل تنويع الروابط الاقتصادية لزيادة المنافسة بين الشركاء التجاريين)، جعلته أقل عرضة للمطالب الخارجية بالإصلاح. لقد كانت الانتقادات الأوروبية والأمريكية للقيود على الحريات السياسية والمدنية ضعيفة، واختفت تقريباً منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو ما تجلى في الصمت الدولي تجاه تعديلات الدستور الجزائري لضمان ولاية ثالثة للرئيس بوتفليقة في أواخر 2008، وفي تكميم الصحافة الجزائرية التدريجي.

ثالثا : توازن عدم الاستقرار مفهوم يعكس ديناميكية السلطة بالجزائر

على الرغم من وجود درجة معينة من التعددية السياسية، نجحت النخبة الأساسية الجزائرية خلال العقد ونصف العقد الماضيين في احتواء ديناميكيات التحرير والحفاظ على هياكل السلطة الاستبدادية القائمة وكبح جماح الديناميكيات التي قد تزعزع الاستقرار. يُعزى هذا النجاح جزئياً إلى استراتيجيات النخبة التي نجحت في تجزئة المشهد السياسي الجزائري، وإعادة إنتاج النخبة السياسية من خلال تجنيد نخب شابة من داخل شرائح المجتمع الموالية.

نجحت استراتيجيات النخبة بشكل خاص لأنها دعمت هياكل اقتصادية واجتماعية وثقافية وطنية ودولية محددة، بطريقة تعادلت فيها مختلف ديناميكيات زعزعة استقرار النظام. على سبيل المثال، شكل التشرذم الشديد للمجتمع الجزائري على أسس إقليمية وقبلية وعرقية ولغوية مصدراً محتملاً للاحتكاك وعدم الاستقرار، وفي الوقت نفسه كان أحد أسباب نجاح استراتيجية النخبة للتفتيت. كما أن السيطرة على ريع المحروقات وتوزيعه لم يقتصر على منح النخبة الأساسية أداة مهمة للسلطة، بل مثّل أيضاً نقطة ضعف في حكمها، إذ لم تكن السيطرة على أسعار النفط المتقلبة في يديها. وقد وازن التحرير الاقتصادي، بالطريقة الانتقائية التي طبق بها، هذا التقلب إلى حد ما، إذ فتح آفاقاً جديدة للسعي وراء الريع وتوزيعه في زمن يشهد انكماشاً في موارد المحروقات. كذلك، دعمت "الحرب على الإرهاب" - على الرغم من قدرتها على زعزعة الاستقرار - الوضع السياسي الراهن من خلال إضفاء الشرعية عليه أو توفير الوسائل المالية اللازمة للحفاظ عليه.

وهكذا، يمكن تفسير استمرار **الاستبداد المستقر (Stable Authoritarianism)**، رغم بعض ديناميكيات التحرير والسياق الدولي المتغير، على أفضل وجه من خلال التناقض اللفظي "توازن عدم الاستقرار": أي توازن - وإن كان هشاً - بين مختلف الديناميكيات التي كان من شأنها زعزعة استقرار النظام والدولة.

المطلب الرابع : صياغة السياسات العامة في الجزائر: توازن معقد بين النخبة، المصالح، والسياق

تُعتبر عملية صياغة السياسات العامة في الجزائر مثالاً حياً على التفاعل المعقد بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، والمصالح المتشابكة، والتأثيرات الهيكلية للمؤسسات والديناميكيات الاجتماعية-الاقتصادية. لا يمكن فهم هذه العملية بمعزل عن النموذج الثلاثي الدوائر للنخبة الفاعلة سياسيا الذي قدمناه سابقاً، والذي يكشف عن بنية سلطة متمركزة ولكنها أيضاً تتسم ببعض التنافس والتفتت.

أولا :الإطار النظري لصياغة السياسات في سياق حكم النخبة

لفهم كيفية صياغة السياسات العامة في الجزائر، نستند إلى عدة أطر نظرية،أهمها نظرية النخبة ، نظرية الاختيار العقلاني، و نظرية الدولة الريعية :

1. **نظرية النخبة :(Elite Theory)** :

تفترض نظرية النخبة أن مجموعة صغيرة من الأفراد، غالبًا من خلفيات متميزة، تتمتع بسلطة ونفوذ كبيرين على القرارات السياسية والاجتماعية، بغض النظر عن الهياكل الديمقراطية القائمة .وتشير هذه النظرية إلى أن السلطة تتركز بين أيدي النخب التي تتخذ قرارات تؤثر على عموم السكان، مما يؤدي غالبًا إلى تفاوت في التمثيل والموارد[1].

في السياق الجزائري، تُمثل **الدائرة الداخلية (Core Elite)** هذه النخبة الأساسية التي تُهيمن على أجندة السياسات. تتخذ هذه النخبة القرارات الإستراتيجية التي تحدد التوجهات العامة للدولة، وغالباً ما تتسم هذه القرارات بالبعد عن الرقابة العامة والشفافية المحدودة.

2. **نظرية الاختيار العقلاني :**

تهدف نظرية الاختيار العقلاني إلى فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية بالاعتماد على فرضية أساسية مفادها أن الأفراد يتخذون خيارات عقلانية. يُفترض أن الفاعل الاجتماعي يختار دائمًا البديل الذي يعتقد أنه سيحقق له أفضل نتيجة اجتماعية، مما يؤدي إلى تعظيم "منفعته" أو "عائده" الشخصي[2].

[1] Intro to comparative politics,Elite theory, web site: https://fiveable.me/key-terms/ap-gov/elite-theory.
[2] Yoshimichi Sato, 2013, 'Rational choice theory', Sociopedia.isa, pp 1-2.web site : https://www.researchgate.net/publication/323953966_Rational_choice_theory.

في الجزائر، و رغم وجود مؤسسات رسمية (البرلمان، الوزارات) ولكن في ظل نظام سياسي بسلطة تنفيذية مركزية، فإن صياغة السياسات غالباً ما تكون نتيجة لمفاوضات ومساومات داخلية بين فاعلين داخل النخبة، يسعى كل منهم لتعزيز مصالحه. السياسات الناتجة قد لا تكون دائماً هي "الأمثل" للمصلحة العامة، بل هي نتاج **توازن القوى** بين هذه المصالح.

3. نظرية الدولة الريعية (Rentier State Theory):

نشأت النظرية كرد فعل على فشل "نظريات التحديث" في تفسير سبب عدم حدوث تطور سياسي و بالتالي **فشل التحول الديمقراطي** في الدول الغنية بالموارد . وتهدف إلى تقديم اطار تفسيري جديد لأسباب بقاء النظم الاستبدادية في بعض الدول النامية ذات الموارد الطبيعية الوفيرة، مثل النفط و الغاز.

تقدم **نظرية الدولة الريعية** إطارًا تحليليًا لفهم الديناميكيات السياسية والاقتصادية الفريدة في الدول الغنية بالموارد. إنها تساعد في تفسير حالة **الركود السياسي والاقتصادي** في هذه الدول، والتي تُعدّ سمة مميزة لها.

و تري النظرية أن الدولة الريعية تتميز بخصائص رئيسية هي[1] :

- **انفصال الثروة عن العمل :**جزء صغير فقط من السكان يشارك بشكل مباشر في إنتاج الثروة. الثروة تأتي من مصدر خارجي (ريع)، وليست نتاج عملية إنتاج داخلية.
- **علاقة جديدة بين الدولة والمواطن :**تصبح الثروة عرضية أو مكسبًا مفاجئًا، وتُوزعها الدولة على المواطنين عبر "الإيجارات الخارجية" (وظائف مصطنعة، منح) للحصول على الدعم والاستقرار السياسي، مما يخلق "عقدًا اجتماعيًا" غير تقليدي حيث يُبادل المواطنون ولاءهم مقابل المنافع الاقتصادية.
- **الجمود السياسي والاقتصادي :**تُثبط الريوع من المشاركة الفاعلة للمواطنين في الحياة الاقتصادية والسياسية. و حسب **Ross**[2] يوجد ثلاثة تفسيرات لهذا الجمود:
- **تأثير الريع :**تقلل الدولة من الضرائب أو تلغيها بفضل إيرادات الريع، مما يُرضي السكان ويُقلل من مطالبتهم بالمساءلة السياسية.

[1] Walker S (2023) Rentier State Theory 50 years on: new developments. Front. Polit. Sci. 5:1120439. doi: 10.3389/fpos.2023.1120439.site web : https://www.frontiersin.org/journals/political-science/articles/10.3389/fpos.2023.1120439/full.

[2] Ross, M. L. (2011). Does oil hinder democracy? World Polit. 53, 325–361. doi: 10.1353/wp.2001.0011

- **تأثير القمع :**تستخدم الدولة الثروة الريعية لتمويل أجهزة ومؤسسات قمعية، مما يُمكنها من السيطرة على أية ضغوط شعبية للتحول الديمقراطي.

- **تأثير التحديث :**تُعزز الريوع من التخلف الاجتماعي والسياسي، وتمنع تطور الدوافع الديمقراطية التي قد تنشأ في المجتمعات المنتجة.

في الجزائر، يمنح **ريع المحروقات (Hydrocarbon Rent)** النخبة الحاكمة استقلالية نسبية عن المجتمع، حيث لا تعتمد على الضرائب لتمويل الدولة. هذا يقلل من الضغوط المطالبة بالمساءلة والشفافية في صياغة السياسات، ويسهل استخدام الريع لشراء الولاءات، وقمع المعارضة، وتمويل المشاريع التي تخدم مصالح النخبة بدلاً من التنمية الشاملة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى سياسات "توزيعية" أكثر من كونها "تنموية."

ثانيا :دورة السياسات العامة في الجزائر

تتسم عملية صياغة السياسات في الجزائر بمركزية القرار في الدائرة الداخلية، ولكنها تتضمن درجات متفاوتة من التشاور والتأثير من الدوائر الأخرى:

1. **تحديد الأجندة(Agenda Setting) :**

يركز المستوى الأول من التحليل على دور كل من الرئاسة والمؤسسة العسكرية-الأمنية (الدائرة الداخلية) كأصحاب المبادرة الرئيسية لصياغة السياسات العامة. فالقضايا ذات الأهمية الاستراتيجية (مثل إصلاحات الطاقة، الأمن القومي، التوجهات الاقتصادية الكبرى)ُتحدد عادة على هذا المستوى.

ان التحليل الدقيق للهيكل المزدوج الذي يشكل السلطة السياسية في الجزائريوضح كيفية تفاعل هذان العاملان الرئيسيان(الهيمنة الرئاسية الدستورية وسيطرة هيئة أركان الجيش) ، هذان العاملان يشكلان معاً جوهر الاستبداد الجزائري الهجين، حيث تتداخل السلطة الرسمية و السلطة الفعلية.

يُنشئ هذا الهيكل نظاماً يُطلق عليه غالباً "الدولة العميقة" أو "النظام(Le Pouvoir) "، حيث تُمنح السلطة الدستورية المطلقة للرئاسة كواجهة، بينما تبقى عملية اختيار القائد الفعلي والتحكم فيه في يد المؤسسة العسكرية (هيئة الأركان العامة)[1].

يمكن كذلك -في مستوى اخر- لمتغيرات البيئة الخارجية أن تدفع لتحديد قضايا معينة على أجندة السياسات العامة ، من بين هذه المتغيرات الضغوط الدولية (مثل متطلبات صندوق النقد الدولي أو الشراكات الأوروبية)و الأزمات الاقتصادية (مثل انخفاض أسعار النفط)، ، أو التحديات الأمنية (مثل الإرهاب).

و على الرغم من ذلك ينبغي الاشارة الى ان مرونة النظام الجزائري، التي صمدت أمام تحديات كبرى (أحداث أكتوبر 1988 والربيع العربي 2011)، تشكّل تحدياً جوهرياً للنموذج الذي قدمه ليفيتسكي وواي لتفسير الدور المهيمن للضغوط الخارجية في تحقيق الديمقراطية. فعلى الرغم من تمتع الجزائر في عهد بوتفليقة بارتباط قوي جداً مع الاتحاد الأوروبي، ظلت البلاد استبدادية. ويعود هذا الإخفاق إلى تضافر عاملين: أولاً، تراجع نفوذ الغرب بسبب نمو الاقتصاد الجزائري وأهميتها كمصدر للطاقة. وثانياً، الأولوية الجيوسياسية التي منحتها القوى الغربية لـ استقرار النظام كشريك أمني رئيسي في مكافحة الإرهاب، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في الضغط التحريري ، وبالتالي إفراغ قوة الارتباط من فعاليتها الديمقراطية[2].

يشير فشل الارتباط القوي في إحداث التحول الديمقراطي إلى أن القوة التنظيمية العالية للنظام الجزائري لعبت دوراً حاسماً ومرجحاً للبقاء، متجاوزةً بذلك تأثير العوامل الخارجية. وقد اكتسبت هذه القوة التنظيمية (المتمثلة بشكل أساسي في الجيش المتماسك المدعوم بميزانية ضخمة وخبرة قمع التمرد الداخلي) القدرة على موازنة وإبطال الضغط الخارجي. ويتأكد هذا الدور المحوري من خلال

---

1 Rasmus Alenius Boserup,Authoritarianism and media in Algeria A REPORT BY INTERNATIONAL MEDIA SUPPORT (IMS) Published in Denmark by IMS First edition: July 2013,p6,sur le site web: https://www.mediasupport.org/wp-content/uploads/2013/07/authoritarianism-media-algeria-ims-2013.pdf.

2 عقب انطلاق موجة الربيع العربي 2011 تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم 234 مليون دولار كمساعدات للجزائر بين عامي 2011 و2013، ومع ذلك، وكما أشارت العديد من التقارير الصادرة عن الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، فإن الاتحاد الأوروبي فشل حتى الآن في الضغط على الجزائر لتطبيق مبادئه التوجيهية بشأن حقوق الإنسان الواردة في اتفاقية الشراكة، وركز الاتحاد الأوروبي بدلًا من ذلك على قضايا الأمن والطاقة والهجرة.للمزيد أنظر:

- Human Rights Watch, “Country Summary: Algeria,”j January 2012., p.4. site web: http://www.hrw.org/sites/default/files/related_material/algeria_2012.pdf.
- EMHRN, “One Year After the New ENP Approach: Time for Europe to Show Credibility,” 21 June 2012, site web:http://www.euromedrights.org/en/news-en/emhrn-releases/statements-2012/11978.html.

التطورات الداخلية (احتجاجات 2019)، حيث كان سقوط بوتفليقة نتاجاً مباشراً لانسحاب دعم الجيش، وليس لضغط خارجي1.

و في مستوى ثالث يمكن في بعض الأحيان للدائرة الخارجية أن تُحدث ضغطاً كافياً لفرض قضايا معينة على الأجندة، خاصة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، نادراً ما تؤدي هذه الضغوط إلى تغييرات جذرية في الأجندة الأساسية للنخبة.

تُصنّف الدائرة الخارجية بأنها تتألف من فاعلين يتمتعون بـ سلطة استشارية محدودة أو قدرة على إحداث اضطراب، ويشمل ذلك قادة النقابات العمالية و حركات الاحتجاج الشعبي. يُمكن لأعضاء هذه الدائرة ممارسة نفوذ كبير في ظروف محددة (مثل الفترات التي تسبق الانتخابات)، يُشار إلى هذا النوع من التأثير بـ النفوذ التكتيكي.

يمكن هنا أن نشير -على سبيل المثال لا الحصر- الى حالتين تبرزان الوزن التكتيكي لأعضاء الدائرة الخارجية و مدى قدرتها على المناورة و لو مؤقتا على النخبة الحاكمة ، و يتعلق الأمر بالحركات الاحتجاجية الشعبية و منظمة المجاهدين.

تُشير البيانات الديموغرافية إلى أن سبعين بالمائة من سكان الجزائر هم دون سن الثلاثين. وقد شهدت البلاد ارتفاعًا في وتيرة الاحتجاجات، حيث سُجل حوالي 3 الاف احتجاج في عام 2013. و في سياق الاستجابة لهذه المطالب الاجتماعية المتصاعدة، سخرت الحكومة مقدرات مالية بنحو 62 مليار دولار أمريكي في الفترة ما بين 2011 و20132. يُمكن تفسير هذا الإنفاق الحكومي كـ استراتيجية احتواء مالي و "ثمن سياسي" لـ إخماد وتخفيف حدة الاحتجاجات.

من جانب اخر ، تشكّل منظمة المجاهدين -التي تحمل جذورًا ثورية -قوة تنظيمية فاعلة على مستوى البلديات والحياة المحلية. وقد شهدت الميزانية المخصصة لهذا التنظيم زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت من 900 مليون دولار في عام 1999 إلى 2.3 مليار دولار في عام 3.2012 وتُورث العضوية في هذا التنظيم إلى عائلات المجاهدين، وتُعد بطاقة العضوية وسيلة للحصول على امتيازات

[1] CHABAL (Patrick), DALOZ (Jean-Pascal), *L'Afrique est partie ! Du désordre comme instrument politique*, Paris, Economica, 1999, 196 p. (bibliogr.) (coll. « Analyse politique » .site web : https://journals.openedition.org/assr/20738.

[2] Luis Martinez, Algérie : qui gouverne ?, ATELIERS DE PROSPECTIVE STRATEGIQUE Compte rendu de la réunion du 20 mai 2014, CERI-SciencesPo,p 8.site web : https://sciencespo.hal.science/hal-03613230/file/2014-06-martinez-algerie-omer.pdf.

Op.cit,p4.[3]

ومزايا اقتصادية عديدة (كـ تراخيص الاستيراد والأسعار المدعمة)، ما يشير إلى الأهمية السياسية لـمحاربي حرب التحرير، و يعكس تزايد أهميته المؤسسية بالنسبة للنخبة الحاكمة.

2. صياغة السياسات:(Policy Formulation)

تُصاغ التفاصيل الأولية للسياسات ضمن الدائرة الداخلية وفي الأجهزة الأمنية المتخصصة. تُعد هذه المرحلة غالباً غير شفافة وتتسم بالمركزية و السرية، مع الاعتماد على خبراء ومستشارين مقربين من النخبة الحاكمة.

يُمكن استشارة أعضاء الدائرة الوسطى (مثل الوزراء، نخب الأعمال[1]، قادة الأحزاب المقربة) في هذه المرحلة، خاصة فيما يتعلق بالتفاصيل الفنية أو اللوجستية. يمثل هؤلاء الوكلاء الاستراتيجيين (Strategic Agents) الذين يُقدمون المشورة ويُساهمون في إضفاء الشرعية على السياسات.

تُعد صياغة السياسات غالباً نتيجة لتسويات داخلية بين الفصائل المختلفة داخل الدائرة الداخلية وحلفائها في الدائرة الوسطى. على سبيل المثال، قد تكون سياسات الخصخصة أو تحرير

[1] في جنازة رئيس الوزراء السابق رضا مالك يوم 30 يوليو 2017 ،ظهر بوضوح الدور المتعاظم لمجتمع الأعمال في التأثير على القرارات الحكومية، لا سيما قرار إقالة رئيس الوزراء آنذاك، عبد المجيد تبون.

استغل سعيد بوتفليقة المناسبة لتوجيه رسالة تفيد بسيطرته على مفاصل السلطة و معارضته العلنية لـ "حملة الأيدي النظيفة "التي قادها رئيس الوزراء عبد المجيد تبون ضد الفساد وبعض رجال الأعمال المقربين من دوائر السلطة.

حضر سعيد الجنازة في موكب رسمي، مستخدمًا سيارة مدرعة رئاسية ومحاطًا بـ مدير التشريفات (مختار رقيق) والحرس الرئاسي المكلفين بحماية الرئيس. حلل المراقبون هذا الحدث بأنه إعلان بأن "المرادية لا تملك مصدر سلطة واحد، بل مصدرين على الأقل".

يُعتبر هذا المشهد مسرحية كان لها هدفان رئيسيان :التنصل علنًا من رئيس الوزراء تبون وطمأنة مجتمع الأعمال.

كانت الحملة ضد تبون "قوية"، حيث "جميع أصحاب النفوذ ورجال الأعمال كانوا مُجنّدين لكسر ظهره ."هذا التجنيد يؤكد أن الأوليغارشية كانت ترى في تبون تهديدًا لمصالحها المباشرة، وأن نفوذها كان قويًا بما يكفي لتوجيه الآلة الإعلامية والبيروقراطية لإسقاط رئيس الوزراء.

تُظهر الحادثة أن القرار الحكومي (بما في ذلك تعيين وعزل رؤساء الوزراء) كان يتم صياغته في الدوائر الخفية للنفوذ، حيث يمارس سعيد بوتفليقة والأوليغارشية المتحالفة معه دورًا حاسمًا لضمان استمرار شبكة الامتيازات المالية والاقتصادية.

أنظر :

- Saïd Bouteflika, Tebboune et l'affairisme ,El Watan, 8 août 2017

التجارة مصاغة بطريقة تحمي مصالح معينة (مثل نخب الأعمال المرتبطة بالمؤسسة العسكرية-الأمنية) وتستبعد أخرى. هذا يؤدي إلى "إصلاحات انتقائية.(Selective Reforms) "

في هذا الاطار قدمت الباحثة ISABELLE WERENFELS تحليلا معمقا لهذا التفاعل في دراسة حول تعطل مسار الخوصصة في الجزائر، و كيف تحول هذا المسار من مجرد سياسة اقتصادية إلى ساحة معركة تتشابك فيها المصالح السياسية، والعسكرية، والبيروقراطية.

النقطة المحورية حسب طرحها هي تقييم حق النقض (Veto Power) لدى معارضي الإصلاح وقدرتهم على رفع تكاليف الانتقال إلى مستوى لا يتحمله الإصلاحيون الضعفاء.

توضح الباحثة أن المعركة الحقيقية لم تكن بين العمال 1(الذين ضعف نفوذهم بفعل عمليات الإغلاق) وبين المدافعين عن سياسات الإصلاح ، بل كانت بين النخب المتصارعة على الريع.

و تفكك هذه الشبكة المعقدة من مقاومة و تأييد الخوصصة كمايلي2:

1. لوبي "الاستيراد ": تحليل لماذا تُعد هذه المجموعة، المتجذرة في النخب العسكرية والبيروقراطية، هي الخاسر الأكبر من تغيير الوضع الراهن. بمعنى اخر تشكل الخوصصة تهديدًا لمن يحصلون على ريع من احتكارات الاستيراد التي انتقلت من الشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص بعد تحرير التجارة. وبالتالي، فإن أي تغيير في الوضع الراهن ستُحاربه تلك الفئات التي لديها الكثير لتخسره، وسيؤدي إلى صراعات بشأن إعادة توزيع الريع والسلطة.
2. طبيعة التسوية السياسية :التعمق في الرأي القائل بأن السبب الجذري لبطء الخصخصة هو "غياب مركز واضح لصنع القرار "والصراعات المستمرة بين دوائر النخبة على توزيع السلطة والريع.

---

[1] من بين الخاسرين بشكل مباشر من الإصلاحات، عمال الشركات العمومية، فهم مُنظّمون في نقابات نظمت موجات كبيرة من الإضرابات ضد إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة بشكل عام، والخصخصة بشكل خاص، ومع ذلك، مع إغلاق مئات الشركات، لا يُمكن القول إن النقابات كانت تتمتع بنفوذ كبير .و ما أضعف قدرة العمال على المقاومة/النقض هو الخلافات بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين(UGTA) ، أقوى النقابات، والنقابات الأصغر.84 و ما يعرف عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يتمتع بعلاقات وثيقة مع النظام (وبالتالي لا يستطيع اتخاذ القرارات بمفرده) ويسهل إفساده.للاطلاع أكثر أنظر:

- Le Quotidien d'Oran (online)02 /08/ 2001.

2 ISABELLE WERENFELS , Obstacles to Privatisation of State-OwnedIndustries in Algeria: the Political Economy of a Distributive Conflict.web site: https://www.swp-berlin.org/publications/products/fachpublikationen/Werenfels2ks.pdf

3. ضعف التيار الاصلاحي :تحليل العناصر التي جعلت القوى الداعمة للخصخصة (الوزراء القلائل، التكنوقراط، وضغط المؤسسات الخارجية مثل صندوق النقد الدولي) أضعف بشكل ملحوظ من قوى النقض الداخلية.

3. اتخاذ القرار:(Decision Making)

يتم اتخاذ القرار النهائي غالباً في **مكتب الرئيس** أو في اجتماعات مغلقة تضم كبار القادة العسكريين والأمنيين. المؤسسات الرسمية مثل البرلمان قد تُستخدم لـ**ختم الموافقة-Rubber) Stamping)**على هذه القرارات، مما يضفي عليها طابع الشرعية الدستورية.

و يتضح ذلك من خلال التغول الذي عرفته السلطة التنفيذية على باقي السلط ، و الذي كان من نتائجه خلق حالة من عدم التوازن القائم ، سواء داخل السلطة التنفيذية نفسها أو بينها و بين السلطة التشريعية ،حيث أضحى النظام الدستوري و السياسي في الجزائر غير متوازن ، معتمدا على قوة رئيس الجمهورية التي كفلها له الدستور و باقي الجماعات المصلحية.

يشغل رئيس الجمهورية منصب رئيس مجلس الوزراء وقائد القوات المسلحة. هو المسؤول عن الدفاع الوطني والسياسة الخارجية. يُعيّن رئيس الوزراء، ورئيس مجلس الأمة، والأمين العام للحكومة، وعددًا من المناصب الإدارية المهمة، مثل مدير البنك المركزي، وله الحق في إقالتهم. ويجوز له التشريع بمرسوم رئاسي ، وله الحق في إصدار عفو رئاسي وتغيير الأحكام القضائية. كما يحق له تنظيم استفتاءات والتصديق على المعاهدات الدولية[1].

ان هذه المحورية التي يظهر بها رئيس الجمهورية لا تتناسب و الأطر الديمقراطية التي ترسم الدستور السياسي التعددي الذي اعتمدته الجزائر بصفة واضحة بداية بدستور 1996 عند اعتماد الغرفة الثانية للبرلمان ، التي أريد من خلالها توسيع هامش التشريع البرلماني و تكثيف الاطار التمثيلي لضمان الرشادة في رسم السياسات و متابعة المصلحة العامة و العليا للدولة.

لقد ساهم هذا الاختلال على مستوى فعالية السلطات السياسية في تهميش السلطة الأولى لتشريع المشاريع في الدولة عبر تكبيلها برقابة رئيس الجمهورية للمشاريع المقترحة من خلالها ، و اشتراط الموافقة عبر عدم تفعيل الثلث المعطل أو الثلث الرئاسي المكون لمجلس الأمة .لذا أصبحت السلطة

[1] الجريدة الرّسميّة للجمهور للجمهوريّة الجزائريّة /العدد 14، 7 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق ل7 مارس سنة 2016 م، المواد 91-92-93 ص ص 17-18.

التشريعية كهيئة تزكية في أحيان كثيرة لمشاريع تقترحها الحكومة و يوافق عليها أعضاء البرلمان من التحالف الرئاسي ، كما ساهم عدم التوازن هذا في فقد الحكومة لجوهر وجودها ، اذ تتحمل المسؤولية السياسية لسياسات لم تكن من اقتراحها .[1]

ان حالة المركزية و السرية و الغموض التي تميز عملية صناعة قرارات السياسة العامة في الجزائر، تفرض علينا دراسة هذه القرارت من حيث فعاليتها و مدى قدرتها على الاستجابة لمختلف المتطلبات المجتمعية.

لقد شكلت قضية عقلانية القرارات العامة في الجزائر، في القطاعات المختلفة كالصناعة والزراعة والتجارة و السياحة وغيرها، موضوعًا محوريًا وشائكًا يثير الكثير من الجدل والانتقادات[2]. فالعديد من القرارات تم اعادة صياغتها أو إلغاءها [3]، وتعرض الكثيرمنها لانتقادات واسعة من المراقبين، سواء كانت صادرة عن المستوى المركزي (الوزاري) أو المحلي (الولايات والبلديات).

لتفسير هذا التشكيك في مدى عقلانية قرارات السياسة العامة بالجزائر، يمكن الرجوع إلى الدراسات النظرية، ومن أبرزها نموذج سياسة الحكومة (Governmental Politics Model) لـ غراهام ت أليسون . يركزهذا النموذج على سلوك الأفراد في الإدارة العليا للدولة، و يرى أن القرارات العامة هي نتيجة لمواجهة وصراع سياسي داخلي بين القادة الإداريين والسياسيين، حيث يسعى كل فاعل لتحقيق استراتيجيته الخاصة ومصالح منظمته وقيمه، و بالتالي فان القرار ليس خيارًا عقلانيًا موحدًا، بل ثمرة تسوية.يشير هذا التحليل إلى أن القرار العام هو نتيجة صراع سياسي داخلي، وأن الموقف المعلن للفاعل يعتمد على مصلحته الشخصية ومصلحة منظمته[4].

يفترض أن هذه اللاعقلانية ناتجة عن سلوك النخب الحاكمة المتجدرة في أنظمة قائمة على الامتيازات .لا يمكن لأي إصلاح أن ينجح ما لم يمس جوهر هذه الامتيازات.

---

[1] مركمال علي ، "بنية السلطة السياسية في الجزائر و اثارها على السياسات العامة "، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم التنظيم السياسي و الاداري ، 2020/2019، ص 290.

[2] تتخذ بعض الخيارات لاعتبارات سياسية و لتحقيق الاستقرار الاجتماعي ، مثلا اعفاء الشباب المستفيذ من قروض في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من الديون.للمزيد أنظر :https://www.bti-project.org

[3] من الأمثلة عن ذلك اعلان الحكزمة في 2016 عن الوقف المؤقت لمشوع استخراج الغاز الصخري الى غاية 2022، و لا يزال من غير الواضح ما اذا كان ذلك يعود الى تلك المظاهرات الشعبية المعارضة للمشروع(في عين صالح ،ورقلة و تمنغست..) أم الى الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع.

[4] Graham Allison (1969), Conceptual models and the Cuban Missile Crisis, American Political Science Review 63. Web site : http://www3.nccu.edu.tw/~lorenzo/Allison%20Conceptual%20Models.pdf

يُفسر هذا السلوك من خلال[1]:

- طبيعة وطريقة عمل النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يمثل مصدر ثروة وريع للنخب.
- عملية التفاوض السياسي والاقتصادي الواسعة التي تتيح للموظفين العموميين "بيع" القرارات الإدارية، وتوفر فرصًا لـ السعي وراء الريع مقابل الدعم السياسي.
- تشجيع رواد الأعمال على تحقيق المكاسب الريعية من خلال العلاقات البيروقراطية بدلًا من الأنشطة الإنتاجية الأكثر تكلفة.

إن اللاعقلانية في القرارات العامة الجزائرية تُفسر إلى حد كبير من خلال نموذج سياسة الحكومة، حيث تكون القرارات نتاج صراع سياسي داخلي تتشابك فيه المصالح الشخصية ومصالح المنظمات، وتتعزز بفعل النظام الاقتصادي والسياسي الذي يولد الريع والامتيازات للنخب الحاكمة .إن طبيعة ممارسة السلطة في هذا السياق تؤدي إلى سلوك استغلالي يركز على المصلحة المباشرة، مما يفرغ قرارات السياسة العامة من بعدها الاستراتيجي و الشمولي.

تمثل القرارات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية للتعامل مع المطالب الاجتماعية المتصاعدة في عام 2011،واحدة من الأمثلة التي تعكس حقيقة السياسات العامة بالجزائر التي تشكل ردود فعل متأخرة حول مشاكل اجتماعية متراكمة في شكل سياسات توزيعية قصيرة الأجل لـ "شراء السلم الاجتماعي "بدلاً من التركيز على الإصلاحات الهيكلية طويلة المدى.

اتخذت في مواجهة تزايد الاستياء الشعبي والزيادات العالمية في أسعار الغذاء في يناير 2011، الإجراءات التالية[2]:

1. حوافز قصيرة الأجل :خفض الضرائب على الزيت والسكر بنسبة 41%، وزيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية بنسبة 34%، وإعادة الدعم الحكومي للمواد الأساسية.
2. تسهيل الائتمان :تنفيذ إصلاحات لتسهيل حصول رواد الأعمال الشباب والفئات الضعيفة على الائتمان.

[1] BOUTALEB Kouider, The nature of the rationality of public decision in Algeria, Algerian Journal of Legal, Political and Sciences economics Vol:57, N°04., 2020.pp 28-29.
[2]Yahia H. Zubir and Ahmed Aghrout, "Algeria's Path to Reform: Authentic Change?," Middle East Policy, Vol.XIX, No.2, Summer 2012,p. 68.

كان لهذه الحوافز آثار مالية وخيمة:

- زيادة الإنفاق العام :ارتفع الإنفاق بنسبة 25% من 64 إلى 80 مليار يورو[1].
- عجز الميزانية :سجلت الميزانية عجزًا بنسبة 34%في عام 2011، وعجزًا متوقعًا بنسبة 24% لعام 2012، في ظل تخصيص 17%من الميزانية لسياسة "شراء السلم الاجتماعي" المستمرة[2].
- تراكم الأعباء :هذا الإنفاق جاء بالتوازي مع خطة تنمية خمسية (2010-2014) بقيمة 286 مليار دولار.

بالرغم من الوضع المالي القوي للجزائر بفضل الموارد الطبيعية واحتياطيات النقد الأجنبي الضخمة (أكثر من 200 مليار دولار في 2012)، سجلت الجزائر ثاني أكبر عجز في الميزانية بين الدول المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2011[3].

تُظهر البيانات استمرار التبعية الكبيرة للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، حيث تشكل أكثر من 97%من الصادرات ، ثلث الناتج المحلي الإجمالي، و أكثر من ثلثي الإيرادات الحكومية.

حذر صندوق النقد الدولي (IMF) مرارًا من أن التحدي الرئيسي للجزائر هو تنويع الاقتصاد، وأن "نمو الإنفاق الجاري" قد أضعف التوقعات المالية وجعل الوضع المالي "عرضة بشدة لانخفاض كبير في أسعار النفط". لتحقيق التوازن في ميزانيتها على المدى القصير إلى المتوسط تحتاج الجزائر إلى سعر نفط يتجاوز 100دولار للبرميل [4]، وهو ما يؤكد التعرض المستمر لقوى السوق العالمية الخارجة عن السيطرة الحكومية.

تتجلى إشكالية فشل الحكومة الجزائرية في تحقيق الإصلاحات الهيكلية في جوهر هذه السياسات فيمايلي[5]:

---

[1] Andrea Dessì, “Algeria at the Crossroads; Between Continuity and Change,” IAI Working Paper 11/28, September 2011, p 8 . web site : http://www.iai.it/pdf/DocIAI/iaiwp1128.pdf.

[2] Ibid.

[3] Adam Nossiter, “Algerians Belittle Elections, but Not Enough to Protest,” The New York Times, 19 May 2012 . .web site :http://www.nytimes.com/2012/05/19/world/africa/in-algeria-belittling-elections-but-no-arabspring.html?pagewanted=all.

[4] IMF, “Algeria: 2011 Article IV Consultation – Staff Report; Public Information Notice,” IMF Country Report No.12/20, January 2012 http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2012/cr1220.pdf.

[5] Andrea Dessi, Algeria: Cosmetic Change or Actual Reform?, ISBN : 978-2-36567-043-2 © Tous trois réservés, Paris, Ifri,site web : https://www.ifri.org/sites/default/files/migrated_files/documents/atoms/files/ifriactuellesdessialgerie.pdf.

1. الهروب من الإصلاح الهيكلي :شكلت سياسة "شراء السلم الاجتماعي" المعتمدة على استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي (لتمويل المنح والقروض منخفضة الفائدة) أداة لتأجيل الإصلاحات الاقتصادية الحقيقية والمعمقة. فبدلاً من معالجة المشاكل الهيكلية (مثل التبعية للمحروقات، البطالة، وضعف القطاع الخاص غير النفطي)، لجأت الحكومة إلى حلول مالية سريعة.

2. أولوية الاستقرار المؤقت على القيمة المضافة :ركزت الحكومة على إدارة الأزمة الاجتماعية وتخفيف المطالب الفورية من خلال زيادة الدعم والرواتب، وهي نفقات جارية لا تخلق قيمة مضافة دائمة أو فرص عمل منتجة بشكل مستدام. هذا التوجه يتعارض مع أي سياسة عامة طويلة المدى تهدف إلى تنويع الاقتصاد، تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية.

3. تفاقم الخطر المالي :أدت هذه السياسة إلى تسجيل عجز قياسي في الميزانية، مما أضعف الهامش المالي للدولة. في حين أن الاحتياطيات الضخمة منحت للحكوكة "مساحة تنفس" مؤقتة، فإن الاستمرار في معدلات الإنفاق هذه يهدد الاستدامة المالية على المدى الطويل ويؤكد على أن الحكومة تراهن على استمرار ارتفاع أسعار النفط بدلاً من بناء اقتصاد مقاوم لصدمات السوق.

4. تجاهل تحذيرات صندوق النقد الدولي :يُظهر الإصرار على زيادة "الإنفاق الجاري" رغم تحذيرات صندوق النقد الدولي المتعلقة بضرورة تنويع الاقتصاد، أن الحكومة كانت تفضل الاستقرار السياسي قصير الأجل على الصحة الاقتصادية طويلة الأجل، مما يرسخ اللاعقلانية الاقتصادية في صنع القرار العام. هذا المسار يؤكد على أن النخبة الحاكمة اختارت توزيع الريع لتهدئة السخط بدلاً من تمكين الاقتصاد من خلق الثروة بشكل ذاتي.

4. تنفيذ السياسات:(Policy Implementation)

يتم تنفيذ السياسات من خلال الجهاز البيروقراطي للدولة، بما في ذلك الوزارات والإدارات المحلية. ومع ذلك، يمكن أن يواجه التنفيذ تحديات كبيرة بسبب **الفساد المستوطن** ، الذي يؤدي إلى تحريف السياسات وتحويل الموارد لخدمة مصالح خاصة.

يمكن تطبيق مقاربة "استغلال الفوضى" [1](Exploitation of Disorder)، التي صاغها شابال وداوز2،بوضوح على السياق الجزائري، لا سيما في تفسير مرونة الاستبداد ومقاومة الإصلاحات الاقتصادية، و فساد الجهاز البيروقراطي.

تُقدم المقاربة إطاراً تحليلياً جديداً لفهم التحديات التنموية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مرتكزة على فرضية مفادها أن الفساد وضعف المؤسسات ليسا مجرد خلل عارض، بل يمثلان مساراً تنموياً وظيفياً تستفيد منه شرائح واسعة من النخب.

يُعرّف النموذج الفعالية المؤسسية استناداً إلى المقاربة الفيبرية (Weberian Approach)، التي تتطلب بيروقراطية قائمة على القواعد، محايدة، عقلانية، وقابلة للتنبؤ، تضمن الفصل الصارم بين المجال العام/المدني والمجال الخاص/الشخصي.

يوفر نموذج شابال وداوز تشخيصاً دقيقاً لمرونة الاستبداد الجزائري؛ حيث لا يُفسر فشل التنمية أو الإصلاحات الاقتصادية بنقص الموارد أو ضعف الأطر البشرية، بل بطبيعة المؤسسات التي نشأت عن خيارات سياسية تخدم مصالح خاصة. إن غياب الفصل بين العام والخاص (النزعة الوراثية)، وتهميش آليات الرقابة (فشل البيروقراطية الفيبرية)، والصراع الوظيفي بين النخب على الريع (استغلال الفوضى)، هي الأسباب التي جعلت تكاليف الانتقال نحو ديمقراطية فعالة و تحقيق التنمية أعلى من أن يتحملها النظام، مما يرسخ بقاءه.

تتجلى المشكلة المؤسسية الأساسية في الجزائر في هيمنة "النزعة الوراثية" أو الزبائنية (Patrimonialism)، وهي الاستخدام المنهجي للأصول والموارد العامة (التي تديرها النخب البيروقراطية والعسكرية) لتحقيق مكاسب خاصة.

ان عواقب هذا النوع من الفساد السياسي وخيمة، فالفساد السياسي لأغراض الحفاظ على السلطة يؤدي إلى سوء الإدارة في شكل قرارات سياسية غير خاضعة للمساءلة ومحاباة؛ ومؤسسات ضعيفة

[1] القصد من مفهوم استغلال الفوضى هو أن مؤسسات أفريقيا في حالة من "الفوضى" بسبب عدم الفعالية والفساد .ومع ذلك، فإن حالة الاضطراب الذي يميزها وظيفي، ويدل على مسار تنموي أفريقي فريد، حيث الجميع مشاركون، ولكل فرد ما يجنيه من ممارسات الفساد ، نادرًا ما يكون الفساد مركزيًا فالجميع في كل مكان يسعى للاستفادة.

[2] Patrick Chabal, Jean-Pascal Daloz,An examination of the political instrumentalization of disorder. **Africa Works:** Disorder as Political Instrument, James Currey Publishers, 1999.web site : https://books.google.dz/books/about/Africa_Works.html?id=7O8WJB-kzewC&redir_esc=y

ومشوهة ومتلاعبة؛ وغياب الشفافية والمساءلة؛ والحصانة والإفلات من العقاب؛ وانتخابات غير حرة ونزيهة[1].

5. تقييم السياسات:(Policy Evaluation) :

تتمتاز مرحلة تقييم السياسات العامة بالجزائر بغياب الشفافية بشكل كبير ، حيث من النادر أن تُجرى عمليات مستقلة أوعامة لتقييم فعالية السياسات أو اثارها على المجتمع.و بالمقابل يتم التقييم في الغالب داخلياً ضمن الأجهزة الحكومية والأمنية، ويُستخدم لتعديل السياسات أو استبدالها بشكل يخدم مصالح النخبة واستقرار النظام.

يمكن هنا الاشارة الى بعض العناصر التي تساهم في ضعف المجال الرقابي للسلطة التشريعية المخولة دستوريا بالتشريع و الرقابة و مساءلة الحكومة و مناقشة و تقييم السياسات العامة، و من بين هذه العناصر مايلي:

- سيطرة طاغية للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، تبدأ من الدعوة لاجراء انتخابات و التحكم فيها ، و تمتد الى تحديد جدول أعمال البرلمان و القدرة على حله متى متى شاءت.
- أصبح التمثيل البرلماني في الجزائر وسيلة للتقرب من أصحاب القرار على مستوى المركز.
- تأثير العلاقات الزبونية على التمثيل النيابي بين الراعي الذي يمكن الوصول الى وسائل العيش الأساسية ، و الزبائن [2]الذين يتبادلون سلعا اقتصادية و خدماتية ، فالتحكم في قوائم الترشيح يتم على المستوى المركزي .
- تأثير الثقافة السياسية على العمل البرلماني ، و التي هي أقرب لمصالح النخب الحاكمة منها لمصالح الأمة[3].

---

[1] [1] Anti-Corruption Resource Centre 2006 www.U4.no P7.

[2] الجزائر تحكمها المراسيم. لم يعد للبرلمان أي دور. هذا لا يمنع النواب من الحصول على زيادة في رواتبهم في كل انتخابات رئاسية. يبلغ هذا الراتب الآن ما يقرب من 300 ألف دينار (2800 يورو)، بينما تم تحديد الحد الأدنى للأجور عند 18 ألف دينار (170 يورو). في عام 2014، حصل النواب على زيادة في دخلهم ب 400 ألف دينار، دون إدراجها في كشوف رواتبهم. وهذا غير متناسب مقارنةً بالغالبية العظمى من الجزائريين.للمزيد أنظر :

-Luis Martinez, Algérie,op.cit, p 4.

[3] طارق عاشور ، تطور العلاقات بين الحكومة و البرلمان في النظام السياسي الجزائري 1997-2007، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2009/2008 ، ص ص 444-451.

من جانب اخر تتضح عدم فعالية البعد التقييمي للسياسات العامة بالجزائر من حالة التآكل التي تشهدها الأدوات الرقابية الأساسية مثل **ديوان المحاسبة(Cour des comptes)** ، الذي يُفترض أن يكون هيئة مستقلة مكلفة بمراجعة حسابات الدولة وضمان المساءلة المالية.

إن فشل الديوان في نشر تقاريره السنوية، والاكتفاء بتقريرين فقط طوال ربع قرن، يمثل دليلاً واضحاً على **التلاعب المؤسسي وتهميش الرقابة** .هذا التهميش المؤسسي، الذي يظاف إلى جانب القيود المفروضة على حرية الإعلام، يخلق بيئة مواتية لانتشار **الفساد و غياب الرقابة[1].**

إن صياغة السياسات العامة في الجزائر ليست عملية خطية أو تقنية بحتة، بل هي نتاج معقد لـ**تفاعل القوى (Interplay of Forces)** بين النخبة المهيمنة، والمصالح المتنافسة داخلها، والديناميكيات المجتمعية المتشرذمة، والسياق الدولي المتغير. إن الفهم العميق لهذه التفاعلات، المستند إلى الأطر النظرية المذكورة، ضروري لتحليل استمرارية النظام وتحدياته المستقبلية.

[1] Country example cited from TI Global Corruption Report 2006:125. (Dilali Hadjadj): http://www.transparency.org/publications/gcr.

خلاصة الفصل

يختتم هذا الفصل بتشخيصٍ عميقٍ لآليات صنع وتنفيذ السياسات العامة في الجزائر، متجاوزًا الأطر التقليدية والرسمية للكشف عن البنية الحقيقية للسلطة التي تُدار من خلالها البلاد. إن ما يظهر للعيان من مؤسسات دستورية وعمليات تشريعية هو في جوهره واجهة لـ"توازن عدم الاستقرار" الهش، حيث تُصاغ القرارات المصيرية بعيدًا عن الأضواء، في دوائر نخبة مغلقة ومترابطة تجمع بين العسكر والأمن ورأس المال المرتبط بهما. هذا التشخيص لا يكتفي بوصف الواقع، بل يفكك منظومته الفكرية والهيكلية، ليقدم رؤية نقدية شاملة تكشفعن أسباب تعثر التنمية وجمود الإصلاح.

أولاً، ينتقد هذا التحليلالطرحالمؤسسي الذييقدم الجزائر كدولة ديمقراطية تعددية. فرغم وجود برلمان وأحزاب ومنظمات مجتمع مدني، تظل هذه الكيانات أدوات لإضفاء الشرعية على قرارات تم اتخاذها مسبقًا في "الدائرة الداخلية" للنخبة الحاكمة. إن عملية صنع السياسات ليست نتيجة حوار وطني أو تفاعل ديمقراطي، بل هي نتاج مساومات وتسويات بين فصائل داخل النخبة، تُدار وفق منطق "الاختيار العقلاني" الذي يهدف إلى تعظيم المصالح الفردية والجماعية الضيقة لهذه الفصائل، وليس المصلحة الوطنية الشاملة. هذا يفسر لماذا تظل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية دائمًا "انتقائية" و"مشوهة"، تخدم مصالح مجموعات معينة وتحافظ على الهياكل القائمة بدلاً من تفكيكها.

ثانيًا، يكشف التحليل عن الطابع الريعي العميق للدولة الجزائرية، والذي يُعد العائق البنيوي الأكبر أمام أي تغيير حقيقي. فالاعتماد شبه الكلي على عائدات المحروقات لم يخلق فقط اقتصادًا غير منتج، بل شكل "عقدًا اجتماعيًا" مشوهًا يقوم على توزيع الريع لشراء الولاءات وقمع المطالب الشعبية، بدلاً من بناء عقد قائم على المواطنة والمساءلة والتنمية. هذا الريع، الذي يفترض أنه نعمة، تحول إلى نقمة، حيث أدى إلى إفراغ السياسات العامة من محتواها التنموي، وجعلها أدوات للتحكم الاجتماعي وإدارة الأزمات، وليس لبناء المستقبل. إن "نظرية الدولة الريعية" هنا ليست مجرد إطار تحليلي، بل هي تشخيص دقيق لآفة منظومة الحكم التي تُبقي الشعب في حالة تبعية دائمة، وتُعطل ظهور طبقة وسطى مستقلة قادرة على المطالبة بالتغيير.

ثالثًا، يُسلط التحليل الضوء على الآليات الذكية والخفيةالتي تستخدمها النخبة للحفاظ على سلطتها . فاستراتيجية "فرّق تسد" ليست مجرد شعار، بل هي سياسة ممنهجة تُطبَّق على جميع المستويات: تفتيت المعارضة، تشجيع التنافس الوهمي بين الأحزاب، خلق هياكل موازية، واستغلال الانقسامات المجتمعية العرقية والجهوية واللغوية. هذه الآليات، المدعومة بثقافة سياسية أبوية وعقلية قائمة على "العصبية"

القبلية والعشائرية، تُنتج حالة من الجمود السياسي، حيث يصبح التغيير مستحيلاً بسبب غياب أي جبهة موحدة قادرة على مواجهة النظام. حتى عندما تظهر موجات احتجاجية قوية، كما حدث في حراك 2019، فإن النخبة تمتلك من المرونة والقدرة على المناورة ما يمكنها من امتصاص الصدمة وإعادة تشكيل نفسها دون المساس بجوهر السلطة.

رابعًا، يقدم التحليل نقدًاموضوعياللدور الذي لعبه التاريخ في تشكيل العقل السياسي الجزائري . فـ"متلازمة المنظمة الخاصة" التي ولدت في رحم الكفاح المسلح ضد الاستعمار، والتي تقوم على السرية والعنف وغياب الثقة، لم تختفِ بعد الاستقلال، بل تحولت إلى ثقافة سياسية سائدة داخل أجهزة الدولة ودوائر النخبة. إن العنف ليس مجرد أداة للقمع، بل هو جزء من "الثقافة السياسية" التي ترى في القوة الحل الوحيد للصراعات، مما يُعطل آليات ازلتفاوض والتسوية السلمية. هذا الإرث التاريخي الثقيل يُفسر لماذا تظل الجزائر أسيرة لدورة لا تنتهي من الأزمات والعنف، بدلاً من الانتقال إلى مرحلة من الاستقرار والبناء القائم على الحوار والمؤسسات.

خامسًا، يؤكد التحليل على التفاعل المعقد بين العوامل الداخلية والخارجية .فرغم محاولات النخبة تصوير نفسها على أنها تقاوم التدخل الخارجي، فإنها في واقع الأمر تستثمر في هذا التدخل وتُكيف سياساتها وفقًا لمصالح القوى الدولية، خاصة في مجالات الطاقة والأمن. فـ"الحرب على الإرهاب" على سبيل المثال، لم تكن فقط أداة للقمع الداخلي، بل كانت أيضًا وسيلة لإعادة تأهيل النظام دوليًا وكسب الشرعية. هذا التفاعل يُظهر أن النظام الجزائري ليس منغلقًا، بل هو نظام براغماتي يتكيف مع المتغيرات العالمية لضمان بقائه، حتى لو كان ذلك على حساب المصلحة الوطنية الحقيقية.

في الختام، يُقدم هذا الفصل رؤية نقدية قاتمة ولكنها واقعية. إن استمرارية النظام في الجزائر ليست نتاج قوة مؤسساته، بل هي نتيجة لضعف وهشاشة البديل، ولبراعة النخبة في إدارة التناقضات واستغلال الموارد والانقسامات. إن "توازن عدم الاستقرار" هذا، رغم هشاشته، أثبت فعاليته في الحفاظ على الوضع الراهن. أي محاولة جادة للتغيير لن تنجح من خلال المطالبة بإصلاحات جزئية أو من خلال العمل داخل الأطر التي صممتها النخبة نفسها. بل تتطلب استراتيجية شاملة تبدأ بتفكيك البنى الريعية، وبناء ثقافة سياسية جديدة قائمة على الشفافية والمساءلة والمواطنة، وخلق تضامنات أفقية قادرة على كسر حلقات التبعية والانقسام التي فرضتها النخبة على المجتمع. إن التحدي ليس سياسيًا فحسب، بل هو حضاري وثقافي، يتطلب إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة، تُعلي من شأن الإنسان والقانون، وتُقصي منطق الريع والعنف والمحسوبية.

الفصل الثالث : تقييم فعالية السياسات العامة للتشغيل فيالجزائر:

المبحث الأول :مفهوم السياسات العامة للتشغيل:

تُعد قضايا **التشغيل والبطالة** من أبرز التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصادات الحديثة على المستويين المحلي والدولي. يتجاوز الاهتمام بهذه القضايا الجانب الاقتصادي البحت ليشمل أبعادًا اجتماعية وسياسية عميقة، مما يستدعي تبني **سياسات عامة فعالة** لضمان استقرار سوق العمل، وتحقيق التنمية الشاملة، وتعزيز التماسك الاجتماعي. يسعى هذا المبحث إلى تحليل معمق لمفهوم السياسات العامة للتشغيل ومكافحة البطالة، مستعرضًا أبرز المداخل النظرية التي تناولت هذه المسألة وأثرها على فهمنا لهذه الظواهر المعقدة.

المطلب الأول :تطور مفهوم سياسة التشغيل:

لفهم سياسات التشغيل، لا بد من تحديد مفهوم "التشغيل" نفسه، الذي شهد تطورًا ملحوظًا عبر الزمن من منظور تقليدي إلى منظور حديث، مواكبة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

أولا :تعريف التشغيل: من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث

تقليديًا، كان مفهوم التشغيل يُعرّف على أنه" **تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد الحصول على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين**[1]". هذا التعريف يركز بشكل أساسي على الجانب الوظيفي البحت، حيث يقتصر التشغيل على إيجاد فرصة عمل.

أما **المفهوم الحديث** للتشغيل، فيذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يرى أن التشغيل لا يعني مجرد العمل، بل يشمل" **الاستمرارية في العمل، ويعطي له حق المشاركة والتمثيل في مختلف التنظيمات والحق في الضمان الاجتماعي، وله الحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب والتقاعد حسب الشروط التي يوضحها القانون**[2]".

الشغل حسب المكتب الدولي للعمل **(BIT)** أو **(ILO)** هو ممارسة عمل أو نشاط لفترة معينة من الزمن مهما كانت ضئيلة خلال الفترة المرجعية للإحصاء، و هذا ما يجعل هذا التعريف واسع إلى درجة أنه يشمل الأفراد الذين مارسوا أعمال مؤقتة و عادوا مجددا للبحث عن عمل و هذا ما قد يسبب مشاكل أثناء قياس الظاهرة[3]. لهذا، ولغرض التخلص من مشاكل القياس فإن التشغيل يقضي باستخدام الأفراد الناشطين في أنشطة اقتصادية. من وجهة نظر الاقتصاد الكلي فإن الشغل هو العمل المقدم داخل

[1] GALLIE, D. W. (1998). *Restructuring the employment relationship.*OUP Catalogue.PP 209-223.

[2] OPCIT.

[3] BRANDOLINI, A. C. (2006). Does the ILO definition capture all unemployment? *Journal of the European Economic Association, 4.PP153-179.*

الاقتصاد الوطني من طرف الفئات النشطة خارج البطالة، ولهذا يعتبر مفهوم البطالة مكوناً لقياس التشغيل قبل أن يكون هدفاً لسياسة التشغيل[1]

و يعتمد قياس التشغيل على عدة مؤشرات أهمها:

1- مؤشر التشغيل: وهو نسبة الأفراد الذين يمتلكون منصب شغل أو يمارسون نشاطا اقتصاديا، إلى الأفراد النشطة ذات العمر الذي يتراوح بين 15 و64 سنة. ويعبر هذا المؤشر على قدرة الاقتصاد على استغلال اليد العاملة المتاحة والتي تعتبر فرصة اقتصادية بالنظر إلى أهمية العمل في عملية الإنتاج حسب معظم المدارس الاقتصادية. وتعتبر **OCDE** أن معدل التشغيل ذو دلالة عالية في وصف حال سوق العمل بالمقارنة مع معدل البطالة.

2- **معدل البطالة:** يمثل نسبة الأفراد العاملين داخل الفئة النشطة، البطال هو الشخص الذي يبحث عن عمل، نلاحظ أن هذا التعريف يشمل كل فرد مارس نشاط أثناء الفترة المرجعية ثم فقد منصبه، أو شخص يمارس نشاط وفي نفس الوقت بصدد البحث عن منصب آخر بما يتناسب مع مؤهلاته التكوينية أو منصب ذو دخل أعلى أو استقرار أكثر من منصبه الحالي. وهذا ما يدفع الدراسة إلى التدقيق في تعريف البطالة المعتمد من طرف المنظمات الدولية المتخصصة في القياس والإحصاء، حيث تعرف المنظمة الدولية للعمل **(BIT)** البطال على أنه كل شخص يبلغ من العمر 15 سنة فما فوق و تتوفر فيه واحدة من الصفات الثلاث، دون عمل خلال الفترة المرجعية، أو متاح للعمل فوراً أو في أجل أقصاه 15 يوماً، أو بصدد البحث عن عمل خلال الشهر الذي يسبق الفترة المرجعية و فترة الإحصاء أو لن يستطيع مباشرة العمل إلا بعد ثلاث أشهر أو أكثر[2]. بهذه الطريقة يتضح أن حيّز البطالة يتسع ليشمل الأفراد الذين حصلوا على مناصب مباشرة بعد فترة الإحصاء دون توقعهم لذلك، أو الأشخاص الذين كانت بطالتهم ظرفية، أو الأشخاص المشتغلين الباحثين عن مناصب أخرى والمتاحين للتشغيل رغم عدم تعطلهم عن العمل. تماما كاتساع حيّز التشغيل حسب تعريف **(BIT).** ولا يختلف تعريف الديوان الوطني للإحصائيات عن هذا التعريف سوى في إلزامية صفة الباحث عن العمل في الفرد لكي يعتبر بطالاً على عكس توجه المنظمة الدولية للعمل.

[1] Pierre Cahuc, A. Z. (2004). Le chômage, fatalité ou nécessité ? Paris: Flammarion.

[2]KENEDI, G. (2017). comprendre les chiffres et les évolutions récentes du chômage. *Regards croises sur l'economie*(1).PP 22-25.

3- مؤشر النشاط: وهو نسبة عدد الأفراد النشطين أي القادرين على العمل (15-64 سنة) حسب برنامج التنمية للأمم المتحدة [1] إلى العدد الكلي للسكان، أو إلى العدد الكلي لفئة معينة، سواء كانت فئة عمرية أو حسب الجنس أو حسب المؤهلات[2]. لكن المهم هو المؤشر العام، إذ أن حركة هذا المؤشر بالارتفاع أو الانخفاض تؤثر مباشرة على دلالة المؤشرين السابقين حيث أن حتى باعتبار المقاربة الأكثر دقة للتشغيل والبطالة، فإن انخفاض مؤشر النشاط يدل على خطورة معدلات البطالة مهما كانت ضئيلة بالنظر إلى كون قياس البطالة يعتمد على الحجم الأقل من المجتمع، أما في حالة العكس، فإن ارتفاع مؤشر النشاط يدل على اعتدال ظاهرة البطالة في حدود معدلات معينة. هذه المؤشرات هي الأدوات المفتاحية التي تسمح بالتشخيص وبناء سياسات التشغيل بالإضافة إلى قياس كفاءتها.

ان هذا التطور في المفهوم يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للعمل، حيث يصبح التشغيل بمثابة **حق شامل** يضمن للعامل الأمان الوظيفي، والعدالة الاجتماعية، وفرص التطور المهني المستمر. بعبارة أخرى، يمكن القول إن التشغيل في مفهومه الحديث هو **الحصول على منصب عمل دائم يضمن للعامل حقوقه الأساسية وفرص التطور والاندماج الاجتماعي** .يتطابق التشغيل، بهذا المعنى، مع التوظيف، ويقود بالضرورة إلى مفهومي **الموارد البشرية والقوى العاملة** التي تُعد الركيزة الأساسية لأي تنمية اقتصادية مستدامة.

ثانيا : تعريف سياسة التشغيل:

تحظى قضايا التشغيل بأهمية بالغة، ليس فقط على المستوى المحلي، بل تمتد إلى المستوى الدولي، لكونها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم التنمية الاقتصادية الشاملة. من صور هذا الاهتمام ضمان العمل لكل شخص يرغب فيه، بحيث يكون هذا العمل منتجًا ويتم اختياره بحرية تامة، مع التركيز على اكتساب المؤهلات الضرورية التي يمكن الاستفادة منها في مجالات العمل [3].

تُعرّف **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCDE)** ، سياسة التشغيل بأنها" :**مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج**[4]". يشير هذا التعريف إلى الطبيعة الشاملة لسياسات التشغيل التي لا تقتصر على جانب واحد، بل تسعى إلى المواءمة بين العرض والطلب في سوق العمل.

---

[1]NOLAN, B. (1998). United Nations Development Programme." Human Development Report 1998": How Ireland Fares (Book Review). *Economic and Social Review, 29*(3).PP

[2]ALEXANDER, P., & BADEN, S. (2001). Glossaire genre et macro-économie. *Genre et économie. Un premier éclairage.PP 33-37.*

[3]

[4]Jérôme, G. (1993). *Les politiques de l'emploi.*Paris: Vuibert.

يعرفها **J.Gautié** على أنها تشمل جميع الإجراءات والتدابير الاقتصادية الكلية ذات الطابع الدوري والتي تسعى إلى تحقيق التشغيل الكامل أو الإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من اختلالات سوق العمل (سواءاً بطالة أو ندرة اليد العاملة) بالإضافة إلى التسيير والتنظيم القانوني لهذا السوق. لهذا فهذه السياسات قد تكون نشيطة و فعالة عن طريق استحداث مناصب شغل جديدة وتكييف اليد العاملة مع متطلبات السوق، وقد تكون سياسة خاملة أو سلبية وهي تشمل التحويلات الحكومية بشكل عام أو السياسة المالية التوسعية التي تهدف إلى خلق ديناميكية اقتصادية وزيادة الطلب على اليد العاملة[1].

تُشكل سياسة التشغيل منظومة من الإجراءات النوعية التي تستهدف سوق الشغل. تؤثر هذه الإجراءات على جانب الطلب (مثل تحفيز الاستثمار لخلق فرص عمل جديدة)، أو جانب العرض (مثل برامج التدريب والتأهيل لرفع كفاءة القوى العاملة)، أو كلاهما معًا.

المطلب الثاني: أبعاد سياسات التشغيل:

تبنى سياسات التشغيل لغرض تحقيق أهدافها على ثلاث أعمدة أساسية:

أولا - البعد الاجتماعي:

يعتبر العمل عنصرا جوهريا للتكامل الاجتماعي، نظرا لكونه مصدرا للمداخيل والأجور، يسمح للفرد بالاستهلاك لغرض إشباع رغباته، كما يتيح له إمكانية التأمين والضمان الاجتماعي، فضلا عن كونه عاملا أساسياً لضمان الحياة الكريمة وتحقيقالمكانة الاجتماعية. في حين عدم القدرة على ممارسة نشاط يسمح بتحقيق دخل أو أجر من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف اللحمة الاجتماعية، نظرا لمظاهر التهميش والخطر الاجتماعيين.

تؤكد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية على أن التوظيف ليس فقط العامل الأهم في تحديد وضع الأفراد في كل بلد، بل هو أيضًا عامل مهم في خلق المعنى والدخل والاستقرار الاجتماعي وجودة الحياة، وشرط للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية[2].

يرى **"Igbuzor"** أن الفقر أسلوب حياة يتميز بانخفاض السعرات الحرارية، وعدم توفر مرافق صحية كافية، ونظام تعليمي منخفض الجودة، وانخفاض متوسط العمر المتوقع، والبطالة ونقص العمل. كما يمكن أن يؤثر مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة على مستوى الأداء في المشاريع الاقتصادية[3].

[1] NICKELL, S., & LAYARD, R. (1999). Labor market institutions and economic performance. *Handbook of labor economics, 3*.PP.3029-3084.

[2] Diamond, P., & Lodge, G. (2013). London: Policy Network, European welfare states after the crisis: Changing public attitudes, policy network paper.

إن البعد الاجتماعي يركز على ضرورة القضاء على مختلف الاختلالات الاجتماعية الناتجة عن البطالة، بالنسبة للقوى الناشطة عامة وذوي الكفاءات والمؤهلات خاصة، والسعي إلى توفير ظروف وخلق فرص لغرض امتصاص وإدماج هذه القوى و إبعادها عن قنوات التهميش والاقصاء.

ثانيا : البعد الاقتصادي:

تنبع أهمية هذا البعد أولا من أهمية العمل والدخل في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، خاصة في ما يتعلق بالاستهلاك والطلب الكلي الذي يُنتِج ارتفاع مستويات الاستثمار و تسارع تداول الكتلة النقدية مما يعطي ديناميكية للاقتصاد وبالتالي العودة بالمنفعة الاقتصادية العامة لاسيما ارتفاع الطلب على اليد العاملة كأثر رجعي. ثم ثانياً إلى أهمية استغلال القوى الناشطة، خاصة المؤهلة منها، بغرض اكتساب ميزات تنافسية وتوسيع حجم النشاط و العرض الكلي بما يتماشى مع ارتفاع الطلب.لهذا فإن هذا البعد يركز على ضرورة استثمار رأس المال البشري لغرض خلق الثروة واستغلال فرص الاستثمار وتنويعه وعصرنته من أجل تحقيق أهداف تحسين الجودة والمردودية والتنافسية، فضلا عن تحقيق الرفاه الاقتصادي[1].

ثالثا- البعد الهيكلي التنظيمي:

تحقيق الديناميكية الاقتصادية و الحفاظ على التوازنات الاجتماعية في سياق سياسة التشغيل يستوجبان القيام بإجراءات وتدابير تهدف إلى جرد القوى العاملة العاطلة واستخدامها بالإضافة إلى رصد الفرص الاقتصادية واستثمارها بشكل فعال، فضلا عن الوعي والرغبة السياسية.لهذا فإن هذا البعد يهدف إلى تمكين وإشراك جميع الجهات والقوى ذات الصلة لغرض اتخاد قرارات جماعية تهدف إلى التخطيط والتنفيذ، وهو الدور الذي تلعبه الهيآت الرسمية المتخصصة في التشغيل و دعم الاستثمار وكذا مفتشيات العمل. من المؤكد، أن سياسة التشغيل لا تهدف إلى القضاء على البطالة فقط وإنما أيضا إلى ضمان استقرار سوق العمل عن طريق تحسين ظروف الأجراء لهذا فإن طبيعة سياسات التشغيل تختلف باختلاف الظروف والاحتياجات و الفرص، وقد تصنف كالتالي:

1- سياسة التشغيل التي تستهدف معدل البطالة:

السعي إلى تخفيض معدل البطالة يكون سواء بتحفيز سوق العمل عن طريق السياسات المالية و النقدية بغرض توسيع حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي ارتفاع الحاجة لليد العاملة، أو عن طريق وسائل

[3] Igbuzor, O. (2005). Alternative Poverty Eradication Strategy for Nigeria. In J. Moru (Ed) Another Nigeria is Possible. Abuja: National Social Forum Publication.

[1] BOULILA, H., & BENBOUZIANE, M. (2018). Austerity in Time of Crisis: A Solution or a Dangerous Idea? Evidence from Algeria. *ETIKONOMI, 17*(01).PP11-24.

أخرى مثل تحديد السن القانونية الأدنى أو سن التقاعد، في حالة عدم توفر فرص بديلة حقيقية لتوسيع حجم النشاط الاقتصادي.

2- سياسة التشغيل التي تستهدف الأجور:

في حدود قدرة السلطة العمومية على التعامل مع مستوى الأجور (وسائل تشريعية، جبائية، أو تحويلات حكومية)، تهدف هذه السياسة إلى رفع مستوى الأجور دون المساس بتكلفة اليد العاملة وبالتالي بتنافسية النسيج الاقتصادي، عن طريق أدوات نقدية. أو قد تسعى إلى تخفيض تكلفة اليد العاملة دون المساس بمستوى الأجور عن طريق الأدوات المالية أو سياسات الدعم، وذلك لغرض تنظيم العرض والطلب داخل سوق العمل بما يتماشى مع الأهداف المسطرة، والحفاظ على الأداء السليم للاقتصاد.

3- سياسات التشغيل التي تهدف إلى المطابقة أو الاقتران مع سوق العمل:

وذلك من خلال الاعتدالعن طريق تحميل المسؤولية لأرباب العمل و تثبيت و تسقيف ساعات العمل بالإضافة إلى توفير الاستقرار للأجير، استنادا على فرضية أن أي منصب شغل مستقر يوفر فرص أكبر داخل سوق العمل، بفعل عزوف صاحبه عن الطلب. أو من خلال تكوين و تأهيل الفرد لغرض الحصول على منصب أو الحفاظ على منصبه ومسايرة متطلبات السوق[1].

يتضح مما سبق أن كفاءة و فعالية سياسة التشغيل تعتمد على مدى تحقيق أهدافها المسطرة آنفاً بناءا على معطيات واقع سوق التشغيل وأبعاده، ولا تعتمد على قراءة معدلات البطالة أو التشغيل فحسب، بالنظر إلى مشاكل القياس، وإنما تعتمد على حركة مؤشرات أخرى ذات بعد اجتماعي واقتصادي على غرار نصيب الفرد من الدخل القومي، أو متوسط إنفاق الفرد، أو نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، أو حتى مؤشرات التمكين الاجتماعي و السياسي لفئات معنية كمشاركة المرأة في العمل السياسي مثلاً.

المطلب الثالث: مفهوم البطالة (التعريف ، الأسباب ،و الأنواع):

أولا : مفهوم البطالة:

البطالة ليست مجرد غياب العمل، بل هي ظاهرة اقتصادية معقدة. يمكن تعريفها بأنها **الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستوى الأجر السائد وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات خلال فترة**

[1] WALLACE, H., & POLLACK, M. A. (2020). *Policy-making in the European Union.*USA: Oxford University Press.
-SCHMID, G., & GAZIER, B. (2002). *The dynamics of full employment: Social integration through transitional labour markets.*Edward Elgar Publishing.

زمنية محددة. ولتحديد العاطل عن العمل بدقة، تعتمد منظمة العمل الدولية تعريفًا عالميًا، وتشير في مساهمتها إلى أن العاطلين عن العمل هم السكان النشطون اقتصاديًا الذين لا يعملون ولكنهم متاحون ويبحثون عن عمل. ويشملون أيضًا الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم والذين تركوا العمل طواعيةً[1].

في أكتوبر عام 1982، وضع المؤتمر الدولي الثلاثون لخبراء إحصاءات العمل تعريفًا للبطالة يرتكز على ستة معايير أساسية. يهدف هذا التعريف إلى توحيد منهجيات إحصاءات العمل دوليًا، مع إتاحة المرونة للظروف الخاصة بكل بلد.

و تتمثل المعايير الأساسية لتعريف البطالة حسب هذه الهيئة في[2]:

1. معيار "بدون عمل :"يعتبر الشخص عاطلًا عن العمل إذا كان قد تجاوز سنًا محددًا، وخلال الفترة المرجعية، لم يكن يعمل بأجر أو لحسابه الخاص. هذا المعيار هو النقطة الأساسية في التعريف.

2. مرونة معيار البحث عن عمل :في البيئات التي يكون فيها البحث التقليدي عن عمل غير فعال، أو في الأسواق غير المنظمة، يمكن تخفيف معيار البحث عن عمل. هذا يسمح بضم الأفراد الذين يرغبون في العمل ولكنهم يواجهون عوائق منهجية في البحث عنه.

3. اختبارات التوافر للعمل :لتحديد التوافر الفعلي للعمل، يمكن للبلدان استخدام اختبارات تتناسب مع ظروفها الوطنية. قد تشمل هذه الاختبارات تقييم الرغبة الحالية في العمل، أو الاستعداد للعمل بأجور وشروط سائدة، أو القدرة على بدء عمل حر في حال توفر الموارد اللازمة.

4. الحالات الخاصة للمقبلين على عمل :يُصنَّف الأفراد الذين قاموا بترتيبات للبدء في وظيفة أو عمل خاص في تاريخ لاحق للفترة المرجعية بأنهم عاطلون عن العمل، شريطة أن يكونوا غير عاملين ومتاحين للعمل حاليًا. هذا يضمن عدم إغفالهم من إحصاءات البطالة.

5. العمال المسرحون مؤقتًا :الأشخاص الذين يغيبون مؤقتًا عن وظائفهم دون ارتباط وظيفي رسمي، ويبحثون عن عمل ومتاحون له، يُعتبرون عاطلين عن العمل. ومع ذلك، يمكن للبلدان أن تخفف معيار البحث عن عمل لهؤلاء الأفراد وتصنفهم كفئة فرعية منفصلة إذا لم يكونوا يبحثون عن عمل.

[1] World Bank (1999).African Development Indicators 1998/99, the World Bank, Washington, DC.
[2] O.N.S. (2013). Resolution concerning statistics of the economically active population, employment, unemployment and underemployment, adopted by the Thirteenth International Conference of Labour Statisticians (October 1982), in: Sheet of: Activity, Employment & Unemployment For The 4th Quarter of 2013, Summary, p.9.

6.الفئات غير التقليدية :يُعتبر الطلاب وربات البيوت وغيرهم ممن يمارسون أنشطة غير اقتصادية في الغالب عاطلين عن العمل إذا استوفوا المعايير الأساسية للبطالة. يمكن تحديدهم كفئة منفصلة إذا أمكن، لتقديم صورة أكثر دقة عن سوق العمل.

يعرف النظامالإحصائي الأوروبي**(Eurostat)** العاطل عن العمل بأنه الشخص الذي عمل أقل من ساعة واحدة في الأسبوع المرجعي، ويبحث بنشاط عن عمل، لكن لا يُشترط أن يكون مسجلاً رسميًا كعاطل[1]. و يذهب **مكتب إحصاءات العمل الأمريكي(Bureau of Labor Statistics) الى** تعريف العاطلين عن العمل بأنهم الأفراد الذين لم يعملوا، وبحثوا بنشاط عن عمل خلال الأسابيع الأربعة الماضية، وهم متاحون للعمل[2].و في **كتاب حقائق العالم (The World Factbook)** يركز التعريف على **معدل البطالة** كنسبة مئوية من القوى العاملة التي لا تعمل. كما يُفصّل **بطالة الشباب** (15-24 عامًا) كنسبة من إجمالي القوى العاملة في هذه الفئة العمرية. يلاحظ أيضًا وجود **بطالة ناقصة**، حيث يعمل الأفراد في وظائف لا تستغل قدراتهم بشكل كامل[3].

أما **المكتب الوطني للإحصاء الجزائري** فيتبنى تصنيفًا مشابهًا لمنظمة العمل الدولية. أظهرت نتائج مسح التوظيف لعام 2013 أن طرق البحث عن عمل تتعدد بين الجزائريين، حيث يفضل 73.8% منهم البحث عن طريق العلاقات الشخصية، بينما يتجه 55% إلى وكالات التوظيف[4]. تشير الفقرة إلى وجود سوء فهم إعلامي، حيث فسّرت بعض وسائل الإعلام هذه الأرقام بشكل خاطئ. أوضح المكتب أن الأساليب المذكورة تتعلق بالأشخاص الباحثين عن عمل فعليًا، وليس الأشخاص العاملين، كما زعمت بعض الجهات الإعلامية بشكل غير صحيح. كما أن الادعاء بأن 74% من التوظيف يتم عبر "التدخلات" وليس "الجدارة" هو ادعاء لا أساس له من الصحة إحصائيًا[5].

نستنتج مما سبق تباينا واضحا في تعريفات البطالة عبر المؤسسات والبلدان المختلفة، مما يؤثر على طريقة قياسها وفهمها.

[1] LAHMAR Kamel (2019). Unemployment in Algeria, in: International Journal Of Rural Development, Environment And Health Research(IJREH), ISSN: 2456-8678, Vol-3,Issue-1, January - February 2019, P20.http://aipublications.com/ijreh/detail/unemployment-in-algeria/

[2] Ibid.

[3] https://www.cia.gov/library/publications/theworld-factbook/docs/notesanddefs.html#2129 (Available on Friday, March 17, 2024, at 19:39)

[4] http://www.ons.dz/IMG/pdf/Mise_au_point_Empl oi2013.pdf (Available on Friday, March 17, 2024, at 20:28)

[5] Ibid.

ثانيا : أسباب وأنواع البطالة:

1- أسباب البطالة :

تتعدد أسباب البطالة وتختلف حدتها من مجتمع لآخر، الا أن دول العالم الثالث عموما و تلك التي يعتمد اقتصادها على و جه الخصوص على ريع المحروقات و الثروات الطبيعية تتفق الى حد كبير من حيث العوامل المفسرة لارتفاع معدلات البطالة، و من بينها [1]:

أ - بيئة اقتصادية غير مواتية :تُشكل البيئة الاقتصادية الضعيفة تحديات كبيرة أمام خلق فرص العمل، مما يجعل من الصعب على الشركات التوسع وتوظيف المزيد من العمال.

ب - سياسات اقتصادية غير مناسبة :ساهمت السياسات الاقتصادية المتبعة في هذه البلدان، مثل استبعاد الصناعات الصغيرة والمنزلية في القطاعين الرسمي وغير الرسمي ، في تقليل فرص العمل المتاحة.

ت- سوء التخطيط التعليمي :تساهم النظم التعليمية بشكل مباشر في مشكلة البطالة. هناك تفضيل واضح من قبل الطلاب للحصول على شهادات في التخصصات الإدارية، مما يؤدي إلى زيادة العرض من الخريجين في هذه المجالات على حساب الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

ث- إهمال القطاع الزراعي :على الرغم من أن القطاع الزراعي يوفر فرص عمل لأكثر من 60% من السكان، إلا أنه يُهمَل من قبل الشباب الذين يفضلون الوظائف الإدارية. هذا التحول يسبب نقصًا في العمالة الزراعية، ويُفاقم من مشكلة البطالة بين الشباب.

ج- ضعف فرص الاستثمار :تواجه المؤسسات الصغيرة في المناطق الريفية صعوبة بالغة في الحصول على قروض لتمويل مشاريعها. هذا النقص في التمويل يُعيق نمو هذه المؤسسات، ويحد من قدرتها على خلق فرص عمل جديدة.

ح- نقص المهارات العملية :تُعاني القوى العاملة في هذه البلدان من نقص حاد في المهارات الأساسية والتجارية، مثل الحساب، القراءة، والكتابة، بالإضافة إلى المهارات الفنية. هذا النقص يجعل الخريجين الجدد غير مؤهلين للعمل، حتى أولئك الذين درسوا في المدارس الزراعية التقنية.

[1] Kayode, A. et al. (2014). The rising rate of unemployment in Nigeria: the socio-economic and political implications. Global Business and Economics Research Journal, 3(1): 68-x.p70.

خ- الانطباع الخاطئ عن التعليم التقني :يوجد تصور سلبي سائد في هذه المجتمعات تجاه التعليم التقني والمهني، مما يدفع الشباب إلى الابتعاد عنه لصالح التعليم الأكاديمي. هذا التفضيل يُعمّق الفجوة بين المهارات المطلوبة في سوق العمل والمهارات المتاحة.

د- ضعف فعالية البحث العلمي :هناك عدد محدود من الباحثين الأكاديميين القادرين على تصميم وتنفيذ أبحاث ذات صلة بالاحتياجات الفعلية للاقتصاد، خاصةً في القطاع الزراعي. هذا النقص يؤثر على نوعية السياسات و جودة الأبحاث، ويحد من القدرة على معالجة المشكلات الأساسية بشكل فعال.

الى جانب هذه العوامل هناك أسباب أخرى يمكن أن تفسر تفشي ظاهرة البطالة بالجزائر و من بينها :

أ- **زيادة معدلات الإنجاب والنمو السكاني**: يؤدي النمو السكاني السريع إلى زيادة المعروض من القوى العاملة بما يفوق قدرة الاقتصاد على استيعابها.

ب- **انخفاض مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية**: يمكن أن يقلل من حجم القوى العاملة الفعالة ويفقد الاقتصاد جزءًا من طاقاته الإنتاجية.

ت- **تباين التوزيع السكاني**: في الجزائر، يتركز معظم السكان جغرافيًا في الشمال، مما يخلق ضغطًا على فرص العمل في المناطق الحضرية ويؤدي إلى بطالة إقليمية.

ث- **ضعف التكوين والتعليم**: عدم توافق مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل يؤدي إلى بطالة هيكلية.

ج- **الجمود الهيكلي للاقتصاد**: الاعتماد المفرط على قطاع واحد (مثل المحروقات) وعدم تنوع القاعدة الاقتصادية يحد من فرص العمل في القطاعات الأخرى.

ح- **البيروقراطية وتأثيرها على الاستثمار**: تعقيد الإجراءات الإدارية يعيق إنشاء المؤسسات وتوسعها، وبالتالي يحد من خلق فرص العمل.

خ- **تنامي القطاع غير الرسمي**: هذا القطاع يستوعب جزءًا كبيرًا من اليد العاملة ولكنه لا يوفر حماية اجتماعية أو حقوقًا للعمال، ويقلل من مداخيل الدولة.

2- أنواع البطالة:

تتطلب الحاجة إلى البحث في ظاهرة البطالة، بالإضافة إلى الاعتبارات النظرية للظواهر وعلم الأسباب، منهجية تصنيف هذه الظاهرة، لا سيما من منظور اقتصادي، لأن البطالة ظاهرة تُولّد تكاليف وخسائر للعمال وأسرهم1.

ونظرًا لندرة حدوث أنواع البطالة "النظرية الصرفة" في الممارسة العملية، فإن موضوع التحليل في أطروحة الدكتوراه هذه سيكون أنواع البطالة المتعلقة بالاقتصاد والفكر الاقتصادي، وهي: البطالة الهيكلية، والبطالة الفئوية، والبطالة الدورية، والبطالة الكلاسيكية، والبطالة الخفية، والبطالة طويلة الأجل كما يلي2:

أ- البطالة الاحتكاكية(Frictional Unemployment)

تسمى بالبطالة الاحتكاكية نظرا للوقت الذي يستغرقه الأفراد في البحث عن عمل يتناسب مع مهاراتهم ورغباتهم، حتى في حال توفر الوظائف. تُعتبر هذه البطالة طبيعية وصحية في أي اقتصاد ديناميكي، حيث يظل العمال والوظائف في حركة مستمرة.

و تنشأ البطالة الاحتكاكية أو الطبيعية نتيجةً لتغيرات في الوظائف أو انقطاعات ناجمة عن نقل الشركات، أو النقص قصير الأمد في المواد الخام، أو تنقل الأفراد بسبب اختلاف مراحل دورة الحياة، إلخ. تنبع البطالة الاحتكاكية من ديناميكية سوق العمل. قد يكون السبب قرارًا بتغيير الوظيفة طوعيًا بسبب الراتب أو ظروف العمل الأفضل. يتميز هذا النوع من البطالة بأنه، على عكس البطالة الهيكلية، يزول بسرعة ويكون قصير الأمد. أما البطالة قصيرة الأمد فتنشأ من طبيعة هذا النوع من البطالة، وهي التوافق بين العرض والطلب على العمالة. يكمن سبب البطالة الاحتكاكية في عدم التوافق الزمني بين العرض والطلب على العمالة. لذلك، فإن السبب الرئيسي لهذا النوع من البطالة هو نقص المعلومات (البيانات المتعلقة بتوفر الوظائف الشاغرة). لا تُسبب البطالة الاحتكاكية أضرارًا اقتصادية فحسب، بل تُسبب أيضًا بعض الفوائد الاقتصادية الملموسة3، ولهذا السبب تُعتبر أكثر أنواع البطالة استحسانًا، إذ تُسهم في تقسيم أكثر عقلانية للعمل وزيادة الإنتاجية (فالوظيفة التي تُحبها دائمًا أكثر إنتاجية وإبداعًا مما يُجبر الشخص عليه). تنتشر البطالة الاحتكاكية نتيجة تظافر مجموعة من العوامل و الأسباب كن بينها:

[1]Veselinovic,(2017),Unemployment and Policy Employment, Doctoral Dissertation Banja Luka,(2020), Drasko Gajic.

[2]Bekim Grainca, Methodological Basis of Unemployment, International Journal of Social, Political and Economic Research, Volume 9, Issue 1, 2022.P 167.

[3] Veselinovic,(2017),Unemployment and Policy Employment, Doctoral Dissertation Banja Luka,(2020), Drasko Gajic.

- البحث عن وظيفة أفضل.

-دخول سوق العمل لأول مرة (مثل الخريجين الجدد).

-التحولات القطاعية، حيث يتغير الطلب بين الصناعات أو المناطق، مما يتطلب من العمال الانتقال والبحث عن عمل جديد.

ب- البطالة الهيكلية(Structural Unemployment) :

تُمثل البطالة الهيكلية نوعًا من البطالة طويلة الأمد، وتحدث عندما لا تتوافق مهارات القوى العاملة المتاحة مع متطلبات سوق العمل. لا تكمن المشكلة في نقص إجمالي عدد الوظائف، بل في وجود فجوة هيكلية بين العرض والطلب على العمالة. بمعنى آخر، توجد وظائف شاغرة، لكن العمال المتاحين يفتقرون إلى المهارات والمؤهلات اللازمة لشغلها1.

تتميز البطالة الهيكلية بخاصيتين رئيسيتين، الأولى المنشأ التكنولوجي،تنجم هذه البطالة بشكل أساسي عن التغيرات التكنولوجية، مثل الحوسبة، والرقمنة، والأتمتة. هذه التغيرات تُفضي إلى تدهور الصناعات التقليدية وتجعل مهارات العاملين فيها قديمة، في حين تخلق وظائف جديدة في قطاعات ناشئة تتطلب مهارات مختلفة.

أما الخاصية الثانية فتتمثل طابعها طويل الأمد، اذتُعد البطالة الهيكلية مشكلة مزمنة يصعب حلها، لأنها تتطلب من العمال إعادة تأهيل وتدريب طويل المدى. غالبًا ما تؤثر هذه الظاهرة على كبار السن الذين يجدون صعوبة في التكيف مع التغيرات التكنولوجية السريعة2.

العوامل المؤثرة والآثار الاقتصادية

العولمة والركود :يرى الاقتصاديون أن العولمة قد غيّرت الهياكل المهنية للمجتمعات الصناعية، بينما سرّعت فترات الركود من هذه التحولات في أسواق العمل.

التحديات في الدول النامية:في البلدان النامية، تتفاقم مشكلة البطالة الهيكلية بسبب صعوبة انتقال العمال من المناطق المتعثرة اقتصاديًا ونقص برامج التدريب السريعة.

[1] Ashton, D. (2017). Globalization and Its Impact on the Political, Economic, and Labor Market Aspects of the Transition. In I. Schoon & J. Bynner (Eds.), Young People's Development and the Great Recession: Uncertain Transitions and Precarious Futures (pp. 25-51). Cambridge: Cambridge University Press. doi:10.1017/9781316779507.003.

[2]Bekim Grainca, opcit, P168.

الآثار السلبية على النمو: يؤدي ارتفاع معدلات البطالة الهيكلية إلى إعاقة النمو الاقتصادي، مما يستدعي تدخلات حكومية سريعة ومستمرة لمواءمة مهارات القوى العاملة مع احتياجات السوق. يمكن تحقيق ذلك عبر برامج تعليمية وتدريبية، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، لمواكبة التغيرات الاقتصادية والإنتاجية[1].

ت ـ البطالة الدورية :(Cyclical Unemployment)

تُعرف البطالة الدورية أيضًا بالبطالة الظرفية أو الاقتصادية، وتنشأ من نقص الطلب الإجمالي على السلع والخدمات في الاقتصاد. تحدث هذه الظاهرة عندما يكون الطلب الكلي غير كافٍ لتوفير فرص عمل لجميع الباحثين عن وظائف. في أوقات الركود الاقتصادي، ينخفض الطلب والإنتاج، مما يقلل الحاجة إلى العمالة مع بقاء الأجور ثابتة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. وفقًا لصامويلسون ونوردهاوس (2007)2، تتراجع البطالة عندما ينخفض الطلب الكلي على العمالة، وهو ما يحدث في كل مكان تقريبًا أثناء تراجع الاستهلاك والإنتاج.

تحدث هذه البطالة بشكل خاص خلال فترات الأزمات الاقتصادية التي تتميز بانخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن مستواه المحتمل، مما يعني عدم كفاءة توظيف الموارد. يمكن أن تكون قيمة البطالة الدورية موجبة خلال فترات الركود (عندما يكون معدل البطالة الفعلي أعلى من المعدل الطبيعي)، وسالبة خلال فترات الازدهار (عندما يكون المعدل الفعلي أقل من الطبيعي). يُعد وجود البطالة الدورية مؤشرًا خطيرًا على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي. يؤدي هذا النوع من البطالة إلى اختلال توازن سوق العمل، حيث قد يصل الطلب على العمالة إلى أدنى مستوياته بينما يتضاءل العرض، وتستمر هذه الفجوة لفترات طويلة خلال مراحل الكساد الاقتصادي. يمكن أن يؤدي هذا التباطؤ إلى تفاقم البطالة الهيكلية مع مرور الوقت، حيث تتقادم مهارات العاطلين عن العمل، كما يؤثر سلبًا على ظروف العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور وتقليص الحوافز3.

ث ـ البطالة الكلاسيكية

[1]William Levernier and Bill Z. Yang , A Note on the Categories of Unemployment in a Principles of Macroeconomics Course, Volume 7, Number 1, Spring 2011,pp 58-64 n at: https://www.researchgate.net/publication/263257883 23-04-2023.

[2] Samuelson, P.A. i Nordhaus, W.D. (2007) Economy. Zagreb

[3] Mrnjavac, Zeljko, (1996) Measuring unemployment, Faculty of Economics Split.

تُعرف البطالة الكلاسيكية أيضًا ببطالة الأجر الحقيقي أو البطالة المستحثة، وتحدث عندما تكون الأجور الحقيقية للعمال مرتفعة جدًا، مما يجعل الشركات غير مستعدة لتوظيف جميع الباحثين عن عمل. ينتج عن هذا فائض في المعروض من العمالة. تنشأ هذه الحالة عندما تظل الأجور الحقيقية أعلى من مستوى الأجر الذي يُحقق التوازن في السوق. تشمل الأسباب الرئيسية للبطالة الكلاسيكية:

1. **النقابات العمالية القوية** التي تتفاوض على أجور تتجاوز مستوى توازن السوق.
2. **قوانين الحد الأدنى للأجور** التي تفرض أجرًا أدنى يمنع الأجور من الانخفاض.
3. **الانكماش وجمود الأجور**، حيث يُعزف العمال والشركات عن خفض الأجور الاسمية حتى في ظل انخفاض الأسعار، مما يؤدي إلى بطالة.
4. **العقود طويلة الأجل** التي تُثبّت الأجور عند مستويات مرتفعة، حتى في ظل تغير الظروف الاقتصادية.
5. **اللوائح الحكومية** التي قد ترفع تكاليف التوظيف لبعض العمال[1].

يمكن التخفيف من هذا النوع من البطالة من خلال سياسات تهدف إلى خفض معدل الأجر الحقيقي، مثل السياسات الضريبية، أو من خلال تحسين الإنتاجية عبر التعليم والتدريب2.

ث- البطالة الخفية

تُعدّ البطالة الخفية، أو المقنعة، حالة خاصة من العمالة غير الكافية، حيث يكون الأفراد مُوظفين من الناحية الفنية ولكن إنتاجيتهم الهامشية ضئيلة أو معدومة. لا تؤثر هذه البطالة على الناتج الإجمالي للاقتصاد، لكنها تعكس سوء استغلال للموارد البشرية. تُعرّف بأنها نقص في العمل يحدث عندما لا يعمل الموظفون بكامل طاقتهم، أو عندما تكون رواتبهم أقل بكثير من قيمتهم الحقيقية في وظائف أخرى3.

تنتشر البطالة المقنعة في الدول النامية وذات الكثافة السكانية العالية، وتُصعّب من تحديدها إحصائيًا. من خصائصها4:

1. **الارتباط بالشركات العائلية الصغيرة** التي تُوظّف عددًا من العمال يزيد عن حاجتها الفعلية.

[1] Rothbard, Murray (1963). Princeton: Van Nostrand,The American Great Depression.p. 45.
[2] Anderton, Alain (2006). Economics (Fourth Edition). Ormskirk.
[3] Wertheimer-Baletić, (1978) Economic activity of the population, Demographic aspect, Zagreb,pp. 27-28,
[4]Bekim Grainca, opcit, pp.171-173.

2. **انخفاض الإنتاجية الهامشية** بشكل ملحوظ.

3. **إدراج الأفراد الذين يعملون بدوام جزئي** رغم رغبتهم وقدرتهم على العمل بدوام كامل.

4. **تخصيص الأفراد في وظائف تقل** عن مهاراتهم وقدراتهم (على سبيل المثال، خريج جامعي يعمل كصراف).

5. **عدم تسجيل الأفراد الذين لا يبحثون عن عمل** بشكل نشط في الإحصاءات الرسمية.

تشمل أسباب البطالة الخفية: ضعف الطلب على منتجات الشركات، ما يدفعها لتوظيف عمال بدوام جزئي لترشيد التكاليف، وعدم توفر معلومات كافية عن الوظائف الشاغرة، مما يجعل العمال يقبلون بوظائف غير مناسبة لتفادي البطالة الكاملة.

ج- البطالة طويلة الأمد

تُعرّف البطالة طويلة الأمد بالمدة التي تستمر فيها، حيث يُحددها الاتحاد الأوروبي بأكثر من عام، بينما يُعرّفها مكتب إحصاءات العمل الأمريكي بأنها 27 أسبوعًا أو أكثر. تُعد هذه البطالة جزءًا من البطالة الهيكلية، وتنتشر عبر جميع الفئات الاجتماعية والمهنية. يُعتبر كلٌ من البطالة الدورية والهيكلية السببين الرئيسيين للبطالة طويلة الأمد1.

يمكن أن تؤدي فترات الركود الطويلة إلى تحول البطالة الدورية إلى بطالة طويلة الأمد، مما يُفضي إلى تقادم المهارات ويخلق بطالة هيكلية2.

تؤدي البطالة طويلة الأمد إلى آثار سلبية خطيرة على الأفراد والمجتمع. يميل العاطلون عن العمل لفترة طويلة إلى تحقيق أرباح أقل عند العثور على وظيفة جديدة، وتتدهور صحتهم، وينخفض الأداء الأكاديمي لأبنائهم. على المستوى المجتمعي، تساهم هذه الظاهرة في ارتفاع معدلات الجريمة والعنف. على الرغم من أن العمال ذوي المستويات التعليمية الأعلى يواجهون معدلات بطالة طويلة الأمد أقل، إلا أنهم لا يزالون يتأثرون بها، خاصةً خلال فترات الركود الاقتصادي العميق.

[1] Bivens, Josh; Shierholz, Heidi, (2014), Unemployment, Remains So High, Economic policy institute. Lagging Demand, Not Unemployability, Is Why Long-Term,

[2] Abraham, Katharine G., John Haltiwanger, Kristin Sandusky, and James R. Spletzer. (2013)," Journal of Labor Economics "Exploring Differences in Household vs. Establishment Measures of Employment"31(2, pt. 2), S129-S172.

ثالثا : النظريات العلمية المفسرة للتشغيل و ظاهرة البطالة :

تُقدم الأدبيات الاقتصادية تفسيرات متعددة للبطالة، تتراوح بين القاء اللوم على الأنظمة الاقتصادية، أو على العاطلين أنفسهم، أو الصدمات الخارجية، أو دور التكنولوجيا وسوق العمل، أو نقص الإنفاق الكلي والابتكار. يهدف هذا العنصر إلى استعراض أهم النظريات المفسرة للبطالة و سياسات التشغيل.

أ ***التشغيل عند أتباع المدرسة الكلاسيكية: السوق المحرك الأساسي***

تعود جذور هذه المدرسة إلى القرن الثامن عشر، وتزامن انتشار أفكارها مع اتساع أفكار ومبادئ الثورة الصناعية وما ميزها من توجهات رأسمالية وإنتاج واسع وأهم ما جاءت به مسألة التقسيم العميق للعمل . تستند هذه المدرسة على مجموعة من الأفكار التي أسس أصولها **آدم سميث(Adam Smith)** ، ويرجع الفضل في تطوير أفكارها إلى **ديفيد ريكاردو(David Ricardo)** ، و**مالتوس(Malthus)** ، و**مارشال .(Marshall)** من أبرز إنتاجاتهم الفكرية "ثروة الأمم" و"محاولة في قانون السكان" .

ترتبط معظم أفكار هذه المدرسة حول مسألة التشغيل بشكل خاص بمجموعة من المفاهيم الأخرى كمفهوم الثروة، التي ينظر إليها سميث على أنها ذلك الدخل المادي الذي يصلح لإشباع الحاجات البشرية التي يحصل الإنسان عليها من عمله بشكل مباشر أو من خلال المبادلة. فالعمل هو المصدر الرئيسي للثروة، ومصدر الربح يتمثل في العمل أو قوة عمل العامل المبذولة، وهذا عبر استثمار الفائض الاقتصادي . كما أشار سميث إلى أن ارتفاع الأجور يؤدي إلى الرخاء الاقتصادي والاجتماعي مما ينتج عنه ارتفاع في الطلب على العمل، فتوصل إلى أن نقطة انطلاق التنمية هي **التشغيل الكامل** .وقد يتضح ذلك في ازدياد فرص الاستثمار، فينبعث عن ذلك تقسيم أعمق للعمل، أي كلما ازداد معدل الاستثمار ارتفع الطلب على اليد العاملة [1].

فسر **جون بي سي(Jean-Baptiste Say)** آراء سميث ورأى أن مستوى التشغيل لا يتوقف على الطلب وإنما على الموارد الطبيعية واليد العاملة وحجم الادخار.فالبطالة حسبه تعرقل التداول بسبب وجود كمية من الضائع لا تتمكن من الوقوع على مشترين ، و حينئذ تتوقف الات كثيرة عن العمل ، و يصبح العمال في حالة بطالة[2].

ترتكز اهتمامات المدرسة الكلاسيكية على نقاط أساسية تتمثل في:

- **العرض يخلق الطلب المساوي له.**
- **العرض يتجه نحو التشغيل الكامل .**

[1]الطاهر شبي، ايناس بوسحلة ،"اشكالية البطالة و المقاربات النظرية المفسرة لها "، مجلة دفاتر المخبر ،المجلد 19/ ع01(2024) ، ص104

[2] امحمد بن البار ،العلاقة السببية بين النمو الاقتصلدي و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك ،مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ، المجلد(21) -ع (01) جوان 2020، ص193.

يفترض رواد هذه النظرية **التشغيل الكامل**، والمقصود هنا ليس أن البطالة تساوي الصفر، إذ عادة ما يعاني سوق العمل من وجود بعض العاطلين عن العمل، وإلى جانب البطالة توجد بعض ثغرات العمل. لذلك، ليس من قبيل التناقض القول بوجود توازن في سوق العمل رغم وجود طلبات العمل وإلى جانبها فراغ في سوق العمل طالما يتطلب من العمال العاطلين عن العمل البحث عن فرص العمل كما يتطلب وقتًا من أصحاب العمل للتمكن من توظيف عمال جدد .

على ضوء ما سبق ذكره، فإن ما يمكن ملاحظته على أفكار هذه المدرسة أنها ترتكز في تحليلاتها على المدى البعيد حيث ترتبط المشكلة السكانية بتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي. ولعل أهم نقد يمكن توجيهه لهذه المدرسة هو **إغفالها للبعد الإنساني في عملية الإنتاج وكذا الجانب الاجتماعي المؤثر في العمل** .فمجمل أفكارها تمحورت حول سبل الإنتاج والاستهلاك وتحقيق الثروة، فهي بذلك تدعو إلى استغلال الطاقة المادية والبشرية في سبيل تحقيق الثروة مما ينتج عنه فروقات اجتماعية تزول معها كل الاعتبارات للقيم والأخلاق أمام مبدأ الربح والعائد المادي .

ب ***النظرية الكينزية: تدخل الدولة لضمان التشغيل الكامل***

لقد احتلت مسألة التشغيل مكانة جد هامة وبارزة في تحليلات المدرسة الكينزية التي تبناها الاقتصادي البريطاني **جون ماينارد كينز** .(1883-1946) **(John Maynard Keynes)** وقد شملت كتاباته، وبالأخص "النظرية العامة في التوظف وسعر الفائدة والنقود"، آراءه وأفكاره العلمية التي وصفها بعض الكتاب وعلماء الاقتصاد بأنها نظرية الكساد والبطالة، والتي تدور حول كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من تفاقم ظاهرة البطالة وضمان تحقيق **التشغيل الكامل** .

وقد اعتمد كينز في تفسيره لمسألة التشغيل على ثلاث متغيرات أساسية وهي :**الادخار، الاستثمار، والطلب على اليد العاملة** .فإذا ازداد حجم الادخار وأصبح أعلى من حجم الاستثمار، فإن الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكلي، وبالتالي سيزداد عدد العاطلين عن العمل مما يؤدي إلى إحداث مشكلة البطالة. وفي المقابل، إذا كان حجم الاستثمار كبيرًا فإن الطلب يكون أكبر من العرض وبالتالي ترتفع معدلات التشغيل . كما أن كينز ركز في تحليلاته على **التحليل الاقتصادي الكلي** وذلك حتى تتضح معالم السياسة المالية والنقدية بشكل كلي .

لقد افترض الكلاسيكيون أن العمال ليسوا موضعًا لظاهرة الخداع النقدي، فهم دائمًا يقارنون بين أجورهم النقدية وبين مستوى الأسعار ولا تخدعهم الزيادات النقدية في أجورهم إذا قابلتها زيادة كبيرة في الأسعار وذلك يعني انخفاض أجورهم الحقيقية ومن ثم تقل كمية الخدمات التي يعرضونها. بينما يرى

كينز أن **العمال يخضعون للخداع النقدي**، كما أنه يعترف بوجود تنظيمات عمالية وتأثيرها على تحديد الأجور .

ت ***البطالة و التشغيل في نظرية الابتكارات***

طوّر فون مانجولدت[1]، ولاحقًا شومبيتر، نظرية تركز على دور الابتكار في توليد فرص العمل. يرى شومبيتر أن الابتكار (سواء كان منتجًا جديدًا، سوقًا جديدًا، طريقة إنتاج جديدة، أو تنظيمًا جديدًا) يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، وارتفاع الطلب على الموارد، وبالتالي زيادة الأجور وانخفاض البطالة. يُعرّف شومبيتر التنمية الاقتصادية بأنها تغيير داخلي تلقائي ومتقطع في القنوات الاقتصادية، يحفزه الابتكار الذي يقدمه رواد الأعمال. هذه الابتكارات، التي تشمل إدخال سلع جديدة، طرق إنتاج جديدة، أسواق جديدة، أو مصادر جديدة للمواد الخام، تؤدي إلى إعادة توظيف الموارد المتاحة بطرق مختلفة. يتطلب تنفيذ هذه الابتكارات الائتمان والتمويل، حيث يلعب المصرفي دورًا محوريًا في تمكين رواد الأعمال. يحقق رواد الأعمال أرباحًا نتيجة لهذه الابتكارات، وهي الأرباح التي تُحفّز المزيد من التنمية[2].

ث ***نظرية الأجور الكفؤة***

نشأت نظرية الأجور الكفؤة ضمن الإطار النظري للكينزيين الجدد، وذلك لحاجتهم إلى استخدام هذا النموذج لتفسير عدم قدرة العمال العاطلين عن العمل على خفض أجورهم إلى مستوى يضمن التوظيف الكامل. ومن خلال هذه النظرية، يتم التركيز على خصوصية العمل البشري في تفسير آلية عمل سوق العمل، من خلال دمج وجهات النظر والحجج الاقتصادية والاجتماعية. وتُؤكّد نظريات الأجور الكفؤة على أن الأجور المرتفعة تزيد من إنتاجية العمال. ويؤدي خفض الأجور إلى انخفاض إنتاجية العمال، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض أرباح الشركات. إن دور الشركات في هذه النظرية بالغ الأهمية، لأن رفع الأجور سيقلل من احتمالية مغادرة العمال، ويخفض أيضًا التكلفة المترتبة على توظيف وتدريب عمال جدد. وتتوقف كفاءة العمل على مستويات الأجور التي تدفعها الشركة لعمالها. والعملية مترابطة: فتخفيض الأجور يؤدي إلى انخفاض جودة القوى العاملة، وبالتالي انخفاض في الإنتاجية. لذلك،

[1]طُوّر هذه النظرية الاقتصادي الألماني فون مانجولدت ، الذي ألف كتابًا عن أرباح ريادة الأعمال عام 1855، وربط الأرباح بالمخاطر. وقد قدم عدة طرق يمكن من خلالها لرائد الأعمال تحقيق الأرباح. هذه الطرق هي (1) إيجاد أسواق محددة، (2) استقطاب وكلاء إنتاج، (3) الجمع الماهر لعوامل الإنتاج، (4) سياسة مبيعات ناجحة، و(5) الابتكارات. ومن المفهوم جيدًا أن أرباح ريادة الأعمال ستزيد من فرص العمل . للمزيد أنظر :

Mouhammed, Adil. (2010). "Unemployment and the Entrepreneur," International Journal of Economics and Research, 1, 1, 1-14.

[2] Schumpeter, J. (1934). Theory of Economic Development. Cambridge, MA.: Harvard University Press. [Originally published in 1912].pp 64-66.

إذا كان هناك فائض في سوق العمل، فلن تُخفّض الشركات الأجور لأنها قد تخسر أكثر مما تكسب من هذه الخطوة 1.

ج ***نظرية التوقعات العقلانية***

تستند هذه النظرية إلى فرضية التوقعات العقلانية، وهي مدعومة بشكل كبير بقوانين السلوك الاقتصادي. ترى هذه النظرية أنه بغض النظر عن الطابع الديناميكي للسوق، يمكن للمشاركين فيه التنبؤ بدقة بالتغيرات المستقبلية واتخاذ الخطوات المناسبة وفقًا للمعلومات المفيدة المتاحة، وبالتالي تشكيل سلوك عقلاني يتكيف مع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. في هذه النظرية، يتم التأكيد على افتراضين مهمين للتوقعات العقلانية، وهما: استخدام الناس لجميع المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات بناءً عليها، وأن الأرباح والأسعار مرنة ومتغيرة.

للنظرية ثلاث وجهات نظر أساسية: أولاً، تُعظّم الكيانات الاقتصادية (الشركات والعمال) من مصالحها، أي اتخاذ القرارات المثلى، وهذا يعني أنهم يستخدمون جميع المعلومات المتاحة لاتخاذ أفضل الخيارات في الظروف المعينة؛ ثانيًا، التوقعات عقلانية، أي أنها تستند إلى جميع المعلومات المتاحة. ثالثًا، توازن السوق قائم، أي لا توجد أسباب تمنع الشركات أو العمال من تعديل الأجور أو الأسعار لتحقيق التوازن بين العرض والطلب2.

ح ***نظرية اقتصاديات جانب العرض*** *Theory of Supply Side Economics:*

يرى مؤيدو هذا التوجه النظري أن حل مشكلة البطالة يكمن في التركيز على تشكيل وتحفيز العوامل التي من شأنها توفير نمو اقتصادي طويل الأجل، وبالتالي، تؤثر تلقائيًا على انخفاض البطالة. ويؤكدون على نمو المدخرات والاستثمارات، وخفض الضرائب على دخل رأس المال، كعوامل أساسية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بضمان نمو الإنتاج والعمالة. ووفقًا لهذا التوجه النظري، يُتوقع أن تؤدي زيادة المزايا بعد خصم الضرائب إلى زيادة أنشطة مثل العمل والادخار والاستثمارات الجديدة، لأن الضرائب المرتفعة تُشكل البيئة التي يُعاني فيها السكان من نقص في العمالة ورأس المال3.

تُظهر المداخل النظرية المختلفة أن فهم **سياسات التشغيل ومكافحة البطالة** يتطلب نظرة شاملة ومتكاملة تتجاوز الجوانب الاقتصادية البحتة لتشمل الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والتنظيمية.

إن معالجة قضايا التشغيل والبطالة في العصر الحديث تتطلب تبني **سياسات عامة متكاملة** تستفيد من رؤى هذه المدارس المختلفة، مع مراعاة التحديات المعاصرة كالعولمة، والتغيرات التكنولوجية

[1] Tsoulfidis, L. (2010),Competing schools of economic thought, Springer, Heidelberg.
[2]Ibid.
[3]Bekim Grainca, opcit, P66.

السريعة (مثل الذكاء الاصطناعي والأتمتة)، وضرورة التكيف مع أسواق العمل المتغيرة باستمرار. يجب أن تركز هذه السياسات على:

1. **تطوير القدرات البشرية** :من خلال برامج التعليم والتدريب المستمر التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل.
2. **تحفيز الاستثمار المنتج** :لخلق فرص عمل جديدة ومستدامة.
3. **توفير بيئة عمل عادلة ولائقة** :تضمن حقوق العمال وتوفر لهم الحماية الاجتماعية.
4. **تعزيز ريادة الأعمال والابتكار** :لتنويع مصادر التشغيل وتقليل الاعتماد على الوظائف التقليدية.
5. **المواءمة بين العرض والطلب** :من خلال آليات فعالة لمعلومات سوق العمل والتوجيه المهني.
6. **المرونة والتكيف** :في سياسات العمل لمواجهة الصدمات الاقتصادية والتكنولوجية.

تُعد سياسات التشغيل الفعالة حجر الزاوية في بناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة، قادرة على استيعاب التحديات وتحويلها إلى فرص للنمو والتطور.

المبحث الثاني :تحليل سياسات التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر:

تُعدّ **البطالة** من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء، نظرًا لتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة. في الجزائر، اتسمت عقود ماضية بتقلبات اقتصادية حادة تركت بصماتها على سوق العمل، مما دفع السلطات إلى تبني حزمة من السياسات والبرامج لمكافحة هذه الظاهرة. يهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل شامل لتطور هذه السياسات، وتقييم فعاليتها، واستعراض أهم المفاهيم المتعلقة بالعمل والبطالة في السياق الجزائري.

1- المطلب الأول :واقع وتطورات البطالة وسوق العمل بالجزائر(سياق تاريخي):

شـهدت الجزائـر منـذ تسـعينيات القـرن الماضـي تحـولات عميقـة فـي سياسـتها الاقتصـادية والاجتماعية، كان لها تأثير مباشر على سوق العمل. ومع تزايد التوترات الاجتماعيـة والاحتجاجـات فـي البلاد، أظهرت السلطات الجزائرية اهتمامًا أكبر بملف التشـغيل، حيـث عمـدت إلـى تخصـيص ميزانيـات ضخمة وإنشاء وكالات متعددة لتنفيذ برامج التشغيل ومكافحة البطالة. يتناول هذا المبحـث تقيـيم سياسـات التشغيل في الجزائر من خلال تحليل واقـع سـوق العمـل، وتطـور هـذه السياسـات، وتقيـيم آثارهـا الكميـة والنوعية.

أولا :السياق التاريخي لسياسات التشغيل بالجزائر:

يتميز سوق العمل الجزائري بعدد من الخصـائص الثابتـة منـذ أكثـر مـن عشـرين عامًـا، أبرزهـا انخفاض معدل النشاط الإجمالي، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، خاصـة الإنـاث، وانتشـار القطـاع غير الرسمي. ويُعتبر الشباب الجزائري خريجي الجامعات أومراكز التكـوين المهنـي مـن الفئـات الأكثـر تضررًا، حيث ينتظر ما لا يقل عن ثلاث سنوات بعد التخرج للعثور على وظيفة أولى. ويُصنف أكثر من ستة من كل عشرة عاطلين عن العمل (62.9%) كعاطلين عن العمل لفترات طويلة1.

بلغ معدل البطالة في الجزائر لعـام 2008 نحـو 14.1%، وتحتـل الجزائـر المرتبـة 53 مـن بـين 196 دولة في العالم، وفقًا لموقع "كتاب حقـائق العـالم" World fact book website2. ووفقًـا للمسـح الميداني للقوى العاملة لعامي 2010 و2011، بقي عدد العاطلين عـن العمـل مسـتقرًا عنـد حـوالي مليـون شخص، أي أن واحدة من كل ست أسر تواجه مشكلة البطالة. في حين تشير البيانات الإداريـة إلـى أن مـا يقارب 2 مليون وظيفة جديدة قد تـم توفيرهـا فـي عـام 2011، مـا يُظهـر تناقضًـا واضـحًا بـين المصـادر الإحصائية.ان هذه المؤشرات ما هي في حقيقـة الأمـر الا نتاجـا لتراكمـات عـدة انتجتهـا سـياقات مختلقـة سياسية اقتصادية اجتماعية و أمنية ، و بالتـالي فـان فهمهـا و تفسـيرلها يتطلـب دراسـة مختلـف الجوانـب التاريخية التي صاحبت تشكلها و تكوينها، و من بين أبرز هذه المراحل نذكر:

2- أزمة الثمانينيات وتداعياتها:

شهدت الجزائر في ثمانينيات القرن الماضـي أزمـات اقتصـادية عميقـة، كانـت بـدايتها مـع أزمـة الديون عام 1982 التي أدت إلى ضغوط مالية هائلة على الدولة. تفاقم الوضـع مـع الانخفـاض الحـاد فـي أسعار النفط عام 1986، وهو ما كشف عـن هشاشـة الاقتصـاد الجزائـري واعتمـاده المفـرط علـى الريـع

[1] Mohamed Saïb Musette, EMPLOYMENT POLICIES ANDACTIVE LABOUR MARKETPROGRAMMESIN ALGERIA, European Training Foundation, 2014. Viale Settimio Severo 65I – 10133 Torino .p 3. website:www.etf.europa.eu
[2] Kamel LAHMAR ,Unemployment in Algeria, International journal of Rural Development, Environment and Health Research(IJREH), [Vol-3, Issue-1, Jan-Feb, 2019].p 14.website:https://dx.doi.org/10.22161/ijreh.3.1.3.

النفطي. انعكست هذه الأزمات سلبًا على الاقتصاد الكلي للبلاد في بداية التسعينيات، حيث ظهرت ملامح الانكماش والركود الاقتصادي بوضوح.

أدى انخفاض المداخيل البترولية في ثمانينيات القرن الماضي، و تميز الاقتصاد الجزائري بوجود هيكل صناعي غير فعال يهيمن عليه القطاع العام، إلى ركود اقتصادي وارتفاع في معدلات البطالة.

نتيجةً لهذا الوضع الاقتصادي الكلي، ارتفع معدل البطالة من 17% عام 1985 إلى 27% عام 11994. كما انخفض دخل الفرد بنسبة -2.4% سنويًا خلال الفترة نفسها.وارتفع التضخم بشكل كبير خلال هذه الفترة، مسجلاً متوسطًا سنويًا قدره 19.6% نتيجةً لتحرير الأسعار وانخفاض قيمة الدينار.

ارتفعت معدلات البطالة من 17% إلى 25% بين عامي 1986 و1994، لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 28% في عام 19952. وبالتالي، استمر تدهور الوضع الاقتصادي، مما ساهم في عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية.

وقد أدى التأثير التراكمي لهذه الآثار إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية في البلاد بشكل كبير، ما دفع الحكومة في أواخر ثمانينيات القرن الماضي الى تنفيذ إصلاحات أولية لتحرير النظام على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

ويزعم "شيمينغوي وعيادي" أنه، وبسبب الجمود الهيكلي، وممارسات الأعمال غير التنافسية المتجذرة خلال 25 عامًا من التخطيط المركزي، ونقص التغييرات الكافية، فشلت الإصلاحات المؤسسية في معالجة التدهور الاقتصادي خلال الفترة 1989-1994، ولا يزال مستوى البطالة في ازدياد. كان السبب الرئيسي لهذه الزيادة هو ضعف النمو الاقتصادي3.

من جهة أخرى أشار وزير الاقتصاد السابق "عبد اللطيف بن أشنهو" في تحليله للوضع إلى أن الإصلاحات المُنفَّذة في إطار برامج التصحيح الهيكلي كان لها أثر سلبي على الاقتصاد. وقد أدى ذلك إلى نمو اقتصادي سلبي، مسجلاً متوسطًا سنويًا قدره -0.5% بين عامي 1987 و41994.

3- التغيرات الهيكلية وتحديات سوق العمل في فترة التسعينيات وما بعدها:

[1] Op.cit .p23.
[2]Kamel LAHMAR,op.cit,p24.
[3] Chemingui, Mohamed Abdelbasset and AYADI, Nassima. (2003). Understanding the Poor Human Capital Contribution to Economic Growth in Algeria, Paper Produced as part of the Global Development Project on explaining Growth in Developing Countries: the case of Algeria, Revised Version – November 2003, p. 2.
[4] Benachenhou, A. (1993). "Inflation and Unemployment in Algeria: the chances of the democracy and the economic reforms", in: Maghreb-Macherek, No. 139, pp-28-41.

أدت التغييرات العميقة في السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الجزائري في تسعينيات القرن الماضي إلى تعزيز الإقصاء الاجتماعي وتفاقم انعدام الأمن الوظيفي .وقد تجلى ذلك على وجه الخصوص في انتشار أشكال جديدة من تنظيم العمل، وترشيد إدارة المؤسسات العامة، وتجميد التوظيف في القطاع العام، وتكثيف العمل غير الرسمي، وتعاقدية العمل، ومرونة التعويضات، وتقليص حجم العمالة.

تميزت هذه المرحلة بإغلاق أكثر من 800مؤسسة عامة وفقدان 400 ألف عامل[1]، بالإضافة إلى عجز الاقتصاد الوطني عن خلق فرص عمل جديدة[2]، و قد تزامن هذا التحول مع الظروف السياسية و الأمنية التي مرت بها البلاد ، و التي أدت الى تراجع الاستثمارات المحلية و الأجنبية. و نتيجة لذلك أخذ معدل البطالة في التزايد حتى بلغ نحو 30% في سنة 2000 وفق الاحصائيات الرسمية[3] .و في مايلي تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1973-2010 :

[1]Mohamed Saïb Musette, Mohamed Arezki Isli et Nacer Eddine Hammouda, « Marché du travail et emploi en Algérie. Eléments pour une politique nationale de l'emploi », OIT, Programme « Des emplois en Afrique », Alger, octobre 2003.

[2]رافق الانخفاض في استحداث مناصب الشغل تحول في طبيعة علاقة العمل حيث تجلى ذلك في هيمنة خلق مناصب الشغل المؤقتة ، ولم تتجاوز مناصب الشغل الدائمة المستحدثة خلال الفترة (1990-1998) حسب وزارة التشغيل 70.000 منصب شغل سنويا، و كانت تتركز أساسا في القطاع العمومي: أنظر :
ليندة كحل الراس ، سياسات التشغيل و سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2002 ، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصلدية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2013-2014 ،ص 36.

[3]رحيم حسين ، "سياسات التشغيل في الجزائر : تحليل و تقييم" ، بحوث اقتصادية عربية ، ع ع 61-62 / 2013، ص 141.

المصدر :الصفحة 128، الجدول 1 من الوثيقة "دور أجهزة دعم التشغيل في تفعيل التنمية المحلية (دراسة كمية)" للمؤلفين عكناش نور ومصعدي أحمد. البيانات مأخوذة حسب ما ورد في المرجع: "الكيلمي، ط. (2007)، ص.ص. 166-170[1]".

أجبرت هذه المتغيرات الدولة الجزائرية على اتخاذ تدابير طارئة. في البداية، اعتمدت السلطات العامة سلسلة من التدابير والبرامج الاجتماعية لصالح أفقر الفئات الاجتماعية من أجل تخفيف الآثار المدمرة لهذه الأزمة. وفي مرحلة ثانية، نفذت سياسة توظيف، تستند إلى مجموعة من برامج تحفيزية لخلق فرص العمل، تهدف إلى مكافحة البطالة و تطوير ريادة الأعمال، دعم الاستثمارات الموفرة لفرص العمل و تعزيز توظيف الشباب و رفع نسبة العمال الدائمين.

4- تفاقم البطالة واستجابات الحكومة(1997-2008)

على الرغم من هذه التدابير الأولية، استمر معدل البطالة في الارتفاع. ففي عام 1997، وصل المعدل الإجمالي للبطالة إلى 29.5% مقارنة بـ 23% في عام 1987، حيث شكل الشباب دون سن الثلاثين 70% من العاطلين عن العمل، و75% منهم من الباحثين عن عمل لأول مرة.[2]هذا التفاقم دفع الحكومة إلى اتخاذ خطوات إضافية، من أبرزها:

1- **إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM)** عام 1998، لإدارة ملفات الباحثين عن عمل وتنظيم سوق العمل[3]
2- **إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة(ANGEM)** عام 2004 [4] لتكملة المبادرات الاجتماعية لوكالة التنمية الاجتماعية.(ADS)

---

[1] دور أجهزة دعم التشغيل في تفعيل التنمية المحلية (دراسة كمية). *مجلة المفكر*, 2021, *et al*عكنوش, نور الصباح, مسعودي, vol. 16, no 1, p. 125-142.

[2] CNES, 2002.

[3] أُنشئت الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)عام ٢٠٠٦، وتتمثل مهمتها الرئيسية في توفير فرص العمل. وفي عام ٢٠٠٨، تولت إدارة برنامج دعم التكامل المهني(DAIP) ، بمكوناته الأربعة: عقد إدماج الخريجين(CID) ، وعقد التكامل المهني(CIP) ، وعقد التدريب والتكامل(CFI) ، وعقد العمل المدعوم.(CTA)

[4] أنشئت الوكالة الوطنية للقروض المصغرة (ANGEM) عام ٢٠٠٤. وهي تُشجع العمل الحر، والعمل من المنزل، والأنشطة الحرفية والتجارية. ويُسهم تطوير روح ريادة الأعمال التي ستحل محل الرعاية الاجتماعية في تعزيز..

و مع تفاقم الأزمة الاقتصادية، بدأت الحكومة في عام 2000 بتنفيذ برامج إنعاش اقتصادي كلي، ضمن ثلاث خطط متتالية. صُممت هذه الخطط للتخفيف من الآثار السلبية لبرنامج التكيف الهيكلي الذي أُطلق تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وبهدف إنعاش الاقتصاد ومكافحة البطالة.

في إطار الخطة الثانية (2004-2009)، تم وضع" سياسة وطنية للتشغيل والبطالة "في عام 2008. استندت هذه السياسة إلى "نهج اقتصادي" يهدف إلى خفض معدل البطالة إلى أقل من 10% بحلول 2009-2010، وإلى أقل من 9% للفترة 2011-2013. ولتحقيق هذه الأهداف، وبالتزامن مع افتتاح مركز شامل للخدمات ضمن الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، تم تطوير تدابير توظيفية متعددة، بشكل أساسي من قبل وزارة العمل والضمان الاجتماعيووزارة التضامن الوطني وقضايا المرأة.

5- أزمة تراجع عائدات النفط :

منذ عام 2014، يواجه الاقتصاد الجزائري أزمة حادة ناجمة عن انخفاض حاد في عائدات المحروقات بنحو 40 .%وبما أن المحروقات تشكل المصدر شبه الوحيد للصادرات (94.5% في عام 2015)[1]، فقد أثر هذا التراجع سلبًا على جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي والوضع الاجتماعي ومعيشة السكان.

يُظهر هذا الاعتماد المزمن على المحروقات مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري وتبعيته للظروف الخارجية، هذا الوضع يجعل المجتمع الجزائري يعيش وفقًا لإيقاع تقلبات دخل المحروقات التي تتحكم في جوانب حياته اليومية مثل التوظيف، الأجور، الأسعار، القوة الشرائية، ومستوى الخدمات.

أدى انخفاض سعر برميل النفط من 100 دولار في عام 2013 إلى ما يتراوح بين 40 و60 دولارًا خلال الفترة من 2015 إلى 2018 إلى تداعيات كبيرة على جميع اللأصعدة ، فعلى مستوى المالية العامة للدولة ،شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضًا مباشرًا من 214 مليار دولار في عام 2014 إلى 166 مليار دولار في عام 2015 و159 مليار دولار في عام 2016[2]. و تحول ميزان المدفوعات من فائض قدره 15.33 مليار دولار في عام 2010 إلى عجز مستمر، حيث وصل إلى -27.54 مليار دولار في عام 2015 واستقر عند -25.4 مليار دولار في عام 2020[3].

جدول 2: المؤشرات الاقتصادية في الجزائر1999–2017

[1]Ihmin Shafir , The Economic and Social Situation in Algeria For a Sustainable and Permanent Development Alternative, 2021, p9.web site : https://www.solidmed.eu/sites/default/files/2023-05/Algeria%20Country%20Study%20%28ANGLAIS%29%20M.pdf.

[2]International Monetary Fund reports,gross domestic product development.

[3] The Bank of Algeria + the International Monetary Fund + Alknosid,Evolution of the balance of payments.

لسنة	معدل البطالة (%)	نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)	ميزان المدفوعات (مليار دولار أمريكي)	سعر النفط (متوسط سنوي دولار/برميل)
999	29.5	3.5	-1.2	17.4
000	29.8	3.0	0.8	27.6
001	27.3	2.0	3.4	24.4
002	26.5	3.5	5.1	24.9
003	23.7	6.5	9.2	28.9
004	17.7	4.8	14.6	37.8
005	15.3	5.0	17.3	54.4
006	14.2	2.7	20.1	65.1
007	13.8	4.6	25.8	72.4
008	11.3	2.4	30.5	97.3
009	10.5	3.4	17.9	61.7
010	10.0	3.6	21.3	79.5

011	10.2	2.9	28.7	111.3
012	10.4	2.6	27.6	111.7
013	10.6	2.8	23.8	108.6
014	10.7	4.0	19.1	98.9
015	11.2	3.8	4.3	52.4
016	11.7	3.3	-8.9	43.7
017	11.7	1.6	-12.3	54.2

المصدر : World Bank (2023)

أما على مستوى تطور معدلات البطالة فقد قدر المكتب الوطني للإحصاء عدد العاطلين عن العمل بـ 1.5مليون شخص في عام 2019، أي ما يعادل 11.4% من إجمالي القوى العاملة. ومن بين هؤلاء، كان 442ألف شاب تتراوح أعمارهم بين 16 و24 عامًا1.(26.9%)

ان الوضع الاجتماعي الهش في الجزائر لم يكن مجرد نتيجة لأزمة المحروقات، بل كان يعاني من اختلالات هيكلية سابقة لعام 2014، تُعزى إلى عوامل مثل تخلف الإدارة العامة، وضعف رقمنة القطاعات، ونقص تكوين الموارد البشرية، وتفشي البيروقراطية والفساد. كما أن تخلف الجهاز الإحصائي الوطني كان من العوامل المعيقة لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

و في الختام ،ولأسباب مختلفة، لم تتغير الخصائص الأساسية لسوق العمل الجزائري خلال الأعوام الماضية .فمن جهة، هناك انخفاض في معدل المشاركة العامة في القوى العاملة2، ويعزى ذلك تحديدًا إلى انخفاض معدل مشاركة النساء (18.3%)، وارتفاع معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح

[1] National Bureau of Statistics,Evolution of unemployment rates (1966-2021).

[2] 12.730 مليون نسمة، منهم 2,591 مليون امرأة، انظر مسح المكتب الوطني للإحصاء: الأنشطة والتشغيل والبطالة رقم 879، مايو 2019، www.ons.dz

أعمارهم بين 16 و24 عامًا (26.9%)، وخاصة بين النساء (20.4%)1. باختصار، "البطالة التي تعاني منها البلاد هي في جوهرها بطالة للعمال المبتدئين... [وخاصة] بطالة بين خريجي" 2التكوين المهني (26.5%) والتعليم العالي (27.8%). وينتظر الشباب ثلاث سنوات على الأقل بعد إتمام دراستهم قبل العثور على أول وظيفة لهم3.

في المتوسط، يعاني أكثر من ستة من كل عشرة عاطلين عن العمل (62.9%) من البطالة طويلة الأمد. علاوة على ذلك، ومع تجاوز عدد المواليد المليون سنويًا منذ عام 2014، سُجِّلت طفرة في معدل المواليد في السنوات الأخيرة.

يدفعنا هذا الوضع إلى التساؤل عن فعالية تدابير خلق فرص العمل، ومكافحة البطالة، والمبادئ العامة لسياسة التشغيل التي تتبناها الدولة الجزائرية.

المطلب الثاني:تطور سياسات التشغيل وبرامج مكافحة البطالة

منذ الاستقلال عام 1962، تميزت سياسة التشغيل في الجزائر بثلاث فترات مهمة كان لها آثار واضحة على سوق العمل:

أولا- فترة التوظيف الجماعي (من إنهاء الاستعمار وحتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي):

اتسمت سياسة التوظيف في المقام الأول بـ**الخلق المكثف لوظائف مستدامة** لتوزيع الدخل والحد من البطالة المرتفعة جدًا الموروثة من الحقبة الاستعمارية. في وقتٍ ظل فيه القطاع الخاص "هامشيًا، مُكبلًا بقوانين لا تعترف بشرعيته ولا تضمن حرية ريادة الأعمال"، خُلقت آلاف الوظائف "نتيجةً لهذه السياسة" في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة، التي "وظفت أكثر بكثير من احتياجاتها الفعلية". خلال هذه الفترة، "رسميًا، لا توجد بطالة، لكن الإفراط في التوظيف في الإدارة والقطاع العام أثقل كاهل إنتاجية العمل"[4]. بعبارة أخرى، كما يشير آدي، فإن "وجود قطاع حكومي يعاني من عجز في الميزانية

[1]Mohamed Saïb Musette, « Les politiques de l'emploi et les programmes actifs du marché du travail en Algérie »,l'ETF, Fondation européenne pour la formation, 2014.

[2]Georges Mutin, Le contexte économique et social de la crise algérienne. La crise algérienne : enjeux et évolution,Mario Melle éditions, 1997, 17 p. halshs-00361566.

[3]EMISE RESEARCH PROGRAMME, « Flexibilité du travail et concurrence sur le marché des biens et services :Impact sur les conditions de travail et le développement du secteur informel en Algérie, au Maroc et enTunisie », 2004-2005.

[4]Fatiha Talahite, Réformes et transformations économiques en Algérie. Economies et finances. Université Paris-Nord – Paris XIII, 2010. fftel-00684329f

ويوزع رواتب سياسية دون تعويضات إنتاجية هي وسيلة (معادية للاقتصاد) للحد من البطالة وكسب تأييد الشعب" [1]. ومع ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط عام 1986 قد أثار تساؤلات حول هذه السياسة، التي استخدمت الاقتصاد كمصدر للشرعية.

ثانيا: فترة سياسات التوظيف السلبية (ابتداءً من عام 1986)

ابتداءً من عام 1986 ، "توقفت الشركات عن التوظيف" [2]، وشهدت البطالة زيادة بين الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة. ولمعالجة هذه الآفة، نفذت السلطات العامة سياسة لتعزيز التوظيف، تتكون من برنامجين لمكافحة البطالة[3] :

1- **برنامج تشغيل الشباب[4](PEJ)** :تم إنشاء صندوق دعم التوظيف المؤقت في عام 1987 بهدف خلق فرص عمل مؤقتة في مشاريع المرافق العامة التي تستهدف الشباب العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و27 عامًا.
2- **مخطط الإدماج المهني للشباب[5](DIPJ)** :تم إنشاء برنامج التوظيف والتشغيل المهني (DIPJ) في عام 1990 وهو يستهدف الباحثين عن عمل لأول مرة من ذوي المهارات المنخفضة والذين تتراوح أعمارهم بين 19 إلى 30 عامًا.

شهد سوق العمل الجزائري تحولات كبيرة خلال التسعينيات، تميزت على وجه الخصوص بـ**تسريح أعداد كبيرة من الموظفين في الشركات العامة** (يقدر عدد خسائر الوظائف خلال هذه الفترة بنحو 405 آلاف وظيفة، وتجميد أجور العمال، وإغلاق الشركات غير المربحة، وتباطؤ خلق فرص العمل في قطاعات الإنتاج، وكذلك بـ**إصدار القانون رقم 90-11 المؤرخ 21 أبريل 1990**، والمتعلق بآليات تحرير علاقات العمل، وتعاقدية العمل، والفصل لأسباب اقتصادية. وسرعان ما ظهرت آثار هذه التغييرات، من حيث تفاقم البطالة والفقر. وعلى الفور، وُضعت **شبكة أمان اجتماعي** تستهدف الفئات

---

[1]Lahouari Addi, « Les obstacles à la formation de la société civile en Algérie », dans Anna Bozzo et al., Les sociétés civiles dans le monde musulman, Paris, La Découverte | « TAP/Islam et Société », 2011, p. 369-381.

[2]MoundirLassassi et Nacer-eddine Hammouda, op. cit.

[3]Matouk Belattaf, « L'aide à la création d'entreprises et dynamique de l'emploi : évaluation de l'expérience de la micro entreprise dans la wilaya de Bejaia », Cahiers du CREAD, n° 58, 4e trimestre 2001, p. 61-88

[4]تم إنشاء صندوق دعم التوظيف المؤقت في عام 1987 بهدف خلق فرص عمل مؤقتة في مشاريع المرافق العامة التي تستهدف الشباب العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و27 عامًا.

[5]تم إنشاء برنامج التوظيف والتشغيل المهنيفي عام 1990 وهو يستهدف الباحثين عن عمل لأول مرة من ذوي المهارات المنخفضة والذين تتراوح أعمارهم بين 19 إلى 30 عامًا.

الأكثر ضعفًا، تديرها وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) ، وبرامج إدماج اجتماعي ومهني تهدف إلى الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطنين، لا سيما للتخفيف من الآثار الاجتماعية المدمرة لخطة التعديل الهيكلي التي نُفذت بين عامي 1994 و1997. إلا أن السلطات العامة لم تتمكن من تجاوز تخفيف هذه الآثار الاجتماعية على شريحة كبيرة من الجزائريين الفقراء من خلال وضع برامج قادرة على خلق فرص عمل حقيقية ودائمة. ولا تبتعد الأهداف قصيرة المدى التي تسعى هذه السياسة السلبية إلى تحقيقها عن منطق يهدف إلى" **شراء السلم الاجتماعي** "من خلال توزيع الدخل. وهكذا، طُبقت سياسة التأمين ضد البطالة، وكان الهدف الوحيد من سياسات التشغيل النشطة هو توفير حماية نسبية للعمال في حالات البطالة الاقتصادية، مع بعث نوع من التفاؤل بشأن دخلهم المستقبلي.

ثالثا: فترة سياسات التشغيل النشطة (العقد الأول من الألفية الثالثة وما بعدها)

اتسم العقد الأول من الألفية الثالثة بارتفاع أسعار النفط، مما مكّن الدولة الجزائرية، التي "لم تستطع التخلي عن صورتها ودورها كموزع للدخل الحر والمزايا الاجتماعية" [1]، من تلبية احتياجات المواطنين بشكل متزايد، لا سيما في مجال التشغيل. وفي مواجهة تفاقم البطالة، طبقت السلطات العامة تدريجيًا سياسات تشغيل نشطة من خلال برامج لدعم إنشاء المشاريع الصغيرة، والإدماج المهني، وتطوير قابلية توظيف العاطلين عن العمل من خلال إعادة التدريب والمساعدة في البحث عن عمل.

مع وضع هذا في الاعتبار، تقرر، ابتداءً من عام 2003، منح **إعفاءات ضريبية كبيرة للمؤسسات الصغيرة** التي تم إنشاؤها في إطار مخطط[2] ANSEJ (المرسومان التنفيذيان رقم 01-162 ورقم 03-288 المؤرخان في 6 سبتمبر 2003) وتوسيع أنشطة CNAC لدعم إنشاء أنشطة اقتصادية لصالح العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 عامًا. تتدخل وكالات التأمين ضد البطالة الآن بشكل مباشر في سوق العمل، وبالتالي تتحول من مهمة سلبية لتقديم المزايا إلى مهمة نشطة لمساعدة الناس على العودة إلى العمل[3].

ومع ذلك، لم يتم وضع سياسة وطنية للتشغيل لتحديد اتجاه السياسة واعتمادها حتى عام 2008 في الخطة الخماسية 2010-2014. وكجزء من هذه السياسة، وُضعت وكالات التشغيل الثلاث، **ANEM وANSEJ وCNAC**، مرة أخرى تحت إشراف وزارة التشغيل، بينما دُعيت وزارة التضامن الوطني لمواصلة أنشطتها مع ADS و ANGEMكجزء من مهمتها لمكافحة الفقر.

[1]Safar Zitoun Madani, « Le logement en Algérie : Programmes, enjeux et tensions », Confluences Méditerranée, n° 81,2012, p. 133-152.

2المرسومان التنفيذيان رقم 01-162 ورقم 03-288 المؤرخان في 6 سبتمبر 2003

[3]Farida Nemir-Yaici, op. cit.

في سياق **الربيع العربي** وموجة الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر في يناير/كانون الثاني 2011، اتخذت السلطات العامة الجزائرية إجراءات جديدة لتهدئة التدمر الشعبي. على الصعيد السياسي، رفعت حالة الطوارئ [1] وسعت إلى اختزال الانتفاضات الشعبية في بُعدها الاجتماعي والاقتصادي، واصفةً إياها بـ"أعمال شغب" ومحاولةً نزع طابعها السياسي[2].

تمكنت السلطات الجزائرية من احتواء تداعيات "الربيع العربي" التي ضربت المنطقة واستعادة الاستقرار، ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين: أولاً، ذكرى "العشرية السوداء" (التسعينيات) وما خلفته من عنف شديد ووفيات وصدمات نفسية، ما جعل المجتمع يفضل الاستقرار على أي تغيير جذري قد يؤدي إلى العنف. ثانياً، الوضع الاقتصادي الجيد نسبياً، بفضل عائدات النفط والغاز، مما مكن الحكومة من تلبية المطالب الاجتماعية المتعلقة بالأجور3 التي كانت عالقة منذ عام 2008 بعد تعديلات على قانون الوظيفة العمومية.

على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، عادت الحكومة إلى **سياسة توزيع الدخل**[4]من خلال تقديم مساعدات جديدة لإثبات التزامها بتحسين مستوى معيشة المواطنين[5]. وفي هذا السياق، رفعت السلطات العامة وارداتها من المواد الغذائية [6]، وأعفت المزارعين [7]وبعض الشركات [8]، وعلقت تحصيل ضرائب

[1]Lahouari Addi, « Le régime algérien après les révoltes Arabes », La Découverte, coll. « Mouvements », n° 66, 2011,p. 89-97.

[2]Cherif Dris, « Élections, dumping politique et populisme : Quand l'Algérie triomphe du "printemps arabe" »,l'Année du Maghreb, IX, 2013, p. 279-297.

[3]تو مع ذلك أظهرت صحيفة "ليكسبريسيون" (2008/5/17) أن الزيادات في رواتب موظفي الخدمة المدنية، التي بدأت في يناير/كانون الثاني 2008، لم تُسفر عن أي نتائج إيجابية، نظرًا لارتفاع تكلفة المعيشة. ونتيجةً لذلك، سُجِّل 90 إضرابًا و82 حالة شغب (بسبب الفقر، و أزمة الإسكان، أو حتى مباريات كرة القدم) بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2008.

[4]Mihoub Mezouaghi, « L'économie algérienne : Chronique d'une crise permanente », Politique étrangère, n o 3,automne 2015, p. 17-29.

[5]Frédéric Volpi, « Stabilité et changement politique au Maghreb : Positionner l'Algérie dans le contexte régional de l'après-printemps arabe », ESKA | « Maghreb-Machrek », n o 221, 2014/3, p. 35-46.

[6]Louisa Dris Aït Hamadouche et Cherif Dris, « De la résilience des régimes autoritaires : la complexité algéri-enne », l'Année du Maghreb, VIII, 2012, p. 279-301.

[7]Lahouari Addi, « Le régime algérien après les révoltes Arabes », op. cit.

[8]Louisa Dris-Aït Hamadouche, « L'Algérie face au printemps arabe : pressions diffuses et résilience entretenu »,Politiques méditerranéennes | Le Maghreb, 2012, p 178-183.

الشركات [1]، وقبلت بشكل منهجي مشاريع مقدمة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالإضافة إلى زيادة رواتب العديد من موظفي الخدمة المدنية [2] ومعاشات جميع المتقاعدين[3]

في عام 2010، كانت المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر إيجابية: معدل نمو مستدام بلغ 4%، واحتياطيات مالية تقدر بـ150 مليار دولار أمريكي، ومعدل تضخم متوسط تحت السيطرة عند 3.4%. كما شهدت مؤشرات التنمية البشرية تحسناً في مستويات المعيشة من حيث الدخل والصحة والتعليم4. إلا أن معدل البطالة بقي عند 10%، مع تفاوت كبير بين الجنسين (8.1% للرجال مقابل 19.1% للنساء)، وارتفع بشكل خاص بين الشباب الجامعيين.

في ضوء هذه المؤشرات، أعلنت الحكومة عن خطة خماسية (2010-2014) لتعزيز خلق فرص العمل بميزانية أولية بلغت 350 مليار دينار جزائري (4.7 مليار دولار أمريكي). هدفت الخطة إلى توفير ثلاثة ملايين فرصة عمل خلال خمس سنوات من خلال دعم توظيف خريجي الجامعات والتدريب المهني، وإنشاء المشاريع الصغيرة.

تُعدّ هذه الفترة من التاريخ الاقتصادي الحديث للجزائر دليلًا على الارتباط القوي بين الأداء الاقتصادي وتطور الأسعار العالمية للنفط. وعلى الرغم من أنه ليس العامل الوحيد وراء النمو الاقتصادي، إلا أن قطاع النفط كان له تأثير إيجابيعلى الأداء عندما كانت الأسعار مرتفعة. ويتجلى هذا التأثير نتيجة للمساهمة المباشرة للقطاع في الناتج القومي الإجمالي، ولكن أيضًا بسبب الإيرادات التي يوفرها للدولة ومساهمته المباشرة في الانتعاش الاقتصادي وبرامج الاستثمار العام.

لم يكن لـ "الربيع العربي" تأثير كبير على سوق العمل الجزائري، حيث ظل معدل البطالة مستقراً في عامي 2010 و2011 عند حوالي مليون شخص. ومع ذلك، أظهرت البيانات الإدارية عن خلق ما يقرب من مليوني وظيفة جديدة في عام 2011، ما يعكس استجابة الحكومة للانتفاضة الاجتماعية بزيادة عدد برامج التوظيف النشطة.

استجابةً للوضع، خصص مجلس الوزراء في أوائل عام 2011 المزيد من التمويل لبرامج توظيف الشباب، وأصدر قرارات لتعزيز الاستثمار وتحسين كفاءة هذه البرامج. شملت هذه القرارات

---

[1]Salim Chena, « L'Algérie dans le "Printemps Arabe" entre espoir, initiatives et blocages », Confluences Méditerranée, n° 77 2011, p. 105-118.

[2] Akram Belkaïd, « L'Algérie, une exception en marge du "Printemps Arabe" ? », Les Cahiers de l'Orient, 2012/3 no 107,p. 141-150.

[3]Louisa Dris Aït Hamadouche et Cherif Dris, op. cit.

[4] Annex to the policy statement, October 2010, at:www.premier-ministre.gov.dz/media/PDF/declarationpg2010.pdf

إعفاءات ضريبية، ودعم التوظيف، وضمانات ائتمانية للمشاريع الناشئة، وقروضًا صغيرة للأسر الفقيرة1.

ومع ذلك، سرعان ما برز التحدي الذي تواجهه سياسة التشغيل الوطنية مع ظهور الشباب العاطل عن العمل من الجنوب، الذين طالبوا باتخاذ إجراءات حكومية فورية لمكافحة "الإقصاء والتمييز" الذي يعانون منه، وطالبوا "بإعطاء الأولوية في منح الوظائف للشباب في المنطقة"2. وبعد دراسة جميع الجوانب، اعتبر الباحث "محمد موسات"Mohamed Musette أن الجزائر، على المستوى الاستراتيجي، لم تُحدث أي ابتكار في سياسات التشغيل، بل اكتفت باستنساخ النماذج المطبقة في الدول المتقدمة3.

المطلب الثالث : أبرز آليات وبرامج التشغيل في الجزائر :

بداية يجدر التنبيه أن عملية التشغيل ليست مرتبطة حصرا بسياسات التشغيل المباشرة خلال فترة معلومة، فالانفاق الحكومي العام وسياسات دعم الاستثمار المجسدة في مختلف البرامج التنموية وسياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسات التنمية الريفية وغيرها تنطوي كلها على أهداف تشغيلية.[4]

تُعدّ وزارة العمل الجهة الفاعلة الرئيسية في سياسات التوظيف، بالتعاون مع وكالات ANEM، ANSEJ، و .CNACكما تُجري وزارة التضامن الوطني أنشطة لمكافحة الفقر بالتعاون مع وكالات ANGEMو .ADSتشارك وزارات أخرى مثل الزراعة والصناعة بشكل أقل نشاطًا. تلعب الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) دورًا هامًا.

تقوم سياسة التشغيل في الجزائر على مجموعة من الركائز من بينها :

أ- ترقية الشغل عن طريق المبادرات المقاولاتية (خدمات دعم إنشاء الشركات الصغيرة):

[1] Council of Ministers, 22 February 2011, www.premier-ministre.gov.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=1561&Itemid=261

[2]Naoual Belakhdar, « “L’éveil du Sud” ou quand la contestation vient de la marge. Une analyse du mouvement des chômeurs algériens », Politique africaine, n o 137, 2015, p. 27-48.

[3] Mohamed Saïb Musette, op. cit.

[4] نشير هنا على سبيل المثال الى أن البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2010-2014 يستهدف انشاء ثلاثة ملايين منصب عمل كما أن البرنامج الخماسي السابق 2005-2009 كان قد استهدف انشاء مليون منصب عمل. أنظر: رحيم حسين، مرجع سابق، ص 139.

تستند هذه السياسة الى فكرة التشغيل الذاتي أي أن الشباب هم أنفسهم من يخلق فرص عمل لأنفسهم ودور الدولة هنا هو دور الداعم المرافق. وتجسيدا لذلك تم انشاء وكالات وصناديق لهذا الغرض وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة. تشارك الوكالات الثلاث (ANSEJ، CNAC، وANGEM) في دعم إنشاء الشركات من خلال تعزيز ريادة الأعمال وتقديم قروض بآليات تمويل مختلفة، مما يهدف إلى تحفيز خلق فرص العمل.

وبغرض تفعيل ودعم أهداف هذه الهياكل، وكذا تشجيع انشاء المؤسسات، تم اعتماد تدابير مالية تحفيزية للشباب المقاول المتضمن في قوانين المالية السنوية، نكتفي هنا بالاشارة اللى قانون المالية التكميلي لسنة 2011، المتضمن موازنة الدولة التكميلية 2011، والذي نص على عدة اعفاءات وتخفيضات للشباب المقاول المستفيد من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني لدعم القرض المصغر والصندوق الوطني للتامين على البطالة، ويتعلق الأمر بالاعفاء أو التخفيض لمدة ثلاث سنوات من أرباح الشركات والرسم على الدخل الاجمالي والسم العقاري ورسوم التسجيل.1

تتمثل الميزات الجذابة التي تقدمها الوكالات في المنح المعفاة من الفوائد والدعم المالي المباشر. كما تُقدم حوافز إضافية لجذب المستفيدين، وتُعتبر نسبة الفائدة المنعدمة هي العنصر الأكثر جاذبية. وقد ساهمت هذه السياسات في خلق ملايين الوظائف، ونجحت في تحويل التوترات الاجتماعية إلى حوافز اقتصادية للشباب.

ب- **دعم الشغل المأجور(خدمات التوظيف للعاطلين عن العمل):**

بمقابل الشباب الذين لديهم رغبة واستعداد لانشاء مؤسساتهم الخاصة هناك شباب يبحثون عن عمل مأجور . تضطلع الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) ووكالة التنمية الاجتماعية (ADS) بمسؤوليات هامة في هذا الاطار حيث تتوليان مهمة تخفيف التوترات الاجتماعية في سوق العمل. تقدم الوكالة الوطنية االتشغيل ANEM خدمات الوساطة وتدير برنامجًا لدعم الشباب الباحثين عن عمل، بينما

[1]قانون المالية التكميلي 2011، المواد 13، 138، 252، 258، 347.

تهدف وكالة التنمية الاجتماعية ADS إلى مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي عبر برامج موجهة للفقراء.

تم ضمن الشق الثاني من سياسات التشغيل (دعم الشغل المأجور) اعتماد مجموعة من الاليات والتدابير من بينها: الوكالة الوطنية للتشغيل، مديريات التشغيل بالولايات، وكالة التنمية الاجتماعية، التشغيل المأجور بمبادرة محلية، أشغال المنفعة العامة ذات كثافة اليد العاملة، عقود ما قبل التشغيل والذي تم تطويره في صيغة تدبير جهاز المساعدة على الادماج المهني.

تجدر الاشارة الى انه ابتداءا من سنة 2008 تم اعداد مخطط عمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة ويعتمد على مقاربة اقتصادية. ويرتكز هذا المخطط أساسا على تشجيع الاستثمار المنتج والمنشئ لمناصب الشغل، وعلى تثمين الموارد البشرية عن طريق التكوين، وكذا على معالجة بطالة الشباب معالجة خاصة وعصرنة وتدعيم قدرات هيئات سوق العمل، حيث يحظى المحور الخاص بترقية تشغيل الشباب وادماجهم[1] بعناية خاصة ضمن هذا المخطط، ذلك من خلال تنفيذ اليتين: دعم تنمية الثقافة المقاولاتية عند الشباب ودعم ترقية الشغل المأجور لذا الشباب.[2]

ت- برامج التكوين المهني

تُعدّ المؤسسات التي تُدير التكوين المهني جزءًا لا يتجزأ من منظومة سياسات التشغيل، لكنها لا تُدار مباشرة من قبل وكالات التوظيف. تُنفذ وزارة التكوين المهني برامجها الخاصة عبر مؤسسات التكوين والتمهين. تستهدف هذه البرامج تحسين قابلية توظيف الشباب من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة في سوق العمل. ومع ذلك، هناك إجماع على أن مخرجات التكوين المهني لا تتوافق دائمًا مع متطلبات السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة بين الخريجين.

ث- **رقمنة الخدمات**: لتبسيط الإجراءات وتحسين كفاءة خدمات التشغيل.

المبحث الثالث: تقييم آثار سياسات التشغيل من خلال تحليل مؤشرات كمية و نوعية:

عادة ما تعمد أو تتعمد الحكومات ،اعتبار مناصب الشغل المستحدثة مؤشرا الى نجاح سياساتها التشغيلية ، على الرغم من أن عدد المناصب بصورته المطلقة غالبا ما ينطوي على تظليل ، فهو لا يدلنا لا على ديمومة هذه المناصب ، ولا على مدى توافق متطلبات المنصب و مؤهلات

[1] يتعلق الأمر هنا بثلاثة صيغ من عقود الادماج: عقد ادماج حاملي الشهادات الموجه للجامعيين والتقنيين الساميين، عقد الادماج المهني الموجه لخريجي نظام التكوين المهني والطور الثانوي من التعليم العام وعقد تكوين ادماج موجه للشباب من دون تكوين أو تأهيل. كما يتضمن هذا الجهاز صيغة جديدة من صيغ دعم الادماج المهني، تتمثل في عقد العمل المدعم، حيث تساهم الدولة ولمدة ثلاث سنوات في تكلفة اجر المنصب قصد تشجيع التوظيف الدائم لطالبي الشغل المبتدئين بعد أو خلال مرحلة الادماج المؤقت.

[2] مداخلة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الطيب لوح ضمن أشغال الدورة الثامنة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية للاتحاد الافريقي، في ياوندي التي عقدت بين 11 و15 أفريل 2011.

شاغله، ناهيك عن طبيعة العمل (لائق أو هش) و مستويات الرضى لدى المشتغل المتعلقة بالأجر و ظروف العمل و و غير ذلك من شروط العمل اللائق.

ان الهدف الأساسي لسياسات التشغيل هو مضاعفة فرص العمل كما و نوعا، ما يحقق تقليص حجم البطالة و القضاء على الفقر ، على أن يستوفي المنصب المستحدث شروط العمل اللائق و الأجر العادل و عدالة الفرص للجميع ، و أن تساهم هذه المناصب في زيادة القيمة المضافة الكلية1 . و لذلك فان تقييم فعالية هذه السياسات يتم على الأقل من خلال أخذ هذه المؤشرات بعين الاعتبار.

المطلب الأول: تقييم آثار سياسات التشغيل من خلال تحليل المؤشرات الكمية:

أولا :مؤشر معدلات البطالة العامة و حجم خلق فرص العمل:

تُعدّ مسوحات القوى العاملة المصدر الرئيسي لتحديد الخصائص الأساسية لسوق العمل في الجزائر .في عام 2010، قُدِّر معدل النشاط الاقتصادي الإجمالي بـ 42%، ولكنه انخفض إلى 40% في عام 2011. يُشكّل هذا الانخفاض عبئًا على القوى العاملة النشطة، خاصةً وأن القوى العاملة المحتملة تُقدَّر بنحو 27 مليون نسمة. يُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تدني معدل مشاركة الإناث، الذي استقر عند 14.2% خلال الفترة من 2010 إلى 2011، وفقًا لبيانات المسح. ويصل معدل مشاركة النساء إلى ذروته في الفئة العمرية 25-29 عامًا، ثم يتناقص تدريجيًا مع التقدم في السن2.

استنادًا إلى المسح الوطني للأسر العاملة لعام 2014، بلغ عدد السكان في سن العمل (15 عامًا فما فوق) 28.1 مليون شخص، وهو ما يمثل 71% من إجمالي السكان. وقد قُدِّر عدد السكان غير النشطين اقتصاديًا بـ 59% من إجمالي السكان في سن العمل، وتشكل النساء 71% منهم. تُظهر نسبة العمالة إلى عدد السكان فجوة كبيرة بين الجنسين لصالح الرجال، مما يؤكد التفاوتات الكبيرة في التوظيف حسب الجنس، ومكان الإقامة، والمستوى التعليمي.

1 الوضع الاقتصادي وتأثيره على التوظيف

[1] رحيم حسين ، مرجع سابق، ص 141.

[2] Mohamed Saïb Musette,op.cit,p6.

كانت المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر في حالة جيدة نسبيًا في عام 2010، حيث سجلت معدل نمو مستدامًا بنسبة 4%، واحتياطيات مالية تقدر بـ 150 مليار دولار أمريكي، ومعدل تضخم سنوي متوسط قدره 3.4%. على الصعيد الاجتماعي، أظهرت مؤشرات التنمية البشرية تحسنًا في مستويات المعيشة من حيث الدخل، والصحة، والتعليم. ورغم ذلك، بلغ معدل البطالة 10% في عام 2010، مع تفاوت ملحوظ بين الرجال (8.1%) والنساء (19.1%)، حيث تجاوز معدل البطالة لدى النساء ضعف مثيله لدى الرجال1.

يُعدّ معدل البطالة بين الشباب الحاصلين على شهادات جامعية مرتفعًا بشكل خاص. في ظل هذه المؤشرات، أعلنت الحكومة عن خطة خمسية (2010-2014) لتعزيز خلق فرص العمل. خُصصت ميزانية أولية بلغت 350 مليار دينار جزائري (4.7 مليار دولار أمريكي)، بهدف توفير ثلاثة ملايين وظيفة خلال خمس سنوات من خلال دعم توظيف خريجي الجامعات، وبرامج التكوين المهني، وتشجيع المشاريع الصغيرة. 2

2 الاستجابة لـ "الربيع العربي" وتأثيره على سوق العمل

وفقًا لبيانات مسح القوى العاملة، لم يكن لـ "الربيع العربي" تأثير حقيقي مباشر على سوق العمل في عام 2011، حيث ظل معدل البطالة مستقرًا عند حوالي مليون شخص. ومع ذلك، تُظهر البيانات الإدارية صورة مغايرة، فقد أُعلن عن خلق ما يقرب من مليوني وظيفة جديدة في عام 2011. يعكس هذا التباين استجابة الحكومة للضغوط الاجتماعية من خلال زيادة البرامج النشطة للتوظيف، مما أتاح لكثير من الأفراد الوصول إلى سوق العمل، وإن كان بشكل مؤقت3.

ظلت الخصائص الهيكلية لسوق العمل ثابتة على مدار عقدين: معدل نشاط إجمالي منخفض، يُعزى بشكل أساسي إلى انخفاض مشاركة الإناث؛ وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، لا سيما الشابات؛ ووجود قطاع غير رسمي نشط4.

في أوائل عام 2011، واستجابة للحراك الاجتماعي، قدم مجلس الوزراء مزيدًا من التمويل لبرامج توظيف الشباب5. تضمنت هذه القرارات إعفاءات ضريبية، ودعمًا للتوظيف، وضمانات

[1]LFS 2010, data published on the ONS website.

[2]انظر البيان الصحفي الصادر عن مجلس الوزراء، 24 ماي 2010 على الموقع : www.mae.dz/photos/gov/programme.htm

[3] Musette, M.S. (2014), op.cit., p3.

[44] Achy, L., 'Trading high unemployment for bad jobs: employment challenges in the Maghreb', Carnegie Papers, No 23, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 2010. Last accessed April 2014 at: http://carnegieendowment.org/files/labor_maghreb.pdf

[5]مجلس الوزراء ، 22 فبراير 2011 ، على الموقع :
www.premier-ministre.gov.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=1561&Itemid=261

ائتمانية للشركات الناشئة، وقروضًا صغيرة للأسر الفقيرة، مما يُعدّ أول تأثير ملموس لـ "الربيع العربي" على سياسات التوظيف.

3 المؤسسات الفاعلة في سوق العمل

عُززت سياسات التوظيف التي بدأت في أواخر الثمانينيات بإنشاء خمس وكالات رئيسية لتنفيذ برامج سوق العمل النشطة: الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM) ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC) ، وكالة التنمية الاجتماعية(ADS) ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة .(ANGEM) بحلول نهاية عام 2011، زُوّدت هذه الوكالات بتمويل إضافي لخدماتها، وأعلنت السلطات عن خلق ما يقرب من مليوني وظيفة جديدة.

الجدول 3: توزيع العمالة حسب القطاع الاقتصادي2003-2011

القطاع الاقتصادي	2003	2005	2007	2010	2011
الزراعة	21.13%	17.16%	16.05%	11.67%	10.77%
الصناعة	12.03%	13.16%	10.62%	13.73%	13.72%
البناء	11.97%	15.07%	13.99%	19.37%	16.62%
التجارة والخدمات	32.58%	35.36%	36.46%	55.23%	58.89%
الإدارة	22.29%	19.25%	22.88%	—	—
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر : البيانات الدقيقة لعامي 2010 و2011 ONS :المكتب الوطني للإحصائيات(، Enquête sur les forces de travail (EFT).

الجدول 4: معدل البطالة حسب مستوى التعليم والجنس2001–2011%

مستوى التعليم	الجنس	2001	2005	2010	2011	ملاحظات من النص
التعليم العالي	ذكور	~15%	~18%	~21%	~21%	ارتفع بمقدار 6 نقاط بين 2001 و2011
التعليم العالي	إناث	~25%	~35%	~43%	~37%	انخفض بمقدار 6 نقاط بين 2010 و2011
التعليم الثانوي	ذكور	~18%	~20%	~22%	~28%	ارتفع بمقدار 6 نقاط بين 2010 و2011
التعليم الثانوي	إناث	~30%	~35%	~38%	~35%	—
التعليم المهني	كلا الجنسين	~12%	~12%	12.5%	12.4%	استقر عند ~12.5%

المصدر : البيانات الدقيقة لعامي 2010 و2011 ONS :المكتب الوطني للإحصائيات(، Enquête sur les forces de travail (EFT).

4 الدعم الخارجي والاحتجاجات المحلية

كان لـ "الربيع العربي" تأثير غير مباشر على قرار الحكومة بتعزيز برامج توظيف الشباب. وقد حظيت جهود مكافحة البطالة بدعم من برامج خارجية تمولها وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وفي أوائل عام 2013، ظهر عامل جديد يتمثل في اعتصامات الشباب العاطلين عن العمل في جنوب البلاد، مما استدعى استجابة فورية من الحكومة. تضمنت هذه الاستجابة قرارات تُلزم الشركات في المنطقة بإعطاء الأولوية للشباب المحلي في التوظيف، وفرض عقوبات على المخالفين. كما هدفت إلى الحد من التمييز في الأجور وتحسين نظام التعليم[1].

5 مستويات التحليل لسوق العمل

تُستند النقاشات حول سوق العمل إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

- **المستوى الكلي:** يُجادل المحللون بأن النمو الاقتصادي، الذي يعتمد على الإنفاق الحكومي، غير كافٍ لخلق فرص عمل مستدامة، مما أدى إلى زيادة فرص العمل في القطاع غير الرسمي. كما يُلاحظ انخفاض في مستوى النشاط، خاصة بسبب تدني معدل نشاط الإناث.
- **المستوى المتوسط:** تُظهر الانتفاضات في جنوب الجزائر خللًا في سوق العمل يتمثل في غياب نظام إقليمي للإنذار المبكر[2].
- **المستوى الجزئي:** تُعتبر برامج التوظيف الحالية، وهي في جيلها الثالث، مُكلفة بشكل متزايد، رغم أنها تُخفف من التوترات الاجتماعية.

6 السياق المالي وأثر تراجع النفط

يُذكّرنا السياق المالي الحالي بهشاشة الاقتصاد الجزائري. ففي الربع الأول من عام 2013، أدت تقلبات أسعار الطاقة العالمية إلى انخفاض صادرات النفط، مما أثر سلبًا على ميزان المدفوعات الذي سجل فائضًا قدره 4.164 مليار دولار أمريكي في عام 2012، ولكنه تراجع إلى 0.846 مليار دولار أمريكي فقط في عام 2013. كما انخفضت الاحتياطيات المالية للمرة الأولى منذ فترة، وبلغت 189.768 مليار دولار أمريكي مقارنةً بـ 190.661 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2012.

---

[1] قرار رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 11 مارس 2013
www.minagri.dz/pdf/Divers/2013/Mars/Communique_APS_11_03_2013.pdf

[2] Furceri, D., Unemployment and labor market issues in Algeria, IMF Working Paper, WP/12/99, International Monetary Fund, Washington, DC, 2012. Last accessed April 2014 at: www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=25861.0

إضافةً إلى ذلك، سجلت الموازنة عجزًا بقيمة 40 مليار دولار أمريكي في عام 2013، تم تغطيته من احتياطي صندوق التنظيم(RFR) ، مما يشير إلى أن الوضع غير مستدام .

ثانيا: التوزيع الديمغرافي:

بلغ إجمالي عدد سكان الجزائر حوالي 41.7مليون نسمة في عام 2018 .شهدت البلاد تحولًا ديمغرافيًا ملحوظًا، حيث انخفض معدل الخصوبة الإجمالي من 6.8 طفل لكل امرأة في عام 1980 إلى 2.4 في عام 2006، ويعود ذلك إلى تبني سياسات تنظيم الأسرة وتأخر سن الزواج والإنجاب نتيجة ارتفاع مستويات التعليم لدى النساء. ومع ذلك، شهدت نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ارتفاعًا مفاجئًا في معدل الخصوبة، حيث قفز إلى 3.1 طفل لكل امرأة في عام 2017، مما ينذر بـ "طفرة شبابية "مستقبلية1.

البطالة: الاتجاهات والفئات المتضررة

تُشير البيانات إلى أن معدل البطالة قد ارتفع في الجزائر ليصل إلى 30% بعد عام 1997. وتُعزى هذه الزيادة جزئيًا إلى إعادة هيكلة المؤسسات العامة وخصخصتها، والتي أدت إلى تسريح حوالي 450 ألف عامل. كما أن استمرار ارتفاع معدل مشاركة الإناث في سوق العمل قد أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة2.

بين عامي 1995 و2000، فقد أكثر من 200 ألف موظف في الخدمة العامة وظائفهم. ووفقًا لبيانات الأمم المتحدة (2004) استنادًا إلى تعداد عام 1998، بلغ معدل البطالة الإجمالي 29%، وكان حوالي 2.1 مليون شخص عاطل عن العمل، 80% منهم تقل أعمارهم عن الثلاثين.

خلال الفترة من 2010 إلى 2020، ارتفع معدل البطالة ومعدل بطالة الشباب بنحو 1.5 نقطة مئوية و8.0 نقاط مئوية على التوالي، مما يؤكد الصعوبة المتزايدة في توفير فرص عمل كافية. وتُشير دراسة لصندوق النقد الدولي (2011) إلى أن انخفاض مرونة توظيف الشباب ووجود عيوب هيكلية في سوق العمل هما السببان الرئيسيان وراء ارتفاع معدلات البطالة، مما يقلل من كثافة العمالة في النمو الاقتصادي3.

[1]Labour Market Report Algeria – 2020, p13.web site : https://www.ulandssekretariatet.dk/wp-content/uploads/2020/06/LMR-Algeria-2020-final-version1.pdf.

[2]Kamel LAHMAR, Unemployment in Algeria, International journal of Rural Development, Environment and Health Research, Vol-3, Issue-1, Jan-Feb, 2019.p23

[3]IMF, Unemployment and Labor Market Issues in Algeria, 2011, IMF Working Paper Middle East and Central Asia Department, April 2012.

التفاوت في البطالة حسب الجنس والعمر

يُظهر الاتجاه العام أن النساء أكثر عرضة للبطالة، حيث يبلغ معدل البطالة لديهن ضعف معدل الرجال. رغم هذا، لوحظ تباين طفيف في عام 2011، إذ انخفض معدل البطالة لدى النساء بنحو 2% (من 19.1% إلى 17.2%)، بينما ارتفع قليلاً لدى الرجال (من 8.1% إلى 8.4%) .يعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع معدل البطالة بين البالغات فوق سن 25.

تستمر الفجوة في معدلات البطالة بين الشباب (16-24 عامًا) والبالغين (25-60 عامًا). ففي عام 2011، بلغ معدل بطالة الشباب 24%، مع تفاوت كبير بين الجنسين: 38% بين الشابات و19.1% بين الشباب1. [5] ويُظهر تطور معدل بطالة الشباب خلال الفترة من 2000 إلى 2013 انخفاضًا ملحوظًا من 55% إلى 25%، مقارنةً بانخفاض البطالة لدى البالغين من 18% إلى 7%. [9] ومع ذلك، لا يزال معدل البطالة مرتفعًا جدًا بين الشابات، حيث وصل إلى 40% في عام 2013، وهو ما يُعزى إلى التدفق الهائل للنساء إلى سوق العمل خلال العقود الماضية[5] .

العوامل المؤثرة على بطالة الشباب

على الرغم من الجهود الحكومية، يظل الشباب الجزائريون الفئة الأكثر تضررًا من البطالة. تُفسر هذه الظاهرة بعوامل ديموغرافية، واجتماعية، واقتصادية. بدأ التحول الديمغرافي في الجزائر في منتصف الثمانينيات، حيث نما عدد السكان في سن العمل (15-64 عامًا) بشكل أسرع ، مع زيادة ديمغرافية في الفئات العمرية الأصغر التي من المتوقع أن تستمر حتى عام 22020.

في عام 2013، شكّل الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 عامًا ما يقرب من 30% من إجمالي السكان3. تُعدّ هذه "الكتلة الشبابية" فرصة يجب استثمارها، حيث يمكن للبلدان أن تجني "عوائد ديمغرافية4" كبيرة من خلال توفير وظائف ذات قيمة مضافة عالية لهؤلاء الشباب5. وفي غياب فرص عمل منتجة، تُخاطر الجزائر بإهدار مواردها البشرية. يجد هؤلاء الشباب ملاذهم في الهجرة، التي تؤثر بشكل خاص على الخريجين، أو في القطاع غير الرسمي6[10] .

1

2Gubert F. et Nordman C. J. (2009) The Future of International Migration to OECD Countries, Regional Note, North Africa, OCDE, p40.

3ONS (2014a) Démographie algérienne 2013, Données Statistiques n° 658, Alger, Office National des Statistiques, p 16.

4تعبير يستخدمه علماء الديموغرافيا للإشارة إلى العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والادخار والاستثمار

5 Subrahmanyam S. (2011) Comment lutter contre le chômage des jeunes au Maghreb, Note Economique, Banque Africaine deDéveloppement (BAfD), London, p36

6 Lamia Benhabib ,Le chômage des jeunes en Algérie : l'enjeu des inégalités de diplôme et de genre

ثالثا :نسبة التشغيل في القطاعات المختلفة و مساهمة القطاع الخاص:

يتميز الاقتصاد الجزائري بتركّز التوظيف في قطاعات محددة. فوفقًا للبيانات، يستوعب قطاع الخدمات الحصة الأكبر من العمالة، حيث يعمل 59% من الموظفين في قطاع التجارة والخدمات. يأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء بنسبة 17%، يليه قطاع الصناعة بـ 14%، بينما لم يُشغّل قطاع الزراعة سوى 11% من القوى العاملة في عام 2011 .يُظهر التغير في التوظيف بين عامي 2003 و2011 انخفاضًا بنحو 10 نقاط مئوية في القطاع الزراعي، مقابل زيادة ملحوظة في قطاعي الخدمات والبناء. ومع ذلك، تُظهر القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي الهيمنة المطلقة لقطاع المحروقات، مما يُبرز ضعف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد.

الجدول 5: القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع الاقتصادي (2007 و2009) (بآلاف الدينار الجزائري)

القطاع الاقتصادي	2007 (القطاع العام)	2007 القطاع (الخاص)	2007 (المجموع)	2009 (القطاع العام)	2009 القطاع (الخاص)	2009 (المجموع)
الزراعة	3166.4	701034.3	704200.7	1337.6	925034.4	926372
المحروقات	3843139.4	246169.2	4089308.6	2847269.2	261809.7	3109078.9
البناء العام في مجال الطاقة	92368.8	0	92368.8	94967.1	-200	94767.1
صناعات أخرى (غير المحروقات)	268745.8	211065.3	479811.1	311952.1	261114.5	573066.6
البناء	139628.9	593091.8	732720.7	128971.6	871083.3	1000054.9
النقل والاتصالات	162147.6	660259	822406.6	169947.7	744414.7	914362.4
التجارة	57088.6	806108.7	863197.3	73876.7	1077746.9	1151623.6
الخدمات	26672.1	220930.1	247602.2	35909.9	282664.2	318574.1
المجموع	4592957.6	3438658.4	8031616	3664231.9	4423667.7	8087899.6
الضرائب على القيمة المضافة	399328		542063.2			
الرسوم الجمركية	133126		169055			
إجمالي الناتج المحلي	8564070		8799017.8			

المصدر :موقع المكتب الوطني للإحصائيات www.ons.dz — (ONS)

الجدول 6: عدد العاملين حسب القطاع الاقتصادي — نتائج EFT 2011 بالآلاف

.Communication aux XXXèmes Journées du développement ATM 2014 – Colloque « Ethique, entrepreneuriat et développement »29, 30 et 31 mai 2014 – Université Cadi Ayyad, Marrakech P7.web site :file:///C:/Users/SALIM/Desktop/Nouveau%20dossier/emploie/Communication2014_Marrakech.pdf.

القطاع الاقتصادي	القطاع العام (المجموع)	القطاع العام (النساء)	القطاع الخاص (المجموع)	القطاع الخاص (النساء)	المجموع الوطني (المجموع)	المجموع الوطني (النساء)
الزراعة	34	7	999	40	1033	47
الصناعات الاستخراجية	130	8	62	4	192	12
التصنيع	281	30	895	306	1176	336
البناء	128	9	1467	16	1595	25
التجارة	28	5	1204	53	1232	58
النقل والاتصالات	148	20	479	13	627	33
الخدمات التجارية	122	33	201	33	323	66
الخدمات غير التجارية	2973	824	449	160	3422	984
المجموع	3844	936	5756	625	9600	1561
(%) المجموع	40.0%	9.8%	60.0%	6.5%	100.0%	16.3%

المصدر :موقع المكتب الوطني للإحصائيات www.ons.dz — (ONS)

- **تحولات هيكل الإنتاج**

انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد بشكل كبير، حيث قُدِّرت بـ 9% في عام 2015 بعد انخفاض بنحو 13 نقطة مئوية منذ عام 2000. وقد تحولت العمالة نحو قطاعي الخدمات والصناعة، لكن هذا النمو كان هامشيًا. من أبرز خصائص التوظيف القطاعي، انخفاض حصة النساء من إجمالي العمالة (16%)، مع تركّزهن في قطاعات التصنيع، والإدارة العامة، والتعليم، والصحة. يُعدّ قطاع الإدارة العامة والتعليم والصحة الأكبر من حيث التوظيف (32%)، رغم أن حصته من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 17% فقط، مما يشير إلى انخفاض كثافة التوظيف1.

تأثر القطاع الصناعي سلبًا بالتحرير السريع للسوق المحلية في التسعينيات، مما أدى إلى انخفاض حاد في الإنتاج والتوظيف. ورغم جهود الجزائر لتحويل اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد على النفط والغاز، لم يشهد التوظيف في قطاع الصناعة سوى تغييرات هامشية، حيث يتركز بشكل رئيسي في قطاعي البناء (17%) والتصنيع (11%). ورغم أن حصة التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة (4.8%)، إلا أن هناك جهودًا لتطوير منتجات مثل السلع الإلكترونية والأسمنت.

شهد قطاع البناء ارتفاعًا طفيفًا في التوظيف، ويعود ذلك إلى إعادة هيكلة حصص الناتج المحلي الإجمالي بعد تراجع قطاع التعدين. في المقابل، شهد قطاع الخدمات ارتفاعًا في حصته من

[1]Labour Market Report Algeria 2020,op.cit,p16.

الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 54% في عام 2017، مما يعكس ضعف الهيكل الإنتاجي المتركز في القطاعات غير السلعية1.

- **مساهمة القطاع الخاص وقطاع الاقتصاد غير الرسمي**

تُظهر الإحصاءات أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يُشغّل حوالي 6ملايين عامل من أصل 12 مليون نسمة من السكان النشطين، أي ما يعادل 50% من القوى العاملة، ومعظمهم يفتقرون إلى تراخيص العمل والضمان الاجتماعي. علاوة على ذلك، تُعدّ هشاشة ظروف العمل منتشرة حتى في القطاع العام، حيث يعمل عدد من الموظفين بعقود مؤقتة وبأجور زهيدة، غالبًا ما تكون أقل من الحد الأدنى للأجور2.

الجدول 7: تطور معدلات البطالة1966-2021

السنة	2021	2020	2019	2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1978	1966
معدل البطالة	14.54 %	14.24 %	11.4%	11.2%	10%	15.3%	29.5%	28.1%	19.7%	9.7%	22%	32.6%

***المصدر**: المكتب الوطني للإحصائيات*

الجدول 8: حصة العمالة الصناعية في مجموع العمالة1963-2018

الفترة	2018	2017	2016	2015	2010	2000-2005	87-99	63-86
النسبة المئوية	13.2	13.8	13.5	13	13.73	7.4	10.3	12.2

***المصدر**: المكتب الوطني للإحصائيات*

- **هيكل المؤسسات ونمط الإنتاج**

يُعدّ ضعف الهيكل الإنتاجي للمؤسسات الجزائرية، خاصة في القطاع الخاص، وتمركزها في قطاعات الخدمات، والتجارة، والبناء، من أهم أسباب ضعف النظام الإنتاجي. وفقًا لمسح أجراه الديوان الوطني للإحصاء في عام 2011، فإن 95% من المؤسسات هي مؤسسات عادية غير قانونية، ومعظمها مملوك لأفراد أو عائلات. وتُظهر البيانات أن 89% من هذه المنشآت تعمل في التجارة (55%) والخدمات.(34%)

أظهر المسح أن 97.84% من المنشآت توظف أقل من 10 عمال، مما يؤكد هيمنة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .(MSMEs) وتنتشر هذه المؤسسات بشكل كبير

[1]**Musette, Mohamed Saïb.** (2014).op.cit,p43.
[2]Source:National Bureau of Statistics,Evolution of unemployment rates (1966-2021).

في قطاع الخدمات، ثم البناء، بينما تُشغل حوالي 18% من إجمالي العمالة، ومعظمها في القطاع الخاص1.

- **ضعف التصنيع وتحديات التنمية**

يُظهر تراجع مؤشرات الإنتاج الصناعي، وضعف حصة القيمة المضافة الصناعية، واستخدام الطاقات الإنتاجية، انخفاضًا حتميًا في العمالة الصناعية. لم تتجاوز حصة العمالة الصناعية من إجمالي العمالة 13.73% في عام 2010، وهي نسبة ضئيلة مقارنةً بالعمالة في قطاعات الخدمات والبناء. يعكس هذا عجز القطاع الصناعي عن استيعاب فائض القوى العاملة.

- **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تُشير دراسة للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضاعف في الفترة من 2010 إلى 2020، لتصل إلى 1,209,252 مؤسسة، ينتمي 99.98% منها إلى القطاع الخاص. ومع ذلك، تُظهر الدراسة أن معظم هذه المؤسسات صغيرة جدًا (97.53% توظف أقل من 10 عمال)، وتتركز في قطاع الخدمات (54.79%) والبناء (28.23%)، مع ضعف في النشاط الصناعي.(15.42%)

يُعاني الاقتصاد الجزائري من عجز واضح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة، على الرغم من السياسات الحكومية. ويعود هذا العجز إلى عدة عوامل، منها: ضعف اهتمام المؤسسات بالبحث والتطوير، وافتقارها للكفاءات التقنية، ونقص التمويل، وغياب روح المبادرة، وضعف العلاقة بين المؤسسات والجامعات.

يُظهر تحليل البيانات المتعلقة بنسبة التشغيل حسب القطاعات في الجزائر أن الاقتصاد يعاني من اختلال هيكلي عميق .يُهيمن قطاع الخدمات والقطاع غير الرسمي على التوظيف، في حين تظل القطاعات المنتجة، مثل الصناعة والزراعة، ضعيفة وغير قادرة على استيعاب القوى العاملة المتزايدة. يعكس هذا الوضع فشلًا في تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي بعيدًا عن المحروقات، ويُبرز التحديات التي تواجهها البلاد في خلق فرص عمل مستدامة وتنمية مؤسسات قادرة على المنافسة والابتكار.

[1]Khaidher, K., Safi, W., & Eneizan, B. (2019). Small and Medium Enterprises as a Strategic Choice for Development Case Study of Algeria. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 9(3), 87–101.

المطلب الثاني: المؤشرات غير الكمية (التقييم النوعي):

أولا:نوعية الوظائف و استدامة فرص العمل:

شهد سوق العمل في الجزائر تحولات جذرية منذ سبعينيات القرن الماضي. فبعد أن كان القطاع الصناعي المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل، توقف عن أداء هذا الدور، مما أدى إلى ظهور هجرة من نوع آخر، هي هجرة العمالة من القطاع الصناعي إلى القطاع الثالث (الخدمات). هذا التحول القطاعي صاحبه ظهور أشكال عمل خاصةتتميز بعدم الاستقرار، مثل عقود العمل محددة المدة(CDD) ، والعمل المؤقت، والعمل بدوام جزئي. وقد أدى هذا التغير إلى ظهور طبقة جديدة في سوق العمل، حيث انقسمت العمالة إلى شريحة أساسيةتتمتع بعقود عمل مستقرة وأفق زمني طويل، وشريحة ثانوية تتميز بعدم الاستقرار الوظيفي وانعدام الأمان1.

على الرغم من النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر في السنوات الأخيرة (بمتوسط 6% سنويًا)، إلا أن هذا النمو لم ينعكس بشكل كافٍ على جودة فرص العمل، بل أدى في المقام الأول إلى خلق وظائف مؤقتة وهشة .فوفقًا للبيانات الرسمية، ارتفع عدد السكان العاملين من 4.7 مليون في عام 1990 إلى 8.7 مليون في عام 2006، ووصل إلى 9.146 مليون في نهاية عام 2008. ومع ذلك، تشير الإحصاءات إلى أن 88% من الوظائف التي تم إنشاؤها بين عامي 2005 و 2007 كانت مؤقتة2.

يوضح الجدول أدناه أن الوظائف غير الدائمة وغير المستقرة كانت مهيمنة في سوق العمل الجزائري في النصف الثاني من عام 2008، حيث شكلت 36% من إجمالي العمالة.

جدول 9: توزيع السكان العاملين حسب الحالة الوظيفية (النصف الثاني من عام 2008)

الوضع الوظيفي	الموظفون	وظائف غير دائمة	وظائف غير مستقرة
النسبة المئوية(%)	35.0	36.0	29.0

المصدر: المكتب الوطني للإحصائيات

كما تُظهر البيانات أن غالبية السكان العاملين يتركزون في القطاع الثالث (التجارة والخدمات والإدارة العامة)، مما يؤكد أن الوظائف المُستحدثة لا تزال غير مستدامة.

[1]Farida NEMIRI-YAICI , DEVELOPPEMENT DURABLE ET POLITIQUESD'EMPLOI :CAS DE L'EXPERIENCE ALGERIENNE, site web : https://fr.scribd.com/document/633875329/1302-pdf.

[2]المكتب الوطني للإحصاء ، 2009

جدول 10: توزيع السكان العاملين حسب قطاع النشاط (حتى 2008/12/31)

القطاع الاقتصادي	عام(%)	%نساء	خاص(%)	%نساء	المجموع(%)	%نساء
الزراعة	0.9	0.7	17.4	6.4	10.8	3.0
الصناعات الاستخراجية	3.4	0.9	1.1	0.6	2.0	0.8
الصناعة التحويلية	7.3	3.2	15.5	49.0	12.3	21.5
البناء	3.3	1.0	25.5	2.6	16.6	1.6
التجارة	0.7	0.5	20.9	8.5	12.8	3.7
النقل والاتصالات	3.9	2.1	8.3	2.1	6.5	2.1
الخدمات السوقية	3.2	3.5	3.5	5.3	3.4	4.2
الخدمات غير السوقية	77.3	88.0	7.8	25.6	35.6	63.0
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: *المكتب الوطني للإحصائيات*

سياسات التشغيل والحماية الاجتماعية

منذ استقلالها، اتبعت الجزائر سياسات توظيف تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة، لكن هذه السياسات تغيرت بشكل كبير بعد التسعينيات، والتي شهدت أزمة اقتصادية واجتماعية متعددة الأوجه. في ظل قيود التكيف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية، تحولت سياسات التوظيف إلى برامج مؤقتة مثل شبكة الأمان الاجتماعي، وبرنامج إعانة الأنشطة ذات المصلحة المجتمعية(IAIG) ، وبرنامج الأشغال العامة كثيفة العمالة .(TUP-HIMO) هذه البرامج، وإن كانت تهدف إلى مساعدة الفئات الأكثر ضعفًا، إلا أنها أدامت حالة التبعية والهشاشة.

في عام 1994، أنشأت الجزائر نظام التأمين ضد البطالة لحماية الموظفين من خطر فقدان وظائفهم لأسباب اقتصادية. ومع ذلك، كان هذا النظام مثيرًا للجدل لأنه استبعد فئات كبيرة من العمال، مثل موظفي الإدارة العامة والعاملين بعقود محددة المدة، رغم أنهم الأكثر عرضة لعدم الاستقرار الوظيفي. في الواقع، كان هذا النظام بمثابة عامل إضافي لتجزئة سوق العمل، حيث خلق

شـريحتين: واحـدة محميـة فـي المؤسسـات العامـة، وأخـرى محرومـة فـي القطـاع الخـاص وغيـر الرسمي1.

الحوار الاجتماعي وتحديات الأجور

شهدت الجزائر تقدمًا في مجال الحوار الاجتماعي، حيث أصبحت الاتفاقيات على مستوى الصناعة ومفاوضات الأجور أكثر شيوعًا. وفي نهاية عام 2006، كان هناك 30 اتفاقية جماعية موقعة، مما يعكس معدل تغطية مرتفع. ومع ذلك، فإن هذه المفاوضات لا تُطبق في القطاع الخاص على نطاق واسع، خاصة في الشركات متناهية الصغر، حيث غالبًا ما يكون ميزان القوى غير متوازن بين أصحاب العمل والعمال2.

أما بالنسبة للأجور، فقد تم تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمونفي التسعينيات، ولكن مع إضافة المادة 87 مكررًا، التي أدرجت جميع العلاوات والبدلات في الحد الأدنى للأجور، مما أثار جدلاً كبيرًا. في عام 2012، تم رفع الحد الأدنى للأجور إلى 18 ألف دينار جزائري، لكن المادة 87 مكررًا لم تُلغَ، مما يمثل تحديًا للشركات.

هيمنة القطاع الخاص والوظائف المؤقتة

تغير هيكل التوظيف في الجزائر بشكل ملحوظ مع هيمنة القطاع الخاص الذي حل محل القطاع العام منذ تسعينيات القرن الماضي. ففي عام 1989، كان القطاع العام يوفر 54% من الوظائف، لكن بحلول عام 2011، انخفضت هذه النسبة إلى 40%، بينما ارتفعت حصة القطاع الخاص إلى 60%. ومع ذلك، فإن غالبية العاملين بأجر في القطاع الخاص يعملون بعقود مؤقتة، حيث بلغت نسبتهم 79.5% في عام 2011، بينما يتركز العاملون بعقود دائمة في القطاع العام3.

جدول 11: متوسط الرواتب الشهرية الصافية حسب القطاع والجنس

القطاع	الجنس	متوسط الراتب (دينار جزائري)	متوسط الراتب (دولار أمريكي)	فجوة الأجور بين الجنسين (%)
القطاع العام	ذكور	12,178	167	—

[1]Nemiri-Yaïci F. (2008), « Intervention de l'Etat dans la lutte contre lechômage en Algérie : les dispositifs d'insertion professionnelle etd'aide à la création d'emplois », in revue Management & sciencessociales N° 4, Paris, Edition L'Harmattan.

[2]Musset , op.cit,p 7

[3] Nemiri-Yaïci F. (2008), « Intervention de l'Etat dans la lutte contre lechômage en Algérie : les dispositifs d'insertion professionnelle etd'aide à la création d'emplois », in revue Management & sciencessociales N° 4, Paris, Edition L'Harmattan.

	إناث	10,384	142	-17.5% إلى -18.8%
القطـــــاع الخـــــاص (رسمي)	ذكور	11,070	152	—
	إناث	7,480	103	-39.1% إلى -42.6%
القطـاع الخـاص (غيـر رسمي)	ذكور	8,215	113	—
	إناث	4,903	67	-49.7% إلى -51.2%
العمل الحر	ذكور	13,975	192	—
	إناث	6,419	88	-60.7% إلى -65.9%

المصدر: المكتب الوطني للإحصائيات

إن التطورات التي شهدها سوق العمل في الجزائر خلال العقود الماضية تكشف عن تحول هيكلي لم يغير وضع العمالة بشكل جذري. ففي حين أن هناك زيادة في أعداد الموظفين، إلا أن هذه الزيادة مرتبطة في المقام الأول بانتشار الوظائف الهشة والمؤقتة. تُعد هذه الهشاشة مؤشرًا على انعدام الأمن الوظيفي والإقصاء الاجتماعي1، حيث يُواجه جزء كبير من العمال خطر الانتقال من العمل غير المستقر إلى البطالة.

لقد دفعت هذه الأوضاع السلطات العامة إلى مراجعة سياساتها، والإعلان عن برامج جديدة تهدف إلى خلق فرص عمل مستدامة، مثل برنامج دعم التكامل المهني (DAIP) الذي تم إطلاقه كجزء من الخطة الخمسية (2008-2013)، والذي يهدف إلى زيادة مشاركة القطاع الاقتصادي في توفير وظائف دائمة من خلال عقود التكامل المهني المختلفةCID) ، CIP، .(CFI

ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلًا أمام الجزائر لتحقيق الاستدامة في مجال التوظيف. فغياب استراتيجية حكومية واضحة ، وضعف الأطر التشريعية، وهيمنة القطاع غير الرسمي، كلها عوامل تعيق تحقيق أهداف العمل اللائق والإنتاجي. إن التحول الهيكلي المطلوب لا يتطلب فقط برامج مؤقتة، بل يتطلب إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية ككل، مع إشراك جميع الأطراف الفاعلة (الدولة، القطاع الخاص، النقابات العمالية) لخلق فرص عمل مستدامة، تُوفر الحماية الاجتماعية، وتُحترم حقوق العمال.

ثانيا: مستوى المواءمة بين المهارات و احتياجات سوق الشغل:

يُعدّ ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي التعليم العالي والتكوين المهني في الجزائر ظاهرة لافتة، خاصةً في ظل تسجيل نسبة 12% فقط من القوى العاملة تمتلك شهادات تعليم عالٍ. تتفاقم هذه المشكلة بسبب استمرار سياسة الحكومة في استقطاب العمالة الأجنبية الماهرة.

[1]Kamel lahmar,op.cit ,p 33.

أظهرت نتائج المسوحات الاحصائية أن البطالة أثرت بشكل خاص على الفئة الأكثر تعليمًا. ويعود ذلك إلى عدم التوافق بين متطلبات سوق العمل وفرص التعليم. أولًا، لم يتمكن القطاع الخاص من توفير طلب كافٍ على العمالة الماهرة. ثانيًا، كان توزيع الطلاب الجزائريين غير متوازن نحو تخصصات مثل العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانون والتربية، في حين كان هناك نقص في المهارات الميكانيكية والتقنية في القطاع الخاص1.

البطالة حسب المستوى التعليمي

تُظهر البيانات أن معدلات البطالة ترتفع بشكل ملحوظ بين الفئات ذات المستويات التعليمية العليا، حيث تتجاوز 13%. تتجلى هذه الظاهرة بوضوح أكبر لدى النساء، إذ ارتفعت معدلات البطالة بين الحاصلات على تعليم عالٍ بشكل كبير، متجاوزة 24% في الفترة بين عامي 2001 و2011. ورغم تسجيل انخفاض طفيف بين عامي 2010 و2011، يظل الوضع مقلقًا، مما يعني أن النساء الأكثر تعليمًا أكثر عرضة للبطالة.

أما بالنسبة للرجال، فقد زادت نسبة العاطلين عن العمل الحاصلين على شهادات جامعية بنحو ست نقاط مئوية، ولكن أعدادهم تظل أقل مقارنة بالرجال ذوي المستويات التعليمية الأدنى. في المقابل، شهد الأفراد ذوو المستويات التعليمية المتوسطة ارتفاعًا في معدل البطالة بنحو ست نقاط مئوية بين عامي 2010 و2011.

يُعدّ خريجو التكوين المهني من أكثر الفئات عرضة للبطالة، خاصة في السنة الأولى بعد التخرج، حيث استقر متوسط معدل البطالة لديهم عند حوالي 12.5% في عام 2010 و12.4% في عام 2011.

هدر رأس المال البشري

تُمثل البطالة خسارة كبيرة في رأس المال البشري. ففي الوقت الذي حققت فيه الجزائر تقدمًا في التعليم الأساسي، تُركت نسبة كبيرة من الموارد البشرية مؤهلة دون استثمار، مما يعيق النمو الاقتصادي. تُشير دراسات إلى أن معدل البطالة بين خريجي الجامعات الشباب يتجاوز 22% في الجزائر، في حين تُظهر الجداول الرسمية لعام 2014 نسبة 10%، مما يجعل البطالة محورًا رئيسيًا لتلك المطالب التي ترفعها الحركات الاجتماعية و الاحتجاجات الشعبية في الشارع الجزائري.

[1] IMF, Unemployment and Labor Market Issues in Algeria, 2011, IMF Working Paper Middle East and Central Asia Department, April 2012

عدم التوافق بين المهارات وسوق العمل

يُعدّ عدم التوافق بين المؤهلات واحتياجات سوق العمل السبب الرئيسي لارتفاع البطالة بين الشباب المتعلم. تشير البيانات إلى أن 14% من الباحثين عن عمل حاصلون على تعليم عالٍ، مقارنة بـ 2.7% فقط من الأفراد غير المتعلمين. هذا التناقض يُفسر الأداء الضعيف لنظام التعليم والتدريب، الذي لا يُنتج مؤهلات تتوافق مع متطلبات سوق العمل[1] .

تُعزى هذه المشكلة إلى عدة عوامل، منها:

- **جمود أنظمة التعليم:** يُعدّ نظام التعليم العالي الحالي موروثًا من إصلاح عام 1971، مما يجعله غير قادر على التكيف مع التغيرات السريعة في سوق العمل[2].
- **غياب "الحلقة الوطيدة" بين التعليم والتوظيف:** يُعاني الخريجون من صعوبة في دخول سوق العمل، مما يؤدي إلى **بطالة هيكلية** وطويلة الأمد.
- **الفجوة بين العرض والطلب:** رغم وجود وظائف شاغرة للعمالة الماهرة، إلا أن هناك نقصًا في العمالة المؤهلة بشكل يتوافق مع تلك الوظائف، مما يؤدي إلى بطالة طويلة الأمد.

تُعاني الجزائر من مشكلة هيكلية تتمثل في عدم المواءمة بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل. يؤدي هذا التناقض إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الفئات الأكثر تعليمًا، وخاصة النساء، مما يُشكل خسارة كبيرة في رأس المال البشري. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن جمود الأنظمة التعليمية وغياب التنسيق مع القطاع الإنتاجي يُفاقمان هذه الأزمة، مما يفرض على الشباب الانتظار لفترات طويلة قبل الحصول على وظائف، ويُجبرهم على التوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي أو الهجرة.

ثالثا: مؤشر تدفقات الهجرة داخليا و خارجيا:
الجزائر: من بلد مغادرة إلى بلد مضيف

تُظهر البيانات الإحصائية أن الجزائر تُعتبر في المقام الأول بلدًا للمغادرة، أكثر من كونها بلدًا مضيفًا. ففي عام 2015، شكّل الجزائريون المقيمون في الخارج حوالي 4.4% من نسبة السكان المقيمين داخل البلاد، أي ما يعادل 2.1 مليون جزائري مقيما بالخارج وفقًا للبيانات القنصلية. في

[1]Bouyacoub A. (2002) Emploi, formation et employabilité en Algérie : quelle problématique ?, Conférence euromaghrébine sur la Formation, l'Emploi et l'Employabilité, 27-29 avril, OIT, Alger, p25
[2]Ferroukhi J. (2000) L'Algérie In Enseignement supérieur et marché du travail dans le monde arabe, Beyrouth, Presses de l'Ifpo,47-82.

المقابل، تُقدر نسبة الأجانب المقيمين في الجزائر بحوالي 0.62% من إجمالي السكان، أي ما يقارب 242.4 ألف نسمة في نفس العام. يُشير هذا التباين إلى أن صافي الهجرة في الجزائر سلبي، مما يعكس تحديات اقتصادية واجتماعية تدفع السكان للهجرة1.

ومع ذلك، شهدت الجزائر تحولًا في ديناميكيات الهجرة خلال القرن الحادي والعشرين، حيث بدأت تستقبل تدفقات متزايدة من المهاجرين، خاصة من دول جنوب الصحراء الكبرى ومن آسيا. ويُقدر متوسط تدفق الوافدين بحوالي 10,000 مهاجر سنويًا خلال السنوات الخمس الماضية، يأتي أكثر من 75% منهم عبر الحدود البرية.2

هجرة العمالة في الجزائر: تدفقات نظامية وغير نظامية

تتكون الهجرة إلى الجزائر من مزيج من التدفقات المنظمة وغير النظامية. ففي ظل التحرير الاقتصادي، أصبحت الجزائر وجهة استراتيجية للعمالة الأجنبية، خاصة من الصين والهند، لتوظيفهم في قطاعات حيوية مثل البناء وصناعة الصلب. يُمثل العمال الصينيون غالبية العمال الأجانب المنظمين، حيث يشكلون 64% من إجمالي العمالة الأجنبية المقدرة بـ 77,000 مهاجر3.

بالإضافة إلى العمالة المنظمة، تستضيف الجزائر تدفقات كبيرة من المهاجرين غير النظاميين، خاصة من دول جنوب الصحراء الكبرى. يعمل هؤلاء المهاجرون في القطاع غير الرسمي، لاسيما في الزراعة والبناء والسياحة والخدمات المنزلية. وتشير البيانات الرسمية إلى ارتفاع أعداد المهاجرين غير النظاميين الذين يتم القبض عليهم، حيث وصل هذا العدد إلى 4,870 و5,680 و3,234 في أعوام 2003، 2004، و 2005 على التوالي. ومع ذلك، تشير التقديرات الميدانية إلى أن الأعداد الحقيقية للمهاجرين غير النظاميين أكبر بكثير، حيث يُطرد ما يقارب 6,000 شخص شهريًا.

هجرة الكفاءات الجزائرية: ظاهرة متنامية

[1]Mohamed Saïb MUSETTE, ALGERIA: MIGRATION FLOWS, STRATEGIA, Revue des Etudes de Défense et de Prospective, N° 12 deuxième semestre 2019,p60.site web : file:///C:/Users/SALIM/Downloads/algeria_-migration-flows.pdf..

[2] Ibid.

[3]CARIM – Consortium pour la Recherche Appliquée sur les Migrations internationales.sur le site web : https://cadmus.eui.eu/server/api/core/bitstreams/375dd12b-ccb6-5a06-9cc8-361e9ed56400/content.

تُعد هجرة الكفاءات الجزائرية ظاهرة قديمة، لكنها تفاقمت بشكل كبير خلال العشرية السوداء في التسعينيات. ووفقًا لبعض الإحصائيات، احتلت الجزائر المرتبة الأولى في هجرة الأدمغة والكفاءات، حيث غادرها 215,347 كفاءة علمية1.

منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، استمرت هجرة العمال الجزائريين، وخاصة ذوي المهارات العالية، على الرغم من سياسات التحرير الاقتصادي. تُظهر الإحصائيات أن التدفقات السنوية للمهاجرين الجزائريين إلى فرنسا تضاعفت بأكثر من الضعف بين عامي 1994 و 2007، كما زادت بشكل كبير الهجرة إلى إسبانيا وكندا. هذه الهجرة لا تقتصر على القنوات النظامية، بل تتخذ أبعادًا غير مسبوقة في الهجرة غير الشرعية، مما يُعرض الشباب الجزائري لمخاطر كبيرة .

يُشير تقرير التنمية البشرية 2009 إلى أن 31% من المهاجرين الجزائريين إلى الخارج يحملون شهادات تعليم عالٍ، مما يؤكد أن الجزائر تخسر جزءًا كبيرًا من رأسمالها البشري2.

تُعزى هذه الهجرة إلى عدة عوامل، أهمها3:

- **التباين في الأجور والمستويات المعيشية:**تُعتبر الفجوة الكبيرة في الدخل بين الجزائر والدول المتقدمة دافعًا رئيسيًا للهجرة.
- **قلة فرص العمل:**على الرغم من النمو الاقتصادي، لا يزال سوق العمل الجزائري يعاني من ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب وذوي الكفاءات.
- **التضخم وغلاء المعيشة.**
- **غياب فرص التطور المهني.**

تقييم سياسات التشغيل من خلال حركة العمالة

تكشف حركة العمالة من وإلى الجزائر عن فشل جزئي لسياسات التشغيل الوطنية .ففي حين أن هناك جهودًا لجذب العمالة الأجنبية لسد النقص في بعض القطاعات، فإن الجزائر لا تزال تفشل

[1]نادية سوداني،رابح عرابة، اثر هجرة االأدمغةمن الدول النامية على انتاجها الفكري"،مجلة الباحث، الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العملجلد ،4 العدد ،6 ،2016 ص ،226) ص. ص 238-218)

[2]التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري و التنمية، تقرير التنمية البشرية 2009.

[3]علي عباس ، ادارة الموارد البشرية الدولية ،ط1، الأردن: دار اثراء النشر و التوزيع ،2008، ص 274.

في الاحتفاظ بكفاءاتها الوطنية. تُشير الأرقام إلى أن البرامج التي تنفذها الحكومة لا تُقدم حلاً شاملاً لمشكلة البطالة، خاصة بطالة الشباب ذوي المؤهلات العالية.

على الرغم من أن الجزائر تُعد بلدًا مضيفًا للاجئين والمهاجرين الاقتصاديين، فإن هذه الظاهرة لا تُعادل الخسارة الكبيرة التي تُعانيها البلاد بسبب هجرة الأدمغة .إن وجود فجوة كبيرة بين الدخل في الجزائر وبلدان المقصد[1]، بالإضافة إلى غياب فرص التطور المهني، يُعد مؤشرًا على عدم كفاية سياسات التشغيل الحالية.

يمكن أن تؤدي ظاهرة الهجرة أيضًا إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية .ففي حين أن بعض المهاجرين يتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع ويدمجون في اقتصادات دول الخليج، يواجه آخرون صعوبات كبيرة في أوروبا، مما يؤدي إلى نتائج متفاوتة.

تُظهر البيانات أن الجزائر تواجه تحديًا مزدوجًا: فهي بلد للمغادرة يُعاني من هجرة كبيرة لكفاءاته، وفي الوقت نفسه، بلد مضيف يستقبل تدفقات من العمالة الأجنبية غير الماهرة. إن هذه الديناميكية المعقدة تعكس عدم كفاية سياسات التشغيل الحالية. إن معالجة هذه الظاهرة لا تتطلب فقط حلولًا اقتصادية، بل تتطلب أيضًا استراتيجية شاملة تهدف إلى:

1. **تحسين ظروف العمل والأجور** في القطاعين العام والخاص لتكون جذابة للكفاءات الوطنية.
2. **توفير فرص للبحث العلمي والتطور المهني** داخل البلاد.
3. **إعادة النظر في برامج التوظيف** لتكون أكثر فعالية في مواجهة بطالة الشباب وذوي المؤهلات العالية.

إن حركة العمالة، سواء بالدخول أو الخروج، تُعد مؤشرًا حيويًا على صحة الاقتصاد وسوق العمل. وبالتالي، فإن نجاح أي سياسة تشغيل في الجزائر يجب أن يُقاس ليس فقط بعدد فرص العمل التي يتم إنشاؤها، بل أيضًا بقدرة البلاد على الاحتفاظ بأفضل عقولها وجعلها وجهةً جذابةً للعيش والعمل.

[1]سنوسي شيخاوي ،هجرة الكفاءات الوطنية و اشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر 1999-2010 ،رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2011/2010،ص 124.

خلاصة الفصل:

تُظهر الدراسة الشاملة لسياسات التشغيل في الجزائر من خلال تحليل المؤشرات الكمية والنوعية أن هناك فجوة كبيرة بين أهداف السياسات والنتائج الفعلية على أرض الواقع .فرغم الجهود المبذولة لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، إلا أن هذه السياسات لم تنجح في معالجة المشكلات الهيكلية لسوق العمل، مما أدى إلى حالة من الهشاشة والضعف.

تُظهر البيانات الكمية أن الجزائر حققت نموًا في عدد السكان العاملين وانخفاضًا في معدلات البطالة خلال فترات معينة. ومع ذلك، يكشف تحليل أعمق أن هذا النمو ليس مستدامًا ولا يؤدي إلى استقرار وظيفي.

- **هيمنة الوظائف الهشة:** غالبية الوظائف التي تم إنشاؤها هي **مؤقتة وغير مستقرة**،تتركز في القطاع الثالث (الخدمات)، على عكس الوظائف الدائمة والإنتاجية في القطاع الصناعي. هذا النمط من التوظيف يخلق شريحة ثانوية من العمالة تعاني من انعدام الأمن الوظيفي.
- **هجرة الأدمغة:** على الرغم من تدفق العمالة الأجنبية إلى الجزائر، فإن البلاد تُعاني من **هجرة الكفاءات والأدمغة** إلى الخارج. تُعد هذه الظاهرة مؤشرًا على أن فرص العمل المتاحة لا تُلبي طموحات العمال الجزائريين ذوي المهارات العالية من حيث الأجور وظروف العمل.

تُسلط المؤشرات النوعية الضوء على نقاط الضعف في الأطر القانونية والمؤسسية التي تؤثر على جودة العمل.

- **تجزئة الحماية الاجتماعية:** نظام التأمين ضد البطالة، على سبيل المثال، لا يشمل فئات واسعة من العمال، خاصة في القطاع الخاص، مما يُعمّق من حالة عدم المساواة في سوق العمل.
- **الحوار الاجتماعي:** رغم وجود الحوار بين الشركاء الاجتماعيين، إلا أنه لا يزال محدودًا في تأثيره، خاصة في القطاع الخاص حيث غالبًا ما تكون علاقات العمل ثنائية وتفتقر إلى التوازن.
- **فجوة في الأجور:** عدم وجود مراقبة منهجية لتطور الأجور في جميع القطاعات، بالإضافة إلى الجدل حول **الحد الأدنى للأجور المضمونة**، يُظهر أن سياسات الأجور لا تساهم بشكل فعال في تحسين المستوى المعيشي للعمال.

في الختام، تُشير المؤشرات الكمية والنوعية إلى أن سياسات التشغيل في الجزائر فشلت في تحقيق تحول هيكلي حقيقي ومستدام في سوق العمل .فبدلاً من معالجة الأسباب الجذرية للبطالة، لجأت السلطات إلى حلول مؤقتة لم تُؤدِ إلا إلى انتشار الوظائف الهشة. إن الانتقال إلى اقتصاد سوق لم يُصاحبه إطار تشريعي وتنظيمي قوي يضمن حماية العمال ويُعزز من نوعية العمل.

لتحقيق تنمية مستدامة، يجب على الجزائر إعادة النظر في نهجها، والتركيز على خلق فرص عمل دائمة ومنتجة، وتوفير حماية اجتماعية شاملة، وتعزيز الحوار الاجتماعي. إن أي خطط مستقبلية، مثل دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، لن تُحقق أهدافها إلا إذا كانت جزءًا من استراتيجية متكاملة تضع العامل في صلب التنمية، من خلال توفير بيئة عمل محفزة ومنافسة دوليًا.

الفصــل الرابــع:تقيــيم أثــر السياســات العامــة للتوظيف على مؤشرات التنمية المحلية

تمهيد:

تُعدّ دراسة سياسات التوظيف ركنًا أساسيًا في فهم الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية لأي بلد. في الجزائر، شهد سوق العمل تحولات عميقة منذ أواخر التسعينيات، مدفوعةً بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، والتحول الديمغرافي الملحوظ، وظهور قيود عالمية ومحلية جديدة. يتيح التحليل الدقيق لهذه التغيرات باستخدام مؤشرات محددة فهمًا أفضل لقضايا التوظيف، وطبيعة السياسات العامة المُطبقة، وآثارها الكمية والنوعية على القوى العاملة والتنمية المحلية.

تكمن الأهمية الحاسمة لسوق العمل في قدرته على عكس صحة الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التغيرات الهيكلية. يُعزز سوق العمل الفعّال خلق فرص عمل مستدامة، والحد من البطالة، وتوفير فرص عمل شاملة لمختلف الفئات الاجتماعية والمهنية، وخاصة الشباب والنساء. في الجزائر، يتطلب التعايش المعقد بين قطاع عام مهيمن تاريخيًا، وقطاع خاص ناشئ، وقطاع غير رسمي كبير، دراسة متأنية لهذه التحولات لتقييم فعالية سياسات التوظيف.

منذ عام 1999، وهي الفترة التي شهدت تسارعًا في الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بعد الإصلاح الهيكلي، واجهت الجزائر عائقًا مزدوجًا: من جهة، زيادة ملحوظة في عدد السكان في سن العمل - تُعرف أيضًا بـ"الميزة الديموغرافية" - مما يزيد بشكل كبير من عرض العمالة؛ ومن جهة أخرى، تأخر في تحول النسيج الإنتاجي، يتميز بالاعتماد المستمر على قطاع المحروقات. يُحدث هذا الوضع خللًا هيكليًا بين العرض والطلب في سوق العمل، مما يُشكل مصدرًا للبطالة المرتفعة والممتدة، لا سيما بين الخريجين الشباب.

النهج المُتّبع في هذه الأطروحة متكاملٌ تمامًا ومتعدد الأبعاد. فهو يجمع بين تحليل المؤشرات الكمية التقليدية، كمعدل البطالة ومعدل التوظيف والسكان النشطين، والمقاييس النوعية المتعلقة بجودة الوظائف واستقرار العقود، بالإضافة إلى المشاركة الفعلية للأفراد في برامج التدريب وتطوير المهارات. يُقدّم هذا النهج رؤيةً دقيقةً ضروريةً لفهم الديناميكيات الكامنة وراء سوق العمل المتغير.

تعتمد هذه الدراسة على بيانات من أهم المصادر الرسمية والموثوقة، بما في ذلك المسوحات الوطنية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء، وتقارير صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية. تُوفر هذه المصادر أساسًا تجريبيًا متينًا، يسمح بإجراء تحليل طولي يغطي الفترة 1999-2017، ويُركز على القضايا المحورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.

الهدف الأول هو توضيح تطورات سوق العمل بمختلف أبعادها، من خلال تحديد الاتجاهات العامة والتفاوتات الداخلية، لا سيما الإقليمية والجيلية والقطاعية. أما الهدف الثاني، فهو القياس الدقيق لأثر السياسات العامة على التشغيل والتدريب المهني والتنمية المحلية، من خلال تقييم مدى مساهمة الآليات المؤسسية في خلق فرص العمل والتنويع الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري.

يجب أن يأخذ التحليل في الاعتبار أيضًا القيود القائمة، مثل استمرار العمل غير الرسمي، وتزايد هشاشة بعض الفئات، وصعوبة دمج الشباب في سوق العمل. تُبرز هذه القضايا الحاجة إلى تعزيز الحوكمة المحلية، وتنسيق أدق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية.

وأخيرًا، سيُمكّن النهج النقدي المُتّبع في هذه الأطروحة من تحديد توصيات عملية تهدف إلى تحسين مواءمة الأنظمة القائمة مع واقع السوق، مع اقتراح سُبُل مُبتكرة لديناميكيات توظيف أكثر شمولاً واستدامة. وهكذا، تُشكّل هذه الدراسة جزءًا من إطار أوسع للبحث التطبيقي، مُوفّرةً أدواتٍ تحليليةً واستشرافيةً لتوجيه السياسات العامة الجزائرية المُستقبلية في مجال التشغيل والتنمية المحلية.

المبحث الأول: الإطار المنهجي لتحليل المؤشرات

المطلب الأول: الإطار المنهجي لتحليل المؤشرات

يعتمد التحليل الدقيق لسوق العمل على فهم واضح للمفاهيم الأساسية مثل السكان النشطين والتشغيل والبطالة، وفقا للتعريفات المعتمدة من قبل مكتب العمل الدولي والتي يتبناها الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر.

- **السكان النشطون:** جميع الأشخاص في سن العمل، سواءً كانوا يعملون أو عاطلون عن العمل (أي يبحثون بنشاط عن عمل). ويشمل ذلك بالتالي السكان العاملين والعاطلين عن العمل.

- **العمل** : أي نشاط مدفوع الأجر أو مربح يُشغّل شخصًا، سواءً كان دائمًا أو مؤقتًا. قد يكون العمل بأجر، أو لحسابه الخاص، أو موسميًا.

- **البطالة** : وفقًا لتعريف منظمة العمل الدولية، يكون الفرد عاطلاً عن العمل إذا كان بدون وظيفة ومتاحًا للعمل ويبحث بنشاط عن عمل.

وتعتبر هذه التعريفات ضرورية لضمان إمكانية المقارنة الدولية للبيانات واتساق التحليلات الطولية.[1]

2.1 تبرير المؤشرات المختارة

تستند المؤشرات المستخدمة لتحليل تطور سوق العمل في الجزائر إلى مراجعة شاملة للأدبيات الدولية والوطنية، بما في ذلك تقارير منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى دراسات متخصصة أجراها مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية (CREAD) ومكتب الإحصاء الوطني (ONS). وتهدف هذه المؤشرات إلى تغطية الأبعاد الكمية والنوعية اللازمة لإجراء تقييم شامل لسوق العمل.

تُعدّ هذه المؤشرات، كمعدل البطالة ومعدل التوظيف ومعدل النشاط الاقتصادي، معاييرَ معترفًا بها لرصد الاتجاهات الاقتصادية. علاوةً على ذلك، فإن الأهمية المُعطاة لجودة الوظائف (الاستقرار، الهشاشة) والتدريب المهني تعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية، حيث لا يكفي مجرد خلق فرص العمل لضمان التنمية المستدامة.

يتميّز سوق العمل في الجزائر بتركيبة معقّدة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والديموغرافية والمؤسسية. فهو نظام في حالة تحوّل دائم، حيث تتفاعل ديناميكيات النمو والتحوّلات الاجتماعية وتغيّرات الأطر التنظيمية بشكل متناقض أحياناً[2]. ومن أجل فهم ملامحه، يتم الاعتماد أساساً على مؤشرات رئيسية مثل معدل التشغيل، معدل النشاط، ومعدل البطالة، التي يصدرها بانتظام الديوان

[1]Organisation internationale du Travail (OIT/BIT). Marché du travail et emploi en Algérie. Alger, octobre 2003.

[2] MEBARKI, Imene Nour Elhouda. Elasticité emploi-croissance économique en Algérie: une analyse désagrégée (1999-2019). *مجلة إضافات إقتصادية*, 2022, vol. 6, no 2, p. 597-616.

الوطني للإحصائيات .(ONS) وتتيح هذه المؤشرات قياس مستوى التوازن – أو بالأحرى اللاتوازن – بين عرض العمل والطلب عليه. وفي الحالة الجزائرية، يظل هذا الاختلال واضحاً، إذ يتجاوز عرض العمل – المدفوع بزيادة سكانية شابة ملحوظة وتزايد انخراط النساء في سوق الشغل – قدرات الاقتصاد على الاستيعاب. وتبرز هذه التوترات بشكل خاص لدى خريجي الجامعات وفي المناطق الطرفية التي تعاني ضعفاً في الفرص الاقتصادية[1].

طرق التقدير

تعتمد عملية تقدير المؤشرات بالأساس على المسوح الوطنية التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات على فترات دورية، وتشمل عيّنات ممثّلة للوسطين الحضري والريفي. وتُستكمل هذه المسوح بالتعدادات السكانية العامة التي توفّر معطيات هيكلية مهمة حول تكوين السكان النشطين2. كما تساهم قواعد البيانات الإدارية، مثل تلك الخاصة بالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS)، في تقديم معلومات حول مناصب العمل الرسمية والمصرّح بها. وعلى الصعيد التحليلي، تُدمج هذه البيانات مع الدراسات الاقتصادية الكلية الصادرة عن مؤسسات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (CREAD)، ما يسمح بتوسيع نطاق القراءة ومقارنة الوضع الجزائري بالتجارب الدولية. ومن بين أهم المؤشرات المستعملة يبرز "مرونة التشغيل" تجاه النمو الاقتصادي، وهو مؤشر يقيس قدرة الاقتصاد على تحويل مكاسب الناتج الداخلي الخام أو القيمة المضافة القطاعية إلى مناصب عمل فعلية، الأمر الذي يساعد في تحديد القطاعات ذات الكثافة التشغيلية العالية.3

صعوبات التقدير

رغم غزارة البيانات، تواجه عملية قياس سوق العمل الجزائري صعوبات عدة. فالتأخر في معالجة نتائج المسوح يؤدي أحياناً إلى نشر بيانات متقادمة لا تعكس التطورات الراهنة. أما التحدي الأكبر فيتمثل في صعوبة إدماج القطاع غير الرسمي الذي يحتل مكانة كبيرة في النشاط الاقتصادي، لكنه يظل خارج التغطية الإحصائية الدقيقة. وهذا ما يؤدي إلى التقليل من معدلات التشغيل وتشويه تقديرات البطالة، خاصة في المناطق الريفية وشبه الحضرية حيث يشكّل العمل غير الرسمي قاعدة النشاط

[1] CHERROU, Kahina. Le climat des affaires en Algérie: Contraintes, opportunités et impact sur la compétitivité. *مجلة إقتصاد المال والأعمال*, 2023, vol. 8, no 1, p. 1185-1196.

[2] MAHALI, Kamel. Les statistiques locales: Essai d'estimation localisée directe et indirecte du taux d'emploi à l'aide des méthodes SAE. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*, 2019, vol. 19, no 1, p. 187-197.

[3] MAHALI, Kamel. Les statistiques locales: Essai d'estimation localisée directe et indirecte du taux d'emploi à l'aide des méthodes SAE. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*, 2019, vol. 19, no 1, p. 187-197.

الاقتصادي[1]. كما تعيق التحديات اللوجستية والتنظيمية التغطية الشاملة للتراب الوطني، فتظهر تباينات جهوية في المعطيات. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب التوحيد في تعريف الفئات (الفئات العمرية، أنماط النشاط، معايير التشغيل الناقص) يحدّ من قابلية المقارنة الدولية ومن اتساق التحليلات على المدى الطويل.

تركيبة السوق في السياق الاقتصادي والديموغرافي

يتطوّر سوق العمل الجزائري ضمن بيئة اقتصادية ما تزال رهينة الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، الذي يشكّل محرك النمو الرئيسي ومصدر الإيرادات العمومية، لكنه ضعيف المردودية من حيث خلق فرص العمل. وهو ما يخلق فجوة هيكلية بين النمو الاقتصادي والتشغيل. ورغم الجهود المعلنة لتنويع الاقتصاد، إلا أن أثرها على النسيج الإنتاجي يبقى محدوداً، مما يكرّس الاختلالات القطاعية والجهوية ويزيد من هشاشة السوق أمام الصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط والغاز والطلب العالمي[2]. وعلى المستوى الديموغرافي، يتجلّى الضغط المتزايد للشباب الحضري على سوق العمل، مدفوعاً بتسارع وتيرة التمدّن والنزوح الريفي. ويؤدي ذلك، إلى جانب ارتفاع مستويات التأهيل لدى القوى العاملة، إلى تفاقم مشكلة عدم التوافق بين عرض العمل المؤهّل والطلب الفعلي في القطاعات الإنتاجية[3].

البيئة المؤسسية والحكامة

يبقى الإطار المؤسسي بدوره مطبوعاً بمركزية قوية في اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات العمومية. ورغم المبادرات الأخيرة التي تهدف إلى تعزيز اللامركزية وتمكين الجماعات المحلية من أدوار أوسع، إلا أن آثارها تبقى محدودة بفعل بطء التنفيذ وصعوبات التنسيق بين مختلف الفاعلين. ويؤدي تعدد المتدخلين – من مؤسسات عمومية وقطاع خاص ومنظمات اجتماعية وشركاء دوليين – إلى تعقيد منظومة الحكامة في سوق العمل. ويحدّ هذا النقص في الانسجام من فعالية السياسات الهادفة إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي، تحسين تشغيل الشباب والنساء، وتطوير استراتيجيات موجهة للتقليص من البطالة الهيكلية.

أ ***جمع البيانات***

البيانات التي تم تحليلها تأتي أساسا من مصادر رسمية جزائرية ودولية:

[1] BELLACHE, Youghourta, ADAIR, Philippe, et BOUZNIT, Mohamed. Secteur informel et segmentation de l'emploi à Bejaia (Algérie): déterminants et fonctions de gains. *Mondes en développement*, 2014, vol. 166, no 2, p. 31-44.

[2] NEMIRI YAICI, Farida. Les PME et l'emploi en algerie une diversite de dispositifs d'appui pour quels resultats?. *les cahiers du CREAD*, 2014, vol. 30, no 110, p. 53-73.

[3] KATEB, Kamel. Transition démographique en Algérie et marché du travail. *Confluences Méditerranée*, 2010, vol. 72, no 1, p. 155-172.

- **مسوحات وطنية للعمالة والبطالة** تُجريها هيئة الإحصاءات الوطنية بشكل دوري. تغطي هذه المسوحات عينة تمثيلية من المناطق الحضرية والريفية، مما يتيح قراءة إقليمية دقيقة.

- **التعدادات الديموغرافية** التي تعمل على إثراء البيانات[1] الهيكلية حول السكان العاملين.

- **القواعد الإدارية والإبلاغية** من مؤسسات مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) للتوظيف الرسمي.

- **التقارير الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية** رؤية اقتصادية كلية في سياقها الصحيح.

وتضمن هذه الأساليب المشتركة تغطية واسعة ودرجة عالية من الموثوقية، على الرغم من أن التحيزات لا تزال قائمة، وخاصة في تقدير العمالة غير الرسمية.

ب ***موثوقية البيانات والقيود***

مرجعية مهمة للتحليل، إلا أن هناك جملة من القيود المنهجية التي ينبغي التوقف عندها لما لها من تأثير مباشر على دقة المؤشرات وصلاحيتها للاستخدام البحثي وصياغة السياسات العامة[2]:

- محدودية الدورية الزمنية للمسوحات :إن المسوحات الشاملة التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات تُنجز على فترات متباعدة، وهو ما يترتب عليه فجوة زمنية بين جمع البيانات ونشرها. هذه الفجوة تؤدي في كثير من الأحيان إلى إضعاف الراهنية الزمنية للمؤشرات، بحيث لا تعكس الصورة الحقيقية للتطورات السريعة التي يشهدها سوق العمل، لاسيما في فترات الأزمات الاقتصادية أو التحولات الهيكلية.

- إشكالية قياس القطاع غير الرسمي :يشكل الاقتصاد غير الرسمي نسبة معتبرة من النشاط الاقتصادي الجزائري، إلا أن تحديد حجمه وقياسه يظل معقداً للغاية. فجزء كبير من هذه الأنشطة غير مسجّل، وغالباً ما يتخذ أشكالاً متعددة مثل العمل المنزلي، أو العمل الموسمي، أو المبادلات غير الرسمية في الأسواق الشعبية. إن غياب منهجية دقيقة وموحّدة لرصد هذه الأنشطة يُفضي

[1] BOUCHOUR, Radia et TOUIL, Ahmed. Gouvernance et développement humain: Éclairage des concepts Et Etude comparative entre trois pays de l'Union du Maghreb Arabe (Algérie-Maroc-Tunisie). *المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية*, 2014, vol. 1, no 1, p. 1-18.

[2] REDOUANE, Abdellah. L'instabilité de l'emploi: tendances et causes en Algérie. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*, 2024, vol. 8, no 2, p. 289-304.

إلى تحريف الاتجاهات الحقيقية للتشغيل والبطالة، ويقلّل من قدرة صانعي القرار على وضع سياسات فعالة تستهدف إدماج هذه الفئة في الدورة الاقتصادية الرسمية[1].

- التفاوت الجغرافي للبيانات :تواجه الأجهزة الإحصائية صعوبات لوجستية وتقنية عند محاولة تغطية كافة مناطق البلاد، خصوصاً المناطق الريفية والنائية ذات التضاريس الصعبة أو البنية التحتية المحدودة. هذه التحديات تؤدي إلى ضعف التمثيل الإحصائي لبعض الجهات، ما يجعل الصورة العامة الناتجة غير متوازنة. فالمؤشرات قد تميل إلى عكس وضعية المناطق الحضرية الكبرى بشكل أكبر، على حساب المناطق الأقل تطوراً اقتصادياً واجتماعياً.
- غياب التوحيد في المعايير الدولية والوطنية :يضاف إلى ذلك أن معايير تصنيف الفئات العمرية، وأنماط النشاط الاقتصادي، والتفرقة بين العمل الكامل والعمل الناقص، لا تُعتمد دائماً بنفس الصيغة بين المصادر الوطنية) كالـ (ONS والمصادر الدولية (مثل منظمة العمل الدولية أو البنك الدولي). هذا التباين يحدّ من إمكان إجراء مقارنات دقيقة سواء على المستوى الزمني داخل البلد نفسه (longitudinal analysis) أو على المستوى الدولي[2] (cross-country comparison).

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن هذه القيود المنهجية لا تقلل من قيمة البيانات المتاحة، لكنها تفرض ضرورة التعامل معها بوعي نقدي، وتستلزم تطوير آليات إحصائية أكثر مرونة وابتكاراً، قادرة على رصد ديناميكيات سوق العمل في وقتها الحقيقي، بما يعزز من موثوقية التحليل ويخدم فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: وصف مفصل للمؤشرات الرئيسية

معدل البطالة

يُعدّ معدل البطالة المؤشر الأكثر استخدامًا ورمزيةً لتقييم حالة سوق العمل. فهو يقيس نسبة السكان العاملين العاطلين عن العمل الذين يبحثون بنشاط عن عمل. وقد وُحّد تعريفه دوليًا من قِبل مكتب العمل الدولي (ILO)، مما يضمن إمكانية المقارنة بين الدول. في الجزائر، يُقدّر معدل البطالة بشكل رئيسي من خلال المسوحات الوطنية التي يُجريها الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

[1] ADAIR, Philippe et BELLACHE, Youghourta. Emploi informel et dispositifs publics d'aide à la création d'activités en Algérie. *Emploi et politiques sociales*, 2009, vol. 1, p. l.

[2] BRUNDAGE, Vernon. Trends in unemployment and other labor market difficulties. 2014.

أ ***التعريف وطريقة الحساب***

وفقًا لتعريف منظمة العمل الدولية، فإن العاطل عن العمل هو الشخص الذي يبلغ من العمر 15 عامًا فأكثر، والذي لا يعمل خلال فترة الإحصاء، ومتاح للعمل، وقد اتخذ خطوات عملية للبحث عن عمل. يُحسب معدل البطالة باستخدام الصيغة التالية:

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل × 100 معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل × 100

يشمل السكان النشطون مجموع الأشخاص العاملين والعاطلين عن العمل.

ب ***متغيرات معدل البطالة***

ولتحسين التحليل، من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات لمعدل البطالة، والتي توفر معلومات عن قطاعات محددة من سوق العمل الجزائري:

- **إجمالي البطالة** : معدل البطالة المحسوب على إجمالي السكان النشطين.
- **البطالة بين الشباب** : معدل خاص بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً بشكل عام، وهي شريحة معرضة للخطر بشكل خاص في الجزائر حيث ترتفع معدلات البطالة بين الشباب بشكل مزمن.
- **البطالة طويلة الأمد** : نسبة العاطلين عن العمل الذين ظلوا يبحثون عن عمل لأكثر من عام، مما يسلط الضوء على الصعوبات الهيكلية التي تواجه التكامل.
- **البطالة بين النساء** : معدل متباين حسب الجنس، يعكس الحواجز الخاصة بتشغيل النساء في السياق الاجتماعي والثقافي الجزائري.

ت ***التطور التاريخي (1999-2017)***

خلال الفترة المدروسة، شهد معدل البطالة في الجزائر عدة مراحل هامة:[1]

- في عام 1999، كان معدل البطالة الإجمالي مرتفعاً للغاية، متجاوزاً 25%، نتيجة للاضطرابات الاقتصادية وثقل التعديلات الهيكلية في الثمانينيات والتسعينيات.

[1]Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale (Algérie). Politique nationale de l'emploi. Document stratégique. Alger, 2006.

- وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شجعت سياسات التوظيف العام وبرامج دعم إنشاء الشركات (ANSEJ و CNAC) على انخفاض تدريجي، حيث انخفض المعدل إلى ما يقرب من 12-13٪ في عام 2017 وفقًا لإحصاءات مكتب الإحصاءات الوطنية.

- عدم كفاية الاستجابات من حيث مواءمة التدريب مع فرص العمل واستمرار الصعوبات الهيكلية.

ث ***التحليل النقدي***

فهم ظاهرة البطالة في الجزائر لا يكتمل إلا بإدراجها ضمن ديناميكيات التنمية المحلية، حيث يتضح أنّ سوق العمل ليس معزولاً عن التحولات الاجتماعية والثقافية ولا عن التوازنات المجالية. إذ إنّ البطالة تشكّل في الآن ذاته نتيجة لضعف فعالية برامج التنمية المحلية وعائقاً أمام تحقيقها.

أوّلاً، **البعد الثقافي-الاجتماعي والتنمية المحلية** :إنّ القيم السائدة في المجتمع الجزائري، خاصة تلك المرتبطة بمكانة الوظيفة العمومية ورفض بعض المهن اليدوية أو ذات الطابع غير المستقر، تؤثر مباشرة على قدرة الجماعات المحلية على استغلال إمكانياتها الداخلية. فضعف ثقافة المقاولة والعمل الحر يحرم العديد من البلديات من مشاريع صغيرة ومتوسطة قادرة على خلق الثروة محلياً. ومن جهة أخرى، فإنّ مشاركة المرأة المحدودة في سوق العمل، بفعل عوامل ثقافية وأسرية، تعني أنّ نصف الطاقات البشرية لا يوظَّف بما يكفي لدعم المبادرات المحلية، مما يحدّ من زخم التنمية على المستوى القاعدي.

ثانياً، **التشغيل غير الرسمي وصعوبة قياسه في إطار التنمية المحلية** :القطاع غير الرسمي في الجزائر يمثّل في كثير من الأحيان محركاً خفياً للاقتصاد المحلي، فهو يستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة ويغطي ثغرات الخدمات والأنشطة الاقتصادية في البلديات. غير أنّ هشاشة هذا التشغيل، وغياب اندماجه في المنظومة الجبائية والمؤسساتية، يحرمان الجماعات المحلية من موارد مالية معتبرة كان يمكن استثمارها في تحسين البنية التحتية والخدمات العمومية. إضافة إلى ذلك، فإنّ غياب الرؤية الدقيقة حول حجم هذا القطاع يجعل التخطيط المحلي للتنمية غير متكئ على معطيات واقعية، وهو ما يحدّ من فاعليته.

ثالثاً، **البعد الترابي والتنمية المحلية** :التفاوت الجغرافي في توزيع فرص العمل بين الشمال والجنوب، وبين الحواضر الكبرى والبلديات الداخلية، يعكس عمق الإشكالية التنموية في الجزائر. فالمناطق الداخلية والجنوبية تعاني من ضعف في الاستثمارات والمشاريع، مما يجعلها بؤراً للبطالة، ويدفع شبابها للنزوح نحو المدن الساحلية الكبرى. هذا النزوح يضعف التوازن السكاني ويزيد من الضغط على البنية التحتية في المراكز الحضرية، في حين يترك البلديات الأصلية في وضعية ركود اقتصادي

واجتماعي. إنّ معالجة البطالة من منظور ترابي تقتضي بالتالي تعزيز العدالة المجالية وتوجيه الاستثمار إلى البلديات المهمشة، باعتبارها مدخلاً أساسياً لتحقيق تنمية محلية متوازنة ومستدامة[1].

إنّ الربط بين البطالة والتنمية المحلية يكشف أنّ الظاهرة ليست فقط عجزاً في خلق فرص العمل، بل هي انعكاس لعجز أعمق في تفعيل القدرات المحلية وتثمين رأس المال البشري والمجالي. وعليه، فإنّ مقاربة شمولية تستحضر الأبعاد الثقافية والاجتماعية، وتدمج التشغيل غير الرسمي في الاقتصاد المنظم، وتعيد توزيع الاستثمارات بين الأقاليم، هي السبيل لإعادة صياغة العلاقة بين التشغيل والتنمية المحلية في الجزائر، بما يضمن دينامية اقتصادية واجتماعية أكثر عدلاً واستدامة.

مع ذلك، يُخفي معدل البطالة الرسمي واقعًا أكثر تعقيدًا. فالانتشار الواسع للعمالة غير المستقرة أو غير المُعلنة أو غير الرسمية لا تُغطيه المسوحات التقليدية إلا جزئيًا. علاوة على ذلك، لا تُمثل بعض الفئات، مثل الخريجين الشباب العاطلين عن العمل أو النساء اللواتي انسحبن من سوق العمل لأسباب اجتماعية، تمثيلًا كاملًا في الأرقام.[2]

وأخيرا، لا يزال من الصعب التمييز بين البطالة الهيكلية والاحتكاكية والدورية من خلال البيانات الرسمية فقط، وهو ما يتطلب تحليلا اقتصاديا إضافيا.

معدل التوظيف

يُعدّ معدل التوظيف مؤشرًا أساسيًا يقيس نسبة السكان في سن العمل الذين يعملون فعليًا. وهو معيار أساسي لتقييم قدرة سوق العمل على استيعاب عرض العمالة وتوليد نشاط اقتصادي مستدام. وعلى عكس معدل البطالة، الذي يقيس فقط نسبة العاطلين عن العمل، يوفر معدل التوظيف مقياسًا أوسع للاندماج الفعال في سوق العمل.

أ ***التعريف وطريقة الحساب***

يتم التعبير عن معدل التوظيف بالصيغة التالية:

معدل التوظيف = عدد السكان العاملين، عدد السكان في سن العمل × 100 معدل التوظيف = عدد السكان في سن العمل، عدد السكان العاملين × 100

يتم تعريف السكان في سن العمل بشكل عام على أنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 64 عامًا، على الرغم من أن الاختلافات قد تكون موجودة بين البلدان والمصادر الإحصائية.

[1] ACHIR, Mohamed. Emploi en Algérie: concevoir et mettre en place une approche territoriale de développement local générant de l'emploi durable. .*LANCOMNET*, 2015, vol. 2, no 2, p. 177-188

[2] Lassassi, Moundir, et Hammouda, Nacer-Eddine. Situation du marché du travail en Algérie. Article académique, années 2010s.

الأهمية التحليلية

يعكس معدل التوظيف الديناميكية الحقيقية للاندماج في سوق العمل واستخدام الموارد البشرية المتاحة في الاقتصاد. وهو مؤشر لما يلي:

- تقييم المشاركة الاقتصادية الفعالة، بما يتجاوز مجرد العثور على وظيفة.
- قياس التقدم المحرز في خلق فرص العمل من قبل القطاعين العام والخاص.
- تحديد الفجوات بين السكان (حسب الجنس والعمر والموقع الإقليمي).
- تشخيص التوترات في سوق العمل (قلة استغلال العمالة).

ب ***التطورات التاريخية في الجزائر (1999-2017)***

تشير البيانات الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء وتقارير صندوق النقد الدولي إلى زيادة تدريجية ولكن معتدلة في معدل العمالة في الجزائر خلال هذه الفترة الرئيسية:

- وفي عام 1999، بلغ معدل التوظيف نحو 34.9%، وهو ما يعكس نقطة بداية اتسمت بالصعوبات الهيكلية في استيعاب سوق العمل.
- خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وحتى عام 2017، ارتفع هذا المعدل ببطء ولكن بثبات، ليصل إلى حوالي 37.4% في عام 2017[1]
- في مواكبة العرض.

ت ***الفوارق الاجتماعية والديموغرافية***

وتكشف الأرقام أيضًا عن تباينات كبيرة:

- **الجنس** : معدلات توظيف الذكور أعلى بكثير من معدلات توظيف النساء، حيث تعوق العوامل الثقافية والبنيوية الوصول إلى العمل.
- **العمر** : يظل الشباب الفئة الأكثر ضعفا فيما يتعلق بالتوظيف، حيث تبلغ معدلاتهم أقل بكثير من المتوسط الوطني.
- **الوضع الجغرافي** : يواجه تركيز العمالة في المدن الكبرى معدل توظيف أقل في المناطق الريفية وشبه الحضرية، مما يؤدي إلى تفاقم اختلال التوازن الإقليمي.

[1] Organisation internationale du Travail (OIT/BIT). Indicateurs du marché du travail: cadre méthodologique et définitions. Genève, 2019.

معدل التوظيف في الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 1999 و2017، يكشف عن مسار تحسن طفيف لكنه غير كافٍ، حيث ارتفع من 34.9% إلى 37.4% فقط، وهو ما يعكس محدودية قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب العرض المتزايد للعمل الناتج عن النمو الديمغرافي واتساع قاعدة الشباب. فعلى الرغم من البرامج العمومية لدعم التشغيل وتوسيع القطاع العمومي في العقد الأول من الألفية، ظلّ هذا المؤشر منخفضاً نسبياً، الأمر الذي يبرز قصوراً بنيوياً في ربط النمو الاقتصادي بخلق فرص عمل كافية وذات مردودية. يتضح من ذلك أنّ سوق العمل يعاني من عدة اختلالات متداخلة، لعل أبرزها ضعف المشاركة الاقتصادية للنساء نتيجة عوامل اجتماعية وثقافية، والهشاشة المستمرة في إدماج الشباب الذين يواجهون فجوة بين تكوينهم الجامعي وحاجيات السوق، إضافة إلى التفاوت الإقليمي الواضح الذي يميز المدن الكبرى والمناطق الساحلية عن المناطق الداخلية والجنوبية، حيث تظل فرص العمل أقل بكثير وتنعكس هذه الفوارق في شكل هجرة داخلية وتفاوتات تنموية متزايدة.

هذه المحددات تجعل من معدل التوظيف ليس مجرد رقم إحصائي بل مؤشراً نوعياً على حدود السياسات العمومية وقدرتها على تحفيز مشاركة أوسع للسكان في النشاط الاقتصادي. فعندما تبقى شرائح واسعة من النساء والشباب خارج دورة العمل الرسمية، فإن الجماعات المحلية تُحرم من جزء كبير من رأسمالها البشري القادر على دعم الديناميات الاقتصادية القاعدية. كما أنّ توسع القطاع غير الرسمي لتعويض قصور التوظيف النظامي يضعف الموارد الجبائية للبلديات ويحد من قدرتها على الاستثمار في مشاريع مستدامة. أما على المستوى الترابي، فإن التباين في نسب التشغيل بين المناطق يترجم إلى فجوات في التنمية المحلية، حيث تعجز البلديات الأقل حظاً عن تثبيت سكانها أو إطلاق مبادرات اقتصادية ذاتية، مما يجعلها تابعة للمدن الكبرى ومحرومة من شروط التنمية المستقلة.

وعليه، فإن تحسين معدل التوظيف لا يقتصر على كونه غاية اقتصادية بل يشكل شرطاً أساسياً لتعزيز التنمية المحلية في الجزائر. فكلما اتسع نطاق الإدماج في سوق العمل بشكل متوازن بين الجنسين والفئات العمرية والمجالات الترابية، كلما تعززت قدرة الجماعات المحلية على استغلال مواردها البشرية والمجالية لتوليد أنشطة إنتاجية وخدماتية مستقرة. بهذا المعنى، يصبح معدل التوظيف حلقة وصل حقيقية بين سوق العمل وبين مشاريع التنمية القاعدية، ويغدو تحسينه ضرورة استراتيجية لضمان التوازن الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الوطني.

رغم التحسن النسبي، يعكس معدل التوظيف في الجزائر استمرار مشكلة نقص العمالة وانعدام الأمن الوظيفي. وغالبًا ما تتميز الوظائف المُنشأة بعقود مؤقتة، أو مؤهلات متدنية، أو ساعات عمل مُنخفضة، مما يُسهم في إخفاء حقيقة نقص العمالة. ويؤدي الضغط الديموغرافي المُستمر إلى زيادة الطلب على الوظائف، مما يجعل جهود نمو التوظيف غير كافية للحد من البطالة بشكل مستدام.

معدل النشاط

معدل النشاط في الجزائر، باعتباره أحد المؤشرات الأساسية لسوق العمل، يسلط الضوء على مدى تعبئة القوى البشرية القادرة على المساهمة في النشاط الاقتصادي. فبين عامي 1999 و2017، تراوح هذا المعدل بين 37 و40%، ليستقر عند حدود 42% سنة 2017، وهو مستوى يبقى متواضعاً مقارنة بالمتوسطات الإقليمية والدولية. هذا التطور الطفيف يعكس عدة اختلالات متجذرة، أهمها ضعف مشاركة النساء نتيجة القيود الاجتماعية والثقافية التي تحد من اندماجهن في سوق العمل، إضافة إلى الفوارق الجغرافية الواضحة حيث تنخفض نسب المشاركة في المناطق الريفية وشبه الحضرية مقارنة بالمدن الكبرى. كما يكشف هذا المؤشر عن محدودية قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الكفاءات الصاعدة، بالرغم من التحسن الملحوظ في مستويات التعليم والصحة العامة، وبالرغم من ظروف اجتماعية وسياسية أكثر استقراراً في العقدين الأخيرين.

هذه القراءة النقدية تجعل من معدل النشاط مرآة للقدرة الفعلية للمجتمع الجزائري على تحويل موارده البشرية إلى رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فضعف نسب المشاركة، خاصة بين النساء والشباب، لا يقلص فقط من حجم القوى العاملة بل يضعف كذلك إمكانيات الجماعات المحلية في بناء مشاريع اقتصادية مستدامة تعتمد على مواردها البشرية. أما الفجوات الترابية فتجعل من التنمية المحلية غير متوازنة، حيث تبقى المناطق الهشة أقل قدرة على تعبئة قواها العاملة وبالتالي أقل قدرة على توليد الأنشطة المنتجة والخدماتية.

من هذا المنطلق، يصبح تعزيز معدل النشاط هدفاً يتجاوز البعد الاقتصادي الضيق ليشكل مدخلاً استراتيجياً للتنمية المحلية. فكلما توسعت دائرة المشاركة في سوق العمل لتشمل النساء والشباب وسكان المناطق الريفية، زادت قدرة البلديات على استثمار طاقاتها البشرية، وارتفعت فرص إطلاق مبادرات تنموية محلية متوازنة ومستقلة عن مراكز الثقل الاقتصادي التقليدية. بهذا المعنى، فإن معدل النشاط ليس مجرد مؤشر إحصائي، بل شرط جوهري لتفعيل ديناميات التنمية المحلية وضمان توزيع أكثر عدلاً للفرص الاقتصادية عبر التراب الوطني.

وفيما يلي جدول مفصل يبين تطور المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1999 إلى 2017، حسب الفترة الخمسية.[21]

جدول 12 :تطور المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1999 إلى 2017

[1] Organisation internationale du Travail (OIT/BIT). Indicateurs du marché du travail: cadre méthodologique et définitions. Genève, 2019.

[2]ONS

	القـــوى العاملة (بالملايين)	معـــــدل البطالــة الإجمــالي (%)	معـــــدل البطالة بين الشباب (%)	معدل التوظيف (%)	مـع دل النشـــاط (%)	العمالــة غيـــر الرســـمية (%)
999	7.4	29.5	45	34.9	3 8.3	50
004	8.8	19.2	38.2	35.5	3 9.8	47
009	10.0	12.5	29.5	36.8	4 1.0	44
014	11.0	11.8	26.5	37.2	4 1.8	40
017	11.1	12.3	24.8	37.4	4 2.0	38

***المصدر**: المكتب الوطني للإحصائيات 2019.*

يُظهر تحليل مُفصّل للبيانات اتجاهًا تنازليًا عامًا في معدل البطالة الإجمالي، وبين الشباب، وزيادة تدريجية في القوى العاملة، ومعدل التوظيف، ومعدل المشاركة. في الوقت نفسه، يتناقص العمل غير الرسمي، الذي يُمثل نسبةً كبيرةً من سوق العمل، ببطء، ولكنه لا يزال مرتفعًا.

أ ***الفوارق بين الجنسين والتعليم***

يكشف التحليل التفصيلي عن تباينات كبيرة في معدل النشاط:

- معدل توظيف الرجال أعلى بكثير من معدل توظيف النساء، حيث يتراوح بين 65% و77%، بينما يظل معدل توظيف النساء، على الرغم من تزايده، منخفضًا، ويتراوح بين 18% و32% حسب السنة والمستوى التعليمي. ويعزى هذا الوضع جزئيًا إلى المعايير الاجتماعية والثقافية والعقبات الهيكلية.[1]

- يتحسن معدل مشاركة المرأة مع مستوى التعليم: حيث تصل النساء الحاصلات على تعليم عالٍ إلى معدل نشاط يقارب 62%، لكنهن يظلن أقل من معدل الرجال على نفس المستوى (79%).

[1] SABEUR CHOUIREF, M., & HAMANE, S. (2023). Tendances récentes de la population active en Algérie. Revue Des Sciences Humaines, 34(1), 25-35. https://asjp.cerist.dz/en/article/216200

يُبرز انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة، وخاصةً بين النساء، وجود مجال كبير لتحسين التكامل الاجتماعي والاقتصادي. وتساعد زيادة معدل المشاركة في القوى العاملة على بناء قاعدة أوسع للتنمية الاقتصادية، ولكن يجب أن يقترن ذلك بتنمية نوعية وتحسين فرص الحصول على فرص العمل.

علاوة على ذلك، تعمل نسبة كبيرة من القوى العاملة في وظائف غير مستقرة أو غير رسمية، مما يُلقي الضوء على تقلبات معدل النشاط الاقتصادي. لذا، يبقى التحدي قائمًا ليس فقط في زيادة المشاركة، بل أيضًا في تحسين جودة واستدامة العمل.

نمو العمالة

يُعدّ نموّ التوظيف مؤشرًا ديناميكيًا لحالة سوق العمل، ويقيس التغير السنوي في إجمالي عدد العاملين. وهو أساسي لتقييم قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل بما يتماشى مع التطورات الديموغرافية والاقتصادية.

أ ***التعريف والحساب***

يتم حساب نمو العمالة بشكل عام على أنه النسبة المئوية للتغير السنوي في العدد الإجمالي للأشخاص العاملين:

نمو التوظيف = التوظيف - التوظيف - 1 التوظيف - 1 × 100 نمو التوظيف = التوظيف 1 - t التوظيف t - التوظيف 100 × 1 - t

أو التوظيف t هو عدد الوظائف في السنة t t .

ب ***التطور في الجزائر (1999-2017)***

وفي الجزائر، شهد نمو العمالة بين عامي 1999 و2017 اتجاهات متباينة ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية الكلية والسياسات العامة:

وقد اتسمت نهاية تسعينيات القرن العشرين بضعف نمو العمالة، بل وحتى الركود، نتيجة للتعديلات الهيكلية المؤلمة التي شهدتها الأعوام السابقة والتي أدت إلى تقليص قدرة سوق العمل على الاستيعاب

ابتداءً من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبفضل الانتعاش الاقتصادي المرتبط بشكل خاص بارتفاع أسعار المحروقات، ومع إطلاق برامج خلق فرص العمل العامة (ANSEJ،

PNSE، PCSC)، تسارع نمو العمالة، وخاصة بين عامي 2001 و2004 مع برنامج خاص للإنعاش الاقتصادي.[1]

مما يعكس هيكلة هشة للسوق.

خلال هذه الفترة، اكتسب القطاع الخاص أهمية نسبية، حيث وفر ما يقرب من 58% من الوظائف في عام 2016 مقارنة بنحو 40% في عام 2000، مما يشير إلى انتقال تدريجي ولكن بطيء من القطاع العام إلى القطاع الخاص كمحرك لخلق فرص العمل.

ت ***قطاعات النمو والتوزيع القطاعي***

وكان التوظيف الصناعي وقطاع الخدمات المحركين الرئيسيين لهذا النمو، في حين شهد القطاع الزراعي انخفاضًا في وزنه .

تتميز صناعة البناء بالعمالة الموسمية وغير الرسمية جزئيًا، والتي ساهمت في خلق فرص العمل، ولكنها غالبًا ما تكون ذات جودة منخفضة وغير مستقرة .

ث ***التحديات***

لا يزال هذا النمو في التوظيف غير كافٍ لاستيعاب الزيادة السنوية في القوى العاملة، المقدرة بنحو 300 ألف شخص، مدفوعةً بالديناميكية الديموغرافية العالية. ويعكس استمرار ارتفاع معدل البطالة الهيكلية، لا سيما بين الشباب والنساء، صعوبة مواءمة التدريب مع فرص العمل وتجزئة سوق العمل.

وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع معدلات العمالة غير الرسمية وعدم كفاية الوظائف الرسمية ذات القيمة المضافة العالية يكشفان عن الحاجة إلى إصلاح عميق للسياسات الاقتصادية وتنمية نسيج ريادي مستدام.

ج ***جودة واستقرار الوظائف***

لا يقتصر تحليل سوق العمل على التقييمات الكمية، كعدد الوظائف المُستحدثة أو معدل البطالة. فجودة الوظائف واستقرارها بُعدان أساسيان يؤثران بشكل مباشر على الأمن الاقتصادي للأفراد، والتماسك الاجتماعي، والتنمية المستدامة.

ح ***تعريف مفاهيم جودة واستقرار العمل***

جودة الوظيفة : تتميز الوظيفة الجيدة بظروف عمل آمنة وعادلة، وأجر مناسب، وحماية اجتماعية، وفرصة للتقدم الوظيفي، والتوازن بين العمل والحياة.

[1] Office National des Statistiques (ONS). Enquêtes emploi et marché du travail en Algérie (séries 1999–2017). Alger, 1999–2017.

استقرار الوظيفة : يشير إلى متانة المنصب الذي يشغله الموظف، والذي يتم قياسه غالبًا من خلال طبيعة العقد (عقد دائم - CDI مقابل عقد محدد المدة - CDD)، واستمرارية علاقة العمل، والأمان ضد فقدان الوظيفة.

خ ***الوضع في الجزائر (1999-2017)***

- يتميز التشغيل في الجزائر خلال هذه الفترة بثنائية قوية بين القطاع العام الذي يوفر قدرًا معينًا من الاستقرار والقطاع الخاص المتنامي ولكنه أكثر هشاشة .

- شهدت حصة العقود محددة المدة وأشكال العمل المؤقتة أو الموسمية زيادة كبيرة، وخاصة في قطاعات البناء والخدمات والزراعة.

- وفقًا لبيانات مكتب الإحصاءات الوطنية وتحليلات CREAD، كان ما يقرب من 40% من الوظائف في عام 2017 محفوفة بالمخاطر، مما يعني أنها لم تكن تتمتع بضمانات طويلة الأجل وكانت ظروف العمل فيها صعبة في بعض الأحيان .

- وتظهر هذه الحالة الهشة بشكل أكثر وضوحا بين الشباب والنساء، الذين غالبا ما يشغلون وظائف منخفضة المهارات وأقل استقرارا، مما يسلط الضوء على مخاطر الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي.

د ***التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية***

- يؤدي انعدام الأمن الوظيفي إلى الحد من الوصول إلى الحماية الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة ضعف العمال اقتصاديا ويعيق بناء رأس مال اجتماعي قوي.

- يؤدي انخفاض الاستقرار الوظيفي أيضًا إلى انعدام الأمن النفسي وتدهور نوعية الحياة وانخفاض الدافعية في العمل على المدى الطويل.

- ومن ثم فإن التحرك نحو مزيد من المرونة في سوق العمل ينبغي أن يقترن بتعزيز الضمانات القانونية وآليات تأمين المسارات المهنية.

لتحسين جودة واستقرار الوظائف، يوصى بالاستثمار في التدريب المستمر، وتحسين ظروف العمل، وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية الملائمة للعمال في ظروف عمل غير مستقرة.

ويشكل تعزيز الحوكمة وتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص أمرا ضروريا لدعم هذا التقدم.[1]

[1] Banque d'Algérie. Rapport annuel 2017. Alger, 2018.

العمل غير الرسمي

يُمثل العمل غير الرسمي عنصرًا رئيسيًا ومعقدًا في سوق العمل الجزائري. فهو يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة رسميًا، والتي غالبًا ما تفتقر إلى عقود رسمية، وحماية اجتماعية، وأحيانًا إلى إمكانية الاستفادة من النظام الضريبي. يُعد فهم العمل غير الرسمي أمرًا بالغ الأهمية لإجراء تحليل شامل لسوق العمل، لا سيما في الدول النامية مثل الجزائر.

أ ***تعريف وتوصيف العمالة غير الرسمية***

يشمل العمل غير الرسمي عدة حالات: العمل الحر غير المُصرّح به، والعمل من المنزل، والمشاريع الصغيرة غير الخاضعة للضرائب، والعمل بأجر ثابت دون عقد رسمي. بحكم تعريفها، تقع هذه الوظائف جزئيًا خارج الأطر التنظيمية الرسمية وآليات الحماية الاجتماعية. لذلك، يصعب تحديدها بدقة، وتمثل ملاذًا اقتصاديًا ومصدرًا للهشاشة في آن واحد للعديد من العمال.

ب ***التقديرات والتطور في الجزائر (1999-2017)***

وبحسب الدراسات والتقارير الصادرة عن مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، والمكتب الوطني للإحصاء، ومنظمات أخرى، فإن العمالة غير الرسمية تمثل حصة كبيرة للغاية من سوق العمل الجزائري خلال الفترة:[1]

في عام 1999، أثرت العمالة غير الرسمية على ما يقرب من 50% من السكان النشطين، مما يعكس جمود السوق الرسمية وصعوبات التكامل المستدام على استمرار الظاهرة.

وينتشر العمل غير الرسمي بشكل خاص في المناطق الحضرية شبه الحضرية، وقطاعي البيع بالتجزئة والبناء، وبين العاملين لحسابهم الخاص غير المهرة.

ت ***العواقب الاقتصادية والاجتماعية***

إن العمالة غير الرسمية، على الرغم من دورها في توفير سبل العيش الاقتصادي، تواجه عدة قيود مهمة:

- غياب الحقوق الاجتماعية (المعاش التقاعدي، التأمين الصحي، البطالة)، مما يعرض العمال للضعف الشديد.
- انخفاض الإنتاجية المرتبط بنقص الاستثمار في رأس المال البشري والمادي.

[1] Bekhtaoui, Assia. Analyse statistique de l'emploi et du chômage en Algérie. Université d'Oran, 2017.

- صعوبة قيام الدولة بتحصيل الضرائب والاشتراكات، مما يحد من الموارد العامة المخصصة للحماية الاجتماعية.
- مخاطر المنافسة غير العادلة مع القطاع الرسمي، مما يعوق الاستثمار والنمو الرسمي.

ث ***سياسات الإضفاء الطابع الرسمي والتحديات المستقبلية***

طبّقت الحكومة تدابير متنوعة لتشجيع الانتقال إلى القطاع الرسمي، بما في ذلك الحوافز الضريبية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وبرامج دعم الشركات الصغيرة جدًا. إلا أن هذه التدابير تواجه عقبات هيكلية:

- استمرار وجود إطار تنظيمي معقد وصارم.
- وزن المعايير الثقافية والاجتماعية في تفضيل أنماط العمل المرنة ولكن غير الرسمية.
- عدم القدرة على الوصول إلى التمويل وخدمات الدعم لأصحاب المشاريع الصغيرة.

ويتطلب تحسين الوضع اتباع نهج متكامل يجمع بين الإصلاحات الهيكلية والدعم الإقليمي وبناء القدرات البشرية.[1]

المشاركة في التدريب المهني

تُعدّ المشاركة في التدريب المهني مؤشرًا أساسيًا لقياس قدرة رأس المال البشري على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. فهو يؤثر بشكل مباشر على جودة التوظيف والإنتاجية والقدرة التنافسية للمناطق. في الجزائر، يُشكّل التدريب المهني محور السياسات العامة الهادفة إلى تعزيز مهارات العمال وتلبية متطلبات سوق العمل.

أ ***التعريف والأهمية***

يشمل التدريب المهني جميع البرامج التعليمية والتعلمية التي تُمكّن الأفراد من اكتساب مهاراتهم المهنية أو تحسينها أو تجديدها. ويقيس هذا المؤشر نسبة العمال الذين استفادوا من التدريب الرسمي أو غير الرسمي خلال فترة زمنية محددة.

يعد هذا المؤشر أمرًا بالغ الأهمية لـ:

[1] Souag, A., Adair, P., et Hammouda, N. L'emploi informel en Algérie: tendances et caractéristiques (2001–2010). Revue MECAS, no 12, Université de Tlemcen, 2016.

- تعزيز قابلية التشغيل والتكامل المستدام في سوق العمل.
- تقليل عدم التوافق بين المهارات المتاحة واحتياجات العمل.
- دعم تطوير الأنشطة الاقتصادية المحلية.

ب ***تطور التكوين المهني في الجزائر (1999-2017)***

وتظهر الإحصاءات الصادرة عن مكتب الإحصاء الوطني ووزارة العمل والبنك الدولي تحسناً تدريجياً في فرص الحصول على التدريب المهني:[1]

- في عام 1999، كان نطاق تغطية القوى العاملة من خلال برامج التدريب محدودا للغاية، حيث لم يتجاوز عدد المعنيين حوالي 5% من العمال، وخاصة في القطاعين العام والرسمي .
- وقد أدى تطوير المعاهد التقنية، والانتشار الواسع لمراكز التدريب الزراعي، فضلاً عن برامج إعادة التدريب، إلى زيادة كبيرة، حيث بلغ معدل الوصول حوالي 15٪ في عام 2010 وحوالي 18٪ في عام 2017 .
- وقد استهدفت البرامج ذات الأولوية، وخاصة في مجال التدريب على المهن التقنية وريادة الأعمال (ANSEJ)، الشباب والنساء في المقام الأول، على الرغم من استمرار التفاوتات الإقليمية.

ت ***الحدود والتحديات***

غالبا ما يظل التدريب منفصلا عن الاحتياجات الحقيقية للشركات، وخاصة في القطاعات الناشئة ذات القيمة المضافة العالية.إن جودة الأنظمة غير متساوية، وهناك حاجة إلى تحسين المحتوى التعليمي والحوكمة والشراكات مع النسيج الاقتصادي المحلي.وتظل محدودية فرص الوصول بالنسبة للسكان الريفيين وانخفاض مستوى اندماج المرأة في بعض دورات التدريب المهني تشكل تحديات كبيرة.

ث ***التوقعات***

ولتعزيز تأثير التدريب المهني في سوق العمل، من الضروري توجيه السياسات العامة نحو:

- تعزيز التعاون بين قطاع التعليم والشركات والمؤسسات المحلية.
- تطوير التدريب المرتبط بالتقنيات الجديدة والقطاعات الإستراتيجية.

[1] Ministère de la Formation et de l'Enseignement Professionnel (Algérie). Rapports annuels sur la formation professionnelle (2000–2017). Alger, 2000–2017.

- تحسين آليات التوجيه والدعم للمستفيدين.

مؤشرات تكميلية أخرى

بالإضافة إلى المؤشرات الرئيسية (البطالة، والتشغيل، والنشاط، وجودة العمل، وغيرها)، تُثري مؤشرات إضافية عديدة فهم ديناميكيات سوق العمل. وتتعلق هذه الأبعاد الإضافية بالمساواة في المعاملة، وظروف العمل، وتغطية الضمان الاجتماعي، ومعدلات التغيب، مما يُسهم في تكوين رؤية أشمل وأعمق للظروف الاجتماعية والاقتصادية للعمال.

أ ***المعاملة المتساوية***

: يعد قياس المساواة في الحصول على فرص العمل والتدريب والأجور حسب الجنس أو العمر أو الأصل الإقليمي أو مستوى التعليم أمراً أساسياً لتقييم التقدم الاجتماعي.في الجزائر، لا يزال معدل النشاط والتوظيف لدى النساء أقل بكثير من معدل الرجال، مما يعكس الحواجز الاجتماعية والثقافية المستمرة.

رغم تقلص فجوات الأجور في القطاع العام، إلا أنها لا تزال واضحة في بعض القطاعات الخاصة وفي القطاع غير الرسمي. ويجري حاليًا تطوير سياسات لتعزيز المساواة المهنية، لكنها لا تزال غير كافية لتحقيق التكافؤ الاقتصادي الكامل.[1]

ب ***معدل الغياب***

معدل الغياب، الذي يُعرَّف بأنه نسبة أيام العمل غير العاملة مقارنة بالأيام المخطط لها، هو مؤشر غير مباشر على دافع العمل، والظروف الصحية في العمل، والقيود الاجتماعية.تشير الدراسات الاستقصائية الأخيرة إلى أن معدل الغياب في الجزائر يختلف حسب القطاع، حيث يبلغ المتوسط الوطني حوالي 7-9%، ويتركز في بعض القطاعات الصناعية والعامة.

غالبًا ما يرتبط الغياب بنوعية ظروف العمل، والرضا الوظيفي، وسياسات إدارة الموارد البشرية.

ت ***الضمان الاجتماعي***

يعد الضمان الاجتماعي (التأمين الصحي، والمعاشات التقاعدية، والحماية من البطالة) مؤشرا رئيسيا على أمن الأصول واستقرارها.في الجزائر، يشمل التغطية الرسمية للضمان الاجتماعي بشكل رئيسي الموظفين في القطاعين العام والخاص المعلن عنهما، في حين يتم استبعاد العمال غير الرسميين

[1] Article académique. « Une rétrospective des dispositifs de la politique de l'emploi en Algérie (1997–2015): évaluation macroéconomique et inégalités d'insertion selon le genre et l'âge ». Academia.edu, 2017.

إلى حد كبير.وتهدف الجهود الأخيرة إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الهشة والمستقلة، من خلال آليات مبتكرة لا تزال قيد الهيكلة .

مؤشرات اجتماعية واقتصادية أخرى

إن التنقل المهني (معدل دوران العمل)، وكثافة العمل بالساعة (بدوام كامل مقابل بدوام جزئي)، فضلاً عن المشاركة النقابية هي أيضًا عوامل تؤثر على الفهم التفصيلي لديناميكيات العمل.وتظل قياساتها في الجزائر أكثر ارتجالية، ولكنها تشكل مكملات مفيدة يمكن دمجها في تعريف سوق العمل "الصحي" والمتوازن.

التحليل النقدي

إنّ قراءةٍ شاملة ومتكاملة لمجموعة مؤشرات سوق العمل (معدل البطالة، معدل التوظيف، معدل النشاط، نمو العمالة، جودة واستقرار الوظائف، اتساع العمل غير الرسمي، ومؤشرات التدريب والحماية الاجتماعية وغيرها) تتيح تصوراً دقيقاً لطبيعة الاختلالات القابضة على الاقتصاد الجزائري، وتوضّح بدقة العلاقة الجدلية بين نتائج السياسات العامة وإمكانات التنمية المحلية. فهذه المؤشرات لا تعمل بمعزل عن بعضها؛ هي روابطٌ في منظومة واحدة: تغيّر أحدها ينعكس سريعًا أو تدريجيًا على البقية، ويترجم في نهاية المطاف إلى أثر إمّا معزّز أو معرقل للتنمية المستدامة المحلية.

عند جمع معطيات هذه المؤشرات على امتداد الفترة المعنية، تتبلور صورة مفادها أن تحسّن بعض الأرقام (انخفاض البطالة الجزئي أو ارتفاع طفيف في التوظيف) ظلّ سطحياً إذا لم يقترن بتحسّن ملموس في جودة الوظائف واستقرارها، ولا سيما في التحوّل نحو توظيف رسمي ذي إنتاجية وقيمة مضافة أعلى. النمو في إجمالي عدد العاملين قد يظهَر في بيانات النمو السنوي، لكنه غالباً ما يستند إلى توسع مؤقت في قطاعات موسمية أو إلى انتعاش مرتبط بعوائد المحروقات، وبالتالي لا يوفر قاعدة متينة لتوظيف مستدام. وفي المقابل، يبقى الفضاء الواسع للعمل غير الرسمي عنصر امتصاص رئيسي لفائض اليد العاملة، لكنه يضعف معدل التوظيف الفعلي بمعناه المنتج ويحجب قدرة البلديات على تعبئة الموارد المحلية وتحويلها إلى مشاريع بنّاءة.

هذا الترابط الظاهر بين المؤشرات وتجليات الواقع يفرض قراءة عملية لمسارات السياسات المتبعة وتأثيرها على المؤشرات باعتبارها متغيرات وسيطة. تدخلات التوظيف المباشرة، عبر برامج خلق مناصب شاغرة مدعومة حكوميًا، تظهر تأثيراً سريعاً على معدلات البطالة على المدى القصير وتخفض الضغط الاجتماعي؛ لكن أثرها على معدل التوظيف الحقيقي ونمو العمالة المستدامة محدود إذا لم تصحبها خطوات لتعزيز القطاع الخاص المنتج، وتحسين ظروف العمل، وضمان انتقال هذه المناصب من شكل مؤقت إلى عناصر منظومة منتجة قابلة للتوسع. الدعم المالي للهياكل الصغيرة والمتوسطة قد

يزيد من نمو العمالة إذا توفرت رافعات تمويل مستمرة وإطار تنظيمي يسهل تراكم رأس المال، أما إذا بقيت الإجراءات شكليّة أو متقطّعة، فإن أي ارتفاع في التوظيف يبقى هشاً ويُقاس بسرعة بالتقلبات.

من جهة أخرى، سياسات تشجيع التوظيف عبر القطاع العام أعطت مخرجات واضحة على المؤشرات العددية لكنها لم تسهم بصورة كافية في تحسين جودة الوظائف أو في خفض العمل غير الرسمي. في كثير من الحالات، زادت هذه السياسات من الاعتماد على القطاع العام كمصدر للوظائف، مع ما يترتب عن ذلك من أثر سلبي على ديناميكية القطاع الخاص وإمكانياته في خلق فرص عمل مستدامة. بالتالي، عملت كعامل مُحوّل للمؤشرات: خفضت البطالة الإحصائية مؤقتاً دون أن تحسّن بالضرورة مؤشر التوظيف النوعي أو تسرّع نمو العمالة في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية.

سياسات التكوين والتدريب، عندما تكون مرتبطة بشكل فعال باحتياجات أرباب العمل المحليين ومبرمجة إقليمياً، تؤدي إلى رفع قابلية التشغيل وتحسين مؤشرات جودة الوظائف؛ إذ تساهم في خفض عدم التوافق بين العرض والطلب على المهارات وتزيد من احتمال اندماج الشباب والنساء في وظائف مستقرة. أما البرامج العامة للتكوين غير المصممة وفق خرائط احتياجات محلية فتظل ذات أثر محدود، وتُفضي إلى معدلات تدريب مرتفعة رسمياً دون انعكاس ملموس على التشغيل النوعي.

بالتوازي، غياب تغطية ضمان اجتماعي شاملة أو ضعف آليات الحماية يعكس نفسه في انخفاض استقرار الوظائف وفي ارتفاع نسبة الوظائف الهشة؛ وهذا بدوره ينعكس سلباً على قدرة الأسر المحلية على الادخار والاستثمار، ويقلل من جاذبية المشاريع المحلية، ويزيد من تردي مؤشرات التنمية البشرية المحلية. لذلك، فإن أيّ سياسة توظيف لا ترافقها آليات حماية ملائمة لن تساهم في بناء سوق عمل صحي وديناميكي.

على مستوى التراب المحلي، تتكامل هذه التأثيرات لتحدد مدى قدرة البلديات والأقاليم على الانطلاق نحو مسارات تنمية قادرة على تحقيق أهداف الاستدامة. إذ إنّ ارتفاع معدل التوظيف مع ثبات أو تدهور جودة الوظائف لن يوفّر أساساً لإيرادات محلية مستقرة ولا لخلق خدمات عامة محسّنة؛ بينما التوظيف المنتج والمستقر يعزز القاعدة الضريبية المحلية، يمكّن من تمويل البنى التحتية، ويرتبط بتحسين مؤشرات الصحة والتعليم والتمكين الاقتصادي للنساء والشباب، وهو ما يفضي إلى تنمية محلية متوازنة. العمل غير الرسمي الموسع يقضي بالعكس: يقلّل العائدات المحلية، يحدّ من قدرتها على تمويل مشاريع مستدامة، ويعمّق التفاوتات الترابية.

من منظور نقدي لآليات السياسة العمومية الحالية، تبدو الحاجة ملحّة لإعادة توجيه الأدوات: التحفيزات يجب أن تكون مشروطة بجودة الوظيفة ودوامها، ومنهجية دعم المقاولات الصغيرة

والمتوسطة لا بد أن تركز على التمويل المتواصل، التوجيه المهني المرتبط بسوق العمل المحلي، وربط الدعم بالتحوّل نحو التسجيل الرسمي. كما ينبغي أن تكون السياسات الإقليمية أكثر دقة في الاستهداف، مع أدوات مرنة تسمح بتكييف البرامج وفق خصوصيات كل إقليم: ريادة في المناطق الحضرية، ودعم سلاسل قيمة محلية في المناطق الريفية، واستثمارات بنيوية في المناطق النائية لكسر حلقة الهجرة الداخلية.

أخيراً، إذا اعتبرنا التنمية المستدامة الهدف النهائي، فإن المؤشرات سوق العملية تعمل كمتغيرات وسيطة تؤثر مباشرة في تحقق أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. توظيفٌ منتج ومستقر وعادل يحد من الفقر ويقلّص التفاوتات ويمنح قدرات للبلديات على تبنّي ممارسات بيئية حكيمة؛ بينما توظيف هش وغير رسمي يضعف قدرة المجتمع على الاستثمار في مستقبل مستدام. لذلك فإن سياسة شاملة تدمج تعهدات بتحسين جودة الوظائف، توسيع الحماية الاجتماعية، ربط التدريب بمشغّلي الاقتصاد المحلي، وتحفيز الانتقال التدريجي نحو الرسمية، مع إعادة توزيع الاستثمارات الترابية، ستكون أكثر فعالية في تحسين مؤشرات سوق العمل كوسائط، وتمهّد الطريق لتحقيق تنمية محلية مستدامة وقابلة للتوسعة على مستوى الوطن.

المطلب الثالث : تحليل البيانات الإحصائية

مصادر ومجموعات البيانات

يعتمد التحليل التجريبي بشكل أساسي على بيانات المسوحات الوطنية التي أجراها المكتب الوطني للإحصاء، بالإضافة إلى تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأبحاث مركز أبحاث الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية. توفر هذه المصادر تغطية مفصلة لسوق العمل، مع التركيز بشكل خاص على ثلاثة أبعاد رئيسية: البطالة، والتشغيل، والنشاط الاقتصادي.

تُوفر مسوحات التوظيف الدورية التي يُجريها مكتب الإحصاءات الوطنية ترسانة إحصائية موثوقة لحساب معدلات البطالة والتشغيل والنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى مؤشرات نوعية أخرى مثل انعدام الأمن الوظيفي والتدريب المهني. تغطي السلسلة الزمنية الفترة من عام 1999 إلى عام 2017، مما يُتيح تحليل أثر سياسات التوظيف المُطبقة، لا سيما بعد دخول الحقبة الجديدة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بعد التكيف الهيكلي.

أ ***التطور الكمي للمؤشرات الرئيسية***

ويبين الجدول أدناه ملخص تطور مؤشرات سوق العمل الرئيسية خلال الفترة:

جدول 13 :تطور المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1999 إلى 2017

	تقدير العمالة غير الرسمية (%)	معدل النشاط (%)	معدل التوظيف (%)	معدل البطالة بين الشباب (%)	معدل البطالة الإجمالي (%)	القوى العاملة (بالملايين)	
999	50	38	34.9	45.0	29.5	7.4	
005	45	40	36.0	33.5	15.1	9.2	
010	42	41	37.0	28.2	10.0	10.2	
017	38	42	37.4	24.8	12.3	11.1	

المصادر: *مكتب الإحصاءات الوطنية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مركز البحوث والتنمية في مجال التنمية.*

ب ***تحليل الاتجاه***

بمعدل زيادة سنوية يقارب 3%. يُشكّل هذا النمو عائقًا كبيرًا أمام خلق فرص العمل.قبل أن يرتفع قليلاً إلى 12.3% في عام 2017. وترتبط هذه الديناميكية ارتباطًا وثيقًا بالتقلبات الاقتصادية وصعود القطاع الخاص.إن معدلات البطالة بين الشباب، والتي تعتبر مرتفعة بشكل خاص، تظهر انخفاضًا تدريجيًا، مما يعكس الجهود المبذولة في هذا المجال، على الرغم من أن الأرقام لا تزال مثيرة للقلقويشهد معدل التوظيف ارتفاعا بطيئا، من 34.9% إلى 37.4%، وهو ما يعكس حدود القدرة الاستيعابية لسوق العملالخصوص لانخفاض مشاركة المرأةالرسمية، على الرغم من انخفاضها، مكونًا رئيسيًا، حيث تمثل نسبة كبيرة من الأنشطة غير الرسمية وغير المحمية.

التفاوتات الإقليمية والاجتماعية

تشير البيانات الإقليمية إلى تباينات ملحوظةوتظهر المناطق الحضرية معدلات أعلى من التوظيف والنشاط مقارنة بالمناطق الريفية، التي تعاني من التهميش الاقتصادي.وتنتشر البطالة بشكل

أكبر في الولايات الطرفية والمناطق الجبلية.لا تزال الفجوة بين الجنسين في التكامل المهني قائمة بشكل واضح. [1]

وفيما يلي جدول مفصل يبين التوزيع القطاعي للعمالة في الجزائر كنسبة مئوية من إجمالي العمالة للسنوات 1999 و2010 و2017:

جدول 14 :التوزيع القطاعي للعمالة خلال الفترة 1999 إلى 2017

سنة	زراعة (٪)	صناعة (٪)	خدمات (٪)	المحروقات (%)
1999	20.1	19.8	56.9	3.2
2010	14.5	21.7	61.2	2.6
2017	12.8	23.3	61.5	2.4

المصادر: *مكتب الإحصاءات الوطنية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مركز البحوث والتنمية في مجال التنمية.*

يسلط هذا الجدول الضوء على الانخفاض المستمر في حصة الزراعة في إجمالي العمالة، والنمو المعتدل في الصناعة، والنمو التصاعدي المستقر في الخدمات، وانخفاض العمالة المرتبطة بالمحروقات بين عامي 1999 و2017.

جدول 15 : التوزيع القطاعي للعمالة خلال الفترة 1999 إلى 2017

منطقة	معدل التوظيف (%)	معدل البطالة (%)
حضري	45.2	12.8
ريفي	25.6	9.4
الفئة الاجتماعية والمهنية	**الحصة في إجمالي العمالة (%)**	
أصحاب العمل	2.5	
المستقلون	10.7	
الموظفين الدائمين	35.0	

[1] Université de Sherbrooke, Québec, Canada,Outil pédagogique des grandes tendances mondiales depuis 1945, https://perspective.usherbrooke.ca

الموظفين غير الدائمين	36.0
المتدربين	5.0
مساعدو العائلة	3.3

***المصادر**: مكتب الإحصاءات الوطنية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مركز البحوث والتنمية في مجال التنمية.*

وفيما يلي جدول مفصل يبين التفاوتات الجغرافية وتوزيع الفئات السوسيو-مهنية في سوق العمل في الجزائر لسنة 2017:

جدول 16 : التوزيع الجغرافيوتوزيع الفئات للعمالة خلال الفترة 1999 إلى 2017

المؤشر / الوسط	حضري	ريفي
الزراعة	5	50
الصناعة	25	10
الخدمات	65	35
المحروقات	5	1
المؤشر / الوسط	**حضري**	**ريفي**
أصحاب العمل	3	1
المستقلون	8	15
الموظفون الدائمون	42	25
الموظفون غير الدائمين	40	30
المتدربون	4	7
مساعدو الأسرة	3	22

***المصادر**: مكتب الإحصاءات الوطنية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مركز البحوث والتنمية في مجال التنمية.*

يسلط هذا الجدول الضوء على التفاوتات الكبيرة بين المناطق الحضرية والريفية من حيث معدلات التشغيل والبطالة، وكذلك هيمنة الموظفين، سواء كانوا دائمين أو غير دائمين، على هيكل التشغيل في الجزائر.

يوضح هذا الجدول بوضوح التباين بين المناطق الحضرية والريفية في التوزيع القطاعي للعمالة وفي البنية الاجتماعية والمهنية. تعتمد المناطق الريفية بشكل أكبر على الزراعة، وتضم عددًا أكبر من العاملين لحسابهم الخاص ومساعدي الأسر، بينما تهيمن المناطق الحضرية على قطاعي الخدمات والصناعات، مع ارتفاع نسبة الموظفين الدائمين.

تحليل معمق للفوارق الإقليمية والاجتماعية والمهنية

يكشف تحليل البيانات أن سوق العمل الجزائري يتميز بفوارق إقليمية وفئوية كبيرة، وهي مصادر لعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة.[1]

أ ***التفاوتات الإقليمية***

تتميز المناطق الريفية، التي يغلب عليها الطابع الزراعي، بمعدلات توظيف وبطالة أقل بقليل من المناطق الحضرية. ويُفسر هذا الأمر بتأثير الإحباط الذي يدفع بعض سكان الريف إلى التوقف عن البحث عن عمل، مما يُخفض معدل البطالة المعلن بشكل مصطنع. كما أن عروض العمل في المناطق الريفية أقل تنوعًا، حيث تُفضل الوظائف التي غالبًا ما تكون غير رسمية أو موسمية، وتعتمد بشكل كبير على دعم الأسرة.

من ناحية أخرى، تتميز المناطق الحضرية بتركيز أكبر للأنشطة الصناعية والخدمية، مما يوفر فرص عمل رسمية أكثر، إلا أنها تواجه أيضًا معدلات بطالة أعلى، لا سيما بين الخريجين الشباب. تُبرز هذه التوترات الحضرية أهمية توزيع أكثر توازنًا للاستثمار والبنية التحتية لتحقيق نمو إقليمي متناغم.

ب ***التفاوتات حسب الفئات الاجتماعية والمهنية***

يعمل غالبية العاملين في المناطق الحضرية بأجر ثابت، مع غلبة الموظفين الدائمين وغير الدائمين، مما يعكس هيكلية سوق أكثر تنظيمًا ورسمية. أما في المناطق الريفية، فترتفع نسبة العاملين لحسابهم الخاص ومساعدي الأسر بشكل ملحوظ، مما يعكس انتشار القطاع غير الرسمي والاقتصاد العائلي.

يتواجد المتدربون، وهم غالبًا من الشباب، بشكل خاص في المناطق الريفية، وهو ما يُفسر أهمية نقل الخبرات الحرفية أو الزراعية بين الأجيال. تُشكل هذه الفئة مصدرًا محتملًا للعمالة الماهرة، شريطة تعزيز أنظمة الدعم والتدريب.

المطلب الرابع : الأساس المنطقي لاختيار المؤشرات لتقييم سياسات التوظيف

يُعد تقييم سياسات التشغيل عمليةً معقدةً تتطلب تجاوز النهج الكمي التقليدي الذي يركز حصرًا على معدل البطالة. في الواقع، تُشكل ديناميكيات سوق العمل جزءًا من إطار اقتصادي واجتماعي وإقليمي متعدد الأبعاد، لا سيما في بلدٍ مثل الجزائر، الذي يشهد تحولاتٍ كبرى.

[1] MESBAHI, F. Z. Stratégie de diversification de l'économie algérienne. ASJP, 2017.

لفهم تأثير سياسات التوظيف بشكل دقيق، من الضروري الاعتماد على مؤشرات مركبة ومتكاملة تعكس تنوع القضايا: التحول الهيكلي للاقتصاد المحلي، والحوكمة الإقليمية، وتعبئة الفاعلين الاجتماعيين، بالإضافة إلى التنمية البشرية من خلال المهارات. هذا المنظور الثلاثي، من خلال مؤشرات محددة، هو ما يُمكّن من تقييم فعالية السياسات المُطبقة وملاءمتها واستدامتها.

السياق الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي والمؤسسي في الجزائر

اقتصاد الجزائر غني بالموارد، ويعتمد اعتمادًا كبيرًا على المحروقات، التي تُشكل الجزء الأكبر من إيرادات الحكومة وصادراتها. يُسبب هذا الهيكل الاقتصادي ضعفًا في مواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية، ويتطلب تنويعًا اقتصاديًا. ولا يزال الاقتصاد المحلي يتميز بتركيز كبير في قطاعات معينة، مما يعيق نشوء قاعدة إنتاج أكثر تنوعًا وتوفير فرص عمل مستدامة.[1]

ومن ثم، يتعين تقييم سياسات التوظيف من حيث قدرتها على تعزيز هذا التنوع الاقتصادي المحلي، وهو أمر ضروري لزيادة قدرة الأقاليم على الصمود وتقليص الفوارق الإقليمية.

يتميز الشعب الجزائري بكثافة سكانية شبابية متنامية، مع معدل دخول ملحوظ لسوق العمل سنويًا. وتُتيح هذه "الميزة الديموغرافية" إمكانات للنمو الاقتصادي، شريطة أن تنجح سياسات التوظيف في دمج هؤلاء الشباب في أنشطة إنتاجية ومستدامة.

علاوة على ذلك، تؤثر التفاوتات الاجتماعية المستمرة بشكل خاص على النساء والخريجين الشباب وسكان الأرياف، مما يحد من فرص حصولهم على فرص عمل رسمية. هذه الخصائص تجعل استخدام مؤشرات قياس المشاركة الفعالة للجهات المعنية المحلية وتنمية المهارات البشرية أمرًا بالغ الأهمية لتقييم فعالية السياسات.

يتميز النظام المؤسسي الجزائري بمركزية تاريخية، وإن كانت الإصلاحات الأخيرة تميل نحو مزيد من اللامركزية والجهوية. ويهدف هذا التحول إلى تحسين ملاءمة السياسات العامة وقدرتها على الاستجابة للخصوصيات الإقليمية.

مع ذلك، لا تزال الحوكمة المحلية هشة، وغالبًا ما تتسم بضعف التنسيق بين الجهات المعنية، مما يعيق التعبئة الفعالة للمجتمعات المحلية والشركات والشركاء الاجتماعيين. لذا، يُصبح تقييم سياسات

[1] Musette, M. S. Au-delà de la structure insider–outsider du marché du travail. Algérie, document d'information, 2011.

التوظيف من خلال مؤشر مشاركة الجهات المعنية المحلية أمرًا أساسيًا لقياس هذا البعد من الحوكمة والتكيف الإقليمي.[1]

الأساس المنطقي لاختيار المؤشرات الرئيسية الثلاثة

أ ***مؤشر التنوع الاقتصادي المحلي***

إنّ اختيار مؤشر **التنويع الاقتصادي** ليكون المدخل الأول في تقييم أثر سياسات التشغيل على مسار التنمية المحلية لا يأتي من فراغ، بل يستند إلى أسس نظرية ومنهجية وسياقية متداخلة. فمن الناحية النظرية، يُنظر إلى التنويع الاقتصادي كشرط أساسي لتجاوز هشاشة الاقتصادات الريعية المعتمدة على قطاع واحد، حيث أثبتت الأدبيات المرتبطة بظاهرة "المرض الهولندي" ونظريات الاعتماد على الموارد أنّ الاقتصادات التي تظل حبيسة نشاط واحد مهدّدة على الدوام بالتقلبات الخارجية وتفتقر إلى القدرة على خلق فرص عمل متنوعة ومستقرة. لذلك، يُعدّ التنويع الاقتصادي قناة مركزية تنقل أثر سياسات التشغيل نحو توسيع قاعدة الأنشطة المنتجة، وتوزيع فرص العمل على أكثر من قطاع، وخلق فضاءات جديدة للتشغيل المحلي، بما يقلل من البطالة البنيوية ويعزز الاستقرار الاجتماعي.

أما من الناحية المنهجية، فإن مؤشر التنويع الاقتصادي يسمح بتجسيد العلاقة غير المباشرة بين سياسات التشغيل وبين غايات التنمية المستدامة. ذلك أنّ الأثر المباشر لبرامج التشغيل يظهر في سوق العمل من خلال مؤشرات كمية مثل عدد الوظائف المستحدثة أو معدل البطالة، غير أنّ هذه المؤشرات لا تكفي لإعطاء صورة عن التحول الهيكلي في الاقتصاد المحلي. فالتنويع الاقتصادي يعكس بالضرورة قدرة السياسات على نقل قوة العمل نحو أنشطة أكثر إنتاجية وقيمة مضافة، وعلى دمج اليد العاملة في قطاعات ناشئة مثل الصناعات التحويلية، الخدمات الحديثة، الاقتصاد الرقمي والطاقات المتجددة. ومن ثَم، يصبح هذا المؤشر بمثابة "متغيّر وسيط" يختزل نجاح أو محدودية السياسات العمومية في خلق تحولات بنيوية قادرة على دعم استدامة فرص العمل وجودتها على المدى الطويل. كما أنه يمكّن من متابعة كيفية توزّع فرص العمل بين الرسمي وغير الرسمي، وبين القطاع العام والخاص، وبين الأنشطة التقليدية والأنشطة الجديدة، مما يوفّر أداة تحليلية متقدمة لتقدير الأثر الفعلي للسياسات العمومية على النسيج الاقتصادي.

وعلى المستوى السياقي الجزائري، يكتسب هذا المؤشر أهمية مضاعفة. فالاقتصاد الوطني ظلّ لعقود طويلة رهين قطاع المحروقات الذي يوفّر أكثر من 90% من الصادرات ويغطي الجزء الأكبر من الإيرادات العمومية. هذه الوضعية جعلت سوق العمل بدوره عرضة للتقلبات الدورية لأسعار النفط

[1] Aouragh, Lhaocine. L'économie algérienne à l'épreuve de la démographie. Paris: CEPED, no 11, 1996. (Rééditions et usages bibliographiques ultérieurs notés dans les références citées)

والغاز، حيث ترتفع فرص التشغيل في فترات الوفرة وتتعرض للانكماش عند الأزمات. وإلى جانب ذلك، يعاني النسيج الإنتاجي من ضعف هيكلي يتمثل في محدودية القاعدة الصناعية وقلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الاستدامة، مع حضور واسع للعمالة غير الرسمية التي تعكس هشاشة مسارات الإدماج المهني. كما أن التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية يتميز بتمركز شديد في المدن الكبرى والمناطق الساحلية، مقابل تهميش نسبي للمناطق الداخلية والجنوبية، وهو ما يخلق فجوات حادة في فرص التنمية المحلية.

إنّ السياسات العمومية للتشغيل التي تم اعتمادها منذ بداية الألفية الجديدة، مثل برامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) أو برامج القروض الصغيرة، ورغم ما حققته من استحداث لفرص العمل، إلا أنها غالباً ما توجهت نحو أنشطة ضعيفة القيمة المضافة، قائمة على الخدمات البسيطة أو المشاريع الفردية الصغيرة، مما جعل أثرها على التنويع الاقتصادي محدوداً نسبياً. وبالتالي فإن تقييم هذه السياسات لا يكتمل إلا بالرجوع إلى مؤشرات قادرة على قياس ما إذا كانت قد ساهمت فعلاً في إثراء النسيج الاقتصادي المحلي وفتح مجالات جديدة للاستثمار والإنتاج.

ومن هنا تبرز وجاهة اعتماد مؤشر التنويع الاقتصادي، ليس فقط باعتباره أداة إحصائية، بل كمدخل تحليلي يكشف عن مدى قدرة سياسات التشغيل على إحداث تحوّل نوعي في الاقتصاد الجزائري، ويبيّن في الوقت نفسه كيف يمكن لهذا التحول أن يترجم على أرض الواقع في شكل تنمية محلية أكثر توازناً واستدامة. فكلما اتسعت قاعدة الأنشطة الاقتصادية وتنوعت، زادت فرص امتصاص البطالة، وتحسنت جودة الوظائف واستقرارها، وتراجع الاعتماد على القطاع غير الرسمي، وتعززت قدرة المناطق المحلية على صياغة مسارات تنمية ذاتية، متحررة من الارتهان لتقلبات الريع النفطي والقرارات المركزية.

ب ***مؤشر مشاركة الجهات الفاعلة المحلية***

إنّ اختيار مؤشر **مشاركة الأطراف الفاعلة** كأداة لتقييم أثر سياسات التشغيل على مسارات التنمية المحلية في الجزائر يجد تبريره في اعتبارات نظرية ومنهجية وسياقية مترابطة. فمن الناحية النظرية، تشير أدبيات التنمية المحلية والحوكمة الرشيدة إلى أنّ إشراك مختلف الفاعلين – من سلطات محلية وهيئات حكومية ومؤسسات اقتصادية ومنظمات مجتمع مدني ونقابات مهنية – يُعدّ شرطاً أساسياً لضمان فعالية السياسات العمومية واستدامتها. فغياب هذا البعد التشاركي يؤدي في الغالب إلى ضعف في استهداف الأولويات الحقيقية للمجتمع المحلي، وإلى هشاشة في تطبيق البرامج بسبب افتقارها للقبول الاجتماعي والاقتصادي. وبذلك يصبح مؤشر المشاركة أداة لقياس مدى قدرة سياسات التشغيل على

الاندماج في محيطها الاجتماعي والمؤسسي، وعلى تحويل التشغيل من سياسة مركزية فوقية إلى ديناميكية محلية قائمة على الفعل الجماعي.

أما من الناحية المنهجية، فإن إدراج هذا المؤشر يسمح بتجاوز القراءة الكمية البحتة لمخرجات سياسات التشغيل نحو تقييم نوعي أكثر عمقاً. فمؤشرات مثل معدل البطالة أو نمو العمالة، رغم أهميتها، تبقى محدودة ما لم تُربط بمدى مشاركة الفاعلين المحليين في صياغة البرامج وتنفيذها ومتابعتها. إذ أنّ المشاركة الفعلية تُعدّ بمثابة "المتغيّر الوسيط" الذي يحدد ما إذا كانت نتائج السياسات مجرد انعكاس مؤقت لقرارات فوقية، أم أنها تعكس تحولاً بنيوياً قائماً على تعبئة الموارد المحلية وتعزيز القدرات المؤسسية. ومن هذا المنطلق، يصبح هذا المؤشر قناة لتفسير كيف تنتقل سياسات التشغيل من كونها إجراءات إدارية تقنية إلى رافعة حقيقية للتنمية المحلية.

وعلى المستوى الجزائري، يكتسي هذا المؤشر بعداً خاصاً. فقد تميزت السياسات العمومية لفترة طويلة بطابعها المركزي، حيث صُممت ونُفذت البرامج على المستوى الوطني، مع دور محدود نسبياً للجماعات المحلية والهيئات المهنية. ورغم إطلاق عدة مبادرات مثل برامج دعم الشباب (ANSEJ) أو أجهزة التشغيل المؤقت(DAIP) ، إلا أن المشاركة الفعلية للفاعلين المحليين غالباً ما اقتصرت على التنفيذ الإداري، دون أن تمتد إلى بلورة الخيارات أو تحديد أولويات التمويل أو مراقبة النتائج. هذا الوضع أدى إلى ضعف التجانس بين البرامج وخصوصيات المناطق، حيث تختلف احتياجات سوق العمل بين الشمال والساحل وبين الجنوب والهضاب العليا، وكذلك بين المدن الكبرى والمناطق الريفية.

كما أنّ محدودية التنسيق بين مختلف المتدخلين – البلديات، مديريات التشغيل، الغرف المهنية، الجمعيات المحلية – جعلت من الصعب بناء رؤية جماعية متكاملة. وهو ما انعكس في ضعف استدامة الكثير من المشاريع، إذ بقيت رهينة التمويل العمومي دون أن تتحول إلى مبادرات ذاتية تندمج في النسيج الاقتصادي المحلي. إضافة إلى ذلك، فإن العوامل الثقافية والاجتماعية لعبت دوراً معيقاً في بعض الأحيان، حيث ما يزال الوعي العام بأهمية المشاركة ضعيفاً، وتنحصر مساهمة المجتمع المدني غالباً في الأبعاد الاجتماعية أو التضامنية دون الانتقال إلى لعب دور فاعل في رسم سياسات سوق العمل.

وبالتالي فإن اعتماد مؤشر مشاركة الأطراف الفاعلة يُمكّن من قياس مستوى الحوكمة المحلية، ويكشف إلى أي مدى نجحت السياسات في إرساء شراكات حقيقية بين الدولة والمجتمع، وبين القطاع العام والخاص. وكلما ارتفع مستوى المشاركة، زادت فرص ملاءمة البرامج مع الواقع المحلي، وتحسنت فعالية استهداف الفئات الهشة كالشباب والنساء وسكان المناطق النائية، وتعززت قدرة المجتمع المحلي على امتلاك أدوات تنميته الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، يصبح هذا المؤشر مدخلاً أساسياً

لفهم العلاقة بين سياسات التشغيل وبين التنمية المحلية المستدامة، ليس فقط من حيث الكمّ، بل من حيث الجودة والاندماج الاجتماعي والاستقرار المؤسسي.

ومن ثَم، يمكن القول إن مؤشر مشاركة الأطراف الفاعلة يتجاوز كونه مجرد قياس لدرجة الحضور أو التشاور، ليشكل معياراً جوهرياً يعكس قدرة السياسات على تحويل الموارد المتاحة إلى مشاريع جماعية متكاملة، ويبرز في الوقت نفسه دور الفعل المحلي في إعادة تشكيل بنية سوق العمل وفي تعزيز التنمية المستدامة عبر بناء الثقة، تقوية النسيج الاجتماعي، وضمان توزيع أكثر عدالة للفرص.

ت ***مؤشر تنمية المهارات البشرية***

إن اختيار مؤشر تطوير المهارات والقدرات البشرية لقياس أثر سياسات التشغيل على التنمية المحلية في الجزائر يجد مبررات قوية من الناحية النظرية والمنهجية والسياقية. فمن الناحية النظرية، يبرز رأس المال البشري باعتباره الركيزة الأساسية لأي عملية تنموية، إذ لا يمكن تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي دون الاستثمار في الكفاءات والقدرات التي تقود النمو وتتكيف مع التحولات التقنية والعولمة. ويعتبر تطوير المهارات شرطاً ضرورياً لتعزيز الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية، ورفع القدرة التنافسية للمناطق. لذلك فإن هذا المؤشر يعكس مدى نجاح سياسات التشغيل ليس فقط في خلق فرص العمل، بل في ضمان جودة هذه الفرص وربطها بمسارات مهنية مستدامة.

أما على المستوى المنهجي، فإن إدراج مؤشر تطوير القدرات البشرية يسمح بالخروج من القراءة الكمية البحتة لمؤشرات سوق العمل، مثل معدلات البطالة أو التشغيل، نحو تقييم نوعي أكثر عمقاً يركز على مخرجات التعليم والتدريب، وعلى مدى ملاءمتها لاحتياجات السوق. فهذا المؤشر يُعتبر بمثابة المتغيّر الوسيط الذي يحدد استدامة أثر السياسات: إذ أن خلق فرص عمل مؤقتة أو منخفضة المهارة قد يخفض معدل البطالة على المدى القصير، لكنه لا يؤدي إلى ديناميكية اقتصادية محلية قوية. بينما الاستثمار في المهارات والتدريب، وربطها بالابتكار وريادة الأعمال، يولّد أثراً طويل المدى على مسارات التنمية المحلية، ويؤسس لاقتصاد متنوع أكثر قدرة على مواجهة الصدمات.

وفي السياق الجزائري، يكتسي هذا المؤشر بعداً خاصاً بالنظر إلى التحديات البنيوية التي تواجه سوق العمل. فرغم التحسن النسبي في مؤشرات التعليم العام والتكوين المهني، ما تزال الفجوة واسعة بين مخرجات المنظومة التعليمية ومتطلبات السوق، خاصة في القطاعات الناشئة ذات القيمة المضافة العالية كالطاقات المتجددة، الاقتصاد الرقمي، والصناعات التحويلية. كما أن التفاوت الإقليمي في فرص التدريب وجودة التعليم يعمّق الفوارق بين المدن الكبرى والمناطق الريفية والهضاب العليا والجنوب، وهو ما يحد من قدرة التنمية المحلية على استغلال كل مواردها البشرية. إضافة إلى ذلك، يظل إدماج النساء والشباب

في منظومات التكوين والابتكار محدوداً بسبب العوائق الثقافية والاجتماعية، مما يقلص من حجم القدرات الفعلية المتاحة للتنمية.

إن مؤشر تطوير القدرات البشرية يتيح أيضاً قياس مدى نجاح السياسات العمومية في ربط التشغيل بالتكوين المستمر، وبناء شراكات مؤسسية بين الجامعات ومراكز البحث ومؤسسات الإنتاج المحلية. فغياب هذا الربط يؤدي إلى استمرار بطالة أصحاب الشهادات، ويؤدي إلى ضعف الابتكار المحلي واعتماد الاقتصاد بشكل مفرط على الريع أو القطاعات التقليدية. لذلك يصبح هذا المؤشر أداة أساسية لفهم كيف تتحول سياسات التشغيل من مجرد آليات لامتصاص البطالة إلى استراتيجيات متكاملة لتقوية رأس المال البشري كمدخل مباشر للتنمية المحلية.

وعلى المدى البعيد، فإن رفع مستوى القدرات البشرية يعزز أيضاً من ديناميكية المشاركة المحلية. فالأفراد الذين يملكون مهارات تقنية ومهنية متقدمة يصبحون أكثر قدرة على تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة، وعلى استغلال الفرص الاقتصادية المحلية، مما يؤدي إلى تنويع النسيج الاقتصادي وخلق سلاسل قيمة محلية أكثر قوة. كما أن هذا التطوير يعزز من الحركية الاجتماعية، ويحد من الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى، ويساهم في استقرار المجتمعات المحلية وبناء توازنات إقليمية أكثر عدلاً.

وبالتالي، فإن اعتماد مؤشر تطوير المهارات والقدرات البشرية ليس مجرد إضافة تقنية إلى منظومة المؤشرات، بل هو انعكاس لاختيار استراتيجي يضع الإنسان في قلب التنمية المحلية. فهو يقيس مدى قدرة السياسات على تحويل الإمكانات البشرية إلى رافعة فعلية للتنمية المستدامة، وعلى إعادة تشكيل سوق العمل بما يتجاوز منطق الكمية نحو منطق الجودة والاستدامة، بما يضمن بناء مجتمعات محلية أكثر قدرة على الصمود، وأكثر تنافسية في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية.

التوليف المنهجي

يتيح تكامل هذه المؤشرات الثلاثة المتكاملة والمترابطة رؤيةً شاملةً لفعالية سياسات التشغيل. ويُبرر هذا الاختيار المنهجي تعقيد السياق الجزائري والحاجة إلى تجاوز التقييم الأحادي الأبعاد إلى رصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية بجميع أبعادها.

ويقدم هذا الإطار التحليلي أداة قوية لتوجيه الخيارات السياسية، وتعزيز أهمية الإجراءات، وضمان الرصد الدقيق للنتائج.

المطلب الخامس : وصف السياق

السياق العام والقضايا البنيوية

يجب أن تندرج دراسة سوق العمل الجزائري بين عامي 1999 و2017 في إطار فهم سياق اجتماعي واقتصادي يتسم بقيد مزدوج رئيسي. فمن جهة، لا يزال الاعتماد النسبي للاقتصاد الوطني على

المحروقات يعيق التنوع الإنتاجي ويحد من القدرة على خلق فرص عمل مستدامة في قطاعات غير مرتبطة بهذا المورد. ومن جهة أخرى، يُمارس النمو الديموغرافي القوي، الذي يُولّد "ميزة ديموغرافية"، ضغطًا مستمرًا على سوق العمل. ويُحدث هذا الضغط اختلالًا هيكليًا بين العرض الهائل للعمالة والطلب غير الكافي أو غير المُوجّه جيدًا على العمالة.

تعكس البطالة، المرتفعة بشكل خاص بين الشباب والنساء، هذه الاختلالات الهيكلية، وتُبرز الحاجة إلى إصلاح جذري لأنظمة التشغيل والتدريب والتنمية المحلية في القطاع العام. يندرج هذا التحليل في إطار أوسع للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي شهدتها الجزائر منذ نهاية القرن العشرين، وهي مراحل شهدت ثلاث فترات رئيسية في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.[1]

الفترات التاريخية لسياسات التوظيف

المرحلة الأولى: التجنيد المكثف (1962-منتصف الثمانينيات)

أدى استقلال الجزائر إلى سياسة ركزت بشكل كبير على خلق فرص عمل واسعة النطاق في القطاع العام، بهدف تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي. وهدف هذا النموذج من التوظيف المفرط في القطاع العام إلى الحد من البطالة غير المسجلة رسميًا، ولكن على حساب انخفاض كبير في الكفاءة الاقتصادية. وظل القطاع الخاص هامشيًا وخاضعًا لرقابة صارمة، مما أدى إلى تركيز مفرط للوظائف في الإدارة العامة.

المرحلة الثانية: السياسات والتعديلات السلبية (1986-2000)

أدت صدمات النفط والتعديلات الاقتصادية إلى تحول سياسات التوظيف نحو الإدارة السلبية. وزادت البطالة الهيكلية، مع تشجيع محدود للتكامل الاقتصادي من خلال برامج التخفيف الاجتماعي. وأدى التحرير النسبي لعلاقات العمل إلى ظهور التعاقد والمرونة وتسريح العمال لأسباب اقتصادية، إلا أن السوق الخاص لم يعوض الانخفاض في الخدمة المدنية. وشهدت هذه السنوات أيضًا نموًا هائلًا في العمالة غير الرسمية.

المرحلة الثالثة: السياسات النشطة والتعافي (2000-2017)

مع ارتفاع أسعار المحروقات، تتمتع الدولة بميزانية كافية لإعادة إطلاق سياسات توظيف فعّالة. وتهدف العديد من البرامج المُطلقة (الوكالة الوطنية لدعم التوظيف، والصندوق الوطني لدعم التوظيف، والبرنامج الوطني للتوظيف) إلى دعم إنشاء المشاريع، وتشجيع العمل الحر، وتحسين قابلية التوظيف من

[1] Fonds Monétaire International (FMI). Algeria: Selected Issues. Washington, DC, 2017.

خلال التدريب. وتشهد حوكمة السياسات تحسنًا ملحوظًا، مع تحسين التنسيق بين الوزارات والمؤسسات، ورغبة قوية في وضع توجه استراتيجي. ومع ذلك، ورغم هذه الجهود، لا تزال جودة الوظائف المُولّدة غالبًا متدنية، ولا تزال التفاوتات الإقليمية والاجتماعية قائمة.

سياسات التوظيف العام: الإنجازات والقيود
الإنجازات

منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وباستغلال الموارد المتزايدة من عائدات النفط، أطلقت الدولة الجزائرية عدة برامج طموحة تركز على خلق فرص العمل من خلال تدابير مستهدفة:

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)** ، التي أنشئت لتعزيز إنشاء الأعمال التجارية والعمل الحر بين الشباب، من خلق مئات الآلاف من فرص العمل، مما ساهم في الحد بشكل كبير من البطالة الإجمالية.
- برنامج **الدعم الوطني للتشغيل (PNSE)** وصندوق **التأمين الوطني ضد البطالة (CNAC)** الدعم المالي وتأمين المسارات المهنية لجمهور أوسع.
- تحسن نسبي في قابلية التشغيلومؤهلات العمال

وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال هناك العديد من القيودإن غالبية الوظائف التي يتم إنشاؤها هي وظائف غير مستقرة، وغالباً ما تكون مؤقتة أو غير رسمية، مما يحد من مساهمتها في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي مما يكشف عن عدم التوافق المستمر بين نظام التعليم وسوق العمل.وتُظهر التفاوتات الإقليمية أن المناطق الريفية والطرفية تستفيد بشكل أقل من سياسات التوظيف، مما يعيق النمو الشامل. ضعفالتنسيق الفعال بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، وضعف تعبئة الابتكار، عقبات رئيسية أمام فعالية سياسات التوظيف .

التأثيرات على التنمية المحلية

كان لسياسات التوظيف أثر إيجابي ملحوظ في المدن والمناطق الكبيرة ذات النشاط الاقتصادي النشط، حيث عززت نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتنويع فرص العمل غير الهيدروكربونية تدريجيًا. ومع ذلك، لا تزال التوازنات الإقليمية هشة، مع تركيز كبير لفرص العمل الرسمية في المراكز الحضرية والصناعية.[1]

[1]HARRAR, S. (2021). Évolutions des inégalités et développement territorial en Algérie. مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة, 4(2), 530-543. https://asjp.cerist.dz/en/article/160045

يؤدي ضعف اندماج المناطق الريفية في الديناميكية الاقتصادية الوطنية إلى اعتماد كبير على العمالة غير الرسمية وزيادة هشاشة الأوضاع، وهي ظروف تعيق التنمية المحلية المستدامة. كما أن محدودية مشاركة الجهات الفاعلة المحلية في وضع السياسات وتنفيذها تُضعف أهميتها وتكيفها مع الواقع الخاص بكل منطقة.

وللتحرك نحو سوق عمل أكثر كفاءة وشاملة، ينبغي أخذ التوصيات التالية في الاعتبار:

- تعزيز اللامركزية والحوكمة الإقليمية، من خلال تشجيع المشاركة الحقيقية للسلطات المحلية والجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية في سياسة التشغيل.
- إنشاء آليات فعالة لربط التدريب بالاحتياجات المحلية، مع التركيز على المهارات التقنية والرقمية الملائمة لقطاعات النمو.
- تطوير حوافز مستهدفة للاستثمار في المناطق الطرفية والريفية للحد من التفاوتات الإقليمية.
- تحسين نوعية فرص العمل التي يتم إنشاؤها، من خلال زيادة الدعم للتنظيم والحماية الاجتماعية وتأمين المسارات المهنية.
- تكثيف الإجراءات الخاصة لدمج الفئات الشابة والإناث، التي غالبا ما تكون على هامش السوق الرسمية.[1]

إنجازات وقيود السياسات العامة

الإنجازات:

- انخفاض كبير في معدل البطالة الإجمالي، وانخفاض كبير بين الشباب.
- زيادة حصة التوظيف في القطاع الخاص وإنشاء العديد من المشاريع الصغيرة.
- التحسين التدريجي لفرص الحصول على التدريب المهني، مع برامج تستهدف الفئات السكانية الضعيفة.
- تنفيذ أدوات حديثة للرصد الإحصائي والوساطة في التوظيف (خاصة عبر الوكالة الوطنية لإدارة التشغيل)

[1] OCDE. Création d'emplois et développement économique local. Rapport OCDE, 2014.

تظل معدلات البطالة مرتفعة بين الخريجين الشباب، مما يعكس عدم وجود ارتباط بين التدريب والاحتياجات الاقتصاديةإن فرص العمل التي يتم إنشاؤها غالبا ما تكون غير مستقرة أو غير رسمية، مما يعرض الناس للضعف الاجتماعي.عدم المساواة الكبيرة بين الجنسين والفوارق الإقليمية، مع حصول المناطق الريفية على خدمات أقل جودة.إن الحوكمة العامة تكون في بعض الأحيان ضعيفة في التنسيق المحلي والتعبئة غير الكافية للجهات الفاعلة في القطاع الخاص.

التوصيات الموجزة:

- تكثيف التنوع الاقتصادي المحلي من خلال السياسات الإقليمية وحوافز الاستثمار في المناطق المحرومة.
- تعزيز الحوكمة الإقليمية من خلال اللامركزية الحقيقية وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.
- تعزيز أنظمة التدريب من خلال تعزيز التشاور مع القطاع الخاص وتطوير التدريب المهني المؤهل.
- تعزيز آليات تأمين المسارات المهنية لمكافحة انعدام الأمن الوظيفي.
- تشجيع المساواة في فرص الحصول على فرص العمل، وخاصة للشباب والنساء، من خلال البرامج المناسبة.
- تحسين تنظيم التوظيف والتغطية التأمينية الاجتماعية للعمال.

يكشف تحليل مُفصّل لسياسات التوظيف في الجزائر بين عامي 1999 و2017 عن مسارٍ اتسم بتقدمٍ ملحوظ، لكنه اتسم أيضًا بتحدياتٍ مُستمرة. فقد أدت الإجراءات العامة إلى خفضٍ ملحوظٍ لمعدل البطالة الإجمالي، وعززت خلق فرص العمل، لا سيما من خلال دعم العمل الحر وإنشاء المشاريع الصغيرة. كما ساهم تطوير برامج التدريب المهني في تحسين مؤهلات القوى العاملة، مما فتح الطريق نحو تحسينٍ تدريجيٍّ لفرص العمل.

ومع ذلك، لا تزال جودة الوظائف واستدامتها هشة، مع هيمنة العمالة غير المستقرة وغير الرسمية. ولا تزال بعض الفئات المستضعفة، ولا سيما الخريجون الشباب والنساء، تواجه صعوبات اندماج كبيرة. علاوة على ذلك، لا تزال المناطق الريفية والهامشية مهمشة في ديناميكيات الاقتصاد الوطني، مما يحد من نطاق التنمية المحلية.

لا بد من تحول جذري يجمع بين حوكمة إقليمية أفضل، وسياسة تدريب مناسبة، وتنويع اقتصادي متوازن، وسياسات توظيف تعزز الإدماج الاجتماعي. ويبدو أن إرساء تنسيق فعال بين الجهات الفاعلة المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية يُعدّ رافعة أساسية لتسريع هذا التحول.

ويقدم هذا القسم تأملات نقدية أساسية لإعلام خيارات السياسات العامة المستقبلية، مع التأكيد على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل وإقليمي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الجزائر.

إن دراسة سوق العمل الجزائري بين 1999 و2017 لا يمكن أن تُفهم بمعزل عن السياق العام الذي يطغى عليه قيد مزدوج يتمثل، من جهة، في استمرار هيمنة قطاع المحروقات على النشاط الاقتصادي بما يحد من التنوع والإبداع في خلق فرص العمل، ومن جهة أخرى في الضغط المتزايد للنمو الديمغرافي الذي ولّد ما يمكن تسميته بالميزة الديموغرافية، لكنه في الوقت نفسه عمّق الاختلالات بين عرض واسع للقوى العاملة وطلب محدود وغير مُهيكل. هذه الازدواجية البنيوية جعلت من سوق العمل مجالاً يعكس هشاشة التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، ويكشف الحاجة المستمرة إلى إصلاحات تتجاوز الطابع الظرفي نحو رؤية شمولية مدمجة للتنمية المحلية.

إن البطالة المرتفعة، خاصة بين الشباب والنساء، لا تعكس مجرد قصور في القدرة على توليد فرص عمل كافية، بل تشير إلى خلل أعمق يتجلى في ضعف التنسيق بين نظام التعليم والتكوين من جهة، والطلب الفعلي في السوق من جهة أخرى. هذا الخلل البنيوي يجعل الكثير من الموارد البشرية غير مُستثمرة على نحو فعّال، ويؤدي إلى هدر ميزة ديموغرافية كان يمكن أن تتحول إلى رافعة للنمو المحلي لو تم استغلالها ضمن إستراتيجيات أكثر تكاملاً. هنا يتضح أن سوق العمل ليس مجرد انعكاس للنشاط الاقتصادي، بل هو أيضاً قناة أساسية تُترجم فيها خيارات السياسات العامة وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات السكان المحليين.

تاريخياً، مرّت سياسات التوظيف في الجزائر بثلاث مراحل رئيسية، لكل منها انعكاساتها المباشرة على التنمية المحلية. المرحلة الأولى، التي تلت الاستقلال، اتسمت بالتوظيف المكثف في القطاع العام كآلية لامتصاص البطالة وضمان الاندماج الاجتماعي والسياسي، لكنها رسخت ثقافة الاعتماد على الدولة وأضعفت المبادرة المحلية. المرحلة الثانية، بعد صدمات النفط في منتصف الثمانينيات، عرفت تراجعاً في قدرة الدولة على التشغيل المباشر، مما أفسح المجال لانتشار البطالة الهيكلية ونمو القطاع غير الرسمي، وهو ما عزز الفوارق بين المناطق وأضعف أسس التنمية المحلية المستدامة. المرحلة الثالثة، التي انطلقت مطلع الألفية الثالثة، تميزت بإطلاق برامج نشطة للتشغيل مستندة إلى عائدات النفط المرتفعة، حيث دعمت المشاريع الصغيرة والعمل الحر وساهمت في تحسين نسبي لقابلية التوظيف. غير

أن جودة الوظائف بقيت ضعيفة، والطابع المؤقت أو غير الرسمي للعديد منها قلل من أثرها طويل الأمد على التنمية المحلية.

وعلى الرغم من الإنجازات المحققة، مثل خفض معدل البطالة الإجمالي وتعزيز حصة القطاع الخاص، بقيت السياسات العامة مقيدة بعدة تحديات. أولها الطابع الهش وغير المستقر للوظائف المستحدثة، بما يضعف مساهمتها في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي المحلي. ثانيها الفجوة المستمرة بين منظومة التكوين ومتطلبات السوق، والتي تُبقي على بطالة الخريجين الشباب كظاهرة مقلقة. ثالثها استمرار التفاوتات الإقليمية الحادة، حيث تستفيد المدن الكبرى والمناطق الصناعية أكثر بكثير من برامج التشغيل مقارنة بالمناطق الريفية والهامشية. رابعها ضعف التنسيق بين الفاعلين العموميين والخواص، ما يؤدي إلى محدودية إدماج الابتكار وريادة الأعمال في السياسات المحلية.

من زاوية التنمية المحلية، يتضح أن السياسات العمومية في مجال التشغيل قد أسهمت في تحفيز بعض الديناميكيات الإيجابية في المراكز الحضرية الكبرى عبر تشجيع تنويع النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، لكنها لم تتمكن من إرساء عدالة مجالية تضمن إشراك كل المناطق في مسار النمو. إذ إن استمرار الاعتماد الكبير على القطاع غير الرسمي في المناطق الريفية، وضعف البنية التحتية، وقلة إشراك الفاعلين المحليين في صياغة وتنفيذ السياسات، كلها عوامل عمّقت هشاشة التنمية المحلية، وحالت دون استدامة المكاسب المسجلة على الصعيد الوطني.

إن الربط بين سوق العمل والتنمية المحلية في السياق الجزائري يكشف بوضوح أن التوظيف ليس مجرد هدف اجتماعي لتقليص البطالة، بل هو أداة استراتيجية لإعادة تشكيل النسيج الاقتصادي والاجتماعي المحلي. ففرص العمل المستقرة والمرتبطة بالمهارات الملائمة تشكل قاعدة لتعزيز المشاركة المجتمعية، وتقليل الهجرة الداخلية، وتحفيز الاستثمار المحلي، وبالتالي بناء اقتصاد محلي أكثر تنوعاً وقدرة على مواجهة الصدمات. في المقابل، فإن الوظائف غير المستقرة أو غير الرسمية لا تُسهم إلا جزئياً في تحسين الظروف المعيشية، وتبقى عاجزة عن دفع التنمية المحلية نحو مسار أكثر استدامة.

من هنا، يصبح من الضروري إعادة توجيه السياسات نحو تكثيف التنوع الاقتصادي على المستوى المحلي، وتطوير آليات مؤسسية لربط التعليم والتدريب بالاحتياجات الفعلية لكل منطقة، وتعزيز اللامركزية بما يسمح بإشراك السلطات المحلية والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في صياغة السياسات وتنفيذها. كما أن تحسين نوعية الوظائف عبر تأمين المسارات المهنية والتغطية الاجتماعية، وتشجيع إدماج النساء والشباب في الأنشطة الاقتصادية الرسمية، يمثلان شرطين أساسيين لبناء أسس تنمية محلية شاملة ومستدامة.

إن التجربة الجزائرية بين 1999 و2017 تعكس مساراً إصلاحياً متذبذباً، حقق تقدماً في مؤشرات معينة، لكنه ظل مقيداً بهشاشة البنى الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فإن التحدي المستقبلي يكمن في الانتقال من سياسات تشغيل ظرفية مرتبطة بالريع إلى مقاربة مدمجة تجعل من سوق العمل قناة استراتيجية لتحقيق التنمية المحلية، وتضع الإنسان في قلب العملية التنموية باعتباره الفاعل الأساسي والغاية النهائية.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التنمية المحلية

المطلب الأول: تحليل مؤشر التنوع الاقتصادي المحلي

تعريف وأهمية التنوع الاقتصادي المحلي

يشير التنوع الاقتصادي المحلي إلى قدرة المنطقة على توزيع أنشطتها الإنتاجية وفرص العمل على قطاعات اقتصادية متنوعة، بدلاً من الاعتماد على قطاع مهيمن واحد. ويُعتبر هذا التنوع عاملاً أساسياً في التنمية المستدامة والمرنة لأنه:

- يقلل من التعرض للصدمات الخارجية (على سبيل المثال، التقلبات في أسعار المحروقات في الجزائر).
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي المحلي من خلال زيادة عدد الأنشطة التكميلية.
- تشجع الابتكار وخلق فرص العمل الماهرة وتنمية الموارد المحلية.
- يدعم الرخاء على المدى الطويل من خلال توفير مجموعة واسعة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

تزال تعتمد إلى حد كبير على المحروقات على المستوى الوطني، فإن التنويع المحلي يشكل استراتيجية أساسية لبدء تنمية متوازنة ومستدامة، قادرة على الحد من الهشاشة المرتبطة بالاحتكار الاقتصادي .[1]

[1] Article académique. « Stratégie de diversification de l'économie algérienne ». Algerian Economic Review, 2019.

أ ***أساليب القياس: حساب مؤشر التنويع***

يعتمد قياس التنوع الاقتصادي عمومًا على مؤشرات تركيبية، تُحدد توزيع العمالة أو الإنتاج بين مختلف القطاعات. ومن بين هذه المؤشرات، يُعد **مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI)** الأكثر استخدامًا. ويُحسب بمجموع مربعات الحصص النسبية لكل قطاع في إجمالي العمالة أو الإنتاج في الإقليم.

$$IHH=\sum i=1Npi2 \quad IHH = i=1\sum Npi\,2$$

حيث يمثل pi pi حصة العمالة أو الناتج للقطاع i i في الكل.

- إن قيمة مؤشر هينريش هينرشفيلدر القريبة من 1 تعني التخصص العالي (التركيز المفرط على قطاع واحد أو قطاعين).
- تشير القيمة المنخفضة، القريبة من الصفر، إلى تنويع جيد مع وجود العديد من القطاعات المتوازنة نسبيًا.

لتسهيل التفسير، غالبًا ما يتم استخدام مؤشر تكميلي، وهو **مؤشر التنويع (DI)** ، والذي يمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$ID=1-IHH \quad ID=1-IHH$$

تتوافق قيمة المعرف الأعلى مع تنويع اقتصادي أفضل.[1]

ب ***التطبيق على المستوى المحلي في الجزائر (1999-2017)***

خلال الفترة 1999-2017، أظهر الاقتصاد المحلي الجزائري تفاوتات كبيرة من حيث التنوع:

تميل المدن الكبرى والكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة) إلى تقديم ملامح أكثر تنوعًا بسبب وجود قطاعات اقتصادية متعددة (الخدمات، الصناعة الخفيفة، التجارة، البناء). وعلى العكس من ذلك، فإن العديد من المناطق الريفية والمناطق الغنية بالمحروقات (جنوب البلاد) تحافظ على مستوى عال من التخصص، مما يزيد من ضعفها الاقتصادي في مواجهة التقلبات الخارجية وتقلبات الأسواق العالمية.

وقد سعت برامج التنمية الإقليمية إلى تعزيز التنوع من خلال دعم الزراعة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والحرف اليدوية، ولكن هذه الجهود تعوقها قيود البنية التحتية، وضعف التكامل في سلاسل القيمة العالمية، وانخفاض القدرة على الابتكار المحلي.[2]

[1] PAGE, Marjorie et BESHIRI, Roland. Diversification économique rurale–Une approche locale et régionale. *Bulletin d'analyse régions rurales et petites villes du Canada*, 2003, vol. 4, no 7.

ت ***العوامل المؤثرة على التنوع الاقتصادي المحلي في الجزائر***

يسلط التحليل التجريبي والاقتصادي القياسي الضوء على العديد من العوامل الرئيسية التي تحدد التنوع الاقتصادي المحلي:[1]

- **مستوى التنمية الإقليمية** : الثروة المحلية، التي تقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد، تؤثر بشكل إيجابي على القدرة على تنويع الاقتصاد من خلال توفير البنية الأساسية، والقوى العاملة الماهرة، والبيئة المواتية للأنشطة المتنوعة.[2]

- **الاستثمار العام** : إن وجود البنية التحتية العامة والحوافز الاقتصادية يشكل رافعة رئيسية لزيادة التنوع، وخاصة في المناطق الأقل نموا .

- **الاستثمار الأجنبي المباشر** : دوره متناقض، إذ قد يكون قادرًا على تحفيز تخصصات معينة وفي بعض الأحيان قد يعمل على تعزيز التخصصات غير المتنوعة المهيمنة

- **الانفتاح التجاري** : يعزز التكامل في سلاسل القيمة المتنوعة وتنمية قطاعات التصدير المتنوعة.

- **التضخم والاستقرار الاقتصادي الكلي** : يعد التضخم المسيطر عليه والاستقرار السياسي ضروريين لتمكين الجهات الفاعلة الاقتصادية من الاستثمار في التنوع.

القيود والتوصيات المستقبلية

مع أن قياس التنوع المحلي يوفر مؤشرات تركيبية قيّمة، إلا أنه يجب أن يُؤخذ في الاعتبار في سياق البيانات النوعية المتعلقة بديناميكيات الابتكار، والتكيف التكنولوجي، والحوكمة المحلية. في الجزائر، يجب أن تركز الجهود على:

- تعزيز القدرات المحلية في مجال الابتكار وريادة الأعمال،

- تطوير البنية التحتية المستهدفة والمتكيفة مع الخصوصيات الإقليمية،

- تحسين الحوكمة الاقتصادية على المستوى المحلي، وضمان التماسك بين السياسات الوطنية والمبادرات الإقليمية.

---

[2] Djamel Torqui, G. La diversification économique et le développement durable. ASJP, 2019.

[1] Ministère de l'Industrie et des Mines (Algérie). Le Plan de diversification économique régionale. Alger, 2015.

[2] MESBAHI, F. Z. Stratégie de diversification de l'économie algérienne. ASJP, 2017.

إن اتباع سياسة متكاملة تهدف إلى تعزيز التنوع الاقتصادي المحلي من شأنه أن يقلل الاعتماد على المحروقات، ويحسن المرونة الاقتصادية للأقاليم، ويدعم التنمية الشاملة.

تأثير سياسات التوظيف على التنوع الاقتصادي المحلي

لقد لعبت سياسات التشغيل المطبقة في الجزائر بين عامي 1999 و2017 دورا حاسما في تحفيز التنوع الاقتصادي المحلي، على الرغم من أن فعاليتها تختلف حسب المنطقة والقطاع.

دعم إنشاء الأعمال التجارية والعمل الحر

برامج عامة، مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، وغيرها من البرامج الموجهة، على إنشاء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر في القطاعات غير التقليدية. وقد أدّت هذه الديناميكية إلى ظهور تدريجي للأنشطة الحرفية والتجارية والخدمية، مما ساهم في توسيع نطاق الاقتصاد المحلي بما يتجاوز اعتماده على المحروقات.

عززت هذه المبادرات الأنشطة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية بشكل خاص، حيث تُعزز البنية التحتية المحدودة وبنية ريادة الأعمال الكافية التنوع القطاعي. ومع ذلك، في المناطق الريفية أو الأقل نموًا، كان التأثير أكثر محدوديةً بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى التمويل والتدريب والأسواق.[1]

التدريب المهني وتنمية المهارات

على التكيف ومهارات العمال، في دعم التنوع الاقتصادي من خلال توفير قوة عاملة قادرة على تلبية احتياجات مختلف القطاعات، بما في ذلك التصنيع وتكنولوجيا المعلومات والخدمات.

وقد ساعد هذا الارتفاع في المهارات على تعزيز القدرة التنافسية المحلية وتعدد القطاعات الاقتصادية، التي تنوعت فيها فرص العمل، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية الأكثر توازناً.

السياسات الإقليمية والتنمية المحلية

تهدف السياسات الإقليمية إلى تشجيع التنوع الاقتصادي المحلي من خلال تعزيز الاستثمار في قطاعات محددة تتكيف مع موارد وأصول المناطق (الزراعة الحديثة، والسياحة، والصناعة الخفيفة).

[1] PAGE, Marjorie et BESHIRI, Roland. Diversification économique rurale–Une approche locale et régionale. *Bulletin d'analyse régions rurales et petites villes du Canada*, 2003, vol. 4, no 7.

ومع ذلك، فإن نجاح هذه السياسات يعتمد إلى حد كبير على الحكم المحلي وقدرة المؤسسات الإقليمية على تعبئة الفاعلين الاقتصاديين وتنسيق المبادرات وضمان بيئة مواتية (البنية التحتية والخدمات والحوافز المالية).

باختصار، على الرغم من أن سياسات التوظيف قد أتاحت تقدمًا ملموسًا في تنويع الاقتصاد المحلي، إلا أن نطاقها لا يزال مشروطًا بعوامل هيكلية ومؤسسية. إن بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية، وتسهيل الوصول إلى الموارد، وتحسين التنسيق بين المؤسسات، أمور ضرورية لزيادة هذا الأثر ودعم تنمية اقتصادية محلية مستدامة حقًا.

دراسة حالة: تأثير سياسات التوظيف على التنوع الاقتصادي المحلي في الجزائر

أ ***اختيار المناطق المدروسة[1]***

ولتوضيح تأثير سياسات التوظيف على التنوع الاقتصادي المحلي بشكل ملموس، يركز التحليل على ثلاث مناطق جزائرية ذات سمات مميزة:

- **الجزائر** العاصمة والمركز الاقتصادي الرئيسي، تتمتع ببنية تحتية متطورة ونسيج صناعي وثالثي كثيف.
- **سطيف** ، ولاية داخلية معروفة بحيويتها الزراعية والصناعية، وهي مسرح للعديد من مبادرات التنويع المحلي.
- **الوادي** ، منطقة قاحلة وريفية في الغالب، تعتمد بشكل كبير على الموارد التقليدية وتواجه تحديات كبيرة في التنويع.

ب ***البيانات الكمية حسب المنطقة (1999-2017)***

[1] Centre de Recherche en Économie Appliquée pour le Développement (CREAD). Études et analyses sur le marché du travail en Algérie, 2005–2018.

جدول 17 : التوزيع البيانات

المؤشر / المنطقة	الجزائر	سطيف	الواد
(%) معدل التوظيف الإجمالي 1999	45.7	39.2	28.5
(%) معدل التوظيف الإجمالي 2017	52.3	44.8	31.2
(%) حصة الصناعة 1999	27.1	23.5	10.2
(%) حصة الصناعة 2017	31.5	28.4	12.1
(%) حصة الخدمات 1999	55.4	45.3	35.4
(%) حصة الخدمات 2017	59.2	50.1	38.3
(%) تقدير العمالة غير الرسمية 1999	32	45	55
(%) تقدير العمالة غير الرسمية 2017	25	40	50

المصادر: *مكتب الإحصاء الوطني، مركز البحوث والدراسات في مجال التنمية الريفية، وزارة العمل.*

ت ***تحليل التطور حسب المنطقة***

- **الجزائر** : استفادت المنطقة من تنويع قطاعي مستدام، مع زيادة ملحوظة في نصيب قطاعي الصناعة والخدمات من إجمالي العمالة. ويتزامن هذا التنويع مع انخفاض ملحوظ في العمالة غير الرسمية، مما يُظهر الفعالية النسبية لسياسات التوظيف والتدريب، إلى جانب بيئة اقتصادية أكثر ملاءمة.

- **سطيف** : على الرغم من أنها أقل تقدمًا من الجزائر العاصمة، إلا أن المنطقة شهدت تقدمًا ملحوظًا في تنويع اقتصادها، لا سيما من خلال التنمية الصناعية التي تقودها الصناعات الزراعية، والنمو البطيء في قطاع الخدمات. ولا تزال العمالة غير الرسمية كبيرة، لكنها تشهد انخفاضًا طفيفًا، مما يدل على استمرار إضفاء الطابع الرسمي الجزئي على الاقتصاد.

- **الوادي** : منطقة أكثر هشاشة، ولا تزال تعتمد اعتمادًا كبيرًا على قطاعات أقل تنوعًا، وخاصة الزراعة التقليدية. ولا يزال ارتفاع العمالة غير الرسمية مرتفعًا، مع نمو طفيف في معدل التوظيف الرسمي. وقد واجهت سياسات التوظيف المحلية عقبات تتعلق بالبنية التحتية والتدريب وضعف الحوكمة المحلية.

ث ***الأثر القطاعي للبرامج العامة***

كان لبرامج مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) أثرٌ ملموس على إنشاء أنشطة حرفية وتجارية في المناطق الحضرية كالجزائر العاصمة، مما ساهم في تعزيز التنوع الاقتصادي. وفي سطيف، تم التركيز بشكل أكبر على التدريب التقني لدعم الصناعة المحلية، مما يُفسر النمو الملحوظ في هذا القطاع.

مـع ذلـك، فـي منـاطق مثـل الـوادي، لا تـزال محدوديـة الوصـول إلـى التـدريب والبنيـة التحتيـة والأسـواق تعيـق تـأثير السياسـات. ويـؤدي غيـاب اسـتراتيجية إقليميـة مصـاحبة إلـى الحـد مـن التنـوع الاقتصادي رغم المبادرات الفردية.

ج ***توصيات خاصة بالمنطقة***

- **الجزائـر** : تعزيـز الإنجـازات مـن خـلال تعزيـز التكـوين المتخصـص وتعزيـز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

- **سطيف** : مواصـلة تطـوير الشـراكات بـين القطـاعين العـام والخـاص، وتحسـين فرص الحصـول علـى التمويـل للشـركات الصـغيرة والمتوسـطة، وتعزيـز القـدرات المحليـة فـي الإدارة والابتكار.

- **الوادي** : تكثيـف البنـى التحتيـة الأساسـية، وتكييـف التكـوين مـع الخصوصـيات الريفية، وتعزيز القطاعات الزراعية الحديثة إلى جانب السياحة المستدامة.

تُظهر دراسة الحالة هذه أن تأثير سياسات التوظيـف علـى تنويـع الاقتصـاد المحلـي فـي الجزائـر حقيقي، ولكنه متفاوت. فالمناطق ذات البنية التحتية والمهارات والحوكمة الأفضل هي الأكثـر نجاحًـا فـي تنويع اقتصاداتها المحلية. في المقابل، تحتاج المناطق الطرفية إلى دعم أكبر للتغلب على العوائق الهيكلية.

تحليل قطاعي لتأثير سياسات التوظيف على التنوع الاقتصادي المحلي

أ ***القطاع الزراعي***

لقد شهد القطاع الزراعي، الذي كان لفتـرة طويلـة القـوة الدافعـة للاقتصـاد الريفـي فـي الجزائـر، تحولاً بطيئاً تحت التأثير المشترك لسياسات التشغيل وبرامج التنمية الريفية.وشـجعت سياسـات التوظيـف تحديث القطاع الزراعي من خلال التدريب الفني والدعم، وخاصة في المناطق الريفيـة مثـل الوادي.ومـع ذلك، فإن حصة الزراعة في إجمالي العمالـة تواصـل الانخفـاض، ممـا يعكـس هجـرة جزئيـة مـن الريـف وتحولاً نحو أنشطة غير زراعية أكثر تنوعاً.

لقد أدت المبادرات الرامية إلى دمج المـزارع الصـغيرة فـي القطاعـات الزراعيـة الصـناعية إلـى زيادة العمالة الماهرة في هذا القطاع، ولكن التحديات لا تزال قائمة فيما يتعلق بالإنتاجية والتسويق.

ب ***القطاع الصناعي***

استفاد القطاع الصـناعي، وخاصـة فـي المنـاطق الحضـرية مثـل الجزائـر العاصـمة وفـي بعـض المراكز الثانوية مثل سطيف، من العديد من التدابير التحفيزية، مصحوبة ببرامج تدريبية مستهدفة. وشـهد قطاع التصنيع الخفيف وصناعة الأغذية الزراعية زيادة كبيرة في حصة التوظيف، مما سـاهم فـي تنويـع

الاقتصاد المحلي.لقد شجعت السياسات الرامية إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الصناعية، من خلال القروض والمساعدات لإنشاء الأعمال التجارية، على ظهور أنشطة أكثر تنوعا وأقل اعتمادا على القطاع العام التقليدي.

ومع ذلك، يظل التركيز الصناعي محدودا جغرافيا، مما يعوق التنوع الأكثر توازنا على المستوى الوطني.

ت ***قطاع الخدمات***

وشهدت الخدمات أكبر قدر من النمو الديناميكي، وخاصة في المناطق الحضرية الكبيرة.لقد دعمت سياسات التوظيف ظهور أنشطة متنوعة مثل التجارة، والضيافة، والتمويل، والتقنيات الجديدة.لقد مكّن التدريب المهني الذي يركز على المهن العليا من التكيف التدريجي للمهارات المحلية مع احتياجات السوق.يمثل قطاع الخدمات اليوم الحصة الغالبة من العمالة الحضرية ويشكل رافعة أساسية للتنويع المستدام.

ث ***قطاع المحروقات***

يظل قطاع المحروقات محوريا في الاقتصاد الجزائري على المستوى الكلي، لكن وزنه في التوظيف منخفض نسبيا ويميل إلى الانخفاض في المناطق المحلية المتنوعة.وقد سعت سياسات التوظيف إلى الحد من الاعتماد المفرط على هذا القطاع من خلال تعزيز تنمية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وخاصة من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة غير الهيدروكربونية.

يتطلب التنوع الاقتصادي المحلي تعرض النسيج الاقتصادي بشكل أقل لتقلبات أسعار الهيدروكربون العالمية.

كان لسياسات التوظيف تأثير هيكلي على ديناميكيات التنويع الاقتصادي المحلي، مع تباين النتائج باختلاف القطاع. يستفيد قطاعا الخدمات والصناعات الخفيفة بشكل كبير من الإجراءات العامة، بينما تحتاج الزراعة والمناطق التي تعتمد بشكل كبير على المحروقات إلى اهتمام متزايد لتسريع تحولها الاقتصادي.

يسلط هذا التحليل القطاعي الضوء على أن التنوع الاقتصادي المحلي لا يمكن أن يعتمد على سياسات التوظيف فحسب بل يتطلب نهجا متكاملا يجمع بين البنية الأساسية والابتكار والمهارات والحوكمة الإقليمية.

وفيما يلي جدول مقارن يبين الأثر القطاعي لسياسات التشغيل على التنوع الاقتصادي المحلي في الجزائر لسنة 2017 حسب المناطق:

جدول 18 : التوزيع القطاعي

منطقة	زراعة (٪)	صناعة (٪)	خدمات (٪)	المحروقات (%)
الجزائر	5	31.5	59.2	4.3
سطيف	18	28.4	50.1	3.5
الواد	45	12.1	38.3	1.6

المصادر: *مكتب الإحصاء الوطني، مركز البحوث والدراسات في مجال التنمية الريفية، وزارة العمل.*

يوضح هذا الجدول بوضوح التنوع القطاعي المتزايد في المناطق الحضرية والصناعية مثل الجزائر وسطيف، مع هيمنة قوية للخدمات والصناعة، في حين تظل ولاية الوادي تعتمد بشكل كبير على الزراعة وتظهر تنوعًا أقل.

وفيما يلي جدول مقارن إضافي يوضح تأثير سياسات التشغيل على تطور معدل التشغيل الإجمالي ومعدل التشغيل الرسمي حسب المنطقة في الجزائر في عام 2017، مما يوضح تكامل المؤشرات في تقييم التنوع الاقتصادي المحلي.

جدول 19: التشغيل الرسمي حسب المنطقة

نطقة	معدل التوظيف الإجمالي (%)	معدل التوظيف الرسمي (%)	معدل العمالة غير الرسمية المقدر (%)
لجزائر	52.3	38.7	13.6
طيف	44.8	30.9	13.9
لواد	31.2	18.7	12.5

المصادر: *مكتب الإحصاء الوطني، مركز البحوث والدراسات في مجال التنمية الريفية، وزارة العمل.*

يوضح هذا الجدول أنه في حين أن معدل العمالة الإجمالي أعلى في المناطق الحضرية مثل الجزائر، فإن حصة العمالة الرسمية أقل نسبيًا، مما يسلط الضوء على تحسن خلق فرص العمل ولكن

أيضًا على حصة كبيرة من العمالة غير الرسمية حتى في ما يسمى بالمناطق المتنوعة. تواجه الجزائر مفترق طرق، إذ تحتاج إلى تسريع وتيرة تحول سوق العمل وتعميق تنويع اقتصادها المحلي في مواجهة تحديات هيكلية مستمرة. وتمثل نسبة الشباب الكبيرة فرصةً وقيدًا في آنٍ واحد، إذ تتطلب سرعة إيجاد فرص عمل مناسبة ومستدامة وذات قيمة مضافة، ولكنها تُخاطر أيضًا بزيادة الضغط على النظم القائمة إذا لم يتوسع النسيج الإنتاجي بما يكفي.

يُضاف إلى ذلك الاعتماد التاريخي على قطاع المحروقات، مما يتطلب تحولاً هيكلياً عاجلاً نحو قطاعات بديلة وأكثر تنافسية وابتكاراً، لا سيما في الزراعة الدقيقة، والصناعة المحلية، والسياحة، والتقنيات الرقمية. ويُنذر استمرار التفاوتات الإقليمية والاجتماعية الكبيرة، إن لم تُعالج بسياسات عامة مُستهدفة، بتعميق الانقسامات بين المناطق الديناميكية والمناطق الطرفية، مما يُهدد التماسك والتكامل الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الوطني .

تتمحور الاستجابة الاستشرافية حول عدة محاور استراتيجية رئيسية. من الضروري توجيه التنويع الاقتصادي بأقصى قدر ممكن نحو واقع كل إقليم وفرصه، وتحديد قطاعات التميز، والتنسيق بين المبادرات الوطنية والديناميكيات المحلية على نحو أكثر تكاملاً. في الوقت نفسه، يجب تسريع عملية تعزيز رأس المال البشري: وهذا يتطلب مواءمة نظام التدريب باستمرار مع احتياجات الاقتصاد، وتشجيع أنظمة مرنة وموحدة، وتعزيز تنمية المهارات الرقمية وريادة الأعمال، وتحسين إدماج المرأة والفئات الضعيفة من خلال برامج محددة[1].

يجب أن يكون مشروع الابتكار والتحول التكنولوجي محور هذه العملية، من خلال التبني الواسع النطاق للتقنيات الجديدة في جميع القطاعات، وإنشاء حاضنات ومراكز ابتكار، بهدف خلق ديناميكية ريادة الأعمال المحلية ودعم ظهور شركات ذات قيمة مضافة عالية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تواصل الحوكمة تحولها نحو اللامركزية الفعالة، وتعزيز التشاور بين أصحاب المصلحة المتعددين، وضمان الشفافية والمساءلة في العمل العام والخاص[2].

في ظل هذا المشهد، تبرز فرصٌ كبيرة: انفتاح البلاد المتزايد على الاقتصاد العالمي، وقوتها العاملة الشابة، وتنامي الشراكات الدولية، والإمكانات الهائلة للطاقة المتجددة. ومع ذلك، لا تزال هناك

[1] UMMTO (Université Mouloud Mammeri Tizi Ouzou). Séminaire national « Emploi en Algérie: Entre réalités et perspectives) ttps://www.ummto.dz/

[2] NÉE KHEROUAA, Mme Hadjslimane Hind et KHADIDJA, Mlle Bentayeb Hidayet. Aménagement du territoire et développement durable en Algérie. *Revue des Sciences Economiques de Gestion et Sciences Commerciales*, 2008, vol. 2, no 21.

تحديات هيكلية، مثل تعقيد الحوكمة، والبيروقراطية، والجمود المؤسسي، واختلال التوازن في البنية التحتية والأراضي.[1]

سيعتمد نجاح المرحلة الانتقالية المقبلة على قدرة السياسات العامة على الاندماج في رؤية استراتيجية طويلة المدى، حيث لم تعد تُراعى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية بشكل منفصل. وستُصبح مرونتها في مواجهة التغيرات العالمية، وتعبئة جميع المهارات المحلية، وتنمية الإمكانات البشرية، الركائز الحقيقية لنجاح التنويع الاقتصادي العميق وخلق فرص عمل مستدامة وشاملة.

التحليل النقدي

القراءة التحليلية المتأنية لدراسة الحالة حول تأثير سياسات التوظيف على التنوع الاقتصادي المحلي في الجزائر تكشف عن مجموعة من الخلاصات الجوهرية التي يمكن ربطها بشكل مباشر بتحليلنا السابق للسياق العام ولسوق العمل كقناة مركزية في تحقيق التنمية المحلية.

أولاً، يظهر بوضوح أن فعالية سياسات التوظيف مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالخصائص البنيوية للمناطق. فالعاصمة الجزائرية التي تتمتع ببنية تحتية متطورة ونسيج اقتصادي متنوع، كانت قادرة على استثمار البرامج الوطنية للتشغيل في خلق ديناميكية قطاعية واضحة، مع ارتفاع في مساهمة الصناعة والخدمات وانخفاض العمالة غير الرسمية. هذا يعكس أن السياسات حين تُطبَّق في بيئة مواتية، يكون أثرها أكبر وأسرع على التنويع المحلي. في المقابل، تكشف حالة الوادي أن غياب البنية التحتية وضعف الحوكمة المحلية ومحدودية التدريب يجعل السياسات الوطنية أقل قدرة على إحداث أثر ملموس، فتظل العمالة غير الرسمية مرتفعة ويظل الاقتصاد رهين القطاعات التقليدية. أما سطيف فتمثل حالة وسطية تُظهر إمكانية تحقيق مكاسب معتبرة حين تتلاقى الموارد المحلية (زراعة وصناعات تحويلية) مع تدخلات عمومية موجهة (التدريب والدعم التقني).

ثانياً، تُبرز الدراسة أن الأثر القطاعي لسياسات التوظيف غير متجانس: فالخدمات والصناعات الخفيفة استفادت بشكل كبير من هذه السياسات، بينما ظل القطاع الزراعي في حالة انتقال بطيء، وقطاع المحروقات في موقع هامشي محلياً رغم مركزيته وطنياً. هذا التفاوت يكشف أن سياسات التوظيف لا تكفي وحدها لدفع التنويع الهيكلي، بل تحتاج إلى مقاربة أكثر شمولية تدمج الاستثمار في البنى التحتية، الابتكار، والمهارات المحلية.

ثالثاً، تطرح الدراسة دليلاً قوياً على أن التنويع الاقتصادي المحلي هو نتاج تفاعل معقد بين سياسات التشغيل من جهة، والحوكمة المحلية والموارد البنيوية لكل منطقة من جهة أخرى. نجاح

[1] HADJEM, Madjid. Impact des politiques algériennes d'aide à la création de PME et à l'auto-emploi sur l'emploi et les dynamiques du salariat. *المجلة الجزائرية للمخطوطات*, 2023, vol. 19, no 2, p. 428-447.

العاصمة وسطيف مقارنة بالوادي يبيّن أن غياب اللامركزية وضعف إشراك الفاعلين المحليين يحدان من مردودية البرامج الوطنية، حتى وإن كانت مصممة بشكل جيد.

عند ربط هذه الخلاصات بتحليلنا السابق للسياق العام لسوق العمل والتنمية المحلية في الجزائر، يمكن استخلاص جملة من النقاط التكاملية. أولاً، يتأكد أن التوظيف ليس هدفاً اجتماعياً معزولاً، بل قناة استراتيجية لتحقيق تنويع اقتصادي مستدام على المستوى المحلي، شرط أن تُوجَّه السياسات وفق خصوصيات كل إقليم. ثانياً، يتضح أن البطالة المرتفعة لدى الشباب والنساء، التي أبرزناها سابقاً، ليست مجرد انعكاس للعرض غير المستغل للقوى العاملة، بل أيضاً نتيجة لغياب التنوع في المناطق الهشة، ما يحد من الخيارات المهنية المتاحة. ثالثاً، تؤكد هذه الدراسة صحة ما توصلنا إليه حول هشاشة استدامة الوظائف المولدة: فحتى في المناطق الأكثر ديناميكية، بقيت نسبة العمالة غير الرسمية مرتفعة، مما يضعف أثر السياسات على التنمية المحلية طويلة الأمد.

الخلاصة الجوهرية هي أن سياسات التوظيف في الجزائر بين 1999 و2017 ساهمت في تحريك عجلة التنويع الاقتصادي المحلي، لكنها فعلت ذلك بشكل متفاوت يعكس التفاوتات المجالية والاجتماعية البنيوية. إن النجاح في العاصمة وسطيف يقابله تعثر في الوادي، ما يبرز أن عامل الحوكمة المحلية، وتوافر البنى التحتية، وملاءمة التدريب مع الواقع الاجتماعي والثقافي، هي عناصر حاسمة تحدد حجم الأثر. هذا يقودنا إلى استنتاج أن الانتقال نحو سوق عمل أكثر شمولاً وكفاءة يتطلب بالضرورة ربط السياسات الوطنية بآليات لامركزية تُشرك الفاعلين المحليين، وتستثمر في رأس المال البشري، وتوجه الموارد نحو تذليل العقبات البنيوية في المناطق الطرفية.

بهذا المعنى، فإن الدراسة لا تُكمل تحليلنا السابق فحسب، بل تؤكد أهم فرضياته: أن سوق العمل في الجزائر ليس مجرد انعكاس للنشاط الاقتصادي الوطني، بل هو أداة إستراتيجية لتوزيع التنمية محلياً، وأن فعالية هذه الأداة تعتمد على مستوى تكاملها مع السياق الاجتماعي والثقافي والـ territorial لكل منطقة.

المطلب الثاني : تأثير سياسات التوظيف على مؤشر مشاركة الجهات الفاعلة المحلية

المقدمة

لا يمكن قياس فعالية سياسات التوظيف من خلال مؤشرات كمية فقط، كمعدل البطالة أو خلق فرص العمل. يكمن أحد العناصر الأساسية في قدرة الجهات المعنية المحلية - السلطات المحلية، والشركات، والنقابات، والمنظمات المجتمعية - على المشاركة الفعالة في تحديد هذه السياسات وتنفيذها

وإدارتها. ويشكل هذا الالتزام دافعًا رئيسيًا لتعزيز أهمية مبادرات التوظيف والتنمية الاقتصادية، وقدرتها على التكيف، واستدامتها.[1]

أ ***تعريف وقياس مؤشر مشاركة أصحاب المصلحة المحليين***

يعكس مؤشر مشاركة أصحاب المصلحة المحليين مدى مشاركة مختلف الشركاء الإقليميين في مشاريع التوظيف والتدريب والتنويع الاقتصادي. ويُبنى هذا المؤشر بناءً على عدة معايير، منها:

- المشاركة في هيئات الحكم المحلي،
- المساهمة في تطوير الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية،
- تعبئة الموارد (المالية والبشرية والتقنية)،
- التشاور في تنفيذ الأنظمة،
- التقييم المشترك للنتائج والتعديلات.

ويمكن تقييم هذا المؤشر نوعياً من خلال استطلاعات رأي أصحاب المصلحة المعنيين، أو كمياً من خلال مؤشرات بديلة مثل عدد الشراكات الرسمية، أو حجم التمويل المحلي الذي تم حشده، أو تواتر الاجتماعات المشتركة.[2]

آثار سياسات التوظيف على المشاركة المحلية في الجزائر

منذ تنفيذ سياسات التشغيل النشطة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لوحظت عدة آثار إيجابية فيما يتعلق بتعبئة الجهات الفاعلة المحلية:

- **تعزيز السلطات المحلية** : عززت العديد من البرامج ذات الصلة مهارات الإدارة الاقتصادية للسلطات المحلية، لا سيما من خلال آليات اللامركزية والاستقلال المالي. وقد حسّنت هذه التطورات قدرة هذه السلطات على إدارة مشاريع التوظيف التي تتكيف مع احتياجاتها الخاصة.
- **تعبئة الشركات والشركاء الاجتماعيين** : شجعت سياسات التوظيف زيادة مشاركة الشركات والنقابات المحلية في إجراءات التدريب المهني والتكامل، مما أدى إلى خلق تآزر أساسي لمواءمة التدريب والتوظيف.

[2] Revue Insaniyat. « Mobilité sociale et changements sociaux en Algérie ». 2020.

- **الملكية المحلية لبرامج العمل الحر** : لقد شجعت مخططات مثل ANSEJ، بفضل جذورها القوية في المناطق، مبادرات ريادة الأعمال المحلية، وبالتالي إشراك الشباب والمجتمع المدني في الديناميكيات الاقتصادية.

حدود وعقبات المشاركة المحلية

ورغم هذا التقدم، لا تزال هناك عقبات عديدة تعوق المشاركة الفعالة الكاملة لأصحاب المصلحة المحليين:

- **المركزية المستمرة** : على الرغم من الإصلاحات التي تم إجراؤها، فإن مركزية صنع القرار تحد أحيانًا من استقلالية الجهات الفاعلة الإقليمية والاعتبار التفصيلي للحقائق المحلية.

- **الافتقار إلى التنسيق والتكامل** : إن الافتقار إلى الآليات المستدامة والتشاور المنتظم بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة والجمعياتية يعوق التنسيق الفعال للمبادرات.

- **ضعف تعبئة الموارد المحلية** : إن الافتقار إلى الأموال الخاصة والمهارات التقنية في بعض المناطق يمنع التنمية المستقلة للمشاريع المحلية.

آفاق التحسين

ولتعزيز تأثير سياسات التوظيف من خلال مشاركة محلية أفضل، يوصى بما يلي:

- تعزيز مهارات أصحاب المصلحة المحليين في إدارة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

- لتعزيز الطابع الرسمي للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين حول الأهداف المشتركة.

- لتعزيز التمويل اللامركزي ودعم المبادرات المبتكرة المحلية.

- تعزيز ثقافة الحوار والبناء المشترك بين مختلف مستويات الحكم.

إن تحليل أثر سياسات التشغيل على مؤشر مشاركة الفاعلين المحليين يفرض إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة المركزية، والأطراف الترابية، والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين. فالمسألة لا تتعلق فقط بمدى نجاح السياسات في خفض البطالة أو رفع معدلات الإدماج، وإنما ترتبط بعمق بمسار بناء حوكمة متعددة المستويات (multi-level governance)، تُعيد توزيع الأدوار بين الدولة والجهات المحلية، وتُمكّن كل فاعل من التدخل ضمن مجال اختصاصه، بما

ينسجم مع مبدأ التفريع الذي يُؤكد أن القرارات يجب أن تُتخذ في المستوى الأدنى الأقرب للمواطن كلما كان ذلك ممكناً.

هذا التصور يجد جذوره في كون سياسات التشغيل بطبيعتها ترتبط بمصالح محلية مباشرة: إذ أنّ حاجيات سوق العمل في الجزائر العاصمة تختلف جذرياً عن مثيلاتها في سطيف أو الوادي، سواء من حيث هيكل الاقتصاد أو من حيث التقاليد الاجتماعية أو حتى من حيث الرأسمال البشري المتاح. ومن ثمة، فإنّ قدرة الفاعلين المحليين – من سلطات منتخبة، منظمات مهنية، نقابات، جمعيات، وشركات – على المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات تُحدد ليس فقط مدى فعاليتها بل أيضاً مدى مشروعيتها الاجتماعية.

لقد أبرزت التجارب السابقة بعض المخرجات الإيجابية: تعزيز نسبي لدور الجماعات المحلية، إدماج تدريجي للشركات والنقابات في مسارات التكوين المهني والإدماج، فضلاً عن تحفيز روح المبادرة لدى الشباب عبر آليات دعم ريادة الأعمال مثل *أنساج* .هذه النتائج تبرهن أنّ السياسات العمومية حينما تتجذر في النسيج المحلي وتبني على رأس المال الاجتماعي المتوفر، قادرة على إنتاج ديناميكيات اقتصادية أكثر استدامة. ويُضاف إلى ذلك أن المشاركة المحلية تخلق نوعاً من الملكية المشتركة للسياسات(policy ownership) ، بما يُعزز من قدرتها على الصمود أمام تقلبات السياقات الاقتصادية والسياسية.

غير أنّ هذه المكاسب تبقى محدودة ومتناقضة أحياناً بفعل جملة من المعيقات البنيوية .فاستمرار المركزية في صياغة القرارات الاستراتيجية، رغم مظاهر اللامركزية المالية والإدارية، يجعل المشاركة المحلية في كثير من الأحيان شكلية أو مقيدة بهوامش ضيقة. كما أنّ غياب آليات مؤسسية دائمة للحوار بين الفاعلين – مثل المجالس الترابية للحوار الاجتماعي أو منصات التشاور الاقتصادي – يُنتج تشتتاً في الجهود ويمنع بلورة رؤية مشتركة طويلة الأمد. أما على المستوى المادي، فإن ضعف الموارد المالية والتقنية في كثير من المناطق الطرفية يُقوّض إمكانية الانتقال نحو مشاريع محلية مستقلة قادرة على الاستدامة.

إنّ هذه العقبات تُظهر أن المشاركة المحلية ليست مجرد هدف يُضاف إلى مؤشرات السياسات، بل هي بنية مؤسسية لا يمكن لسياسات التشغيل أن تؤتي ثمارها من دونها. فمن منظور الاقتصاد المؤسسي الجديد، لا يكفي توفير الحوافز الاقتصادية لنجاح السياسات، بل يجب أن تُدعّم هذه الحوافز ببيئة مؤسسية فعالة، تشمل قواعد واضحة لتوزيع الصلاحيات، ومؤسسات للحوار، وآليات للمساءلة والشفافية. ومن منظور التنمية المحلية، فإن الرهان الأكبر يتمثل في تحويل

المشاركة من مجرد إجراء إجرائي إلى آلية لإعادة بناء العقد الاجتماعي على المستوى الترابي، بما يُعيد الثقة بين الدولة والمجتمع، ويمنح السياسات طابعاً أكثر تجذراً في الواقع المعيش.

وعلى هذا الأساس، فإنّ العلاقة بين سياسة التشغيل والتنمية المحلية لا يمكن اختزالها في أبعاد كمية كالوظائف المستحدثة أو نسب البطالة، بل هي علاقة مركبة تتعلق بقدرة المجتمع المحلي على بلورة مشروع اقتصادي جماعي، تُحدد ملامحه التفاعلات بين مختلف الفاعلين. ومن ثمة يصبح مؤشر المشاركة المحلية رافعة استراتيجية لا تقيس فقط درجة الانخراط، وإنما تُعبر عن مستوى نضج الحوكمة المحلية وقدرتها على استيعاب التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

إنّ الآفاق المستقبلية تفرض تجاوز المقاربة القطاعية أو الفوقية نحو نهج تكاملي يربط بين الحوكمة المحلية، تعزيز رأس المال الاجتماعي، تطوير القدرات البشرية، وتوسيع هامش المبادرة الاقتصادية. وإذا ما تحقق هذا التحول، فإن سياسات التشغيل ستتحول من مجرد أداة لمكافحة البطالة إلى رافعة لإعادة هيكلة المجال الترابي وتعزيز القدرة التنافسية للمحليات، بما يرسخ مسار تنمية شاملة ومستدامة.

دراسة حالة: تعبئة الجهات الفاعلة المحلية في سياسة التشغيل في سطيف

أ ***السياق الإقليمي***

تقع ولاية سطيف شمال شرق الجزائر، وتتميز بديناميكية اقتصادية نسبية، ونسيج صناعي متنوع، وزراعة حديثة، وقطاع خدمات متنامي. ومنذ مطلع الألفية الثانية، استفادت هذه الولاية من عدة برامج وطنية تهدف إلى خلق فرص العمل ودعم ريادة الأعمال.

ب ***تنفيذ سياسات التوظيف***

في هذه المنطقة، تم تفعيل دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) بشكل فعّال، بالتشاور الوثيق بين إدارة التشغيل المحلية، والسلطات المحلية، وغرف التجارة، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية المحلية. وقد عززت هذه الحوكمة متعددة الأطراف ما يلي:

- التحديد الدقيق لقطاعات النمو (الصناعة الزراعية، الحرف، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) لتركيز المساعدات والتدريب المهني.
- تنظيم منتديات محلية بين رواد الأعمال الشباب والمدربين، مما يسهل التواصل ونقل المهارات.

- التمويل المشترك لمشاريع الاستثمار من قبل الصناديق العامة المحلية والشركاء من القطاع الخاص، مما يزيد من القدرة المالية للمستفيدين.[1]

ت ***التأثير على التنوع الاقتصادي المحلي***

وقد مكّنت هذه المشاركة الفعالة من جانب أصحاب المصلحة المحليين من:

- انخفاض معدل البطالة المحلي من 19.2% في عام 2004 إلى 14.5% في عام 2017، مصحوبًا بارتفاع معدل التوظيف من 39.2% إلى 44.8%.

- تنويع النسيج الاقتصادي المحلي من خلال ظهور الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات غير التقليدية، وخاصة في صناعة الأغذية وتكنولوجيا المعلومات.

- تنظيم العمل تدريجيا، مما يقلل حصة الاقتصاد غير الرسمي من 45% إلى 40% خلال نفس الفترة.

ث ***عوامل النجاح الرئيسية***

- **تعزيز التنسيق المحلي** : إنشاء لجنة توجيهية إقليمية تجمع كل أصحاب المصلحة الرئيسيين.

- **تكييف الأنظمة مع الخصوصيات المحلية** : تعديل التدريب والمساعدة وفقًا للاحتياجات المحددة.

- **تعبئة الموارد المالية والبشرية** : دعم الوصول إلى الائتمان، والدعم الشخصي لقادة المشاريع.

لا تزال هناك صعوبات تواجه استدامة الشركات التي تم إنشاؤها، والتي ترتبط في كثير من الأحيان بعدم وجود مركز تصنيع أو سوق محلية كافية.ضرورة تحسين التعاون بين الأقاليم لتعزيز التآزر الاقتصادي الإقليمي.

ج ***استنتاج دراسة الحالة***

تُقدم تجربة سطيف مثالاً ملموساً على أن سياسات التوظيف الفعّالة تتطلب مشاركة قوية من الجهات المعنية المحلية، وهو شرط أساسي لتكييف البرامج مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة. ويمكن أن يُشكل هذا النموذج مرجعاً يُحتذى به للمناطق الجزائرية الأخرى التي تسعى إلى تعزيز تنويعها الاقتصادي واندماجها الاجتماعي من خلال استراتيجيات إقليمية منسقة.

[1] Office National des Statistiques (ONS). Enquêtes emploi et marché du travail en Algérie (séries 1999–2017). Alger, 1999–2017.

تحليل مقارن للمشاركة المحلية وتأثير سياسات التوظيف

أ الجزائر: مدينة حضرية متنوعة وحوكمة ديناميكية

تستفيد الجزائر العاصمة الاقتصادية من حوكمة إقليمية أكثر تنظيمًا، مدعومة بمؤسسات محلية أكثر تأهيلًا. ويشارك أصحاب المصلحة المحليون بفعالية أكبر، من خلال غرف التجارة وجمعيات الأعمال والنقابات والسلطات المحلية.

وهذا يترجم إلى:

- تنوع قطاعي كبير، يركز على الصناعة والخدمات والتجارة.
- تحسين التنظيم الرسمي للعمالة ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية بدعم من الإعانات والتدريب المناسب.
- ارتفاع معدل التوظيف (52.3% في عام 2017) وانخفاض نسبي في البطالة.

ويساهم التنسيق الفعال في تعزيز تنفيذ المبادرات المبتكرة وتعبئة التمويل المتنوع، وبالتالي تعزيز نتائج سياسات التوظيف.

سطيف : ديناميكية متوسطة ذات جذور محلية قوية

سطيف جهة متوسطة الحجم، نجحت سياسات التوظيف فيها في حشد أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، ذوي الجذور المحلية الراسخة. وقد مكّن وجود لجنة توجيهية متعددة الأطراف من تكييف التدابير بشكل أفضل مع الاحتياجات الاقتصادية المحلية.

النتائج الملحوظة:

- الحد من البطالة المحلية والتنويع التدريجي، وخاصة في الصناعات الزراعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- النمو المستدام في العمالة الرسمية، على الرغم من أن العمالة غير الرسمية تظل عند مستوى كبير.
- التآزر بين القطاعات .

وتظهر تجربة سطيف أهمية الحكم المحلي كرافعة للنجاح.

الوادي: تحديات كبيرة ومشاركة محدودة

تواجه منطقة الوادي، التي تتميز ببيئة ريفية وجافة، تحديات هيكلية أكثر وضوحًا. وتُعتبر مشاركة الجهات المعنية المحلية أضعف، ويعود ذلك تحديدًا إلى نقص البنية التحتية والموارد المالية والقدرات التنظيمية.

التأثيرات:

- انخفاض التنوع الاقتصادي، مع هيمنة الزراعة التقليدية وقطاع خدمات محدود.
- انخفاض معدل التوظيف واستمرار العمل غير الرسمي بشكل كبير، علامة على هشاشة سوق العمل.
- سياسات التوظيف أقل ملاءمة للخصوصيات المحلية، مع نشر البرامج في كثير من الأحيان دون ملكية إقليمية حقيقية.

وتتطلب هذه المنطقة مزيدًا من الدعم واستراتيجيات إقليمية مصممة خصيصًا لتحسين المشاركة المحلية.

التوليف المقارن

جدول 20 : العمالة والمشاركة المحلية حسب المنطقة

الحوكمة الإقليمية	العمالة غير الرسمية (%)	معدل التوظيف 2017 (%)	التنويع الاقتصادي	المشاركة المحلية	نطقة
متقدم	25	52.3	واسع	متقدم	**لجزائر**
في التطوير	40	44.8	متوسط	متوسط	**طيف**
محدود	50	31.2	ضعيف	ضعيف	**لواد**

المصادر: *مكتب الإحصاء الوطني، مركز البحوث والدراسات في مجال التنمية الريفية، وزارة العمل.*

يؤكد التحليل المقارن أن جودة مشاركة أصحاب المصلحة المحليين عاملٌ أساسي في نجاح سياسات التشغيل والتنويع الاقتصادي المحلي في الجزائر. فالمناطق ذات الحوكمة القوية والنسيج الاجتماعي والاقتصادي المتين تحقق نتائج أفضل، بينما تحتاج المناطق الطرفية إلى دعمٍ مُركّز لتعزيز هذه القدرات.

القراءة التحليلية لهذه الدراسة تكشف بوضوح أن تجربة سطيف تمثل نموذجاً إجرائياً لكيفية ترجمة السياسات العمومية في مجال التشغيل إلى نتائج ملموسة حين تتوافر ثلاثة عناصر جوهرية: قوة المشاركة المحلية، فعالية الحوكمة، والقدرة على تعبئة الموارد المادية والبشرية. فالنتائج المتحققة في سطيف ــ مثل الانخفاض الملحوظ في معدلات البطالة، والتحسن النسبي في نسب التشغيل الرسمي، والتوجه التدريجي نحو التنويع الاقتصادي ــ لم تكن نتاجاً حصرياً للأدوات المالية أو البرامج الوطنية، بل جاءت أساساً من تفعيل آلية التنسيق المحلي ومن إرساء نمط من الحوكمة التشاركية جعل كل طرف فاعل في الإقليم جزءاً من صناعة القرار. هذا المعطى يوضح أن التنمية المحلية ليست عملية تلقائية، بل هي مشروطة بمدى انخراط المجتمع المحلي ومؤسساته في بلورة السياسات وتنفيذها وفق خصوصيات المكان.

ومن خلال المقارنة بين الجزائر العاصمة وسطيف والوادي، يتضح أن نجاح السياسات العمومية في تعزيز سوق العمل يرتبط بمستوى الحوكمة المحلية: ففي الجزائر العاصمة، ساعد وجود مؤسسات محلية قوية وبيئة تنظيمية متقدمة على بلوغ نسب تشغيل مرتفعة وتنوع اقتصادي واسع، بينما مكّنت الخصوصيات المحلية في سطيف من تحقيق نتائج متوسطة ولكن ذات طابع مستدام، في حين عانت الوادي من ضعف البنية المؤسساتية وقلة الموارد، ما انعكس في هشاشة سوق العمل واستمرار الطابع غير الرسمي للاقتصاد. هذه الفوارق تبرهن أن العوامل البنيوية (المؤسسات، البنية التحتية، رأس المال البشري) تشتغل في تفاعل مباشر مع جودة الحوكمة المحلية، وأن ضعف أحد هذه الأبعاد يعيق تماماً عملية التنمية المحلية.

بربط هذه الخلاصات مع تحليلنا السابق لمؤشرات التشغيل والتنمية، يمكن القول إن سياسات العمل في الجزائر تشكل قناة مركزية لدفع التنمية المحلية، لكن فاعليتها تعتمد على قدرة الإقليم على تحويل هذه السياسات إلى أدوات للتنويع الاقتصادي، وبناء رأس مال بشري مؤهل، وإشراك الأطراف الفاعلة ضمن نموذج حوكمة تعاوني. فالتجربة السطيفية تثبت أن تنويع الاقتصاد المحلي لم يكن ممكناً دون تحديد قطاعات النمو الواعدة، وأن تطوير المهارات البشرية لم يكن ليتحقق دون التكيف مع الحاجيات الفعلية لسوق العمل، وأن استدامة هذه الجهود مرتبطة عضوياً بمدى تفعيل الشراكات المحلية وبناء الثقة بين القطاعين العام والخاص.

وعليه، يمكن استنتاج أن النجاح في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر يتطلب تجاوز الرؤية القطاعية الضيقة إلى مقاربة شاملة تقوم على الدمج بين السياسات العمومية، والحوكمة الرشيدة، والتعبئة المجتمعية، مع مراعاة التفاوتات الجهوية. هذا الدمج يشكل الركيزة النظرية والمنهجية لاعتبار مؤشرات سوق العمل (مثل التنويع الاقتصادي، مشاركة الفاعلين، وتطوير الكفاءات) ليس مجرد قياسات كمية، بل آليات استراتيجية لبلوغ أهداف التنمية المحلية.

المطلب الثالث :تأثير سياسات التوظيف على مؤشر تنمية المهارات البشرية على المستوى المحلي

المقدمة

يُعدّ تطوير المهارات البشرية محورًا أساسيًا للاستراتيجيات الرامية إلى تحسين فرص العمل، وتحفيز التنوع الاقتصادي المحلي، ودعم التنمية الإقليمية المستدامة. ويقيس مؤشر تنمية المهارات البشرية مستوى رأس المال البشري المتاح في منطقة ما، مع مراعاة مستويات التعليم والتدريب المهني والمؤهلات المكتسبة.[1]

وفي هذا السياق، تلعب سياسات التوظيف دوراً محورياً لأنها تؤثر بشكل مباشر على إمكانية الحصول على التدريب، وتنمية المهارات، وتكيف العمال مع التغيرات الاقتصادية.

تعريف ومكونات مؤشر تنمية المهارات البشرية

يجمع المؤشر بين عدة أبعاد أساسية:

- **المستوى التعليمي العام** : معدل الالتحاق بالمدارس، الشهادات التي حصل عليها، معدل معرفة القراءة والكتابة.
- **التدريب المهني** : الوصول إلى التعليم المستمر والتقنيات والمهن المحددة.
- **المهارات التقنية والمتعددة الأطراف** : المعرفة الملائمة للقطاعات الاقتصادية المحلية، والمهارات الرقمية، وقدرات الابتكار.
- **المشاركة في التدريب** : نسبة العمال الذين حصلوا على تدريب في فترة أخيرة.

[1] Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE). Bébés et employeurs: comment réconcilier travail et vie de famille? Synthèse des résultats dans les pays de l'OCDE. 2007.

يتم قياس هذا المؤشر في كثير من الأحيان باستخدام البيانات الإحصائية الوطنية (مثل المسوحات التي يجريها مكتب الإحصاءات الوطنية) والإقليمية بالإضافة إلى المسوحات النوعية حول احتياجات وتوقعات أصحاب العمل.

آثار سياسات التوظيف على تنمية المهارات المحلية

ساهمت سياسات التشغيل المطبقة في الجزائر بين عامي 1999 و2017 في تعزيز التحسن التدريجي لمؤشر تنمية المهارات البشرية، مع تأثيرات متباينة حسب المناطق والسكان.

- **تعزيز التدريب المهني** : ساهمت البرامج الوطنية في زيادة عدد مراكز التدريب، ودعم إعادة التأهيل المهني، وشجعت الشراكات بين الشركات والمؤسسات التعليمية. وقد ساهم ذلك في زيادة فرص الحصول على التدريب، لا سيما في المناطق الحضرية وشبه الحضرية.

- **التركيز على الشباب والنساء** : تهدف التدابير المحددة إلى تعزيز فرص الحصول على التدريب لهذه الفئات المهمشة في كثير من الأحيان، مما يؤدي إلى تحسن نسبي في المهارات وتسهيل الاندماج في سوق العمل.

- **التكيف الإقليمي للتدريب** : نجحت بعض المناطق مثل الجزائر وسطيف في تكييف عرض التدريب وفقًا للاحتياجات المحلية، بالشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين، مما أدى إلى تحسين أهمية المهارات التي تم تطويرها.

أ ***القيود والتحديات المستمرة***

- **عدم المساواة الإقليمية** : تظل المناطق الريفية والطرفية متخلفة، حيث تقل فرص الحصول على التدريب المناسب وتضعف البنية الأساسية التعليمية.

- **فجوة بين التدريب والتوظيف** : على الرغم من الجهود المبذولة، فإن التوافق بين التدريب المقدم والاحتياجات الحقيقية للشركات يظل يشكل قضية رئيسية.

- **جودة التدريب المتغيرة** : لا بد من تحسين جودة التدريب وقابليته للتوظيف، وخاصة من خلال حوكمة أفضل وتقييم صارم للبرامج.

- **الافتقار إلى ثقافة التعلم مدى الحياة** : إن ضعف عادة التعلم مدى الحياة يعوق التكيف السريع مع التغيرات الاقتصادية.[1]

[1] Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE). Bébés et employeurs: comment réconcilier travail et vie de famille? Synthèse des résultats dans les pays de l'OCDE. 2007.

ب ***توصيات لتعزيز تنمية المهارات***

لتحسين تأثير سياسات التوظيف على تنمية المهارات البشرية، يوصى بما يلي:

- تكثيف التنسيق بين الجهات التعليمية والاقتصادية والمحلية لتعديل العرض التدريبي بشكل مستمر.
- توسيع البنية التحتية والوصول إلى التدريب في المناطق الريفية والمحرومة.
- تعزيز جودة التدريب وشهاداته، من خلال دمج التقنيات الجديدة والمهارات الرقمية على نطاق أوسع.
- تعزيز أنظمة الدعم الفردية وتعزيز التعليم المستمر.
- تشجيع المشاركة الفعالة للشركات والسلطات المحلية في التدريب المهني.

التحليل النقدي لهذا العنصر يكشف أن مؤشر تنمية المهارات البشرية، رغم أهميته النظرية والعملية، يواجه في السياق الجزائري تحديات بنيوية تجعل أثر سياسات التشغيل عليه متبايناً من حيث القوة والاستدامة. فالإطار المنهجي لقياس هذا المؤشر يعتمد على أبعاد التعليم، التدريب المهني، المهارات التقنية، والمشاركة في التعلم المستمر، وهي أبعاد تتقاطع بشكل مباشر مع أهداف سياسات التوظيف التي ترمي إلى تعزيز الاندماج في سوق العمل وتحقيق تنويع اقتصادي محلي. غير أن التطبيق العملي لهذه السياسات يبرز فجوة بين التصور والسياسات الميدانية.

من الناحية النظرية، يعد تطوير رأس المال البشري شرطاً مسبقاً للتنمية المحلية، باعتباره الرافعة الأساسية لتحريك عجلة التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للمناطق. غير أن التجربة الجزائرية، كما تظهرها الفترة الممتدة بين 1999 و2017، بيّنت أن الأثر الإيجابي لهذه السياسات يظل محصوراً في المجالات الحضرية أو المناطق ذات البنية المؤسسية الأكثر قوة. وهنا يظهر القيد الأول المرتبط بعدم المساواة الإقليمية، وهو ما يجعل السياسات العمومية غير متوازنة في أثرها، حيث تظل المناطق الطرفية والريفية خارج ديناميكيات تطوير المهارات.

أما من الناحية المنهجية، فإن قياس هذا المؤشر اعتماداً على بيانات رسمية وإحصاءات كمية يخفي أحياناً التباين النوعي في نوعية التدريب ومدى توافقه مع حاجات السوق. بمعنى أن مجرد ارتفاع معدلات الالتحاق بالتدريب لا يعكس بالضرورة تطوراً في القدرات الفعلية القابلة للتوظيف. هذه الفجوة المنهجية

تؤكد أن غياب آليات تقييم صارمة للبرامج التدريبية يضعف مردوديتها، ويجعلها في كثير من الحالات أقرب إلى إجراءات شكلية لا ترتقي إلى مستوى بناء قدرات بشرية مستدامة.

أما على المستوى السياقي، فإن ضعف ثقافة التعلم مدى الحياة، وتراجع الحوكمة التشاركية بين الدولة والقطاع الخاص والفاعلين المحليين، يشكلان عائقين رئيسيين أمام تكوين منظومة مرنة لتأهيل الموارد البشرية. إذ أن سياسات التشغيل، في غياب هذه الأبعاد، تفقد وظيفتها كأداة إستراتيجية لتوجيه سوق العمل نحو التنمية المحلية، وتتحول إلى مجرد برامج ظرفية لمعالجة البطالة دون إحداث أثر هيكلي طويل المدى.

وبالعودة إلى المنطق الذي اعتمدناه في تحليل المؤشرات السابقة (التنويع الاقتصادي ومشاركة الفاعلين)، يتضح أن مؤشر تنمية المهارات البشرية يمثل حلقة وصل أساسية بين السياسة العمومية وسوق العمل المحلي. فغياب المهارات المناسبة يعطل مسار التنويع الاقتصادي، ويجعل حتى المبادرات المحلية القائمة على مشاركة الفاعلين محدودة الأثر. ومن ثمة، فإن الاستثمار في المهارات يجب أن ينظر إليه باعتباره استثماراً في التنمية المحلية ذاتها، وليس مجرد سياسة موجهة للتشغيل.

انطلاقاً من هذا التحليل، يمكن القول إن سياسات التوظيف في الجزائر تحتاج إلى إعادة صياغة أعمق من مجرد توسيع العرض التدريبي، وذلك عبر إدماج مقاربات الحوكمة التعاونية، وتبني منطق السياسات الإقليمية الموجهة، مع تعزيز التقييم المستمر للأثر الفعلي لهذه البرامج. فالتحول نحو نموذج تنموي محلي متكامل يتطلب أن يكون مؤشر تنمية المهارات البشرية أداة تشخيصية واستراتيجية في آن واحد، تعكس ليس فقط حجم الموارد البشرية، بل أيضاً جودتها ومرونتها وقدرتها على التكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

مثال إقليمي: تنمية المهارات البشرية في وهران

تُمثل وهران، ثاني أكبر مدينة في الجزائر، مثالاً يُحتذى به لتأثير سياسات التوظيف على تنمية رأس المال البشري المحلي. ويُوفر وضعها الاقتصادي المتنوع، بقطاعها الصناعي الهام وقطاع الخدمات المتنامي، بيئةً مواتيةً لرصد هذه الديناميكيات.

أ ***تنفيذ سياسات التدريب والتوظيف***

- إنشاء وتعزيز مراكز التدريب المهني المتخصصة، وخاصة في المهن التقنية والصناعة والتكنولوجيا الرقمية.

- شراكات فعالة بين المؤسسات التعليمية المحلية والشركات الصناعية والسلطات الإقليمية لتحقيق توافق أفضل بين التدريب والتوظيف.

- برامج تدريبية للشباب والنساء العاطلين عن العمل، مع الاهتمام بشكل خاص بالتكامل المهني المستدام.
- أنظمة دعم إنشاء الأعمال والعمل الحر وتعزيز اكتساب المهارات الريادية.

ب ***النتائج الملاحظة***

- ارتفاع معدل المشاركة في التدريب المهني من أقل من 10% في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى حوالي 18% في عام 2017.
- تحسين معدلات التكامل المهني بعد التدريب، وخاصة في القطاعين الصناعي والخدمي.
- تنويع المهارات المتوفرة محليا، مما يسمح لوهران بتنويع اقتصادها بشكل أكبر وجذب الاستثمارات.
- انخفاض نسبي في معدلات البطالة بين الشباب المدربين، على الرغم من استمرار التحديات في مجال استدامة الوظائف.

ت ***دور سياسات التوظيف في تنمية المهارات البشرية***

وتؤكد تجربة وهران الاتجاهات التي لوحظت على المستوى الوطني: تلعب سياسات التوظيف دوراً قيادياً في تنمية المهارات البشرية، وهي رافعة أساسية للتنويع الاقتصادي المحلي والتنمية المستدامة.

مع ذلك، لا يزال هذا الزخم الإيجابي متفاوتًا، مع وجود نقاط ضعف في المناطق الريفية أو الأقل نموًا. ويتطلب تعزيز هذه الإنجازات نهجًا متكاملًا ومستهدفًا وإقليميًا، يشمل التعليم المستمر والابتكار التعليمي وتعزيز الحوكمة.

ويبدو مؤشر تنمية المهارات البشرية، وهو مقياس مركب، بمثابة مؤشر استراتيجي لتوجيه السياسات العامة وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات والأقاليم ذات الأولوية، بهدف تحقيق الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الأوسع.

هذه الدراسة الخاصة بحالة وهران تمثل مثالًا تطبيقيًا غنيًا لفهم العلاقة الجدلية بين سياسات التوظيف كأداة تدخل عمومية، والمؤشرات كقنوات قياس وتشخيص، والتنمية المحلية كغاية استراتيجية . إذ أن السياق الوهراني، بفضل تنوعه الاقتصادي ووزنه الصناعي والخدماتي، يتيح فضاءً عمليًا لقياس

مدى فعالية السياسات العمومية في تنمية المهارات البشرية، وبالتالي تفعيل آليات التنمية الإقليمية المستدامة.

من الناحية المنهجية، يظهر أن تصميم وتنفيذ السياسات في وهران لم يقتصر على إجراءات ظرفية لمكافحة البطالة، بل اتخذ شكل مقاربة متكاملة تتأسس على ثلاثة محاور مترابطة :أولاً، تعزيز البنية التحتية للتدريب من خلال إنشاء مراكز متخصصة في المجالات التقنية والرقمية، وهو ما يعكس وعيًا مؤسسياً بأهمية المهارات المتكيفة مع متطلبات السوق. ثانيًا، بناء شراكات استراتيجية بين القطاع التعليمي والقطاع الصناعي والسلطات المحلية، مما يترجم عمليًا مفهوم الحوكمة التشاركية كإطار مرجعي لتنظيم العلاقة بين العرض التعليمي والطلب الاقتصادي. ثالثًا، إدماج الفئات المهمشة (الشباب والنساء) عبر برامج تدريبية موجهة، الأمر الذي يجعل من مؤشر تنمية المهارات البشرية أداة لقياس ليس فقط الكفاءة الاقتصادية، بل أيضًا الاندماج الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من التنمية المحلية.

وعلى مستوى النتائج، يبيّن ارتفاع معدل المشاركة في التكوين المهني وتحسن نسب الإدماج بعد التدريب أن سياسات التوظيف تعمل كرافعة تعزز القيمة المضافة للمهارات، بما يفتح قنوات جديدة لتنويع الاقتصاد المحلي. فالمؤشر هنا يعمل كأداة لقياس مدى قدرة سوق العمل على امتصاص هذه الكفاءات، في حين أن السياسات تُترجم وظيفتها من مجرد توفير وظائف إلى بناء قاعدة بشرية قادرة على دعم مسارات التنمية الاقتصادية طويلة المدى. لكن الملاحظة النقدية تكمن في أن هذه النجاحات ظلت نسبية ومركّزة في الفضاء الحضري الوهراني، فيما بقيت المناطق الطرفية والريفية المحيطة على هامش هذا الزخم، ما يكشف استمرار الفجوة الترابية كأحد التحديات الكبرى في تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة.

من المنظور السياقي، يتضح أن مؤشر تنمية المهارات البشرية في وهران لعب دور الوسيط المفاهيمي بين السياسة (كرافعة) والغاية النهائية (التنمية المحلية). فبفضله أمكن تتبع مدى توافق السياسات مع حاجيات السوق، ورصد أثرها المباشر على خفض البطالة، وتحسين جاذبية الاقتصاد المحلي للاستثمارات. ومع ذلك، فإن محدودية استدامة بعض الوظائف التي أُنشئت، وعدم ترسخ ثقافة التعلم مدى الحياة، يمثلان نقاط ضعف تعكس حدود السياسات الحالية في مواجهة ديناميكيات سوق عمل سريع التغير.

وبذلك، فإن تجربة وهران تقدم لنا استنتاجًا جوهريًا :سياسات التوظيف لا تتحقق فعاليتها إلا حين تُترجم إلى استثمار ممنهج في المهارات البشرية، بحيث يصبح مؤشر المهارات قناة استراتيجية لتوجيه القرارات نحو تعزيز التوازن الإقليمي، وتكثيف التنويع الاقتصادي، وتحقيق إدماج اجتماعي أكثر شمولًا.

وهذا الربط بين الرافعة (السياسات)، القناة (المؤشرات)، والغاية (التنمية المحلية) يشكل المنظور الأوسع الذي ينبغي أن يؤطر كل دراسة حول علاقة التشغيل بالتنمية في الجزائر.

المبحث الثالث: أثر سياسات التشغيل على مؤشرات التنمية المحلية

المطلب الأول : تحليل تفصيلي لربط تأثير سياسات التوظيف بالمؤشرات الثلاثة

تأثير سياسات التوظيف على مؤشر التنوع الاقتصادي المحلي

كان لسياسات التوظيف في الجزائر (1999-2017) تأثير ملموس على تنويع الاقتصاد المحلي. فمن خلال دعم إنشاء الشركات، وتوحيد التوظيف، وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، ساهمت هذه السياسات في توسيع القاعدة الاقتصادية الإقليمية لتتجاوز القطاعات المهيمنة كالمحروقات والزراعة التقليدية. وكان نشر آليات مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، والمساعدات المالية، والتدريب المناسب، دوافع أساسية لتعزيز هذا التنويع.[1]

ومع ذلك، يظل التأثير غير متجانس حسب المنطقة: فقد استفادت المناطق الحضرية الكبيرة وبعض المناطق المتوسطة بشكل أكبر من هذه السياسات، في حين لا تزال المناطق الريفية أو المحرومة تعاني من التركيز الاقتصادي المفرط ونقص الأنشطة الرسمية والمتنوعة.

التأثير على مؤشر مشاركة أصحاب المصلحة المحليين

يعتمد نجاح سياسات التوظيف بشكل كبير على التعبئة المحلية لمختلف الجهات الفاعلة العامة والخاصة. وقد عززت السياسات المُطبقة، في بعض المناطق مثل سطيف والجزائر العاصمة، حوكمة أكثر تعددًا لأصحاب المصلحة، من خلال تحسين التشاور، وزيادة المبادرات المشتركة ، والمشاركة المستدامة للمجتمع المدني.

لقد زادت هذه المشاركة من فعالية مبادرات التوظيف وقابليتها للتكيف واستدامتها. ومع ذلك، في المناطق الأكثر هشاشة، لا تزال هذه المشاركة محدودة، مما يعيق القدرة على تولي زمام المشاريع محليًا وضمان نجاحها المستدام.

التأثير على مؤشر تنمية المهارات البشرية

ساهمت التدابير العامة في تحسين المهارات المحلية من خلال توسيع نطاق الوصول إلى التدريب المهني ودعم الفئات السكانية الضعيفة (الشباب والنساء). وقد مكّنت زيادة المهارات التقنية والعرضية من تكييف القوى العاملة بشكل أفضل مع الاحتياجات الجديدة، مما عزز القدرة التنافسية المحلية والقدرة على الابتكار.

[1] Bourcier de Carbon, Pierre. Sources et analyse des données démographiques. 1977.

ومع ذلك، لا يزال التفاوت الإقليمي وتفاوت جودة التدريب يشكلان عقبات. ويتطلب تطوير المهارات المستدامة تكثيف الجهود لضمان حوكمة تعليمية محلية أكثر تكاملاً، وتوفير تعليم مستمر يتكيف مع التغيرات الاقتصادية.

المطلب الثاني :تحليل التفاعلات بأثر رجعي بين تأثير السياسات والمؤشرات

تأثير التغذية الراجعة الإيجابية

إن نجاح سياسات التوظيف يعتمد على ديناميكية التفاعل بين التأثير الناتج والمؤشرات المقاسة:

- إن التنوع الاقتصادي المحلي الأفضل يخلق بيئة مواتية لمشاركة متزايدة من جانب الجهات الفاعلة المحلية، التي ترى اهتماما ملموسا بها وتحتضن ديناميكيات تعاونية جديدة.

- إن تعزيز المهارات البشرية يساعد على إثراء قدرات الجهات الفاعلة المحلية، وتعزيز جودة مشاركتها وزيادة دورها في تحديد السياسات وتنفيذها.

- إن زيادة المشاركة المحلية تعمل على تحسين أهمية السياسات المنفذة، وبالتالي تعزيز التنوع المستهدف وتنمية المهارات بشكل أكثر فعالية.

وتخلق هذه الحلقات الإيجابية حلقة حميدة ضرورية لتحقيق سياسات توظيف مستدامة وشاملة.

مخاطر ردود الفعل السلبية

وعلى العكس من ذلك، فإن العجز في أحد هذه المؤشرات قد يؤدي عموماً إلى إبطاء تأثير السياسات:

- ويؤدي ضعف التنوع الاقتصادي إلى تقليل جاذبية وتحفيز الجهات الفاعلة المحلية على المشاركة.

- إن الافتقار إلى المهارات يحد من القدرة على تصميم وإدارة المشاريع المبتكرة.

- إن ضعف الحكم المحلي أو تضاربه يؤدي إلى تقليل فعالية البرامج وتعديلها.

التفاعل بين المؤشرات الثلاثة

أ ***التآزر والترابط***

إن المؤشرات الثلاثة ــ التنوع الاقتصادي، ومشاركة الجهات الفاعلة المحلية، وتنمية المهارات البشرية ــ لا تعمل بشكل منعزل، بل تؤثر على بعضها البعض في تفاعل معقد:

- ويعتمد مؤشر التنوع الاقتصادي المحلي إلى حد كبير على القوى العاملة المؤهلة (المهارات البشرية) والحوكمة الفعالة (المشاركة المحلية) القادرة على تكييف الاقتصاد مع احتياجات الإقليم.

- إن الحوكمة الإقليمية القوية (المشاركة) تخلق إطارًا داعمًا لتسهيل تنمية المهارات من خلال الأنظمة التعليمية المناسبة.

- إن تعزيز المهارات يدعم التنوع من خلال تعزيز الابتكار والقدرة على التكامل بين القطاعات الاقتصادية المتنوعة.

ب ***النموذج التكاملي***

يشير هذا الترابط إلى أن فعالية سياسات التوظيف تُقاس على أفضل وجه من خلال نهج متكامل يجمع بين هذه المؤشرات، بدلاً من التطور المنعزل لكل منها. وتعتمد التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة على تعزيزها بشكل مشترك.

إن تحليل التفاعلات بين السياسات العمومية ومؤشرات سوق العمل والتنمية المحلية يكشف عن منظومة معقدة تتحرك وفق منطق غير خطي قائم على التأثيرات المتبادلة والتغذية الراجعة، وهو ما يجعل نتائج التدخلات العمومية ليست مجرد انعكاس مباشر لآليات تصميم السياسات، وإنما حصيلة سيرورة متشابكة يتقاطع فيها الاقتصادي بالمؤسسي، والاجتماعي بالثقافي، والزمني بالمكاني.

فنجاح سياسات التوظيف لا يمكن اختزاله في بعد وحيد أو في مؤشر منفرد، بل يعتمد على طبيعة التشابك الديناميكي بين المؤشرات، حيث يؤدي تحسن أحدها إلى إحداث آثار مضاعفة إيجابية على المؤشرات الأخرى. فعلى سبيل المثال، يخلق التنويع الاقتصادي المحلي بيئة أكثر جاذبية لمختلف الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسيين، بما يعزز منسوب مشاركتهم الفعالة في صنع القرار العمومي. هذه المشاركة بدورها تُسهم في إدماج أفضل للاحتياجات المحلية في تصميم السياسات، ما يزيد من فعاليتها وشرعيتها. وفي نفس الوقت، يعزز تنويع القاعدة الاقتصادية الطلب على مهارات جديدة، فيحفز الاستثمار في رأس المال البشري ويوسع قاعدة التدريب والتأهيل.

وفي الاتجاه نفسه، فإن الاستثمار في تنمية القدرات البشرية لا يُترجم فقط إلى تزويد السوق بالمهارات اللازمة، بل يتجاوز ذلك إلى تمكين الفاعلين المحليين، وزيادة وعيهم وقدرتهم على المشاركة في صياغة السياسات، ما يؤدي إلى نوع من التكامل العضوي بين التنمية البشرية والحوكمة المحلية . ومن جهة ثالثة، فإن تعميق المشاركة المحلية في الحوكمة الاقتصادية والاجتماعية يعزز فعالية برامج التدريب ويمكّن من توجيهها نحو أولويات واقعية، كما يدفع نحو تبني مقاربات أكثر ملاءمة للتنويع

الاقتصادي. وهكذا يتضح أن المؤشرات الثلاثة تتحرك في إطار حلقة حميدة من التغذية الراجعة الإيجابية، حيث يعمل كل مؤشر كمدخل لتعزيز الآخر.

غير أن هذه الدينامية ليست مضمونة، إذ يمكن أن تتحول إلى دائرة سلبية إذا ما حدث خلل في أحد المؤشرات. فضعف التنويع الاقتصادي، مثلاً، ينعكس مباشرة في تقليص الحوافز للمشاركة المحلية، لغياب فرص اقتصادية حقيقية تبرر الاستثمار في الجهود التشاركية. كما أن هشاشة تنمية القدرات البشرية تحدّ من إمكانات التجديد والإبداع، وتقلص قدرة الأقاليم على تبني استراتيجيات بديلة للتنمية. أما ضعف الحوكمة المحلية أو تضاربها فيؤدي إلى تآكل ثقة الفاعلين، وإلى تعطيل السياسات، أو إعادة توجيهها بشكل يفقدها فعاليتها. هذه السيناريوهات السلبية تشير إلى أن المخاطر كامنة في **غياب الانسجام المنهجي بين السياسات والمؤشرات**، وأن أي قصور في مؤشر واحد يخلق آثاراً جانبية (collateral damages) قد تتعدى مجال السياسة الأصلية لتشمل الاقتصاد والمجتمع على حد سواء.

إن التفاعل بين المؤشرات الثلاثة ـ التنويع الاقتصادي، المشاركة المحلية، وتنمية القدرات البشرية ـ يُبرز في جوهره فكرة **النموذج التكاملي**، الذي يقوم على اعتبار التنمية المحلية نتاجاً لمنظومة مترابطة، وليست نتيجة لتحسن مؤشرات منعزلة. ومن هنا فإن قياس فعالية السياسات العمومية، خصوصاً سياسات التوظيف، لا يمكن أن يتم إلا عبر تبني مقاربة تكاملية، تجعل من المؤشرات أدوات وسيطة لفهم دينامية التنمية بدل أن تكون أهدافاً في ذاتها. فالمؤشرات هنا ليست سوى **قنوات انتقالية** تتحول من خلالها السياسات العمومية إلى نتائج ملموسة على مستوى التنمية المحلية، أي أنها تلعب دور "المفاتيح التشغيلية" التي تترجم التدخل العمومي إلى أثر اجتماعي واقتصادي قابل للرصد والتقييم.

ت ***التحليل النقدي***

إن قوة هذا النموذج تكمن في قدرته على إبراز الترابط الوثيق بين السياسات والمؤشرات والغايات التنموية، غير أنه يظل معرضاً لمحدوديات أساسية: أولها أن المؤشرات قد تخضع لقيود القياس وصعوبات إحصائية (خاصة في السياق الجزائري حيث الاقتصاد غير الرسمي واسع، والبيانات مجزأة وغير دقيقة). وثانيها أن التفاعل الإيجابي بين المؤشرات يفترض وجود حد أدنى من الثقة المؤسسية ومن الحوكمة الرشيدة، وهو أمر لا يتحقق دائماً في ظل مركزية القرار وضعف آليات التشاركية المحلية. وثالثها أن المخاطر الجانبية المترتبة عن فشل أي من المؤشرات ليست مجرد "أعراض ثانوية"، بل قد تقوض بشكل جوهري فعالية السياسات وتجعلها أحياناً مضادة لغاياتها الأصلية.

المطلب الثالث: الربط بالمفاهيم الأساسية للبحث

انطلاقاً من ذلك، يمكن إعادة تأطير الخلاصات ضمن الإطار النظري لبحثنا:

- سياسات التوظيف تمثل التدخل العمومي الذي يُراد منه تحفيز التنمية.

- المؤشرات الثلاثة (التنويع، المشاركة، القدرات البشرية) هي قنوات وسيطة وأدوات لقياس الأثر وتحويله إلى واقع محلي.
- التنمية المحلية هي الغاية النهائية التي تحدد مدى نجاح هذه السياسات.

وعند النظر إلى هذه العناصر ضمن منطق النظام(System Thinking) ، نرى أن العلاقة بين التدخل العمومي والمؤشرات والغايات التنموية ليست خطية، بل تقوم على شبكة من التفاعلات المتبادلة، حيث يعمل كل عنصر كحلقة في سلسلة تغذية راجعة: نجاح السياسة يعزز المؤشرات، وهذه بدورها ترفع من فاعلية السياسة، والعكس بالعكس. غير أن هذا النظام، رغم قدرته على إنتاج ديناميكيات إيجابية، يظل هشاً وقابلاً لانزلاق نحو مسارات سلبية بفعل مخاطر الأضرار الجانبية، مثل تهميش فئات اجتماعية معينة، أو تفاقم التفاوتات الجهوية، أو استنزاف الموارد دون خلق فرص عمل مستدامة.

وعليه، فإن التحليل النقدي يُبرز أن أي سياسة توظيف في الجزائر لن تكون فعالة إلا إذا صُممت ضمن رؤية متكاملة متعددة المستويات، تجعل من المؤشرات الثلاثة أدوات توجيهية، ومن الحوكمة إطاراً ضابطاً، ومن التنمية المحلية هدفاً مرجعياً، بحيث يتحول النظام من مجرد تجميع لعناصر مشتتة إلى منظومة متماسكة قادرة على إنتاج أثر مستدام ومتوازن.

السياق الجزائري

في السياق الجزائري، تأخذ العلاقة بين سياسات التوظيف ومؤشرات التنمية المحلية أبعاداً أكثر تعقيداً بسبب طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية التي تميز البلد. فالاقتصاد الجزائري يعتمد تاريخياً على ريع المحروقات الذي حدّ من تنويع القاعدة الإنتاجية، وأدى إلى هشاشة في سوق العمل بسبب تقلبات أسعار النفط والغاز. هذه التبعية الهيكلية تجعل مؤشر التنويع الاقتصادي ليس مجرد خيار سياسي، بل شرطاً وجودياً لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. بيد أن ضعف التنويع يحدّ من جاذبية الاقتصاد المحلي، ويقلل من حوافز المشاركة الفعلية للفاعلين المحليين، الذين كثيراً ما يشعرون بأن السياسات الوطنية لا تعكس حاجياتهم ولا تتكيف مع خصوصياتهم الجهوية.

أما في ما يتعلق بتنمية المهارات البشرية، فقد شهدت الجزائر تحسناً كمياً ملحوظاً في التعليم ومخرجات التكوين المهني، إلا أن التحدي الأكبر يكمن في الفجوة النوعية بين ما يوفره النظام التعليمي والتكويني وما يتطلبه سوق العمل. هذا الاختلال لا يقتصر على المهارات التقنية بل يمتد إلى المهارات الناعمة (soft skills) مثل روح المبادرة والابتكار والقدرة على التكيف. هنا يبرز خطر الأثر الجانبي لسياسات التوظيف إذا ما ركزت على الإدماج السريع دون استثمار عميق في بناء القدرات، إذ قد تؤدي إلى إعادة إنتاج بطالة مقنعة أو هشاشة مهنية بدل خلق فرص عمل مستدامة.

من زاوية أخرى، فإن المشاركة المحلية والحوكمة الإقليمية تواجه تحديات مزدوجة: فمن جهة هناك إرادة سياسية لتعزيز اللامركزية وإشراك البلديات والولايات في رسم وتنفيذ برامج التنمية المحلية، لكن من جهة أخرى، ما تزال هذه الكيانات مقيدة بضعف الموارد المالية والقدرات التسييرية، فضلاً عن ثقافة بيروقراطية تجعل القرارات ذات طابع مركزي. ضعف هذه المشاركة يعطل سيرورة التغذية الراجعة الإيجابية التي يفترض أن تجعل السياسات أكثر قرباً من المواطن وأكثر ملاءمة للسياق المحلي.

إن هذه الوضعية الجزائرية تضعنا أمام نظام ثلاثي الأبعاد تتحرك فيه سياسات التوظيف (كتدخل عمومي) عبر مؤشرات وسيطة (تنويع اقتصادي، مشاركة محلية، تنمية القدرات البشرية) نحو هدف استراتيجي هو التنمية المحلية المستدامة. لكن هذا النظام، بطبيعته، يعمل في بيئة محفوفة بالمخاطر:

- فإذا لم يتحقق حد أدنى من التنويع الاقتصادي، تبقى مؤشرات التشغيل رهينة تقلّبات الريع النفطي.
- وإذا لم تُطوَّر المهارات البشرية بما يتلاءم مع التحولات التكنولوجية والرقمية، فإن أي سياسات إدماج ستبقى قصيرة الأمد.
- وإذا لم تتعزز الحوكمة المحلية وتُمنح البلديات صلاحيات وموارد حقيقية، فإن الفاعلين المحليين لن يجدوا محفزات للمشاركة الفعالة، مما يُفرغ المؤشرات من مضمونها العملي.

وبالتالي، فإن التغذية الراجعة الإيجابية التي وصفناها في النموذج النظري يمكن أن تتحقق في الجزائر، لكنها مشروطة بإصلاحات هيكلية عميقة تشمل: تعزيز التنويع عبر تحفيز القطاعات البديلة (الفلاحة، الصناعة التحويلية، الطاقات المتجددة)، ربط التكوين والتعليم الجامعي بالاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية، وتفعيل اللامركزية بآليات حوكمة تشاركية حقيقية.

أما مخاطر التغذية الراجعة السلبية فتتمثل في استمرار التبعية للمحروقات، وإعادة إنتاج فجوة المهارات، واستمرار ضعف المشاركة المحلية، ما يؤدي إلى نتائج عكسية تتمثل في بطالة هيكلية، تفاوتات جهوية متزايدة، واستنزاف للموارد المالية دون أثر تنموي فعلي. هذه المخاطر ليست نظرية بل يمكن ملاحظتها في الواقع الجزائري حيث تُخصص ميزانيات ضخمة لبرامج التشغيل، ومع ذلك يظل الأثر محدوداً في خلق وظائف ذات قيمة مضافة مستدامة.

إن الإسقاط الجزائري يبيّن أن سياسات التوظيف يمكن أن تشكّل رافعة استراتيجية للتنمية المحلية، لكن فقط إذا استُخدمت المؤشرات الثلاثة ليس كأهداف منعزلة بل كـ قنوات تفاعلية مترابطة .

فالتنويع الاقتصادي بدون مهارات بشرية مناسبة يظل سطحياً، وتنمية القدرات بدون حوكمة تشاركية تظل غير مُوجهة، والمشاركة المحلية دون قاعدة اقتصادية متنوعة تتحول إلى مجرد إجراء شكلي.

من هذا المنظور، يصبح نجاح السياسات مرهوناً بمدى قدرة صانعي القرار في الجزائر على بناء نظام متكامل يعمل بمنطق "السياسة = تدخل عمومي ← المؤشرات = قنوات وسيطة ← التنمية المحلية = الهدف"، حيث تُدار التفاعلات عبر حلقات تغذية راجعة قادرة على تقليل المخاطر وتفادي الأضرار الجانبية.

خلاصة الفصل:

لكي تكون سياسات التوظيف في الجزائر فعّالة تمامًا في تنويع الاقتصاد المحلي والتنمية الإقليمية، يجب أن تهدف في آنٍ واحد إلى تعزيز المهارات البشرية، وتعبئة أصحاب المصلحة المحليين بفعالية، وتعزيز التنوع القطاعي. تُشكّل هذه العناصر الثلاثة نظامًا ديناميكيًا مترابطًا، حيث يُعزز التقدم في أحد المجالات ويُسرّع التقدم في مجالات أخرى.

إن الحوكمة المنسقة والإقليمية، إلى جانب آليات مرنة ومتكيّفة، ضرورية لتغذية هذه الحلقة المثمرة. وهكذا ستتمكن الجزائر من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة من خلال بناء مستقبل أكثر شمولاً ومرونة.

يتطلب تقييم وإدارة سياسات التشغيل في الجزائر نهجًا دقيقًا ومتعدد الأبعاد، قائمًا على مؤشرات تشغيلية ذات صلة ومنهجية تحليلية تتكيف مع السياق الوطني. ولتحقيق ذلك، من الضروري، أولًا وقبل كل شيء، استهداف أدوات قادرة على استيعاب التعقيد الحقيقي للديناميكيات الإقليمية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية. وهكذا، يُترجم مؤشر التنويع الاقتصادي المحلي من خلال قياس حصة العمالة حسب القطاع (الزراعة، الصناعة، الخدمات، المحروقات) على المستوى الإقليمي، واستخدام مؤشر هيرفيندال-هيرشمان لفهم التركيز القطاعي للعمالة، ورصد حجم الشركات الجديدة والمتنوعة، بالإضافة إلى الحصة المتنامية من الناتج المحلي الإجمالي المحلي من القطاعات غير الهيدروكربونية. بالإضافة إلى ذلك، يوجد مؤشر لمشاركة أصحاب المصلحة المحليين، والذي يُقسّم إلى عدد وتواتر اجتماعات حوكمة أصحاب المصلحة المتعددين المخصصة للتوظيف، ومعدل مشاركة المجتمعات المحلية والشركات والنقابات والمنظمات غير الحكومية في اللجان المحلية، وفعالية تعبئة التمويل المحلي، وتقييم العضوية وجودة التعاون المُبلّغ عنها من خلال المسوحات الميدانية. وأخيرًا، يُقاس مؤشر تنمية المهارات البشرية بمعدل الوصول إلى التدريب المهني، ونسبة الخريجين حسب مستوى التأهيل، ومعدل التكامل بعد التدريب، وملاءمة عروض التدريب للاحتياجات الخاصة بمجالات العمل، وديناميكيات التدريب المستمر - لا سيما في المهارات الرقمية وريادة الأعمال[1].

تتطلب منهجية الدعم إنشاء نظام لجمع البيانات الإحصائية بانتظام على المستوى المحلي، بمشاركة المكتب الوطني للإحصاء، ومديريات التوظيف الإقليمية، وهيئات التدريب. ويجب أن يستند التحليل بعد ذلك إلى تقارير مقارنة إقليمية لتسليط الضوء على التفاوتات الجغرافية والقطاعية، وتحديد المجالات ذات الإمكانات، وتلك التي تعاني من مشاكل بارزة، من أجل تعديل السياسات وفقًا لذلك. ومن

[1] CGEA (Confédération Générale des Entreprises Algériennes). Algérie: Avenir de l'Entreprise et du Travail. Rapport final, août 2017.

المهم أيضًا تعزيز التقييم التشاركي من خلال خلق مساحات للتبادل بين الجهات الفاعلة المحلية، بهدف التحقق من صحة النتائج الإحصائية، وإثراء التحليل النوعي، وتكييف أولويات العمل. إن تطوير لوحة معلومات سهلة الوصول ومرنة، مع مؤشرات تُحدَّث سنويًا، يوفر لصانعي القرار المحليين والوطنيين أداة توجيه ديناميكية، بينما يُتيح التكامل التحليلي الدوري للمؤشرات الثلاثة رصد تفاعلاتها وردود أفعالها بمرور الوقت. وأخيرًا، سيُكمل النشر المنتظم لتقارير الأثر، كل ثلاث إلى خمس سنوات، النظام من خلال تزويد الجهات المعنية بتشخيص متعمق، وتنبيهات بشأن نقاط الاهتمام، وتوصيات لإعادة توجيه السياسات العامة بشكل مستدام.

في السياق الجزائري، يُعدّ تطبيق هذه المنهجية منطقيًا تمامًا نظرًا للهيكل الاقتصادي الذي لا يزال يهيمن عليه بشكل كبير عائدات المحروقات، مما يُولّد تبعية تؤثر على استقرار الإيرادات العامة وفرص العمل. وبينما ازدادت جهود التنويع الاقتصادي في السنوات الأخيرة، لا سيما في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، لا يزال التحول غير مكتمل وغير متكافئ بين المناطق، ويتفاقم بسبب تقلب أسعار السلع الأساسية وهشاشة الموازنة. يُضاف إلى ذلك سياق ديموغرافي خاص يتميز بهيمنة ملحوظة للشباب، مما يُولّد ضغطًا مستمرًا على سوق العمل ويطرح تساؤلًا جوهريًا حول الاستيعاب الفعال لبرامج التوظيف، لا سيما للخريجين الشباب والنساء وسكان الريف. كما أن المركزية المؤسسية والحوكمة متعددة الأطراف، والتي يمكن تحسينها أحيانًا، تُعقّد التنسيق وتكامل الجهات الفاعلة وقابلية التكيف مع الميدان[1].

تكمن التحديات الرئيسية في ضرورة مواءمة سياسات التوظيف مع الخصوصيات الإقليمية، وتعزيز التآزر بين التدريب الأولي والمستمر والتكامل المهني، ومكافحة الهشاشة الهيكلية للعمالة غير الرسمية، والتي تتجلى بشكل خاص في المناطق الريفية وشبه الحضرية، وتعزيز الحوار الاجتماعي الإقليمي لضمان كفاءة الحوكمة وشفافيتها ومرونة إجراءاتها. ومع ذلك، هناك روافع قوية ينبغي استغلالها، لا سيما الإمكانات الهائلة للشباب الجزائري الذي، بمجرد تحسين تدريبه ودمجه، يمكن أن يصبح القوة الدافعة لتنويع اقتصادي حقيقي، مدعومًا بالابتكار والاقتصاد الأخضر والقطاعات الزراعية والصناعية والرقمنة.

يُظهر التحليل التكاملي للسياق مدى تأثير الخصائص الاقتصادية والديموغرافية والمؤسسية للبلد على التفاعلات بين المحاور الرئيسية الثلاثة: التنويع الإنتاجي، والمشاركة المحلية، وتنمية المهارات. لذا، في المناطق التي تتمتع ببنية تحتية اقتصادية وقدرات مؤسسية أقوى، يميل التنويع القطاعي إلى تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة المحلية، وجاذبية التمويل، وأهمية توفير التدريب. في المقابل، تُقوّض

[1] Banque mondiale. Algeria Economic Update. Washington, DC, 2018.

الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية وضعف الحوكمة الديناميكيات الإيجابية وتتطلب استجابات مُصممة خصيصًا. ولتحقيق أقصى قدر من التأثير، يُوصى بتعزيز اللامركزية الفعالة، وتعميم نهج الحوكمة الشاملة، وتشجيع الابتكار بما يخدم تنمية المهارات البشرية والإقليمية.

في نهاية هذا التحليل، يبدو أن سياسات التوظيف المُطبقة بين عامي 1999-2017 ساهمت، إلى جانب الانخفاض التدريجي في البطالة، في إعادة هيكلة بطيئة ولكن هيكلية للديناميكيات المحلية، وكشفت في الوقت نفسه عن مواطن الضعف التي يجب تجاوزها. ويتضح أن التنمية الإقليمية المتوازنة والشاملة والمرنة تتطلب حتمًا نهجًا متكاملًا يربط بين التنوع والمشاركة والاستثمار في رأس المال البشري من خلال تآزرات منهجية. وهذه التفاعلات، وفهمها الدقيق، وإدارتها، هي ما يجب أن تسعى إليه أي استراتيجية تنمية مستقبلية في الجزائر.

خلاصة واستنتاجات:

إن هذه الدراسة، التي سعت إلى تحليلالعلاقةالجدلية والمعقدة بين سياسات التشغيل المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1999-2017، والتوجهات الاقتصادية الكبرى للدولة، ومتطلبات تحقيق تنمية محلية مستدامة، تصل إلى خلاصة نقدية جوهرية مفادها أن السياسات المتبعة، رغم ضخامتها المالية وتنوع آلياتها، قد فشلت في إحداث تحول هيكلي جذري في الاقتصاد الجزائري وسوق العمل. لقد ظلت هذه السياسات أسيرة لمنطق "العلاج الاجتماعي" قصير الأمد، الهادف إلى امتصاص الضغوط الاجتماعية الناتجة عن البطالة، أكثر من كونها استراتيجية اقتصادية متكاملة تهدف إلى بناء اقتصاد محلي منتج ومستدام يخلق فرص عمل لائقة وذات قيمة مضافة حقيقية على المستوى القاعدي. هذا الفشل لا يُعزى إلى نقص في الموارد — فقد شهدت الفترة ذروة الوفرة النفطية — بل إلى عمق الإشكالات الهيكلية والمؤسسية والثقافية التي تحكم النظام السياسي والاقتصادي الجزائري، والتي جعلت من أي محاولة للإصلاح الاقتصادي الحقيقي محاولة محكوم عليها بالإجهاض.

أولاً: اختبار الفرضيات وإجابات شاملة للتساؤلات البحثية

- **الفرضية الرئيسية:**

- "إن سياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (1999-2017)، على الرغم من توجهاتها الاقتصادية المعلنة وبرامجها المتعددة، لم تحقق الأثر المطلوب في دفع عجلة التنمية المحلية المستدامة، وذلك بسبب طبيعتها التي ركزت على البعد الاجتماعي وامتصاص البطالة أكثر من خلق القيمة المضافة، وتأثرها بمعوقات هيكلية ومؤسساتية متجذرة".

- اتم التحقق من صحة هذه الفرضية بشكل قاطع .التحليل الشامل يُظهر أن البرامج الكبرى مثل ANSEJ و CNACوANGEM، رغم إنفاق مئات المليارات من الدنانير، لم تؤدِ إلا إلى خلق وظائف هشة في قطاع الخدمات والتجارة، مع نسبة مرتفعة من الإخفاقات. لم تنجح في بناء قاعدة صناعية وطنية قادرة على المنافسة أو تحقيق التنويع الاقتصادي. تُظهر الأرقام أن القطاع الصناعي ظل يساهم بنسبة ضئيلة (حوالي 13%) في التوظيف، بينما هيمنت الوظائف في الإدارة والخدمات. يؤكد هذا أن السياسات كانت أداة لإدارة الأزمة الاجتماعية وليس لبناء نموذج تنموي جديد.

الفرضيات الفرعية:

1. "ركزت سياسات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1999-2017) بشكل أكبر على التدخلات الحكومية المباشرة لامتصاص البطالة، مما حد من قدرتها على إحداث تحولات اقتصادية هيكلية تدعم التنويع الاقتصادي والتنمية المحلية المستدامة".

- تحليل دورة السياسات العامة يُظهر أن مرحلة التنفيذ كانت مركزة على توزيع القروض والدعم المباشر للشباب لخلق مشاريع صغيرة، دون وجود استراتيجية وطنية مترابطة لبناء سلاسل قيمة محلية أو دعم القطاعات الإنتاجية. غياب التنسيق بين الوزارات (الصناعة، التكوين المهني، المالية) أدى إلى فجوة بين المهارات المكتسبة ومتطلبات السوق، مما جعل هذه المشاريع غير قابلة للاستدامة. كما أن "التوظيف الجماعي" في القطاع العام كان الحل السريع لامتصاص البطالة، مما عمق التبعية للدولة وأضعف القطاع الخاص.

2. "استمرت الفجوة بين مخرجات المنظومة التعليمية والتدريبية واحتياجات سوق العمل الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1999-2017)، مما أدى الى التقليل من فعالية برامج التشغيل في توفير فرص عمل مستدامة وذات جودة عالية".

- تُظهر الدراسة تناقضاً صارخاً بين تخرج أعداد متزايدة من حملة الشهادات الجامعية وارتفاع معدلات بطالتهم، وبين الطلب على الكفاءات التقنية والمهنية في القطاعات الإنتاجية. برامج التكوين المهني، رغم توسعها، لم تواكب التحولات التكنولوجية ولم تُحدث ثورة في مناهجها، مما أنتج فجوة مهارات هائلة. هذا يُعد أحد أهم أسباب فشل سياسات دعم المقاولاتية، حيث فشل الخريجون في إدارة مشاريعهم لعدم امتلاكهم المهارات العملية والإدارية اللازمة.

3. "ساهم ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين وغياب اللامركزية الفعالة في تنفيذ سياسات التشغيل خلال الفترة المذكورة، في عدم قدرتها على الاستجابة بفعالية للخصوصيات والاحتياجات التنموية للمناطق المحلية".

- يُظهر التحليل المؤسسي أن صنع القرار كان مركزياً ، دون مراعاة للخصوصيات الإقليمية. غياب سلطة حقيقية للجماعات المحلية في توجيه الاستثمارات وتحديد أولويات التشغيل أدى إلى تنفيذ سياسات "مقاس واحد يناسب الجميع"، مما جعلها غير فعالة في المناطق الداخلية والريفية التي تعاني من تهميش اقتصادي. كما أن غياب آليات التنسيق

بين الوزارات والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني أدى إلى تضارب في السياسات وإهدار للموارد.

4. "أثرت هيمنة القطاع العام والتفضيل المجتمعي للوظائف الحكومية، إلى جانب التحديات المتعلقة بالتمويل وتعقيدات البيروقراطية، سلباً على ديناميكية القطاع الخاص وقدرته على خلق فرص عمل منتجة ومستدامة على المستوى المحلي".

- تُظهر الدراسة أن الثقافة المجتمعية تفضل الوظيفة الحكومية المستقرة، مما يُضعف روح المبادرة والمخاطرة في القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، فإن البيروقراطية المعقدة، وصعوبة الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، واستمرار هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، فضلاً عن التفضيل المجتمعي المتجذر للوظائف الحكومية، كلها عوامل أثرت سلباً على ديناميكية وحيوية القطاع الخاص. كما أن غياب الشفافية والفساد المستشري في منح الصفقات والامتيازات أعاق ظهور طبقة من رواد الأعمال الحقيقيين، وخلق بيئة غير مواتية للاستثمار المنتج.

ثانياً: تحليل الأبعاد المتعددة:

. البُعد الزمني1999-2017:

تُظهر المقارنة بين بداية ونهاية الفترة أن التحسن الظاهري في معدلات البطالة (الذي تحقق بفضل الإنفاق العام الضخم) كان هشًا وغير مستدام. فمع انخفاض أسعار النفط بعد 2014، عادت معدلات البطالة للارتفاع، مما يؤكد أن السياسات لم تعالج الأسباب الهيكلية للبطالة، بل أرجأتها. كما أن برامج "ما قبل التشغيل" التي استُخدمت على نطاق واسع كانت حلولاً مؤقتة لم تؤدِ إلى إدماج حقيقي في سوق العمل.

البُعد الجغرافي/الإقليمي:

كشف التحليل عن تفاوتات صارخة بين الولايات. ففي الولايات الساحلية الكبرى (كالجزائر، وهران، قسنطينة)، حيث البنية التحتية أفضل والنشاط الاقتصادي أكثر تنوعًا، كانت نتائج سياسات التشغيل أقل سوءًا. أما في الولايات الداخلية والجنوبية، فقد فشلت هذه السياسات في خلق أي ديناميكية اقتصادية حقيقية، مما عمق التهميش والهجرة نحو المدن الكبرى. هذا يعكس غياب سياسة تنموية إقليمية متوازنة تستجيب للخصوصيات المحلية .

البُعد المؤسسي:

تُظهر دراسة الحالة لبرامج مثل ANSEJ و CNACكيف أن البيروقراطية، وتعقيد الإجراءات، وضعف التنسيق بين الوزارات (العمل، الصناعة، التكوين المهني، المالية) كانت من أهم أسباب فشل هذه البرامج في تحقيق أهدافها. كما أن غياب آليات تقييم مستقلة وشفافة جعل من الصعب تصحيح المسار أو محاسبة المسؤولين عن الإخفاق.

البُعد الثقافي والاجتماعي:

يتجلى هذا البعد في تحليل ظاهرة "هجرة الأدمغة"، حيث يختار خريجو الجامعات الأكفاء الهجرة إلى الخارج بحثًا عن فرص عمل تليق بمؤهلاتهم وتوفر لهم دخلاً وكرامة، مما يمثل خسارة فادحة للبلاد ومؤشرًا على فشل سياسات التشغيل في استيعاب الكفاءات. كما أن التحليل يكشف عن استمرار التفاوتات الجغرافية والجنسانية في سوق العمل، حيث تتركز البطالة في المناطق الداخلية والريفية، وتكون نسبة بطالة النساء أعلى بكثير من الرجال، مما يشير إلى أن السياسات لم تكن شاملة أو عادلة.

البُعد القانوني:

يُبرز التحليل أن الإطار القانوني لسوق العمل، رغم وجوده، لم يكن كافيًا لضمان حقوق العمال، خاصة في القطاع الخاص غير المنظم، حيث تنتشر عقود العمل الهشة، وغياب الضمان الاجتماعي، واستغلال العمال. هذا يعكس غياب الإرادة السياسية لإصلاح المنظومة القانونية بما يضمن العدالة الاجتماعية وحماية حقوق العمال

البُعد الاقتصادي-السياسي:

هذا هو البعد الأكثر جوهرية لفهم فشل السياسات. التحليل الذي يستند إلى نموذج "النخبة الفاعلة" و"توازن عدم الاستقرار" يكشف أن عملية صنع القرار في الجزائر تخضع لنموذج "توازن عدم الاستقرار" الذي يهيمن عليه "نخبة أساسية" مغلقة (الدائرة الداخلية) تجمع بين مراكز القوة في الجيش والأمن ورأس المال المرتبطة بهما. هذه النخبة، التي تُحدد الأجندة الوطنية وتُصيغ السياسات الكبرى في غرف مغلقة، لا تسعى إلى تحقيق التنمية كغاية في حد ذاتها، بل إلى الحفاظ على استقرار النظام وشرعية حكمها من خلال توزيع الريع النفطي. إن "نظرية الدولة الريعية" هنا ليست مجرد إطار تحليلي، بل هي التشخيص الأكثر دقة للآفة التي تمنع أي تحول حقيقي. فالريع، بدلاً من أن يكون أداة لتمويل التنمية، تحول إلى آلية للتحكم الاجتماعي وإدارة الأزمات، وليس لبناء المستقبل.

ثالثاً: التوصيات

بناءً على هذا التشخيص الشامل والنقد العميق، نقدم التوصيات التالية لصناع القرار في الجزائر، والتي يجب أن تُنفذ ضمن رؤية استراتيجية متكاملة وطويلة الأمد:

على المستوى الاقتصادي والهيكلي:

1. الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج :يجب أن يكون هذا هو الهدف الاستراتيجي الأعلى. يتطلب ذلك وقف الاعتماد شبه الكلي على عائدات المحروقات، ووضع خطة وطنية طموحة للتنويع الاقتصادي، مع التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية (الصناعة التحويلية، التكنولوجيات الحديثة، الزراعة المعاصرة).

2. إعادة هيكلة السياسات المالية والنقدية :يجب توجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في البنية التحتية الإنتاجية والبحث العلمي والابتكار، بدلاً من الإنفاق الاستهلاكي والدعم غير المستهدف. يجب العمل على تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات، ومحاربة البيروقراطية، وضمان الشفافية في منح الصفقات.

3. إصلاح شامل للقطاع المصرفي :يجب توجيه التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بدلاً من تمويل الاستيراد أو المضاربات العقارية. يجب تشجيع التمويل الإسلامي والتمويل التشاركي لدعم المقاولاتية الحقيقية.

على مستوى السياسات الاجتماعية والتشغيل:

1. إصلاح جذري للمنظومة التعليمية والتكوينية :يجب ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، من خلال تحديث المناهج، وتطوير التكوين المهني، وإشراك القطاع الخاص في تصميم البرامج التكوينية. يجب التركيز على المهارات العملية والتقنية والرقمية.

2. تعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتشغيل :يجب إزالة العوائق التي تواجه القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار المنتج، وخلق بيئة تنافسية عادلة. يجب التخلي تدريجياً عن سياسة التوظيف الجماعي في القطاع العام، وتشجيع الشباب على خوض غمار المقاولة.

3. تطوير سياسات تشغيل فعالة ومستدامة :يجب التخلي عن البرامج المؤقتة ("ما قبل التشغيل")، والتركيز على برامج تخلق فرص عمل دائمة ومنتجة. يجب ربط سياسات التشغيل بأهداف التنمية المحلية، من خلال تشجيع المشاريع التي تساهم في تنويع الاقتصاد المحلي وخلق نواتجمحلية.

على المستوى المؤسسي والحوكمة:

1. تعزيز اللامركزية الحقيقية :يجب منح الجماعات المحلية الصلاحيات والموارد الكافية لرسم استراتيجياتها التنموية الخاصة، والاستجابة لاحتياجات سكانها. يجب إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع القرار المحلي.

2. محاربة الفساد وتعزيز الشفافية :يجب إنشاء هيئات مستقلة وفعالة لمكافحة الفساد، وضمان الشفافية في تسيير الموارد العمومية، ومحاسبة المسؤولين عن التبذير أو سوء التسيير.

3. إصلاح شامل للإدارة العمومية :يجب تحسين كفاءة الإدارة، ومحاربة البيروقراطية، وتبسيط الإجراءات، واعتماد مبدأي الشفافية والمساءلة. يجب توظيف الكفاءات بناءً على الجدارة وليس على أساس المحسوبية أو الولاء السياسي.

على المستوى الثقافي والسياسي:

1. تغيير الثقافة المجتمعية :يجب تشجيع روح المبادرة والمخاطرة، وتغيير النظرة السلبية للمقاولة والعمل في القطاع الخاص. يجب تعزيز قيم العمل والإنتاجية والابتكار.

2. بناء عقد اجتماعي جديد :يجب الانتقال من "العقد الريعي" (توزيع الريع مقابل الولاء السياسي) إلى "عقد تنموي" (التنمية مقابل المشاركة والمساءلة). يجب تعزيز مبادئ المواطنة، والعدالة الاجتماعية، والمشاركة الديمقراطية.

3. إصلاح النظام السياسي :يجب العمل على بناء نظام سياسي ديمقراطي حقيقي، يضمن الفصل بين السلطات، ويحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويسمح بالتداول السلمي على السلطة. يجب تعزيز دور البرلمان والمجتمع المدني في الرقابة وتقييم السياسات العامة.

رابعاً: الخلاصة النهائية:

في الختام، يمكن القول إن الفترة 1999-2017 تمثل فرصة تاريخية ضائعة للجزائر. فرصة كان يمكن استغلالها، بفضل الوفرة المالية غير المسبوقة، لبناء اقتصاد متنوع ومنتج، وخلق جيل جديد من رواد الأعمال، وتحديث منظومة التعليم والتدريب، وتعزيز التنمية المحلية المتوازنة. لكن، بسبب هيمنة النخبة الريعية، وغياب الإرادة السياسية للإصلاح الجذري، وتشبث الدولة بدورها المهيمن، تحولت هذه الفرصة إلى مجرد إدارة للأزمة، حيث تم إنفاق المليارات على حلول ترقيعية لم تعالج المرض، بل أخفت أعراضه لفترة من الزمن.

إن الدروس المستفادة من هذه التجربة واضحة: لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية بدون إصلاح سياسي يضمن الشفافية والمساءلة والمشاركة؛ ولا يمكن بناء اقتصاد منتج بدون كسر احتكار الريع وتحرير

المبادرات الاقتصادية الحقيقية؛ ولا يمكن تحقيق تنمية محلية مستدامة بدون لامركزية حقيقية وتمكين المجتمعات المحلية. إن التحدي الذي يواجه الجزائر اليوم، في ظل تراجع إيرادات النفط، هو تحدي وجودي يتطلب إرادةسياسية و وطنية لإعادة بناء نموذجها التنموي على أسس جديدة، تضع الإنسان والعمل المنتج والعدالة الاجتماعية في قلب الأولويات، بعيدًا عن منطق الريع والمحسوبية الذي أوصل البلاد إلى حافة الهاوية. إن المستقبل لا يُبنى بالأوهام، بل بالعمل الجاد، والإصلاح الجذري، والثقة في قدرات الشعب الجزائري على صنع نهضته.

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول 1.1	(1966-2021) تطور معدلات البطالة	13
الجدول 1.2	(1963-2018) حصة العمالة الصناعية في مجموع العمالة	13
الجدول 1.6	التوزيع الإقليمي للبيانات: معدل التوظيف، حصة الصناعة، حصة الخدمات، تقدير العمالة غير الرسمية (ولايات الجزائر، سطيف، الوادي — 1999 و2017)	179
الجدول 1.8	العمالة والمشاركة المحلية حسب المنطقة (الجزائر، سطيف، الوادي — 2017)	205
الجدول 2.1	القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع الاقتصادي (2007 و2009) (بآلاف الدينار الجزائري)	31
الجدول 2.2	القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع الاقتصادي والجنس (2007 و2009) (بآلاف الدينار الجزائري)	32
الجدول 2.3	تطور مساهمة المحروقات في إيرادات الصادرات (% من إجمالي الصادرات)	25
الجدول 2.4	تطور مساهمة المحروقات في ميزانية الدولة (% من إجمالي الإيرادات)	26
الجدول 2.5	تطور عجز ميزانية الدولة (بمليارات الدينار الجزائري)	13
الجدول 2.6	تطور رصيد ميزان المدفوعات (بمليارات الدولارات الأمريكية)	27
الجدول 2.7	العجز التجاري غير الهيدروكربوني مع العالم (2005-2020) (بمليارات الدولارات الأمريكية)	28
الجدول 3.1	(2011) توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب القطاع	34
الجدول 3.2	(2021) توزيع المؤسسات حسب الحجم القانوني	74
الجدول 3.3	تطور إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بالنسبة للإيرادات الإجمالية	22
الجدول 4.1	(2020) مؤشرات التوظيف والنشاط والبطالة حسب الجنس والفئة العمرية	147
الجدول 4.2	(2000-2020) توزيع العمالة حسب القطاع الاقتصادي	152
الجدول 4.3	نتائج تقدير نموذج مينسر للأجور (دراسة لساسي وميلر، 2014)	11
الجدول 4.4	تحليل فجوة الأجور بين الجنسين حسب القطاع (دراسة لساسي وميلر، 2014)	11
الجدول 4.5	نتائج اختبارات هاوسمان وسمول-هسايو لفرضية الاستقلال بين البدائل (دراسة لساسي وميلر، 2014)	58
الجدول 4.6	نتائج تقدير معادلة الاختيار المهني (دراسة لساسي وميلر، 2014)	57
الجدول 4.7	تحليل فجوة الأجور بين القطاعات المختلفة (دراسة لساسي وميلر، 2014)	52
الجدول 4.8	نتائج تقدير معادلة الأجور مع تصحيح التحيز (الانحدار التبادلي) (دراسة لساسي وميلر، 2014)	48
الجدول 4.9	نتائج تقدير المعادلة الهيكلية للاختيار بين القطاعات (دراسة لساسي وميلر، 2014)	49
الجدول 10	متوسط الرواتب الشهرية الصافية حسب القطاع والجنس	11

قائمة الاختصارات

الاختصار	الاسم الكامل بالعربية	الاسم الكامل بالإنجليزية (إن وجد)	الشرح / السياق
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes	مؤسسة عمومية جزائرية تهدف إلى دعم وتمويل مشاريع الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة.
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	مؤسسة عمومية تقدم تعويضات للعاطلين عن العمل وتمول برامج إعادة الإدماج المهني.
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	Agence Nationale de Gestion du Micro-Crédit	مؤسسة تقدم قروضًا صغيرة لدعم المقاولات الصغيرة جدًا والأنشطة المدرة للدخل، خاصة للنساء والشباب.
ONS	المكتب الوطني للإحصائيات	Office National des Statistiques	الجهاز الرسمي المسؤول عن جمع ونشر البيانات الإحصائية في الجزائر (السكان، الاقتصاد، التوظيف...).
CREAD	مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية	Centre de Recherche en Économie Appliquée pour le Développement	مركز بحث جزائري يُعنى بدراسات الاقتصاد والتنمية، وغالبًا ما يُستشهد بتقاريره في الأطروحة.
CNSEE	المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	Conseil National Économique, Social et Environnemental	هيئة استشارية تمثل مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، تقدم توصيات حول السياسات العمومية.
UGTA	الاتحاد العام للعمال الجزائريين	Union Générale des Travailleurs Algériens	أكبر نقابة عمالية في الجزائر، تُعد فاعلًا أساسيًا في الحوار الاجتماعي.
CGEA	الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية	Confédération Générale des Entreprises Algériennes	هيئة تمثل أرباب العمل في الجزائر، وتُعد شريكًا في الحوار الاجتماعي.
FMI	صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund	مؤسسة مالية دولية تقدم قروضًا ونصائح اقتصادية للدول الأعضاء.
BM	البنك الدولي	World Bank	مؤسسة مالية دولية تقدم قروضًا ومنحًا لتمويل مشاريع التنمية في الدول النامية.
PNUD	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	United Nations Development Programme	وكالة تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى مساعدة الدول على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
BIT	منظمة العمل الدولية	Bureau International du Travail / International Labour Organization	وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تعنى بقضايا العمل والعدالة الاجتماعية.
OMC	منظمة التجارة العالمية	Organisation Mondiale du Commerce / World Trade Organization	منظمة دولية تنظم قواعد التجارة بين الدول.
PME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Petites et Moyennes Entreprises	تشير إلى الشركات التي تقع تحت عتبات معينة من حيث عدد العمال وحجم رأس المال.
TIC	تكنولوجيات الإعلام والاتصال	Technologies de l'Information et de la Communication	تشمل الحواسيب، الإنترنت، الهواتف الذكية، والبرمجيات.
ERF	المنتدى الاقتصادي	Economic Research Forum	شبكة بحثية تهتم بالاقتصاد والتنمية

	للبحوث		في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نشرت ورقة Lassassi & Muller.
SAE	التقدير الإحصائي الصغير النطاق	Small Area Estimation	منهجية إحصائية تستخدم لتقدير المؤشرات على مستوى جغرافي صغير (بلدية، ولاية) عندما تكون العينة غير كافية.
MCO	المربعات الصغرى العادية	Moindres Carrés Ordinaires / Ordinary Least Squares	طريقة إحصائية شائعة لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي.
IDE	الاستثمار المباشر الأجنبي	Investissement Direct Étranger / Foreign Direct Investment	استثمار يقوم به مستثمر من دولة ما في مؤسسة تجارية في دولة أخرى، مع نية التحكم في إدارتها.
PIB	الناتج الداخلي الخام	Produit Intérieur Brut / Gross Domestic Product	القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل دولة ما خلال فترة زمنية محددة.
PMH	عقد الإدماج المهني	Programme de Maintien dans l'Emploi / Contrat d'Insertion Professionnelle	أحد صيغ عقود الإدماج التي تقدمها الدولة للشباب العاطل، يجمع بين التكوين والعمل المدعوم.
PMC	عقد الإدماج المهني للحاملي شهادات	Programme de Maintien dans l'Emploi pour les Diplômés	صيغة من عقود الإدماج موجهة خصيصًا لخريجي الجامعات والمعاهد العليا.
PMI	عقد الإدماج المهني للتكوين	Programme de Maintien dans l'Emploi avec Formation	صيغة من عقود الإدماج موجهة للشباب الذين لا يملكون تكوينًا أو مؤهلًا.
CALP	عقد العمل المدعم	Contrat d'Aide à l'Insertion Professionnelle	عقد عمل دائم تدفع الدولة جزءًا من أجر العامل فيه لمدة ثلاث سنوات لتشجيع المؤسسات على التوظيف.

فهرس المحتويات

الإطار العام للموضوع: 1
أدبيات الدراسة: 2
إشكالية الدراسة 8
فرضيات الدراسة 10
أهمية الدراسة 11
أسباب اختيار الموضوع 12
أهداف الدراسة 14
الحدود الزمانية والمكانية للدراسة 15
مناهج واقترابات الدراسة 17
تقسيمالدراسة 21
الفصل الأول : الاطار النظري و المفاهيمي للسياسات العامة و التنمية المحلية: 22
المبحث الأول : الإطار النظري للسياسات العامة: مرتكزات مفاهيمية ونظرية: 23
المطلب الأول : مفهوم و نشأة السياسات العامة: 23
أولا : تعريف السياسات العامة : 23
ثانيا : نشأة وتطور علم السياسات العامة: 27
المطلب الثاني : تحليل لدورة السياسة العامة والفاعلين المؤثرين : 33
أولا : النظريات المفسرة لصنع و تنفيذ السياسات العامة : 34
ثانيًا: دورة السياسة العامة: نموذج تحليلي متدرج: 35
ثالثًا: الفاعلون في السياسات العامة: الأدوار والتأثيرات: 39
رابعًا: عمليات صنع وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات العامة: 41
المطلب الثالث :تحليل السياسات العامة: أسس مفاهيمية وتطور تاريخي : 42
أولا :مراحل تطور تحليل السياسات العامة كحقل معرفي : 43
المبحث الثاني : التنمية المحلية اطار نظري و مفاهيمي : 46
المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية : 46
أولا: تطور مفهوم التنمية المحلية 46
ثانيا: تعريف التنمية 47
ثالثا : مفهوم المحلية:(النطاق المحلي): 49
رابعا :تعريف التنمية المحلية: 50
المطلب الثاني :المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم التنمية المحلية: 51
أولا : نظرية المشاركة المجتمعية: 52
ثانيا :نظرية الشبكات الاجتماعية: 53
ثالثا : نظرية التنمية المحلية المستدامة: 54

رابعا : نظرية التحليل الاستراتيجي: 56
خامسا : المدخل الجغرافي: 57
المطلب الثالث : مكونات و فواعل التنمية المحلية : 58
أولا : الإقليم كمجال استراتيجي للتنمية المحلية 58
ثانيا: الجهات الفاعلة في التنمية المحلية: تفاعل الأدوار والتشاركية 58
ثالثا : آليات تحقيق التنمية المحلية: 59
المبحث الثالث :اشكالية العلاقة بين السياسات العامة والتنمية المحلية: 63
المطلب الأول :العوامل المؤثرة في السياسات العامة: 63
أولا :الموارد الاقتصادية والمالية: 63
ثانيا: الإطار القانوني والتنظيمي 64
ثالثا: الاستقرار السياسي والأمني 64
رابعا :قوة ونضج المجتمع المدني والنخب المحلية 65
خامسا :الاتجاهات الدولية والضغوط الخارجية 65
سادسا :الإرادة السياسية 66
المطلب الثاني :العلاقة بين السياسات العامة والتنمية المحلية : 67
العلاقة التفاعلية بين السياسات العامة والتنمية: 67
العلاقة السببية بين السياسات العامة والتنمية 68
العلاقة التوجيهية بين السياسات العامة والتنمية 68
العلاقة التبادلية بين السياسات العامة والتنمية 69
العلاقة المؤسسية بين السياسات العامة والتنمية: 70
التحديات التي تواجه السياسات العامة في سياق التنمية: 71
التكامل بين السياسات العامة وأهداف التنمية: 73
خلاصة الفصل 76
الفصل الثاني: في تحليل السياسات العامة بالجزائر: 79
المبحث الأول: المتطلبات المنهجية لتطبيق تحليل السياسات العامة على الحالة الجزائرية: 79
المطلب الأول: الاطار النظري لتعريف السياسات العامة بالجزائر: 80
المطلب الثاني :النخب الجزائرية اطار تاريخي : 82
أولا : مؤتمر الصومام وأزمة السلطة 84
ثانيا : صعود الجيش وهيمنته 84
ثالثا :الاستقلال وصراع السلطة: 85
رابعا : فترة بن بلة الانتقالية والانقلاب العسكري 86
خامسا :هيمنة الجيش بعد الانقلاب 87
المبحث الثاني:فهم ديناميكيات السلطة في الجزائر: تحليل بنيوي للنخبة الحاكمة: 87
المطلب الأول :النخبة الفاعلة سياسيًا "politically relevant elite" : نموذج الدوائر المتعددة: 88
المطلب الثاني:تحولات النخبة وديناميكياتها منذ 1989: 89
المطلب الثالث: محددات استمرارية النظام: عوامل داخلية ودولية 92

أولا: الحفاظ على السلطة من خلال التفتيت والهيمنة 94
ثانيا : آليات تجديد النخبة وإعادة إنتاجها..... 96
ثالثا : توازن عدم الاستقرار مفهوم يعكس ديناميكية السلطة بالجزائر 102
المطلب الرابع : صياغة السياسات العامة في الجزائر: توازن معقد بين النخبة، المصالح، والسياق 103
أولا :الإطار النظري لصياغة السياسات في سياق حكم النخبة 103
ثانيا :دورة السياسات العامة في الجزائر 105
خلاصة الفصل 118
الفصل الثالث : تقييم فعالية السياسات العامة للتشغيل فيالجزائر: 120
المبحث الأول :مفهوم السياسات العامة للتشغيل: 121
المطلب الأول :تطور مفهوم سياسة التشغيل:..... 121
أولا :تعريف التشغيل: من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الحديث..... 121
ثانيا : تعريف سياسة التشغيل: 123
المطلب الثاني: أبعاد سياسات التشغيل: 124
أولا - البعد الاجتماعي:..... 124
ثانيا : البعد الاقتصادي: 125
ثالثا- البعد الهيكلي التنظيمي: 125
المطلب الثالث: مفهوم البطالة (التعريف ، الأسباب ،و الأنواع): 126
أولا : مفهوم البطالة: 126
ثانيا : أسباب وأنواع البطالة: 129
ثالثا : النظريات العلمية المفسرة للتشغيل و ظاهرة البطالة :..... 136
المبحث الثاني :تحليل سياسات التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر: 140
أولا :السياق التاريخي لسياسات التشغيل بالجزائر: 141
المطلب الثاني:تطور سياسات التشغيل وبرامج مكافحة البطالة 148
أولا- فترة التوظيف الجماعي (من إنهاء الاستعمار وحتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي): 148
ثانيا: فترة سياسات التوظيف السلبية (ابتداءً من عام 1986) 149
ثالثا: فترة سياسات التشغيل النشطة (العقد الأول من الألفية الثالثة وما بعدها) 150
المطلب الثالث : أبرز آليات وبرامج التشغيل في الجزائر : 153
المبحث الثالث: تقييم آثار سياسات التشغيل من خلال تحليل مؤشرات كمية و نوعية:..... 155
المطلب الأول: تقييم آثار سياسات التشغيل من خلال تحليل المؤشرات الكمية:..... 156
أولا :مؤشر معدلات البطالة العامة و حجم خلق فرص العمل:..... 156
ثانيا: التوزيع الديمغرافي: 160
ثالثا :نسبة التشغيل في القطاعات المختلفة و مساهمة القطاع الخاص:..... 162
المطلب الثاني: المؤشرات غير الكمية (التقييم النوعي):..... 166
أولا:نوعية الوظائف و استدامة فرص العمل: 166
ثانيا: مستوى المواءمة بين المهارات و احتياجات سوق الشغل: 169
ثالثا: مؤشر تدفقات الهجرة داخليا و خارجيا: 171

خلاصة الفصل: 175
الفصل الرابع:تقييم أثر السياسات العامة للتوظيف على مؤشرات التنمية المحلية 177
تمهيد: 178
المبحث الأول: الإطار المنهجي لتحليل المؤشرات 179
المطلب الأول: الإطار المنهجي لتحليل المؤشرات 179
طرق التقدير 181
صعوبات التقدير 181
تركيبة السوق في السياق الاقتصادي والديموغرافي 182
البيئة المؤسسية والحكامة 182
المطلب الثاني: وصف مفصل للمؤشرات الرئيسية 184
معدل البطالة 184
معدل التوظيف 187
معدل النشاط 190
نمو العمالة 192
العمل غير الرسمي 195
المشاركة في التدريب المهني 196
مؤشرات تكميلية أخرى 198
مؤشرات اجتماعية واقتصادية أخرى 199
التحليل النقدي 199
المطلب الثالث : تحليل البيانات الإحصائية 201
مصادر ومجموعات البيانات 201
التفاوتات الإقليمية والاجتماعية 202
تحليل معمق للفوارق الإقليمية والاجتماعية والمهنية 205
المطلب الرابع : الأساس المنطقي لاختيار المؤشرات لتقييم سياسات التوظيف 205
السياق الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي والمؤسسي في الجزائر 206
الأساس المنطقي لاختيار المؤشرات الرئيسية الثلاثة 207
التوليف المنهجي 211
المطلب الخامس : وصف السياق 211
السياق العام والقضايا البنيوية 211
الفترات التاريخية لسياسات التوظيف 212
سياسات التوظيف العام: الإنجازات والقيود 213
التأثيرات على التنمية المحلية 213
إنجازات وقيود السياسات العامة 214
المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التنمية المحلية 218
المطلب الأول: تحليل مؤشر التنوع الاقتصادي المحلي 218
تعريف وأهمية التنوع الاقتصادي المحلي 218

القيود والتوصيات المستقبلية..... 220
تأثير سياسات التوظيف على التنوع الاقتصادي المحلي..... 221
دراسة حالة: تأثير سياسات التوظيف على التنوع الاقتصادي المحلي في الجزائر 222
تحليل قطاعي لتأثير سياسات التوظيف على التنوع الاقتصادي المحلي 224
التحليل النقدي 228
المطلب الثاني : تأثير سياسات التوظيف على مؤشر مشاركة الجهات الفاعلة المحلية..... 229
المقدمة..... 229
آثار سياسات التوظيف على المشاركة المحلية في الجزائر 230
حدود وعقبات المشاركة المحلية..... 231
آفاق التحسين..... 231
دراسة حالة: تعبئة الجهات الفاعلة المحلية في سياسة التشغيل في سطيف..... 233
تحليل مقارن للمشاركة المحلية وتأثير سياسات التوظيف..... 235
المطلب الثالث :تأثير سياسات التوظيف على مؤشر تنمية المهارات البشرية على المستوى المحلي 238
المقدمة..... 238
تعريف ومكونات مؤشر تنمية المهارات البشرية..... 238
آثار سياسات التوظيف على تنمية المهارات المحلية 239
مثال إقليمي: تنمية المهارات البشرية في وهران..... 241
المبحث الثالث: أثر سياسات التشغيل على مؤشرات التنمية المحلية 244
المطلب الأول : تحليل تفصيلي لربط تأثير سياسات التوظيف بالمؤشرات الثلاثة..... 244
تأثير سياسات التوظيف على مؤشر التنوع الاقتصادي المحلي 244
التأثير على مؤشر مشاركة أصحاب المصلحة المحليين 244
التأثير على مؤشر تنمية المهارات البشرية..... 244
المطلب الثاني :تحليل التفاعلات بأثر رجعي بين تأثير السياسات والمؤشرات 245
تأثير التغذية الراجعة الإيجابية..... 245
مخاطر ردود الفعل السلبية 245
التفاعل بين المؤشرات الثلاثة 245
المطلب الثالث: الربط بالمفاهيم الأساسية للبحث..... 247
السياق الجزائري..... 248
خلاصة الفصل: 251
خلاصة واستنتاجات: 254
قائمة الجداول 261
قائمة الاختصارات..... 262
فهرس المحتويات 264
قائمة المراجع..... 269

قائمة المراجع

أولاً: الأطروحات والرسائل الجامعية

- عيسى ايت عيسى .(2010) .سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر: انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية .أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- شلغيم سعاد .(2018) .أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر .أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3.
- نورة دردي .(1999-1998) .خريجي الجامعة بين التكوين والشغل .مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة.
- ليليا بن صويلح .(2003-2002) .دور برامج التشغيل في ترقية العمل وتطور الكفاءات .مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة عنابة.
- عبد الرزاق جباري .(2014) .سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة 2001-2012 . مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف.
- سعدية زايدي .(2019-2018) .سياسات التشغيل في الجزائر دراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي .أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة باتنة.
- Souag Ali. (2018). Economie Informelle Et Les Politiques D'emploi En Algérie: Quel Impact? .أطروحة دكتوراه، جامعة باريس-إيست.

ثانياً: الكتب والمؤلفات

- *Anderson, J. E. (2015). Public policymaking (الطبعة 8). Nelson Education.*
- *Boutaleb, K. (2013). Politique des salaires: fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience algérienne. الجزائر: Office des Publications Universitaires.*
- *Castells, M. (2009). The Rise of the Network Society (الطبعة 2). United States: Wiley-Blackwell.*
- *Gibson, R. B. (2006). Sustainability assessment: basic components of a practical approach. Impact Assessment and Project Appraisal, 24(3), 170-182.*
- *Granovetter, M. S. (1973). The Strength of Weak Ties. The American Journal of Sociology, 78(6), 1360-1380.*
- *Lassassi, M., & Muller, C. (2014). SALAIRES, GENRE ET CHOIX DE SECTEURS EN ALGERIE. Working Paper 853, Economic Research Forum.*

- *Miroiu, A. (coord.). (2002). Analiza politicilor publice. Bucureşti.* متـاح علـى: *http://www.partidaromilor.ro/attachments/article/59/curs%20de%20analiza%20a%20politicilor%20publice.pdf*
- *Powell, W. W. (1989). Neither Market nor Hierarchy: Network Forms of Organization. Research in Organizational Behavior, 12, 295-336.*
- *Rossi, P. H., Lipsey, M. W., & Freeman, H. E. (2004). Evaluation: A systematic approach (7 الطبعة). Sage Publications.*
- *Schumpeter, J. (1934). Theory of Economic Development. Cambridge, MA: Harvard University Press. (1912 الطبعة الأصلية).*
- *Simon, H. A. (1957). Models of man, social and rational: Mathematical essays on rational human behavior in a social setting. Wiley.*
- *Weiss, C. H. (1998). Evaluation: Methods for studying programs and policies (الطبعة 2). Prentice Hall.*
- *WOOLCOCK, M. (1998). Social capital and economic development: Toward a theoretical synthesis and policy framework. Theory and Society, 27, 151-208.*

ثالثاً: المقالات العلمية المحكمة

- *Bekim Grainca. (2022). Methodological Basis of Unemployment. International Journal of Social, Political and Economic Research, 9(1), 167.*
- *Cornwall, A., & John Gaventa. (2001). Bridging the gap: citizenship, participation and accountability. PLA Notes, 40, 27.*
- *Faissal derbal, Nora benouhiba. (2024). The Sociological Approaches to Interpreting Local Development and Strategic Communication. Journal El-Baheth in Human and Social Sciences, 15(15), 103.*
- *MAHALI, Kamel. (2019). Les statistiques locales: Essai d'estimation localisée directe et indirecte du taux d'emploi à l'aide des méthodes SAE.* مجلـة العلـوم الاقتصـادية وعلـوم التسيير, *19(1), 187-197.*
- *Mouhammed, Adil. (2010). "Unemployment and the Entrepreneur," International Journal of Economics and Research, 1(1), 1-14.*

- *Pretty, J.N. (1995). Participatory Learning for Sustainable Agriculture. World Development, 23(8), 1247-1263.*
- *Symes, A. (1999). Creating public value: Strategic management in government: in government: (Cambridge, MA: Harvard University Press) by Mark Moore. International Public Management Journal, 2, 159-166.*

رابعاً: التقارير والدراسات المؤسسية

- *CGEA (Confédération Générale des Entreprises Algériennes). (2017). Algérie: Avenir de l'Entreprise et du Travail. Rapport final, août 2017.*
- *CREAD (Centre de Recherche en Économie Appliquée pour le Développement). (2017). Economie informelle: concepts, modes opératoires et impacts.*
- *المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الوطني .(2021). (CNSEE) تقرير حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.*
- *المكتب الوطني للإحصائيات .(2012, 2019, 2020). (ONS) تقارير وبيانات إحصائية وطنية.*
- *منظمة العمل الدولية (ILO) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). (2012). New to Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies.*
- *صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) تواريخ مختلفة .(تقارير وبيانات اقتصادية حول الجزائر.*

خامساً: الفصول في كتب جماعية وأعمال مؤتمرات

- *Badreddine Amina et Benamirouche Rachid. (2018). Les Obstacles de l'Attractivité des Investissements Directs Etrangers en Algérie. International Journal on Innovation & Financial Strategies (IFS), Vol. I, pp. 440-447.*
- *Bellal Samir. (2011). Une approche régulationniste de la désindustrialisation en Algérie. Les Cahiers du CREAD, N°95.*
- *Bessaoud Omar, et al. (2019). Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie. CIHEAM-IAMM.*
- *Bouhaba Mohamed. (2017). Le secteur industriel algérien entre choix délibéré, contrainte et hésitation, une analyse à par cycles économiques. Proceedings of the 5th International Conference on Business Economics, Marketing & Management Research, 18-20 November 2017, Sousse – Tunisia.*

- *Chabane Mohamed. (2010). l'Algérie otage de ses hydrocarbures: obligation de réformes, urgence d'une reconversion. Cahiers De La Méditerranée, 81, 319-330.*
- *Collectif NABNI. (2015). Icebergs en vue!. Fondation Friedrich Ebert.*
- *Djeflat Abdelkader. (2008). l'Algérie et les défis de l'économie de la connaissance. في: Algérie de demain, relever les défis pour gagner l'avenir. Fondation F. Ebert.*
- *Heddir Mouloud. (2013). Le commerce extérieur Algérien, contraintes et perspectives. أعمال يوم دراسي، وزارة التجارة.*
- *Mehdi Abbes. (2009). L'ACCESSION A L'OMC, Quelles stratégies pour quelle intégration à la mondialisation? Confluences Méditerranée, N°71, 101-118.*
- *MENNA Khaled et Samer MEHIBEL. (2017). La problématique des IDE en Algérie: paradoxes d'une économie attractive faiblement attrayante. Les Cahiers du CREAD, Vol. 33, N° 119/120.*

سادساً: المصادر الإلكترونية والمقالات الصحفية

- *Badreddine Nouioua. (2021). « déprécier le dinar, pourquoi? » Contribution, EL WATAN, 20 octobre 2021.*
- *Bessaha Abdelrahmi. (2021). « La diversification des exportations: pistes de réforme », Contribution, EL WATAN, 17 octobre 2021.*
- *NEMIRI-YAICI, Farida. (2021). DEVELOPPEMENT DURABLE ET POLITIQUES D'EMPLOI : CAS DE L'EXPERIENCE ALGERIENNE.* متـــاح علـــى: https://fr.scribd.com/document/633875329/1302-pdf

سابعاً: المراجع النظرية والمنهجية الأساسية

- *Angrist, Joshua D. and Aan B. Krueger. (1991). Does compulsory school attendance affect schooling and earnings? The Quarterly Journal of Economics, 106(4), 979–1014.*
- *Becker, G. S. (1964). Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis, with Special Reference to Education. University of Chicago Press.*
- *Bourguignon, F., Fournier, M., & Gurgand, M. (2004). Selection Bias Corrections Based on the Multinomial Logit Model: Monte-Carlo comparisons. DELTA Working Paper.*

- *Brown, C.C., & Medoff, J.L. (1988). Employer size, pay, and the ability to pay on the public sector. In: Freeman, R.B., Ichniowski, C. (Eds.), When Public Workers Unionize. University of Chicago Press, NBER, pp.195–213.*
- *Dickens W.T., & Lang, K. (1985). A Test of Dual Labour Market Theory. American Economic Review, 75, 792–805.*
- *Gunderson, M. (1979). Earnings Differentials between the Public and Private Sectors. Canadian Journal of Economics, 12(2), 228-242.*
- *Heckman, J. J. (1979). Sample Selection Bias as a Specification Error. Econometrica, 47(1), 153-161.*
- *Jutting, J. P., & Laiglesia, J. R. (Eds.). (2009). Is Informal Normal? Towards More and Better Jobs in Developing Countries. OECD Publishing.*
- *Mincer, J. (1974). Schooling, Experience, and Earnings. Columbia University Press.*
- *Robinson, C., & Tomes, N. (1984). The Effect of Public Sector Employment on the Wages of Females and Youth. Journal of Human Resources, 19(2), 245-252.*
- *Salehi-Isfahani, D., Tunali, I., & Assaad, R. (2009). A Review of Labor Market Developments and Policies in Egypt, Iran, and Turkey. Comparative Economic Studies, 51(3), 421–452.*
- *Tansel, A. (2001, 2005, 2008).* دراسات حول سوق العمل في تركيا

ملخص :

تهدف هذه الأطروحة إلى تقييم فعالية سياسات التشغيل التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 1999-2017 في تحقيق أهداف التنمية المحلية، وذلك في سياق اقتصاد ريعي. على الرغم من حجم الموارد المالية الضخمة المتاحة خلال هذه الفترة، والتي مكنت من إطلاق برامج طموحة، فإن الدراسة تخلص إلى أن هذه السياسات فشلت في إحداث تحول هيكلي جذري في الاقتصاد وسوق العمل. يعتمد التحليل على منهجية بحثية متكاملة تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، والمنهج التاريخي والمؤسسي، لتفكيك العلاقة المعقدة بين السياسات العامة والتنمية المحلية. كشف التحليل النقدي أن فشل هذه السياسات لا يعود فقط إلى أوجه القصور التقنية أو الإدارية، بل ينبع من جذور هيكلية وسياسية عميقة. فعملية صنع القرار تخضع لهيمنة "نخبة أساسية" مغلقة، وتُصاغ السياسات وفقًا لمنطق يهدف إلى تعظيم مصالح هذه النخبة وضمان استقرار النظام، وليس تحقيق التنمية الشاملة. وقد أدى هذا إلى تحول السياسات من أدوات للتنمية إلى أدوات لإدارة الأزمات الاجتماعية عبر توزيع الريع وشراء الولاءات، في إطار ما يُعرف بـ"نظرية الدولة الريعية". أظهرت الدراسة أن سياسات التشغيل ركزت على الحلول الاجتماعية قصيرة الأمد أكثر من بناء اقتصاد منتج ومتنوع. واستمرت الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتفاقمت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وظل القطاع العام هو الملاذ الرئيسي للعمالة، مما أضعف ديناميكية القطاع الخاص. وأخيرًا، تقدم الأطروحة مجموعة من التوصيات، تركز على ضرورة كسر الحلقة الريعية، وبناء نموذج تنموي جديد قائم على اللامركزية الحقيقية، وتعزيز الحوكمة، وربط سياسات التشغيل بتنمية القدرات البشرية والاقتصادات المحلية.

الكلمات المفتاحية:السياساتالعامة للتشغيل، الدولة الريعية،نظرية النخبة،دورة السياسة العامة،التنمية المحلية.

Abstract:

This thesis aims to evaluate the effectiveness of employment policies adopted by Algeria between 1999 and 2017 in achieving local development objectives, within the context of a rentier economy. Despite the substantial financial resources available during this period, which enabled the launch of ambitious programs, the study concludes that these policies failed to bring about a fundamental structural transformation in the economy and labor market.

The analysis relies on an integrated research methodology combining quantitative and qualitative analysis, as well as historical and institutional approaches, to deconstruct the complex relationship between public policies and local development. The critical analysis reveals that this failure stems not merely from technical or administrative shortcomings, but from deep-seated structural and political roots. The decision-making process is dominated by a closed "core elite," and policies are formulated according to a logic that prioritizes maximizing the interests of this elite and ensuring regime stability, rather than achieving comprehensive development. Consequently, policies have shifted from being tools for development to instruments for managing social crises through the distribution of rent and the purchase of loyalties, within the framework of "rentier state theory."

The study demonstrates that employment policies focused on short-term social solutions rather than building a productive and diversified economy. The gap between educational outputs and labor market needs persisted, the informal economy expanded, and the public sector remained the primary refuge for employment, thereby weakening the dynamism of the private sector.

Finally, the thesis offers a set of recommendations, emphasizing the necessity of breaking the rentier cycle and building a new development model based on genuine decentralization, enhanced governance, and linking employment policies to the development of human capital and local economies.

Key words: Public Employment Policy; Rentier State;Elite Theory;Policy Cycle;Local Development.